



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

فرع: مالية وبنوك وتأمينات

تخصص: علوم اقتصادية

بعنوان:

إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح

الإختلالات الاقتصادية الكلية

-حالة الجزائر (2000-2009)-

من إعداد الطالب: حسين كشيبي

نوقشت يوم: الخميس 19 أفريل 2012

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د محمد بوجلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
د. مختار معزوز	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. أحمد لعماري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2011 - 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات	
-	البسملة	
-	التشكرات	
-	الإهداء	
-	فهرس المحتويات	
-	قائمة الجداول والأشكال	
أ- ط	مقدمة عامة	
53-10	الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية	الفصل الأول
10	تمهيد	
11	ماهية السياسة النقدية وأهدافها	المبحث الأول
11	مفهوم السياسة النقدية وأنواعها	المطلب الأول
12	تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	المطلب الثاني
20	أهداف السياسة النقدية وآلية نقل أثرها	المطلب الثالث
24	البنك المركزي وضرورة استقلالية السلطة النقدية	المطلب الرابع
27	ماهية السياسة المالية وأهدافها	المبحث الثاني
27	مفهوم السياسة المالية وأنواعها	المطلب الأول
28	تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	المطلب الثاني
31	أهداف السياسة المالية	المطلب الثالث
33	محددات صياغة السياسة المالية	المطلب الرابع
33	أدوات السياسات النقدية والمالية وواقعها في البلدان النامية والمتقدمة	المبحث الثالث
34	أدوات السياسة النقدية	المطلب الأول
37	واقع السياسة النقدية في الدول النامية والمتقدمة	المطلب الثاني
39	أدوات السياسة المالية	المطلب الثالث
46	واقع السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية	المطلب الرابع
48	العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية	المبحث الرابع
48	معايير التفرقة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية	المطلب الأول
49	طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	المطلب الثاني
50	التأثيرات المتبادلة للسياسات النقدية والمالية	المطلب الثالث
51	ضرورة المواءمة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية	المطلب الرابع

53	الخلاصة	
94-54	أثر السياسات النقدية و المالية على التوازن الاقتصادي	الفصل الثاني
55	تمهيد	
56	تحليل التوازن الاقتصادي	المبحث الأول
56	التقلبات الاقتصادية ومؤشرات تشخيصها	المطلب الأول
60	التوازن الاقتصادي وأنواعه	المطلب الثاني
62	التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك	المطلب الثالث
66	التوازن الاقتصادي عند كينز	المطلب الرابع
70	السياسات النقدية و المالية و التوازن الاقتصادي العام	المبحث الثاني
70	نموذج هيكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام (IS-LM)	المطلب الأول
71	أثر السياسات النقدية و المالية على نموذج (IS-LM)	المطلب الثاني
75	نموذج ماندل فلمنج للتوازن الاقتصادي العام (BP-LM-IS)	المطلب الثالث
76	السياسات النقدية و المالية في الاقتصاد المفتوح	المطلب الرابع
80	أثر أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية	المبحث الثالث
80	أثر السياسة النقدية على تحفيز معدلات النمو	المطلب الأول
81	أثر السياسة النقدية على الاستهلاك	المطلب الثاني
82	أثر السياسة النقدية الادخار والاستثمار	المطلب الثالث
83	أثر السياسة النقدية على السوق المالية	المطلب الرابع
85	أثر أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية	المبحث الرابع
85	الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	المطلب الأول
88	الآثار الاقتصادية للقروض العامة	المطلب الثاني
89	الآثار الاقتصادية للضرائب	المطلب الثالث
92	أثر السياسة المالية على السوق المالية	المطلب الرابع
94	الخلاصة	
144-95	السياسات النقدية و المالية وآليات تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية	الفصل الثالث
96	تمهيد	
97	السياسات النقدية و المالية و استهداف التضخم	المبحث الأول
97	ماهية التضخم	المطلب الأول
99	معايير قياس الفجوات التضخمية	المطلب الثاني
101	علاقة التضخم بالبطالة	المطلب الثالث
106	السياسات النقدية و المالية و علاج التضخم	المطلب الرابع

111	السياسات النقدية والمالية وطرق تمويل العجز الموازي	المبحث الثاني
111	ماهية العجز الموازي وحدوده المثلى	المطلب الأول
113	سياسات سعر الصرف وأثرها على عجز الموازنة العامة	المطلب الثاني
113	محددات وأسباب العجز الموازي للدولة	المطلب الثالث
115	طرق السياسات النقدية والمالية لتمويل العجز الموازي وآثار كل منها	المطلب الرابع
118	السياسات النقدية والمالية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات	المبحث الثالث
118	ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية	المطلب الأول
122	التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	المطلب الثاني
124	أثر أسعار الصرف على ميزان المدفوعات	المطلب الثالث
126	إجراءات السياسات النقدية والمالية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات	المطلب الرابع
129	السياسات النقدية والمالية والتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية	المبحث الرابع
129	ماهية الأزمات المالية	المطلب الأول
131	أسباب الأزمات المالية وتطورها التاريخي	المطلب الثاني
133	أزمة الرهون العقارية (2008)	المطلب الثالث
137	فعالية السياسات النقدية والمالية للتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية	المطلب الرابع
144	الخلاصة	
203-145	مסاعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009)	الفصل الرابع
146	تمهيد	
147	الخصائص الأساسية للاقتصاد الجزائري ومراحل تطوره (1962-2009)	المبحث الأول
147	معالم الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الانتقالية (1962-1966)	المطلب الأول
149	السياسة الاقتصادية للجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979)	المطلب الثاني
151	وضعية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات (1980-1989)	المطلب الثالث
156	مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية	المطلب الرابع
162	واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	المبحث الثاني
162	معالم السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض	المطلب الأول

164	إصلاح السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض	المطلب الثاني
166	السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 والأمر 11-03	المطلب الثالث
169	أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	المطلب الرابع
176	واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	المبحث الثالث
176	تطور السياسة المالية في الجزائر	المطلب الأول
177	مسار السياسة الانفاقية العامة في الجزائر (2000-2009)	المطلب الثاني
181	مسار السياسة الإيرادية العامة في الجزائر (2000-2009)	المطلب الثالث
186	الموازنة العامة في الجزائر (2000-2009)	المطلب الرابع
189	تقييم أداء السياسات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	المبحث الرابع
190	السياسات النقدية والمالية واستهداف التضخم خلال الفترة (2000-2009)	المطلب الأول
193	السياسات النقدية والمالية وطرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2009)	المطلب الثاني
196	السياسات النقدية والمالية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2009)	المطلب الثالث
199	السياسات النقدية والمالية ومتطلبات تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي خلال الفترة (2000-2009)	المطلب الرابع
203	الخلاصة	
210-204	الخاتمة	
221-212	قائمة المراجع	
-	الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم	109
1-4	حجم الإستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	148
2-4	حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة (1967-1977)	149
3-4	أسعار البترول خلال الفترة (1984-1989)	153
4-4	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1994-1998)	159
5-4	القروض المقدمة للدولة وللإقتصاد خلال السنوات (2000-2009)	170
6-4	معدلات الاحتياطي القانوني ومعدلات إعادة الخصم للسنوات (2000-2009)	171

174	تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2009-2000)	7-4
180	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (2009-2000)	8-4
185	تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2000)	9-4
189	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2000)	10-4
190	معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2000)	11-4
194	تطور طرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2009-2000)	12-4
195	تطور كل من المديونية الخارجية وأسعار البترول خلال الفترة (2009-2000)	13-4
197	تطور رصيد ميزان المدفوعات، أسعار الصرف، احتياطي الصرف خلال الفترة (2009-2000)	14-4

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	منحنى الطلب الكلي للنقود عند كيتز	1-1
16	منحنى عرض النقود عند كيتز	2-1
20	المربع السحري لـ (N.Kaldor)	3-1
51	التقلبات الاقتصادية حسب (juglar)	1-2
62	التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي	2-2
64	دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.	3-2
64	التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي	4-2
65	التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي	5-2
66	نموذج التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي	6-2
67	التوازن في سوق السلع والخدمات (اشتقاق منحنى IS)	7-2
68	التوازن في سوق النقدي (اشتقاق منحنى LM)	8-2
69	التوازن في سوق العمل في النظرية الكيزرية	9-2
71	التوازن من خلال نموذج (IS-LM)	10-2
72	أثر الإنفاق الحكومي والضرائب على التوازن الاقتصادي العام	11-2
74	أثر السياسات النقدية المالية معاً على منحنى التوازن العام	12-2
75	منحنى (IS- LM- Bp)	13-2
76	السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت	14-2
77	السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت	15-2
78	السياسة النقدية في ظل سعر صرف عائم	16-2

79	السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم	17-2
81	أثر التوسع النقدي في نموذج تايلور	18-2
84	أثر السياسة النقدية على السوق المالية والتحكم في حجم السيولة الكلية	19-2
104	منحنى فليبيس في شكله البسيط وفي المدى القصير	1-3
104	منحنى فليبيس في المدى الطويل	2-3
132	تواتر الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف والأزمة المشتركة	3-3
133	العدد السنوي للأزمات المالية (1970-2007)	4-3
134	أسعار العقار في الولايات المتحدة خلال الفترة (1987-2008)	5-3
135	الإتجار المباشر في المشتقات المالية في العالم مقدر بترليونات الدولارات	6-3
191	تطور معدلات التضخم والبطالة والنمو خلال الفترة (2000-2009)	1-4
194	تطور طرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2009)	2-4
196	تطور كل من المديونية الخارجية وأسعار البترول خلال الفترة (2000-2009)	3-4
198	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار الصرف واحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2009)	4-4

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً على أن أنعم علي بإتمام هذه المذكرة؛
وأتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "معزوز مختار" على
نصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت لي بمثابة منارة الطريق في كتابة هذه المذكرة؛
ولا أنس أن أشكر رئيس المشروع الأستاذ الدكتور "بوجلال محمد" على
جهوده الكبيرة لأجل إنجاح هذه الدفعة؛

إلى الدكتور "لعماري أحمد" على قبوله مناقشة هذا البحث للمساهمة في إثرائه
وتقييمه؛

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل
المتواضع.

حسين

الإهداء

إلى ...

الوالدين الكريمين اللذين قال فيهما الله عز وجل « . . . وبالوالدين إحسانا »، أمي الغالية التي تحت أقدامها جنتي، أبي العزيز مصدر إلهامي وقوتي، أسأل الله العلي القدير أن يرزقني رضاهما.

أخي العزيز وزوجته الفاضلة سندي الدائم طيلة مشواري، أخواتي الفضليات اللائي أحبهن كثيرا، وأزواجهم الأفاضل.

طالبة ماجستير مالية، وبنوك وتأمينات، وأخص بالذكر كريم جايز، كمال زيتوني وجمال طباش.

طالبة ماجستير تقنيات كمية للتسيير، وأخص بالذكر مليك محمودي، فؤاد زميت وسليم عمراوي.

□ جميع طلبة الماجستير عبر الوطن وأخص بالذكر

سراي الصالح وسعودي عبد الصمد

إلى كل طالب علم وباحث أهدي هذا العمل المتواضع.

حسين

مقدمة عامة

1- تمهيد:

إن شرط التوازن لأي اقتصاد يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية... والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبح هدف هذه الأخيرة التي تشتمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية الائتمانية والتجارية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وتصحيح الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تفرزها الأوضاع الراهنة، والتي تعتبر عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية للكثير من البلدان النامية على غرار الجزائر، وللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى، وتعد السياسات النقدية والمالية أكثر السياسات تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني، السوق المفتوحة، أما السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب، وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية، وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات النقدية والتدابير والإجراءات المتخذة من طرف السلطات المالية، بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما لأجل تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

2- إشكالية البحث:

تعاني الكثير من البلدان النامية، ومن بينها الجزائر من نقاط ضعف كبيرة في السياسات المالية والنقدية، مما يؤدي إلى ظهور العديد من الاختلالات، وذلك لعدم توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتفعيل أدوات كل من السياستين، بحيث لا يمكن الاستمرار بتلك السياسات نفسها التي سادت اقتصادياتها خلال الفترات السابقة، وأصبح استمرار هذه السياسات يخلق من الآثار السلبية أكثر، مما يخلق من النتائج الإيجابية التي تسعى إليها من دفع لعجلة التنمية، وتحقيق نمو اقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق استقرار نقدي، ومعالجة لأزماتها الراهنة، خصوصا مع انتشار هاجس الإصلاحات الاقتصادية في كثير من بلدان العالم، والتي جاءت مصاحبة لانتهاج سياسة اقتصاد السوق، وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية، وما تفرزه من تحديات، وعلى ضوء كل ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- كيف تساهم السياسات النقدية والمالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وإعادة التوازن الكلي

للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009 ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية والمالية، وماهي العلاقة التي تربط بينهما؟
- كيف تؤثر كل من السياسات النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي، وماهو تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- ما هي مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد، وماهي آليات السياسات النقدية والمالية لعلاجها؟
- ما هي مختلف السياسات والإجراءات المتخذة من قبل السلطتين النقدية والمالية لتحقيق التوازن للاقتصاد الجزائري، وتصحيح اختلالاته على المستوى الكلي؟

3- فرضيات البحث:

من خلال الأسئلة المطروحة سابقا، وكاحتمال للإجابة عنها ارتأينا وضع الفرضيات الآتية:

- ✓ تعدد السياسات النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، حيث يجب الموازنة بين هذه السياسات لأجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
- ✓ تهدف السياسات النقدية والمالية إلى الحفاظ على الحالة التوازنية للاقتصاد عن طريق التأثير على عوامل العرض والطلب، كما تؤثر عن طريق أدواتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للنشاط الاقتصادي.
- ✓ تتعدد مظاهر الاختلالات الاقتصادية الكلية كالتضخم، البطالة، اختلال ميزان المدفوعات، العجز الموازي، الأزمات المالية التي تصيب الأسواق المالية، والتي تستدعي السعي بكل أدوات السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والمالية لعلاج هذه الاختلالات وتفادي آثارها السلبية.
- ✓ بالرغم من خضوع العديد من البلدان النامية، ومن بينها الجزائر إلى البرامج التصحيحية المسطرة من قبل الهيئات الدولية والمهادفة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم السياستين النقدية والمالية بالدرجة الأولى، إلا أن السياسات النقدية والمالية لا زالت تعاني من نقاط ضعف كثيرة مما يجعل الاقتصاد الوطني في حالة من اللاتوازن.

4- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في أن السياسات المالية والنقدية كانت وما تزال الأدوات الحقيقية والمهمة بيد الحكومات في مختلف البلدان لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، خاصة ونحن في زمن كثرت فيه الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاندماج والتشابك بين مختلف الاقتصاديات وانعدام الحواجز بينها الناتج عن التقدم التكنولوجي والعولمة،

ولذلك فإن التوقف عند نقاط الضعف التي تعاني منها تلك السياسات في البلدان المذكورة، والدراسة العميقة لها تمكن من معرفة أسباب ضعفها، ومعالجة هذه الأسباب تعتبر مسألة في غاية الأهمية، وذلك للتوصل للأدوات الفعالة التي يمكن استخدامها في مواضيع اقتصادية تشغل بال صانعي القرار الاقتصادي، وعامة الناس على حد سواء في بلدان العالم عامة والبلدان النامية خاصة.

5- أهداف البحث:

نسعى من خلال دراستنا هذه لتحقيق أهداف علمية نوجزها في النقاط التالية:

- ❖ محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية من خلال التعرف على المفهوم، الأهداف والأدوات، وكذا العلاقة التي تربط بينهما.
- ❖ محاولة فهم كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على الوضعيات المختلفة للاقتصاد للوصول إلى الحالة التوازنية للاقتصاد، والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالشكل الذي يضمن تحقيق حالة الإستقرار الاقتصادي.
- ❖ محاولة إظهار الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها أي اقتصاد، والآليات المتاحة للسياسة النقدية المالية لعلاج هذه الاختلالات، وتجنب آثارها السلبية التي تؤثر على الموارد المستقبلية لمختلف البلدان.
- ❖ التوقف عند السمات العامة التي يتسم بها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى إبراز مختلف خصائص السياسات المالية والنقدية له، والتأكيد على ضرورة تكييفها لتحقيق الأهداف المرجوة منها وتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الراهنة، بالشكل الذي يضمن السير الحسن للخطط التنموية الموضوعة من قبل الدولة.

6- أدوات ومنهج البحث:

يحتاج أي بحث علمي إلى أدوات تساعد على الوصول إلى النتائج المرجوة، إضافة إلى مناهج البحث الذي يحتاج في كل مرحلة إلى منهج معين.

ففيما يخص أدوات البحث، سوف نعتمد على أفكار المدارس الفكرية الاقتصادية والمتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وكل ما يخص هذه المواضيع، إضافة إلى بعض التحليلات الرياضية والبيانية المفيدة لفهم التوازن الاقتصادي، ثم الاعتماد على مختلف الإحصائيات المصرح بها من قبل الهيئات المختصة المتعلقة بالوضعيات النقدية والمالية لبلادنا.

أما المناهج فسوف نعتد في هذه الدراسة على مزيج من مناهج البحث العلمي منها: المنهج الوصفي الذي يناسب عرض الجدل الفكري الذي كان قائما بين المدارس الاقتصادية حول السياسات الاقتصادية وخصوصا النقدية والمالية إضافة إلى مختلف التطورات الحاصلة في المجال النقدي والمالي للاقتصاد الوطني، أما المنهج التحليلي فأدرج لتحليل الظاهرة الاقتصادية المدروسة من خلال التعرف على مختلف الجوانب المحيطة بالسياستين النقدية والمالية والعلاقة بينهما ودورهما في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي للمرور بمراحل تطور السياستين النقدية والمالية والوقوف عند مختلف التواريخ فيما يخص الجانب النقدي والمالي للاقتصاد الجزائري.

7- حدود البحث:

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني فالجزء النظري تم الحديث فيه في بعض المواضيع عن البلدان النامية بشكل عام، أما الجزء التطبيقي فقد خصص للإحاطة بمختلف الجوانب النقدية والمالية للاقتصاد الوطني الجزائري.

أما الإطار الزمني فقد تمثل في الفترة التي تلت الانتهاء من برامج التصحيح الهيكلي (2000-2009)، وذلك للمقارنة بين فترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية والفترة محل الدراسة التي اعتمدت فيها الجزائر على إمكاناتها ومؤهلها الذاتية.

8- أسباب اختيار موضوع البحث:

في الحقيقة هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تقف وراء اختيار هذا الموضوع، فبالنسبة للأسباب الموضوعية تتمثل أساسا في أن السياسة النقدية والمالية محل جدل ونقاش كبيرين حول فعاليتها والتوقيت المناسب لاستخدام أدوات أي من السياستين لإعادة التوازن الاقتصادي وهذا ما يثير الاهتمام بالموضوع، ضف إلى ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من تناقضات على مستوى السياسات الكلية مما دفع دائما الهيئات الدولية إلى توجيه الانتقادات إلى السلطات النقدية والمالية بشكل خاص كل هذا يدعو إلى البحث والنقاش في هذا الموضوع.

أما الأسباب الذاتية فتتمثلها طبيعة التخصص - مالية، بنوك وتأمين - إضافة إلى الرغبة الشخصية للخوض في الموضوع ذو الأهمية الكبيرة.

9- الدراسات السابقة:

- دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005. حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج أهمها:

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومن ثم التوازن الاقتصادي العام داخليا وخارجيا، أما العجز في ميزانية أي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملّي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

- اتفقت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة أحدهما للآخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، وأن كل من السياسات النقدية والمالية تأثر في أهداف السياسة الأخرى وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام.

- بالرغم الإصلاحات التي انتهجتها الدولة والوفرة المالية التي تغلب عليها الإيرادات النفطية غير أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لازال ضعيفا يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة.

- التوازن الاقتصادي العام في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، وبعبارة أخرى إن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وذلك لسببين رئيسيين، الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف، أما الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية، والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في إخلال التوازن الاقتصادي العام.

- هناك هدفان أساسيان للموازنة أولهما رسم السياسة المالية للدولة في فترة سنة مالية مقبلة، وثانيهما تحديد برامج الإنفاق الحكومي لنفس السنة مع فرض رقابة مالية وقانونية على تنفيذه، ولهذا تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية في المجتمع.

- منصورى عبد الله: السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، دراسة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006. تمكن الباحث من خلال هذه الدراسة الخروج بالنتائج الآتية:

- يجب تحقيق مزيج سياسة اقتصادية، يتميز بالمتانة والاستمرارية. وأن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الجبائية هو مطلب موضوعي.

- السياسات النقدية والجبائية التي اتبعتها الجزائر منذ سنة (1994) هي سياسة إجماع بريتون وودز (Bretton Woods). وقد خضعت سياسة صندوق النقد الدولي وسياسة البنك الدولي بالعناية النظرية التي اقتضتها أهميتها

ميدانيا في الجزائر منذ ذلك التاريخ، كما مكن التحسن المضطرد والمتين للتوازنات الداخلية والخارجية من تحقيق مزيج سياسة اقتصادية يعطي إشارات إيجابية للاستثمار الأجنبي.

- إن فشل التجربة التنموية الجزائرية يتمثل في عدم قدرتها على إقامة نظام إنتاجي قادر على إعادة إنتاج ذاته بشكل موسع وفي عدم القدرة على تحقيق شروط تراكم محلي (خارج المحروقات)، وهذا ما يطرح إشكالية السياسة الاقتصادية الكلية (و السياسة النقدية بصورة خاصة) التي يمكنها أن تحول مدخرات الفئات الريعانية إلى استثمار منتج، مع المحافظة على التوازنين الداخلي والخارجي.

- علي حمزة: **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، من خلال هذه الدراسة خلص الباحث إلى النتائج الآتي ذكرها:

- السياسة النقدية والتي تتطلب اقتصادا قويا ومرنا يعمل من خلال المؤشرات الاقتصادية، النقود، معدل الفائدة، الاستثمار، الادخار ومرونة بين مختلف المتغيرات التي لا يعرف الجمود أو التوجيه لا يتحقق إلا في ظل الاقتصاديات المتطورة، مما يجعل من السياسة النقدية سياسة إدارة طلب بالنسبة للدولة المتقدمة.

- إن رؤية النقديين منصبة على مؤشر النقود باعتباره مصدر الاختلالات والأزمات ولذلك يرون بأن ضبط الإصدار النقدي والتحكم فيه، بإمكانه أن يجنب العالم الاختلالات الاقتصادية، وذلك نجد برامج صندوق النقد الدولي تركز على السياسة النقدية المتشددة.

- ضرورة ارتباط السياسة النقدية في المجتمع بالسياسة التنموية، وتعني بذلك عدم وجود تضارب بين السلطات النقدية والمؤسسات التمويلية والمنظمين والمشاركين وقرب السلطات التمويلية من ميادين الإنتاج والتعاون بين الحكومة والأفراد ومؤسسات المجتمع وبالتالي تكون السياسة النقدية والمالية أكثر فعالية وتأثيرا.

- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الموازي والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق. والعمل على تقليص النفقات العامة والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية. وضرورة تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي وضرورة استمرار النظام القائم على السوق وأن يكون هذا الانسجام بين السياستين النقدية والمالية عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق مستويات دخل عالية وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتقوية الجهاز المصرفي ومنحه الاستقلالية التامة.

- تمكن الاقتصاد الجزائري من التحكم في معدلات التضخم بعد سنوات التعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف لكن هذا الأمر لا ينبى بالاستمرار أو نجاعة السياسات الاقتصادية، ذلك إذا علمنا أن نمو معدل البطالة سنة (1995) قد قدر بحوالي 27% من القوى العاملة، خصوصا في مجتمع لا يزال يتخبط في مشاكل سياسية واجتماعية صعبة منشأها الفراغ والبطالة الأمر الذي قاده في النهاية لأن يكون صندوق النقد الدولي مهيمنا من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي تمس إجراءاته النظام الاقتصادي

- بن زيان راضية: دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر (1970-1999)، من خلال هذه الدراسة تمكنت الباحثة التوصل إلى النتائج الآتية:

- سمحت القيود المطبقة على السياسة النقدية بالتحكم في نمو الكتلة النقدية وإيصالها إلى مستوى يتوافق مع الهدف المسطر من أجل تخفيض معدل التضخم. إن تقلص الكتلة النقدية لم يكن بسبب القرارات السياسية التي وردت عن السلطات المالية فحسب وإنما نتيجة أيضا لفقدان العملة الوطنية من قيمتها مما أدى إلى ارتفاع الطلب على النقود الشيء الذي سمح بامتصاص كمية معينة من النقود المتداولة.

- انخفض عجز الميزانية نتيجة ارتفاع الإيرادات الناجمة عن الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي عرفته الجزائر خاصة في بداية ونهاية التسعينات. كما أن انخفاض العملة كان من بين العوامل التي سمحت بارتفاع إيرادات الصادرات. بالمقابل انخفضت النفقات تحت تأثير القيود المطبقة على الاستثمارات والقروض الموجهة للقطاعات الاجتماعية والمصالح العمومية.

- بتوافق كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، تمكنت عملية التخفيض من تحقيق تحسن في الميزان الجاري. فبالرغم من عدم مرونة كل من الصادرات والواردات بسبب طبيعتهما فقد ارتفعت الأولى نتيجة ارتفاع إيراداتها بالعملة المحلية، وانخفضت الثانية بانخفاض الطلب الإجمالي الناجم عن القدرة الشرائية وتقلص الاستثمارات.

- عرف ميزان المدفوعات هو أيضا تحسنا خاصة في أواخر التسعينات نتيجة تقلص عجز الميزانية، انخفاض معدل التضخم وتحقيق فائض في الميزان الجاري. أدى كل هذا إلى تحسن المدفوعات الخارجية وتحقيق احتياطي من الصرف يغطي عدة أشهر من الواردات. بالتزام الجزائر بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والخاصة بعملية التخفيض، تحرير التجارة الخارجية وفرض قيود على كل من السياسة المالية والنقدية تمكنت من الاستفادة بإعادة جدولة لديونها مما سمح لها بتحسين ميزان مدفوعاتها.

10- تقسيمات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث سنخصص **الفصل الأول** للتعرف بشكل مفصل على السياسة النقدية والمالية وأدوات كل منهما وواقعها في كل من البلدان النامية والمتقدمة، وكذلك بيان العلاقة التي تربط بين السياستين.

ما **الفصل الثاني** فسيهتم بالتقلبات الاقتصادية الدورية وعلاقتها بعوامل الإنتاج، ثم التوازن الاقتصادي وأنواعه ومستوياته، وبعدها التطرف إلى نماذج التوازن الاقتصادي العام وفعالية السياسة النقدية المالية من خلال هذه النماذج، ثم التطرق إلى دور أدوات السياستين في التأثير على مختلف المتغيرات الكلية لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة **للفصل الثالث** سنعرج فيه على آليات كل من السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازن وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في إجراءات مكافحة التضخم والبطالة وإعادة التوازن لميزان المدفوعات وكذلك إجراءات تمويل العجز الموازي للدولة، دون أن ننسى مساهمة السياستين في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الاقتصاديات الحديثة.

وأخيرا **الفصل الرابع** المخصص لإظهار السمات الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري فيما يخص الوضعية النقدية والمالية بالاعتماد على بيانات المسح النقدي والمالي، مع التركيز أكثر على الفترة ما بعد الإصلاحات المسطرة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (2000-2009)، ومحاولة المقارنة بين النتائج المحصلة في الفترتين لتقييم المساعي والجهود الجزائرية لإضفاء الفعالية على السياسة النقدية والمالية وجعلها أكثر تأثيرا في الحياة الاقتصادية وتصحيح الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنويع الموارد المالية اللازمة لتمويل مخططات الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

تمهيد:

يستقطب موضوع السياسات النقدية والمالية حيزا متزايدا من اهتمام رواد الفكر الاقتصادي، ومن طرف صانعي السياسة ومتخذي القرار في معظم بلدان العالم، حيث ظهرت معالم هذه السياسات في البداية مع مجيء المدرسة الكلاسيكية هذه الأخيرة التي عجزت على إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي لسنة (1929)، لتظهر على أنقاضها مدرسة جديدة "المدرسة الكيترية" التي أحدثت ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي بإدخالها لأساليب ووسائل تحليل جديدة أسقطت فروض وأسس الفكر الكلاسيكي، لكن سرعان ما فشلت هذه المدرسة لتحل محلها المدرسة النقدوية المعاصرة التي حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكيترية على حد سواء. هذا وبعد أن تجسدت أسس ومعالم كل من السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر أصبحت كل سياسة تساهم وبشكل كبير في رسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتختلف طبيعة وأهداف السياستين من دولة لأخرى تبعا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وللإحاطة بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها؛

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية وأهدافها؛

المبحث الثالث: أدوات السياسات النقدية والمالية وواقعها في البلدان النامية والمتقدمة؛

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها

تعتبر السياسة النقدية من أهم وسائل السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال المعطيات النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، ولقد مرت السياسة النقدية بعدة تطورات عبر المداس الفكرية قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نستعرض مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، وعرض مختلف تطوراتها عبر مدارس الفكر الاقتصادي التي ساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

تعددت التعاريف المقدمة من قبل الاقتصاديين فيما يخص السياسة النقدية طبقاً لنظرة كل واحد منهم، كما تختلف أنواع السياسة النقدية المطبقة في كل بلد حسب الحالة الاقتصادية السائدة.

1- تعريف السياسة النقدية: هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية منها:

- السياسة النقدية هي «مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد»¹، أي أنها مجموع القواعد المتخذة من طرف الأجهزة الحكومية للتأثير في النشاط الاقتصادي عبر الرصيد النقدي.

- «هي مجموعة من القواعد، والوسائل، والأساليب، والإجراءات، والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي، بما يتناسب والنشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة»².

- وحسب (George Paniente) هي «مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وهي حسب فوزي القيسي التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية»³.

- وبعبارة أخرى يمكن القول بأن السياسة النقدية هي «ما تقوم به السلطة النقدية من تنظيم لكمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار»⁴.

- وكتعريف شامل للسياسة النقدية يمكن القول بأنها مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف

¹ - بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 112.

² - Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpentier: *Economie Monétaire et Financière*, 5 eme édition, Economica, Paris, 2008, p 285.

³ - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 53.

⁴ - ضياء مجيد الموسوي: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 173.

السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أنها إجراءات وقواعد تتخذها الدولة، من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفاذي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد.

وتعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات لتحقيق أغراضها وأهدافها، وتكيفها حسب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها كل بلد، وتمثل هذه الأدوات أساسا في الأدوات الكمية، أو غير المباشرة (الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم)، وهناك الأدوات الكيفية أو المباشرة (سياسة تأطير القروض، التنظيم الائتقائي للقرض)، وهناك أدوات أخرى تتمثل في الإقناع الأدبي والإعلام، وكل هذه الأدوات سوف نتطرق لها بشكل مفصل في المبحث الثالث.

2- أنواع السياسة النقدية: يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ اتجاهين أحدهما انكماشية، والآخر توسعي وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

2-1- السياسة النقدية الانكماشية: يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية، أو تقييدية من قبل السلطة النقدية بخفض الإنفاق وتقييد الائتمان، وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم¹.

2-2- السياسة النقدية التوسعية: وهي تمثل عكس الحالة الأولى، حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان، ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة².

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر عديد من مدارس الفكر الاقتصادي، وتطورت أكثر مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي رسخت مبادئها وركائزها الأساسية، لتبرز إلى الوجود المدرسة الكيترية لتنظر إلى السياسة النقدية نظرة مغايرة، لتظهر بعدها المدرسة النقدية المعاصرة لتعيد إحياء الفكر الكلاسيكي ولكن بأسلوب جديد.

1- السياسة النقدية من خلال المدرسة الكلاسيكية: ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي "أدام سميث"، وساهم في تطورها العديد من الاقتصاديين من بينهم مالتوس وريكاردو وميل وساي وغيرهم، ليشكلوا ما يسمى المدرسة النيوكلاسيكية، وقد قامت هذه المدرسة على عدة أسس ومبادئ حاولت من خلالها ضبط معالم السياسة النقدية القائمة أساسا على تحليل العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر

¹ - زاهر عبد الرحيم عاطف: إدارة العمليات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 63.

² - المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات في قيمتها وكميتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي¹، وتشير نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغيير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود وظيفة واحدة هي وسيط للتبادل مما يعني حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة، وتشمل النظرية الكمية للنقود على معادلتين أساسيتين هما:

1-1- معادلة التبادل لـ (Fisher): ويعود بروز النظرية الكمية للنقود للاقتصادي (G. Bodin) سنة (1956) وتعتمد هذه النظرية على العلاقة التالية التي صاغها الاقتصادي (Irving Fisher) (1867-1947) إذ أعطاها صياغتها الحديثة والأكثر اكتمالا بإدخاله للنقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المعروفة **بمعادلة المبادلة وهي على الشكل²:**

$$M.V = P.T \text{----- (1)}$$

حيث تمثل كل من: M = كمية النقود المتداولة في وقت ما، V = سرعة دوران وحدة النقد.

T = حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة، P = المستوى العام للأسعار.

وهذا يعني أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي حجم المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، من خلال الفرضيات المذكورة أعلاه يؤكد أصحاب هذه المدرسة على أنه ليس للنقود أثر على الإنتاج وأن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير العام على مستوى الأسعار وبهذا نخلص إلى أن النقود تحمل صفة المبادلة ومقياس للقيمة دون إعطائها وظيفتها في الاقتصاد. بما أن المتغيرين M , T محددين بعوامل مستقلة بمعنى آخر لا توجد سببية حيث T يعتمد على العوامل الحقيقية، أما M لا يؤثر على هذه العوامل الحقيقية وبهذا أصبح قانون ساي محققا دائما، فالطلب على النقود يقابله العرض على النقود ليتوصلوا إلى فكرة حياد النقود.

1-2- معادلة الأرصد النقدية الحاضرة (معادلة كامبردج): حيث أن نظرية كمية النقود حسب صيغة هذه المدرسة تختلف عن صيغة (Fisher) في إدخالها لفكرة الطلب على النقود من خلال حجم الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المعاملات، واستبدال المبادلات النهائية ليحل محلها الناتج الإجمالي، وفق الصيغة الآتية³:

¹ - بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 8-10.

² - حسين محمد سمحان وآخرون: النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45.

³ - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص 85.

$$M.V = P.Y \text{-----} (2)$$

حيث: M تعبر عن كمية النقود، P المستوى العام للأسعار، V سرعة دوران النقود، Y الدخل الحقيقي. فالعلاقة بين التفضيل النقدي K وسرعة دوران النقود V هي علاقة عكسية حيث¹:

$$K = 1/V \text{-----} (3)$$

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية.

وبمقارنة المعادلتين السابقتين نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كاميردج²:

$$P = \frac{M}{K} \Rightarrow M = P(Y.K) \text{-----} (4)$$

وبالتالي وصل أنصار مدرسة كاميردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر، وفي هذا الصدد يقول مارشال عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

مما لا شك فيه أن الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية أصبحت لا تمثل الواقع، حيث أن الأساس الذي قامت عليه هذه النظرية هو "مبدأ حياد النقود"، ومعنى هذا أن أثر النقود على الحياة الاقتصادية لا ينعكس إلا من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار³، ولكن الواقع يقول عكس ذلك حيث أن النقود تلعب دوراً فعالاً في التأثير على جميع القطاعات الاقتصادية والدليل على ذلك التقلبات والأحداث التي مرت بها مختلف الاقتصاديات وعلى رأسها أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، وبالتالي إثبات عدم نجاعة النظرية الكمية في ضبط النشاط الاقتصادي، لتظهر على إنقاذها مدرسة جديدة هي المدرسة الكيترية نسبة إلى مؤسسها "جون مينارد كيتر"⁴، وبالرغم من كل هذه الانتقادات فإن النظرية الكمية للنقود تعد أولى النظريات التي ألقى الضوء على العلاقة الموجودة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فهي بذلك تعد نظرية علمية بحتة مستمدة من الواقع العملي الذي كان سائداً في تلك الفترة.

2- السياسة النقدية من خلال المدرسة الكيترية: لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً حتى حدوث أزمة الكساد العظيم في بداية الثلاثينات (1929-1932)، وما نتج عنها من أثار سلبية، أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال، وهنا ظهرت النظرية الكيترية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل تلك المشكلة أو الأزمة، ولقد وجه كيتر اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها، ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني، ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولاً، ومن ثم لا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة⁵.

¹ _ المرجع نفسه، ص 92.

² _ محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 195.

³ _ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 105.

⁴ _ حسين محمد سمحان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁵ _ بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 32-35.

1-2- الطلب على النقود في التحليل الكيترّي: إن الطلب على النقود لدى كيتر يسمّى بتفضيل السيولة وهي الدوافع التي تجعل الفرد يحتفظ بجزء من ثروته في شكله السائل، ويرجع كيتر تفضيل السيولة إلى أغراض ثلاثة هي:

1-1-2- دافع المبادلات أو المعاملات: أي رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية، وعلى المستوى الكلي نجد أن هذا الدافع يرتبط بشكل كبير وطردياً بالدخل والتشغيل¹.

2-1-2- دافع الإحتياط: إن الطلب على النقود لغرض الإحتياط ناتج عن احتمال زيادة الإحتياجات الفعلية لأرصدة النقدية لإتمام المعاملات المتوقعة والمرسومة أو لمواجهة النفقات غير المتوقعة والطارئة، ويتأثر هذا الدافع بعوامل موضوعية (نفس العوامل المؤثرة على دافع المبادلات)، وعوامل ذاتية تتعلق بعادات الأفراد وتوقعاتهم، وكذلك توفر المعلومات من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتطور أسواق النقد والمال²، وكما هو الحال بالنسبة لدافع المعاملات فإن الطلب على النقود بدافع الإحتياط دالة تابعة للدخل، ونظراً لتشابه العوامل المفسرة لكل من الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب على النقود بدافع الإحتياط يمكن دمجهما في معادلة واحدة.

$$L_1 = L_1(y)/L'_1(y) < 0 \text{ ----- (5)}$$

حيث: L_1 الطلب على النقود بدافع المعاملات والإحتياط، y قيمة الدخل.

وبالتالي فالعلاقة طردية بين الطلب على النقود لأجل المعاملات والإحتياط والدخل.

3-1-2- دافع المضاربة: يعتبر دافع المضاربة العامل الثالث المفسر للطلب على النقد في النظرية الكيترية، حيث أن ما جاء به (keynes) من جديد بالنسبة لمدرسة كامبردج يتمثل في الطلب على النقد للمضاربة، هذا الأخير الذي تكون فيه العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بغرض المضاربة عكسية كما هو مبين في المعادلة أدناه³:

$$L_2 = L_2(i)/L'_2(i) < 0 \text{ ----- (6)}$$

حيث: L_2 الطلب على النقود لغرض المضاربة، i معدل الفائدة.

وعليه فالطلب الإجمالي على النقود لدى (keynes) يكون على الشكل:

$$M^d = L_1(y) + L_2(i) \text{ ----- (7)}$$

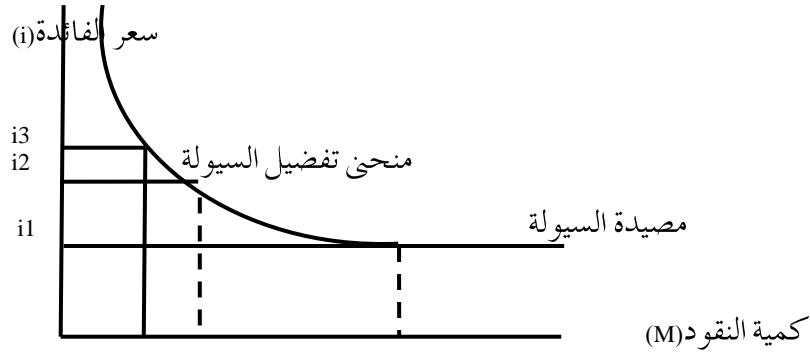
ويمكن تمثيل الطلب الإجمالي للنقود في التحليل الكيترّي بيانياً من خلال منحنى تفضيل السيولة كما يلي:

¹ حسين رحيم: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 92.

² المرجع نفسه، ص 92.

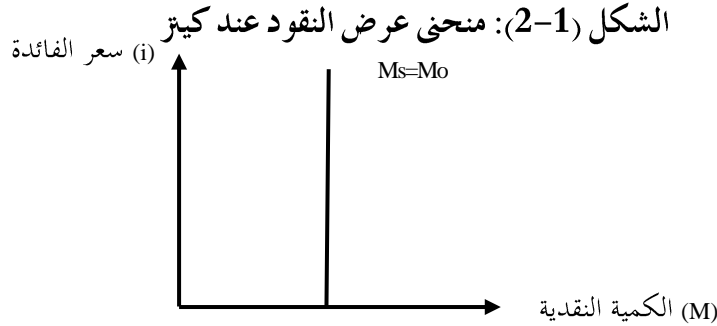
³ محمد الشريف ايلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 246.

الشكل (1-1): منحى الطلب الكلي للنقود عند كيتز



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 305.

2-2- عرض النقود في التحليل الكيتزي: يقصد بعرض النقود عند كيتز بأنه الكمية من النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها، ويلاحظ بأن عرض النقود المتاحة بغرض المضاربة يساوي العرض الكلي للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لغرضي المعاملات والاحتياط¹، ويعتبر عرض النقود أو الكتلة النقدية (M_s) عند كيتز متغيرا خارجيا وبالتالي يمكن اعتبارها قيمة ثابتة، حيث تحدد من قبل السلطة النقدية المتمثلة أساسا في البنك المركزي، ضف إلى ذلك أن عرض النقود يعتبر عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة لتصبح معادلة عرض النقود ($M_s=M_o$) كما هو مبين في الشكل أدناه:



المصدر: المرجع نفسه، ص 309.

2-3- تحديد سعر الفائدة عند كيتز: على عكس ما كان يعتقد التقليديون بأن سعر الفائدة ثمن للادخار (أي كئمن لتأجيل الاستهلاك)، نظر كيتز إلى الفائدة كئمن للنقود، أي كئمن للتنازل عن السيولة، ويترتب على ذلك أن الفائدة شأها كأي ثمن آخر تتحدد بعرض وطلب النقود²، حيث يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف، مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة ويحدث العكس إذا انخفض عرض النقد.

¹ عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 307.

² إسماعيل محمد هاشم: النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 163.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

لقد أحدثت النظرية الكيترية ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي، بإدخالها لأدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية خلافا لما جاءت به النظرية الكمية حيث عمل كيتر على الجمع بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني، وبالتالي إعطاء النقود الدور الكبير للتأثير على النشاط الاقتصادي وبالأخص تحديد مستوى الدخل والتشغيل عن طريق آلية سعر الفائدة هذه الأخيرة التي اعتبرها كيتر ظاهرة نقدية بحتة، واعتبر الادخار دالة في الدخل وليس لسعر الفائدة بينما الاستثمار يتحدد بمتغيرين (الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة)، ومن ثم فلا يتوقع تساوي الادخار والاستثمار، وأكد كيتر كذلك أن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من التشغيل الكامل. ورغم ما قدمه كيتر إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات في مقدمتها إهماله لتأثير تغيرات مستويات الدخل على تحديد سعر الفائدة، وإهماله للعوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل الطويل واكتفائه بتحليل هذه الظاهرة في الأجل القصير فقط.

3- السياسة النقدية من خلال المدرسة النقدية: من أهم زعماء هذه المدرسة M.Friedman K.Brummer R.Lucas، حيث تعتبر دراسة M.Friedman (1956) كإعادة إحياء لأفكار النظرية الكمية للنقود ولكن بأسلوب جديد، حيث أدمج النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار لتصبح أكثر ملائمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي، حيث استخدم Friedman مصطلح الدخل الدائم الذي يمثل القيمة الحالية للدخل السنوي المتوقع كمتغير مفسر للسلوك الاقتصادي على المدى الطويل، واعتبر الثروة التي تحوزها العائلات تشمل كلا من الأصول المالية، العينية، البشرية والنقدية¹.

إن النظرية النقدية المعاصرة ركزت على المتغيرات المحددة للطلب على النقود وليس عن الدوافع وتمثل هذه المتغيرات أساسا في الأشكال المختلفة للثروة وعليه وضع Friedman معادلة الطلب على النقود على الشكل التالي²:

$$M = f(P, Rb, Re, 1/P \cdot dp/dt, w, u) \text{ ----- (8)}$$

حيث تمثل: (P) النقود في شكلها السائل، (Rb) السندات، (Re) الأسهم، $(1/P \cdot dp/dt)$ الأصول الطبيعية أو رأس المال المادي، (w) رأس المال البشري، (u) الأذواق وهو ما يسميه فريدمان بترتيب الأفضليات.

وقد استعمل Friedman الدخل الدائم كمؤشر للثروة في الأجل الطويل والذي يعتبر متغيرا داخليا، أما المعادلة النهائية للنظرية الكمية الجديدة فقد قام فريدمان بصياغتها على الشكل الآتي:

$$Y = V(Rb, Re, 1/P \times dp/dt, w, u) \cdot M \text{ ----- (9)}$$

حيث أن: (V) تمثل سرعة دوران الدخل وليس النقود.

¹ - حسين رحيم: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106، 105.

² - بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص ص 68-71.

ويرى فريدمان بخصوص هذه المعادلة أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج، وأنها دالة مستقرة وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة¹.

لقد أعادت المدرسة النقدية طابع الفعالية مرة أخرى للسياسة النقدية، كما أنها همشت التحليل الكيترزي ودور السياسة المالية واعتبرته دورا ثانويا، وقد ركز فريدمان على أهمية هيكلية السياسة النقدية بطريقة تسمح لها بإحداث زيادة ثابتة ومستمرة في المعروض النقدي بنسبة تتراوح ما بين 3% إلى 5% سنويا، إن تحليل فريدمان والنتائج التي توصل إليها لم تمر بدون انتقاد من طرف العديد من الكتاب، وحتى من النقاد الكمييين الجدد أنفسهم، وهذه الانتقادات تمس أساسا دور معدل الفائدة، استخدام مفهوم الدخل الدائم أو مفهوم الثروة الكلية وحتى اختيار المجمع النقدي الذي يجري عليه الاختيار وتعتبر دراسة A.Meldzer (1963) نموذجا جيدا لأهم الانتقادات المبينة أعلاه، فبالرغم من أن هذا الكاتب انطلق من نفس المبادئ والفرضيات التي انطلق منها فريدمان إلا أنه رفض إهمال دور معدل الفائدة كما أنه عوض مفهوم الثروة بمفهوم الدخل الأمر الذي يعطي الأفضلية للطلب على النقود بدافع المعاملات².

4- السياسة النقدية من خلال المدرسة الكلاسيكية الجديدة: مع اشتداد الجدل بين النقاد والكيترزيين حول فعالية السياسة النقدية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وسيادة النظام الليبرالي حل فكر جديد أكثر عمقا من ناحية الأساس ومن الناحية النظرية، وهو المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي من خلال فرضية التوقعات الرشيدة (Anticipation Tationnelle) الموضوعية من طرف J.Muth (1961) وتقوم هذه النظرية على افتراض أن الأسواق تكون دائما في حالة توازن ومن أهم رواد هذه المدرسة T.Sargen, N.Wallance, R.Lucas. R.Barro³. ويلتقي أصحاب هذه المدرسة إلى حد كبير مع أنصار المدرسة النقدية غير أنهما يختلفان في وجهة نظرهما فيما يتعلق بمقدرة الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني، فالنقاد يعتقدون بقدره رجال السياسة التأثير على المتغيرات الحقيقية في الآجال القصيرة بتكلفة ليست فورية تتمثل في التضخم المرتفع في الآجال الطويل، أما رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة فيعتقدون بعدم قدرة متخذي القرار إطلاقا التأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي تكون آثار الأجلين الطويل والقصير نفسها.

إن النموذج الجديد يعتبر بأن المتعاملين الاقتصاديين يقومون بافتراضات حول التصرف المستقبلي للاقتصاد بطريقة رشيدة وذلك فيما يخص التنبؤ بالأسعار، حيث يؤكد J.Muth بأنه يمكن تمثيل كل انحراف في متغير معين من متغيرات الاقتصاد الكلي (مستوى الإنتاج الطبيعي أو معدل التضخم) عن قيمتها المتوقعة برشادة بواسطة حد عشوائي غير ملاحظ هو ut ويخضع مبدأ التوقع حول مستوى السعر لنوعين من التوقعات هما⁴:

4-1- التوقعات الرشيدة للأسعار: ويمكن تمثيلها في المعادلة الآتية:

¹ - إسماعيل محمد هاشم: مرجع سبق ذكره، ص 193.

² - محمد الشريف اليمان: مرجع سبق ذكره، ص 321.

³ - صالح تومي: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 26، 27.

⁴ - المرجع نفسه، ص 410-412.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

$$\pi t = a1 + a2\pi^e t - 1 + u \text{ ----- (10)}$$

حيث: $(\pi t - 1)$ يمثل معدل التضخم الفعلي أو الملاحظ، ويمثل $(\pi^e t - 1)$ معدل التضخم الملاحظ للفترة السابقة، وتكون فرضية التوقعات الرشيدة محققة إذا:

- كان الحد الثابت $a1$ معدوماً؛
- كان ميل المعادلة السابقة له قيمة تساوي الواحد: $a2 = 1$ ؛
- كان أحد أخطاء التنبؤ ut له قيمة عشوائية أو غير ملاحظة.

وتبعاً لفرضية الرشادة فإن المتغير المستقل $\pi^e t - 1$ هو متغير تنبؤي غير متحيز للمتغير التابع $t - 1$ وإذا كانت توقعات المتعاملين الاقتصاديين فعلاً رشيدة فإنه لا يمكن للاقتصاد أن يبتعد لمدة طويلة عن توازنه في المدى الطويل، أو مستوى التشغيل الكامل.

4-2- التوقعات المتكيفة للأسعار: تستعمل هذه التوقعات في النموذج الكيتري وهي تعتمد على فكرة أن الأفراد يعدلون توقعاتهم ببطء وتدرجياً وفق للمعلومة الجديدة بطريقة لا تصحح الانحراف بين التضخم المتوقع والفعلي إلا بشكل تدرجياً، ويمكن تمثيلها في المعادلة الآتية:

$$\pi t = \pi^e t - 1 + a(\pi t - 1 - \pi^e t - 1) \text{ ----- (11)}$$

حيث: a هي معلمة التكيف أو التعديل $0 < a < 1$ ، وبالتالي إذا توقعنا عند فترتين فقط نستطيع التأكيد بأن معدل التضخم المتوقع يعتمد على السرعة التي بواسطتها تصحح التوقعات الماضية الناتجة عن أخطاء التنبؤ للفترات السابقة، وذلك مع اعتبار أن التضخم الفعلي يختلف عن ذلك المتوقع، وإذا كان معامل التكيف $a=1$ نقول أن التوقعات تكون رشيدة وليست متكيفة لأن أخطاء التنبؤ تصحح بسرعة، كما يمكن التعبير عن مفهوم التوقعات المتكيفة بالنسبة لعدة فترات معتمدين على ترجيح متناقص لمعدلات تضخم الفترات السابقة في تشكيل التوقعات المتكيفة الجديدة. وعليه فالفرق بين التوقعات الرشيدة والتوقعات المتكيفة يأتي من كون أنه في الأولى يتكيف المتعاملون بسرعة مع المعلومة الجديدة (معدل التضخم الجديد)، بينما في الثانية يأخذون في الحسبان كلا من التضخم الحالي والسابق.

وبالرغم من النجاحات المحققة من أنصار هذه المدرسة أواخر السبعينات إلا أن بعض توصياتهم حول هبوط الأجور ومنه تقلص معدلات التضخم دون أن يترتب على ذلك انكماش في النشاط الاقتصادي لم تكن محققة باستمرار، وباعتبار أن التضخم قد هبط بسرعة كنتيجة لسياسة نقدية انكماشية في العديد من الدول الغربية مثل بريطانيا في عقد الثمانينات، إلا أن هذا لم يكن أثراً مباشراً للسياسة النقدية بل كان أثراً غير مباشر لهذه السياسة لأن ذلك كان متبوعاً بانكماش كبير، بالإضافة إلى عدم صحة فرضية التوقعات الرشيدة وعدم صلاحيتها في حالات عدم التأكد.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية وآلية نقل أثرها

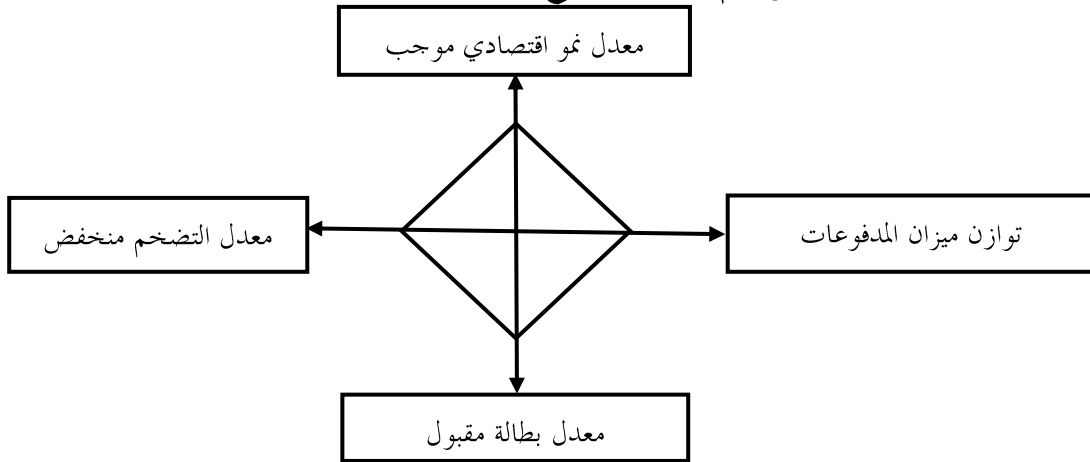
إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فتعتمد السياسة النقدية على أهداف، وسيطة وأولية، كما أن انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي يتم عبر عدة قنوات.

1-1- أهداف السياسة النقدية: تعمل السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف نهائية، وسيطة وأخرى أولية¹:

1-1- السياسة النقدية والأهداف الاقتصادية (الأهداف النهائية): تعد السياسة النقدية من أهم وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق أهداف هذه الأخيرة ضمن ما يسمى بالمرجع السحري لـ (N. Kaldor) والمتمثلة أساسا في:

- تحقيق الاستقرار في الأسعار (الاستقرار النقدي والاقتصادي)؛
 - العمل على تحقيق الاستخدام التام؛
 - المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع؛
 - تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات والحفاظ على قيمة العملة).
- ويمكن تمثيل الأهداف النهائية للسياسة النقدية بواسطة المربع السحري لـ (N.Kaldor):

الشكل رقم (1-3): المربع السحري لـ (N.Kaldor).



Source: Pascal Gaudron, Sylvie Lecarpentier: **opicit**, p 282.

وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتبعب الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة

¹ - عبد الله الصعدي: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 186.

أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني¹.

وتجدر الإشارة أنه وفي كل الأحوال يستوجب تجنب التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فمثلا يصعب تحقق هدي استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لأن زيادة هذا الأخير تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك هناك علاقة سلبية بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات بحيث يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستوى الأسعار، وبالتالي زيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

1-2- الأهداف الوسيطة: ليس باستطاعة السياسة النقدية التأثير بشكل مباشر على أهدافها النهائية، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات أخرى يمكنها التأثير على هذه الأهداف، هي الأغراض الوسيطة التي تتبع أهمية اختيار أحدها من التعامل في عالم يتميز بعدم اليقين، وإضافة إلى ذلك فإن لهذه الأغراض الوسيطة فائدة أخرى كونها إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث أن البنك المركزي من خلال إعلانه لهذه الأغراض الوسيطة يريد أن يعطي للأعوان الاقتصادية إطار لتوجيه توقعاتها خاصة لمن يرغب في التدخل في سوق رؤوس الأموال وسوق الصرف، ولكن يجب أن تتوفر في الأغراض الوسيطة على مجموعة من المميزات حتى تتمكن من إيصال تأثير أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي المتمثل خاصة في استقرار الأسعار، هذه الشروط هي²:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس؛
- أن تكون لها علاقة واضحة ومتينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية؛
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل؛
- أن تكون علاقتها بالغرض التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة.

1-2-1- المجمعات النقدية: وتعبر عن كمية النقود المتداولة (عرض النقود)، حيث تضم مختلف وسائل الدفع للأعوان الماليين، وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة لـ M_2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد ويطلق عليها أيضا السيولة المحلية يرمز لها بـ M وهي عدة أنواع³:

❖ M_1 : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

❖ M_2 : تعبر عن M_1 + حسابات الادّخار على الدفاتر + حسابات التنمية الصناعية + حسابات الادّخار

السكني.

¹ - مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 237.

² - صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 132، 133.

³ - عزيزة بن سميحة، دلال بن سميحة: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص 7.

❖ **M3**: تعبر عن M2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية.

❖ **M4**: تعبر عن M3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود وبين المفهوم الضيق والواسع، وعموما نجد أن معظم البنوك المركزية تستقر على M1، M2 بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ: M1، حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية باعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق الوطني بشكل مباشر، ويبقى الإشكال المطروح أمام السلطة النقدية هو أن تحديد المجمع النقدي لم يعد سهلا خاصة مع تغير سرعة تداول النقد ونتيجة ظهور الابتكارات المالية الحديثة التي عقدت عملية اختيار المجمعات النقدية.

1-2-2-1- معدل الفائدة كهدف وسيط: تتخذ السلطات النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لما له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية، ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الادخارية وعدم الاختيار الناجح للاستثمار، أما أسعار الفائدة المرتفعة جدا فتعطل الاستهلاك والاستثمار لذا لا بد من اختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن معا، كما أن معدلات الفائدة تعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك الأسر والمشروعات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية سواء في الداخل أو في الخارج¹، فالأفراد والمشروعات هم شديدي الحساسية بالنسبة لتكلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقوه عن توظيفاتهم (مدخراتهم)، لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية (تضخم، ركود)، وأن تسهر ليس فقط على مستوى المعدلات بل أيضا على أن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، وبالتالي فمعدل الفائدة إذن هو المعدل الذي يكون له تأثير فعال على النشاط الاقتصادي بما يتماشى والدورات الاقتصادية.

1-2-3- سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية ذلك أن انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقراره يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، لهذا تسعى بعض الدول إلى ربط عملتها بسلة عملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار معدل صرف عملتها مقابل تلك العملات، لكن غالبا ما تعجز السلطات النقدية عن السيطرة والتحكم في هذا الهدف بسبب المضاربة المفروضة على العملات، لذلك يجب على كل دولة أن تحتفظ بحد أدنى من احتياطات الصرف لتحقيق الإستقلال الوطني اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدودين، علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع

¹ - وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص 195.

الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة، فالتقلبات في سعر الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل للتأثير عليه والحفاظ على قيمة العملة مقابل العملات المرتبطة بها¹.

1-3- الأهداف الأولية: نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك².

2- آليات نقل أثر السياسة النقدية: يتم نقل أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عبر ما يسمى بقنوات الإبلاغ وتمثل في:

1-2- قناة سعر الفائدة: تعبر هذه القناة عن الآلية التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية التقييدية (الانكماشية) إلى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية، مما يدفع الطلب على الاستثمار إلى الانخفاض، وبالتالي انخفاض طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول نحو الاستثمار في العقارات، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدل النمو³.

2-2- قناة سعر الصرف: هي قناة موجهة للتأثير على الصادرات من جهة واستقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، وذلك بالموازاة مع سعر الفائدة، وترجع أهمية سعر الصرف من حيث استجابة الاقتصاد المحلي له من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي⁴.

2-3- قناة أسعار السندات المالية: يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما⁵: قناة أو مؤشر (Tobin) للإستثمار، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

- فالأولى: ينجم عن انخفاض عرض النقود زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

¹ _ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 75.

² _ رشيد دريس، بوبكر مصطفى: تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 09،10 نوفمبر 2010، ص 09.

³ _ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁴ _ أحمد شعبان محمد علي: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 77.

⁵ _ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 78.

– أما الثانية: فيترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

2-4- قناة الائتمان: تشتمل هذه القناة على كل من "قناة الإقراض المصرفي" حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، فيخفض بذلك حجم الائتمان المصرفي الذي يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو، أما "قناة موازنة المؤسسات" فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويترتب عن ارتفاع سعر الفائدة انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام¹.

المطلب الرابع: البنك المركزي وضرورة استقلالية السلطة النقدية

تمتلك كل دولة بنكاً مركزياً يعبر عن سلطتها النقدية ويقوم بوظائف تتلاءم مع هذا المركز، كما توجد عدة متطلبات لنجاح عمل البنك المركزي منها الإستقلالية والشفافية وهذا لضمان مصداقية السياسة النقدية.

1- تعريف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي على أنه «الهيئة التي تتولى إصدار النقود القانونية أو البنكنوت، وتعمل بكل الطرق والوسائل للحفاظ على سلامة أسس النظام المصرفي، حيث يوكل إليها مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة، وبالتالي يمكن اعتبار البنك المركزي على أنه السلطة النقدية الموكلة إليها مهمة الإصدار النقدي، وبالتالي فهو مؤسسة غير ربحية ويقع في أعلى هرم النظام المصرفي ويشرف على التسيير والتحكم في كل البنوك العاملة في مختلف القطاعات»².

2- وظائف البنك المركزي: من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج مهام البنك المركزي وهي³:

- البنك المركزي بنك الدولة: البنك المركزي هو الوكيل الوحيد للدولة ومستشارها المالي فيما يخص شؤون النقد والسياسة النقدية، وهو يمثلها أمام الهيئات الدولية وباقي الدول؛
- الإصدار النقدي: البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المحول لها إصدار النقد القانوني وتدميره*، وهو ما تنص عليه كافة التشريعات القانونية فلدى مختلف البلدان؛
- بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنوك التجارية في إطار ما يخوله له القانون، وذلك من خلال منح أو سحب الاعتماد منها، الرقابة على أعماله ومحاسبتها، توفير السيولة لها في حالة العجز وضبط نشاطها، وتسوية الالتزامات فيما بينها عبر ما يعرف بنظام المقاصة.

¹ _ المرجع نفسه، ص 79.

² _Hamid Zanganh and Ahmad Salam: **Central Banking in an Interest-Free Banking System**, JKAU, Islamic Econ., Vol. 5, 1993, p26

³ _ حسين رحيم: **الإقتصاد المصرفي**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 72.

* يقصد بتدمير النقد كل العمليات التي تؤدي إلى إنقاص كمية النقود المتداولة، ومنها العمليات المؤدية إلى خروج الذهب والعملات الأجنبية، تسديد الوحدات الاقتصادية لديونها اتجاه البنوك واسترجاع الخزينة العمومية لسنداتها بعد انقضاء آجال استحقاقها... الخ.

بالإضافة إلى كل الوظائف السابقة يعتبر البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية أي إدارة الكتلة النقدية المرتبطة أساسا باستقرار قيمة النقد، وتعد هذه الوظيفة من أهم أهداف البنك المركزي. ومن خلال الأهداف المختلفة للسياسة النقدية يتبع البنك المركزي إستراتيجية لصياغة السياسة النقدية، حيث يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (الاحتياطات الكلية، الاحتياطات الحرة...) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية¹.

3- متطلبات نجاح عمل البنك المركزي: إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بمياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية.

3-1- استقلالية البنوك المركزية: تعتبر استقلالية البنك المركزي إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة²، وفي الحقيقة هناك عدة مؤشرات لقياس استقلالية البنك المركزي نوجزها في النقاط التالية³:

- ❖ طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
- ❖ الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ وإمكانية إقصائه؛
- ❖ مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك؛
- ❖ مدى إنفراد البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية؛
- ❖ أهداف البنك المركزي؛
- ❖ مدى إمكانية منح القروض للتخزين، طبيعة القروض الممنوحة وشروطها، حدود الإقراض.

¹ حسين رحيم: الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² أمية طوقان: دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، يومي 2، 3 مارس 2005، ص ص 1، 2.

³ مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور: ماهية السياسة الاقتصادية وضرورة استقلالية السلطة النقدية، المنتدى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة بلقاسم بلقايد تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 08.

وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فعندما تتحقق هذه الاستقلالية فإن السياسة النقدية المعتمدة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار ومثل هذه الاستنتاجات أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة **Bade, Parkin** التي أكدت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفضاً، كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الميزاني نتيجة الرافض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة¹.

3-2- المصدقية: تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، فكلما زادت مصداقية البنك المركزي في الإبقاء على استقرار الأسعار فإن ذلك ينعكس مباشرة على بناء التوقعات التضخمية المنخفضة، وبالتالي عدم مطالبية أصحاب عوامل الإنتاج بأثمان أعلى مقابل خدماتهم مما يعني استقرار الأسعار من جانب العرض أو التكلفة، وبالتالي فمصداقية السياسة النقدية تعبر عن ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف المعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية².

3-3- شفافية السياسة النقدية: فتعني اطلاع الجمهور بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية، حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدائها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف³.

3-4- المساءلة: في الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الإهتمام بالحوكمة المؤسسية واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مساءلة" البنك المركزي بنفس الإهتمام أيضاً، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها، وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه أما الجهات التي يكون فيها البنك مسؤولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون⁴.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية وأهدافها

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة لأجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وقد تزامن تطور أداء السياسة المالية، مع تطور مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وسوف نخصص هذا المبحث، للتعريف بالسياسة المالية وأنواعها وكذا تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، ثم إبراز مختلف أهدافها.

¹ _ المرجع نفسه، ص 07.

² _ Mervyns king: **Theory and Evidence with Respect to Credibility and Monetary Policy**, bis review, n0 26, February, 1995, pp 07,08.

³ _ أمية طوقان: مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁴ _ عبد القادر السيد متولي: **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 57.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة المالية نتجت أساساً عن التطورات الحاصلة بشأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما تختلف حالات السياسة المالية المتبعة في كل بلد حسب الحالة الاقتصادية السائدة.

1- تعريف السياسة المالية: هناك الكثير من التعاريف الخاصة بالسياسة المالية نذكر منها:

- «اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة»¹.

- تعرف السياسة المالية بأنها «تلك الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرات المحيطة به»².

- كما تعرف السياسة المالية على أنها «تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام»³.

- ومن خلال كل ما تقدم يمكن استخلاص تعريف شامل للسياسة المالية على أنها أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أدوات السياسة المالية المستعملة في التأثير على النشاط الاقتصادي تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة والميزانية العامة، والتي سوف نتطرق لها بشكل مفصل في المبحث الثالث.

2- أنواع السياسة المالية: يمكن للسياسة المالية أن تأخذ اتجاهين أحدهما توسعي وآخر انكماشية:

1-2- السياسة المالية التوسعية: في هذه الحالة تعمل الدولة على رفع حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري⁴.

2-2- السياسة المالية الانكماشية: وهي عكس الحالة التوسعية حيث تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي¹.

¹ هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 49.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 212.

³ هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁴ صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، مطبوعات الرأي، عمان، الأردن، 2000، ص 189.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الأخير يوضح كيفية تأثير هذه السياسة على الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.

1- السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي: لقد هيمنت خلال القرن التاسع عشر فلسفة الفكر الكلاسيكي وفق ما يسمى بقانون ساي للمنافذ الذي يفترض أن الحالة الاقتصادية تتجه تلقائياً نحو التوازن وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، حيث تبني التقليديون في مجال السياسة المالية مبدأ تحديد النفقات والاقتصاد فيها وللوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة، ولضمان كل هذا رأى الكلاسيك تحييد الدور الاقتصادي للدولة فتدخل هذه الأخيرة عندهم يؤدي حتماً إلى تزايد النفقات مما يحدث خللاً في توازن الميزانية، مما ينتج عنه مجموعة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية². ومن بين مبادئ السياسة المالية عند الكلاسيك حيادية السياسة المالية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاكتفاء فقط بالمهام التقليدية لها من ضمان للأمن والتحكيم خلال المنازعات والدفاع...، وهذا ما يتوافق والمنهج الليبرالي السائد آنذاك، بالإضافة إلى خفض النفقات العامة إلا من أجل سير المصالح العمومية الضرورية وهذا بهدف تحميل المكلفين بالضريبة أقل عبء مالي ممكن³.

إن التمسك بأسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي يعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن التوازن يكون عن طريق آليات السياسة المالية، ففي فترات الرواج، والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية، فترتفع حصيللة الضرائب مما يدفع الدولة تحقيقاً لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام (أو تخفيض الضرائب)، ولكن زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب يزيد من حدة التضخم، ويضيف قوة جديدة لزيادة الدخل النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية وهكذا، أما في فترات الكساد تنخفض الدخول النقدية فتتخفف حصيللة الإيرادات العامة فتضطر الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام (أو زيادة الضرائب) حرصاً على تحقيق مبدأ توازن الميزانية ولكن زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق في مجتمع يعاني من الكساد يؤدي إلى ازدياد التدهور في النشاط الاقتصادي فتتخفف الدخول النقدية، وتزداد البطالة وتنخفض حصيللة الضرائب مرة أخرى فتتخفف الدولة من إنفاقها لتوازن الميزانية.

2- السياسة المالية في التحليل الكيترتي: اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم خاصة مع ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1932) أنه يجب تغيير النظرة لمفهوم الدولة الحيادية الذي ساد في الفكر التقليدي واستبداله بمفهوم الدولة المتدخلة، وقد تزامن هذا مع ميلاد النظرية الكيترية التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق السياسة المالية المتمثلة أساساً في الإنفاق على المشروعات

¹ _ المرجع نفسه، ص 190.

² _ محمد الكفراوي عوف: السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 152.

³ _ هشام مصطفى الجمل: مرجع سبق ذكره، ص ص 53، 54.

الاقتصادية التي تلعب دور الدافع لإخراج العالم من حالة الكساد إلى الانتعاش وتجنب التقلبات الدورية التي تصيب الاقتصاد، وذلك على المدى القصير ومحاولة الوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن في المدى الطويل، كما أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد ومعالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل، كما أن المبدأ السائد في مجال السياسة المالية هو استبعاد فرضية الحياد المالي للدولة، ليحل محله مبدأ المالية الوظيفية والذي يحقق أهدافاً أوسع من الهدف المالي والتخلي عن مبدأ التوازن المالي السنوي للميزانية إحتلال مكانه فكرة أوسع هي التوازن الاقتصادي الكلي، وهذا يعني إمكانية وجود فائض أو عجز في الميزانية في سبيل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في المدى الطويل، ورفض فكرة وجود الاقتصاد دائماً في حالة من التشغيل الكامل، فمثلاً يمكن حدوث التوازن بين مستويات الادخار والاستثمار عن طريق آلية الدخل، لكن في مستوى أقل من التشغيل الكامل¹.

يرتكز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على نظرية العمالة عند كيتز، حيث كانت السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي أهم الآليات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة، ثم اعتبرت بعد ذلك سلاحاً للتخفيف من حدة التضخم في فترات التوسع، إذ لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة في حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي يتعين أن يصل الاستثمار الكلي إلى مستوى يعجز الاستثمار الفردي أن يصل إليه بمفرده، الأمر الذي يلزم تدخل الاستثمار العام لسد الثغرة اللازمة لخلق الطلب الكلي الفعال للوصول بالاقتصاد إلى درجة التشغيل الكامل، ويتم ذلك عن طريق الإنفاق على الاستثمار وهو يؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الإنفاق الخاص على الاستهلاك وبالتالي زيادة العمالة².

3- السياسة المالية في التحليل النقدي: أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقديون وعلى رأسهم M.freidman بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

في فترة ما بين السبعينات والثمانينات ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعامة M.freidman والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكيترية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى المبادئ الكيترية وما ترتبت عليها من سياسات اقتصادية، كما اعتبر النقديون بأن العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي. ويرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة رفعا بسيطاً لها آثار قوية، ويعتقد فريدمان والنقديون أن أسعار الفائدة

¹ _ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 40.

² _ محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص. 617.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

تحدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات، وإنما يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص¹.

وما يمكن استنتاجه أن النقديين أعطوا النقود أهمية شديدة في تحديد مستوى الطلب الكلي، وأن السياسة النقدية بالغة الفعالية، في حين أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود تعتبر غير فعالة وهذا على الأقل في الأجل الطويل. كما يؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود مدارة، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص. أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فهنا تحدث زيادة هامة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغير في عرض النقود.

4- السياسة المالية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة: بعد انتقاد المدرسة النقديوية، ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينات من أهم روادها: **Sergeut, Barro, R.lucas** Wallace حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، إن الفكر الكلاسيكي الجديد يستند إلى ركائز أساسية أهمها وجود معلومات كافية على الاقتصاد. وأن السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوى السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها، بالإضافة إلى أن الكلاسيكيين الجدد يرفضون منحى فلييس حتى في الأجل القصير ويرجعون ذلك إلى رشادة العمال، فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، فمنحى فلييس لا يتحقق نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، أي هذا لا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم².

وبالتالي ترجع هذه المدرسة فعالية السياسة الاقتصادية إلى مصداقية السلطات النقدية أي العلاقة التي تكمن بين الأعوان الاقتصادية والسلطات النقدية ومدى التعاون بينهم. وبالرغم من الإضافات التي قدمتها هذه المدرسة إلا أنها بالغت في فرضيتها خاصة فكرة الرشاد العقلانية التي يصعب تخيلها خاصة في الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات والمعلومات الخاصة بصفة دقيقة عن الاقتصاد.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

¹ _ المرجع نفسه، 619.

² _ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

تهدف السياسة المالية إلى توفير وسائل الاستقرار الآني لحماية الاقتصاد من الصدمات والتذبذبات، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام مختلف أدواتها وتمثل هذه الأهداف في:

1- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: تعتبر الظاهرة التي ترتبط فيها المعدلات المرتفعة من التضخم بمعدلات مرتفعة من البطالة ظاهرة جديدة زادت من أهمية الاستقرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبصورة عامة فإن السياسة المالية يجب أن تستهدف المحافظة على الأسعار في ظل معدلات منخفضة من البطالة في الاقتصاد المحلي، والمحافظة على وضع مناسب لميزان المدفوعات¹.

ويجب استخدام التحليل الكلي المبسط لمحددات الدخل، لشرح دور الضرائب والتحويلات في المحافظة على مستوى عال من الدخل والاستخدام، كما يجب توضيح الاستعمالات التوسعية والانكماشية للسياسة المالية، مع التركيز على الاقتراحات المتعلقة بالطاقة الإنتاجية، والإشارة إلى أن هذه الأدوات الكيترية المالية قد صممت من أجل الدول الصناعية المتقدمة ذات الفائض في الطاقة الإنتاجية، أما الاقتصاديات التي تسودها الزراعة، أو التي تعاني من النقص في رأس المال والتقانة، فإنها لا تستجيب لهذه السياسات.

2- التخصيص الأمثل للموارد: يعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام، وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جدا، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوى سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع².

3- التوزيع الأمثل للدخل: يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية بل لعله يفوقها جميعا، وهذا لأن لتوزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد الوطني خاصة تحت ظل النظام الرأسمالي أين كان ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين³.

ولهذا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذا الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل، فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخل الدنيا، وذلك بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة

¹ محمد نجاة الله صديقي: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 18.

³ صالح صالح: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 499.

مباشرة على تحسين دخلهم. ويمكن أيضا أن تعمل الحكومة على إنقاص الدخل النسبي للأفراد ذوي الدخل العليا وهذا بزيادة العبء الضريبي والإقلال من الإنفاقات المباشرة التي تعمل بصفة مباشرة مع مركزهم الدخل.

4- تحقيق مستوى التوظيف الكامل: يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، أما في المجتمعات الاشتراكية سابقا فيطغى الاستثمار العام كعامل في موازنة الاقتصاد، ومن ثم فإن السياسة المالية يصير لزاما عليها توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة¹.

5- تحقيق التنمية الاقتصادية: تعبر التنمية الاقتصادية العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة²، وبالتالي تساهم السياسة المالية بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دورين أساسيين في عملية تمويل التنمية الاقتصادية أولهما محاولة المحافظة على الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل بحيث لا تضعف الطاقة الادخارية للاقتصاد، وثانيهما هو رفع الميل الحدي لادخار المجتمع بما يفوق الميل المتوسط قدر الإمكان دون التأثير سلبيا على طاقة العمل وعرقلة قواعد العدالة في توزيع الدخل، كما أن استخدام السياسة المالية للمحافظة على التشغيل الكامل سوف ينطوي على التمويل بالعجز إذا ما وجدت موارد حقيقية غير مستخدمة، فعندما يكون التمويل بالعجز مؤديا إلى الفجوة التضخمية في الفترة القصيرة. ففي الحالة الأولى تتولد الادخارات عن طريق الزيادة في الناتج المحلي، وفي الحالة الثانية بواسطة التقليل من الاستهلاك الحقيقي من خلال إعادة توزيع الدخل، وزيادة على كل ما سبق فإن السياسة المالية التي ترفع من الميل الحدي لادخار فوق المعدل تهمم بالدخل الوطني بالأهمية النسبية للضرائب المختلفة³.

المطلب الرابع: محددات صياغة السياسة المالية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة وهذه العوامل هي⁴:

1- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفء: تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أن أهمية الضرائب من بين بنود الإيرادات العامة يعتمد على درجة التقدم الاقتصادي للدولة، كما أن الحصيلة الضريبية تعتمد على الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري القائم على تحصيل الضريبة.

¹ - المرجع نفسه، ص 499.

² - نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، بدون طبعة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 499.

³ - أبو بكر عبد القادر أبو عزوم: دور السياسة المالية والسياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في ليبيا، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، يوم 07 أوت 2006، ص ص 1، 2.

⁴ - حسام داوود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص 295، 296.

2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: إن مستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في الاستفادة من النفقات العامة باعتبارها المسؤولة عن هذه النفقات، وذلك لأجل تحقيق أهداف واضعي السياسة المالية وهذا ما يستدعي توفر درجة عالية من الكفاءة الإدارية في مجال التخطيط والتنظيم والرقابة.

3- وجود سوق مالي: عرفنا فيما سبق أنه من السياسات التي يقوم بها البنك المركزي هي التأثير على المعروض النقدي، وأحد مجالات التأثير هذه هي السوق المالي عن طريق آلية السوق المفتوحة، وبوجود السوق المالي تكون كل من السياسة المالية والنقدية أكثر كفاءة والعكس صحيح.

4- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: وذلك من خلال دور الجهاز المصرفي على خلق النقود، وبالتالي التأثير على المعروض النقدي ومن ثم التأثير على سعر الفائدة ومنح الائتمان والتأثير على الاستثمار، وعليه فإن كفاءة السياسة المالية تكون أكبر لدى الدول التي تملك جهاز مصرفي كفء وفعال.

المبحث الثالث: أدوات السياسات النقدية والمالية وواقعها في البلدان النامية والمتقدمة

تملك كل من السياسة النقدية والمالية أدوات خاصة بها للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي تحكمها قواعد وأسس معينة، غير أن واقع هذه الأدوات تتباين بين الدول النامية والمتقدمة نتيجة اختلاف البيئة الاقتصادية لكل منها، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أدوات السياسة النقدية والمالية من حيث التعريف والأنواع والمبادئ التي تحكم كل نوع، ثم التطرق إلى واقع هذه الأدوات في كل من الدول النامية والمتقدمة، أما الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية والمالية فسوف نلقي عليها الضوء في الفصل الثاني.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية عددا من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا لإدارة المعروض النقدي للدولة وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها، ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كمية أو غير مباشرة، وأدوات كيفية أو مباشرة.

1- الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية: الأدوات غير المباشرة هي التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للقروض الممنوحة دون التأثير على تخصيصها بين أنواع الاستعمالات المختلفة تتمثل أساسا في:

1-1- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزينة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الأجل سواء بشكل مباشر أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات¹. إن الأهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة تحدد في ثلاثة أبعاد هي²:

¹ _Hamid Zangah, Ahmad Salam : opicit, p 28.

² _فهمي حسين كامل: أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 15، 16.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

- التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقصان مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة؛
 - محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدية وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان وبالتالي حجم الاستثمار في الدولة؛
 - محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في المعروض النقدي والناجئة عن عوامل السوق.
- كما أنه هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها¹:

- ✓ إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي؛
 - ✓ يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت؛
 - ✓ إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا سلبية، كما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد.
- إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق بدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع السيولة النقدية للبنوك التجارية وترداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية.

1-2- سعر إعادة الخصم: تعبر سياسة سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون

¹ - رشيد دريس، بوبكر مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص 12، 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2%، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول¹.

كما تعد هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد استعملها بنك إنجلترا لأول مرة سنة (1839)، ويمكن استخدام هذه الأداة في إطار السياسة التوسعية والانكماشية، ففي الحالة الأخيرة يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، أي أنه سيقرض البنوك بأسعار مرتفعة، مما يقلل من قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض، الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، ويحدث العكس في حالة إتباع السياسة التوسعية². إن سياسة سعر إعادة الخصم تأخذ قدراً من الفعالية في الحالات التالية³:

- مدى اتساع سوق النقد بشكل عام وسوق الخصم وإعادة الخصم بشكل خاص؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود عند تغير سعر إعادة الخصم؛
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية؛
- مدى أهمية معدل الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية المطلوب تمويلها عن طريق الائتمان المصرفي، وبالتالي يهدف البنك المركزي من خلال هذه التقنية إلى التأثير مباشرة على معدل السيولة البنكية، كما أن هذه التقنية لا تتعلق بالخصم فحسب بل يمكن أن تخص عمليات تسبيقات مقدمة من طرف البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة أوراق البنوك التجارية.

1-3- نسبة الاحتياطي القانوني: وهي تعبر عن النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي نقدي قانوني إجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطياً يحتفظ به البنك المركزي الذي يملك سلطة تغيير هذه النسبة بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية السائدة.

ويكمن تأثير هذه السياسة عندما يلجأ البنك المركزي في حالة التوسع الاقتصادي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشاً اقتصادياً نتيجة لزيادة وسائل الدفع وزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية⁴، وتعد هذه الوسيلة من أفضل الوسائل الرقابية على الائتمان لدى البنك المركزي وأقلها تكلفة خاصة في البلدان المتخلفة التي لا تملك أنظمة مصرفية متطورة، وذلك لصعوبة تطبيق كل من سياتي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم لضيق الأسواق المالية ومحدودية تداول الأوراق المالية والتجارية⁵.

¹ - فهمي حسين كامل: مرجع سبق ذكره، ص 16.

² - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 132.

³ - محمد عزت غزلان: مرجع سبق ذكره، ص ص 179، 180.

⁴ - بلعوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁵ - صالح صالح: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور المصرفية الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات من المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر أيام 18، 19، 20 أبريل 2010، ص 14.

وعليه تتوقف فعالية هذه السياسة على الحد الذي تعتمد فيه البنوك التجارية على السيولة المجددة في إطار فرضية الاحتياطي القانوني فإذا تم رفع هذه النسبة تلجأ البنوك التجارية إلى إعادة خصم ما تملكه من أوراق تجارية لتعويض تلك الأرصدة المجددة لدى البنك المركزي، الأمر الذي يجد من فعالية هذه الأداة في تحقيق الهدف الأساسي من ورائها وهو امتصاص فائض الكتلة النقدية الموجودة في الاقتصاد.

2-الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية: تأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر وهي تهدف أساسا إلى توجيه السياسة الائتمانية للتأثير على قطاعات معينة في الاقتصاد.

1-2- تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية إداريا وبطريقة مباشرة وفق نسب محددة، كأن لا يتجاوز مثلا ارتفاع مجموع القروض الممنوحة مستوى معين، وفي حالة عدم الالتزام بهذه التعليمات ستعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة لأخرى، وكل هذا سعيًا من السلطات النقدية للتأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية والتي تتطلب موارد مالية معتبرة¹.

2-2- التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الائتمانية إلى التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تخفيضها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية، لهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض، تاريخ الاستحقاق والتعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم إطلافاً، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها النسبة الدنيا للسيولة، الأسعار التفاضلية لمعدل إعادة الخصم، تغيير شروط الاحتياطي القانوني، متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، مزاولة البنك المركزي لبعض العمليات المصرفية، وأخيراً تنظيم معدلات الفائدة².

لكن لا بد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الائتمانية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي حدوث حالة تضخمية، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية كأن تقوم الفئة المحددة من المفترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمين، وبالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

3-الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: قد يلجئ البنك المركزي إلى سياسة النصح والإرشاد وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية من أجل توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة فيها هذه التوجيهات والإرشادات تتم عن طريق:

1-3- الإقناع الأدبي: يتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية في الإقناع الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات التوجيهية المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد أو

¹ _ Flouzat Denise: **Economie contemporaine (Les Phénomene monétaire)** 2 eme édition, PUF, Paris, 1991 p272.

² _ نور الدين بوعنان، صبري مقيح: أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، الجزائر، يومي 10، 09 نوفمبر 2010، ص 17.

التخفيف من حدتها، باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية، وعادة ما يقوم هذا الأسلوب عن طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المختلفة ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة¹.

3-2- الإعلام: يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها تجاهل آرائه بل الأخذ بها.

المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول النامية والمتقدمة

ترتبط درجة تأثير السياسة النقدية على النشاط الإقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية بمفهوم غاية في الأهمية هو مدى فعالية السياسة النقدية، وينصرف هذا المفهوم إلى الطريقة التي تتمكن من خلالها السلطة النقدية التأثير في النشاط الإقتصادي بغية الوصول إلى الهدف المرغوب فيه.

1- السياسة النقدية في الدول النامية: على الرغم من اختلاف اقتصاديات الدول النامية فيما بينها من حيث مستوى الدخل الفردي، ومن حيث تنوع مواردها المادية والبشرية، وفي طبيعة هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، ولكنها تتسم بخصائص عامة تتمثل أساسا في انخفاض الدخل الفردي وانخفاض نسبة الإدخار، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها نسبيا، ضعف وتخلف الأسواق النقدية والمالية للكثير من الدول النامية، كل هذه العوامل تجعل السياسة النقدية محدودة الفعالية الأمر الذي يحد من فعاليتها².

كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة (تشريعية وعملية) تنبع أساساً من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف يحد من استقلاليتها إذ لا بد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك، فمن خلال مجموعة من الدراسات التي أعدها القائمون على الندوة التي قام بها صندوق النقد العربي لعام (1996) التي أصدرها في كتاب تحت عنوان "السياسات النقدية في الدول العربية"، تبين أن استقلالية السلطة النقدية تتراوح في الدول العربية بين 0.603 في لبنان و0.339 في موريتانيا، كما أن السلطة النقدية في كل من السعودية ومصر والجزائر تلي ترتيب نظيرتها في لبنان، حوالي 0.5 في مصر ثم ليبيا 0.452 وتونس 0.43 تليها الإمارات 0.393 والمغرب 0.375 وسورية 0.364، فإن السلطة النقدية في لبنان هي الأكثر استقلالية من بين السلطات النقدية في الدول العربية، بينما تعتبر السلطة النقدية في موريتانيا هي الأقل استقلالية³.

¹ صالح صالح: أدوات السياسة النقدية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² محمد صقر وآخرون: واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مع الإشارة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 03، 2005، ص ص 118، 119.

³ عبد القادر السيد متولي: مرجع سبق ذكره، ص 189.

ولهذا تحتاج الدول النامية ومن بينها الدول العربية إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الموضع الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.

2- السياسة النقدية في الدول المتقدمة: تركز السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة على استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية على وجود أسواق نقدية ومالية جد متطورة ومنظمة، وتعد السياسة النقدية في الدول المتقدمة أكثر ديناميكية فعالية وذلك للأسباب التالية¹:

- وجود سوق نقدية كاملة ومنظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان بفعل تأثيره على تكلفة خصم الأوراق التجارية؛
- وجود سوق مالية كبير ومرنة تتداول فيها الأوراق المالية بشكل واسع تسمح بزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على عرض النقود، عند دخول البنك المركزي إلى السوق بائعاً أو مشترياً هذه الأوراق؛
- أن النقود المصرفية هي أكثر أنواع النقود تداولاً في الدول المتقدمة، وبالتالي تغير نسبة الاحتياطي القانوني يكون أكثر فعالية في التأثير على عرض النقود.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة. وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفيما يلي سنحاول دراسة كل أداة على حده.

1- النفقات العامة: يعد الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المسطرة.

1-1- تعريف النفقات العامة: يعرف الإنفاق العام بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وبالتالي تؤدي النفقات العامة دوراً مهماً خاصة في البلدان النامية لكون القطاع الخاص في هذه البلدان ليس له القدرة على الدخول في الاستثمارات التي تحتاج إلى موارد كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء وغيرها².

ويتضح من هذا التعريف أن النفقات العامة تتكون من ثلاث أركان هي³:

✓ النفقة العامة مبلغ نقدي؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، مرجع سب ذكره، ص 115، 114.

² - عيد عبد الله الجهني: أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 82.

³ - مصطفى الفار: الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 51، 50.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

✓ صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة؛

✓ النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

1-2-2- تقسيم النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة أقسام وحسب عدة معايير هي:

1-2-1-1- وفقاً لمعيار الأثر المباشر على الإنتاج الوطني: تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى ¹:

- **نفقات حقيقة:** هي تلك النفقات المؤدية إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف بالنفقات

المنتجة وهي تتم مقابل خدمة مثل الأجور والرواتب والنفقات اللازمة لإدارة المرافق العمومية... الخ.

- **نفقات تحويلية:** وهي تلك النفقات المقدمة إلى الأفراد والمؤسسات في شكل إعانات اقتصادية لبعض المنتجات

أو المؤسسات أو نفقات التضامن... الخ، فهي بذلك تساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وتنقسم هذه

النفقات بدورها إلى نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، و نفقات تحويلية مالية.

1-2-2-2- وفقاً لمعيار التكرار: وتنقسم إلى نوعين هما ²:

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، والمقصود

بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية.

- **النفقات غير العادية:** هي النفقات التي لا تكرر بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة

إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

1-2-3- تقسيم النفقات العامة وفق نطاق شموليتها: وهي نوعان:

- **نفقات عامة وطنية (مركزية):** هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها،

فتكون موجهة لكافة أفراد مجتمع الدولة الذين يتحملون أعباءها. ³

- **نفقات عامة محلية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية (الولايات والبلديات)، والتي ترد في

ميزانياتها، فتكون موجهة لصالح فئة معينة داخل الدولة والذين يتحملون أعباءها. ⁴

1-2-4- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تنقسم النفقات العامة تبعاً لاختلاف وظائف الدولة على النحو

التالي ⁵:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتتكون هذه

النفقات من نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن والعدالة... الخ.

¹ طارق الحاج: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 124.

² محمد عباس محرز: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 78.

³ عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2006، ص 71.

⁴ علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 26.

⁵ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 37، 38.

- **النفقات الاجتماعية:** هي تلك النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاجتماعية العامة للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد. ومن أمثلتها النفقات الموجهة لمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة... الخ.

- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقيام بخدمات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، الإعانات التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة... الخ.

1-3- قواعد الإنفاق العام: لكي تحقق النفقات العامة الأغراض المرجوة منها يجب أن تستوفي الشروط التالية¹:

- قاعدة المنفعة: أي تحقيق النفقة العامة لأكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية؛

- قاعدة الاقتصاد في النفقة: أي استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويكون ذلك بالابتعاد عن مظاهر التبذير وإسراف المال العام؛

- قاعدة الترخيص: تقضي قواعد المالية العامة بأن أي إنفاق عام، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة.

1-4- ظاهرة تزايد النفقات العامة: هناك أسباب ظاهرة لتزايد النفقات العامة كما أن هناك أسباباً حقيقية.

1-4-1- أسباب ظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تزيد من الإنفاق العام ظاهرياً دون زيادة أنواع الخدمات المقدمة من قبل الدولة ومن أهمها تدهور قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية للوحدات النقدية، والذي يعود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، بالإضافة إلى اختلاف طرق المحاسبة خاصة فيما يتعلق بمبدأ العمومية، زيادة مساحة الإقليم وعدد السكان².

1-4-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: تعبر الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة عن مجموع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي، ومن بين هذه الأسباب نجد الاقتصادية والتي تشمل زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والأسباب الإدارية المتمثلة في زيادة الأعمال الإدارية التي تتطلب إنفاقاً أكثر من قبل الدولة، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كانت الزيادة في حجم النفقات العامة مقبولة، والعكس صحيح والأسباب المالية التي تظهر في سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والسياسية³.

ورغم اختلاف أسباب تزايد حجم النفقات العامة يقتضي أن تتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 35.

² - أنظر:

- سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 64.

- عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي: مرجع سبق ذكره، ص 37.

2- الإيرادات العامة: من بين أهم أدوات السياسة المالية نجد الإيرادات العامة، حيث تتعدد أنواعها ومصادرها.

1-2- تعريف الإيرادات العامة: تعبر الإيرادات العامة عن مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض (قروض داخلية أو خارجية)، أو عن طريق الإصدار النقدي¹.

2-2- تقسيمات الإيرادات: وتنقسم الإيرادات العامة إلى الأنواع الآتية:

1-2-2- الإيرادات الاقتصادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفحتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة وهي نوعان:

– **أملاك الدومين:** يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية وطنية عامة (تخضع للقانون العام وتهدف إلى تحقيق نفع عام)، أو ملكية وطنية خاصة (تخضع للقانون الخاص ولا تهدف إلى تحقيق نفع عام)، فبالنسبة لأملاك الدولة العامة فهي تشتمل على الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الإصطناعية، أما الأملاك العمومية الخاصة فهي تتمثل في الدومين الزراعي الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي.

– **الأثمان العامة:** يعتبر الثمن العام مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه السعر الذي تقرره الدولة أو أحد مؤسساتها ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ²، حيث أن الثمن العام يدفع اختياريا فلا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.

2-2-2- الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وأهمها الضرائب والرسوم.

– **الضرائب:** تعتبر من أهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات بصفة أساسية في تغطية جزء كبير من الإنفاق العام، وتعتبر الضريبة عن « مبلغ مالي يدفعه الأفراد بشكل جبري إلى الدولة أو أحد فروعها، وبشكل نهائي وذلك للمساهمة في التكاليف العامة، ودون مقابل يعود على دافع الضريبة³»، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن خصائص الضريبة تتمثل في أنها⁴:

- الضريبة مبلغ نقدي (الصفة النقدية) يقتطع من قبل الدولة أو أحد فروعها؛
- عدم وجود مقابل خاص لدافع الضريبة، إضافة إلى أنها تدفع جبرا (عنصر الإلزام)؛
- عمومية الضريبة على فئات المجتمع، وذلك لتغطية النفقات العامة وتحقيق نفع عام.

¹ – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 133.

² – المرجع نفسه، ص 231.

³ – مصطفى الفار: مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ – سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 106.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

أما المبادئ العامة للضريبة والتي تمثل مجموعة الأسس التي ينص المشرع على الأخذ بها عند وضع أي نظام ضريبي لدولة ما فهي¹:

- قاعدة العدالة في دفع الضرائب بين أفراد المجتمع، وذلك حسب قدراتهم التكليفية؛
- قاعدة الملاءة في تحصيل الضريبة، (في الفترة المناسبة وحسب الطرق الأسهل بالنسبة للمواطن)؛
- قاعدة اليقين في دفع الضريبة، حيث لا تدفع بشكل عشوائي بل تكون محددة الحجم والنمط والفترة؛
- قاعدة الاقتصاد في تحصيل الضريبة، وذلك بأسهل الطرق التي لا تكفل إدارة الضرائب.

وفيما يخص تقسيمات الضريبة فهي كثيرة ومتعددة ووفق معايير مختلفة فمنها الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق والضرائب على الأشخاص، وهناك الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب التوزيعية والقياسية والضرائب العامة والخاصة... الخ، وكل هذه الأنواع من الضرائب تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف مالية واجتماعية.

– **الرسوم:** هي مبالغ مالية تحصلها الدولة من الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج بعض الشهادات الإدارية، ويختلف الرسم عن الضريبة في أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة، كما يختلف الرسم عن الثمن العام في أن الخدمات المقدمة بصدد تحصيل الثمن العام تتم بدون قيود على الأفراد، والعكس بالنسبة للرسم²، وهناك العديد من أنواع الرسوم منها الرسوم الاقتصادية والتي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي (رسوم البريد، رسوم الماء ورسوم الأسواق...)، وهناك الرسوم الإدارية (رسوم التسجيل العقاري، رسوم التعليم، رسوم طلبات التوظيف...)، وهناك أيضا الرسوم القضائية (الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاع بينهم)³.

– **الإتاوات:** تعبر الإتاوة عن مجموع المبالغ المالية التي يدفعها ملاك العقارات للدولة مقابل قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم، كأن تقوم الدولة بشق طريق أو بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة إلى فرض إتاوة على المنتفعين⁴.

– **الغرامات:** ينصرف مفهوم الغرامة إلى تلك المبالغ من المال التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية مثل مخالفة البناء أو مخالفات السير وغيرها⁵.

بالإضافة إلى كل الإيرادات السيادية السابقة هناك المساعدات والهبات والهدايا المقدمة من قبل الدول المجاورة والصديقة.

¹ _ عادل أحمد حشيش: مرجع سابق، ص 157.

² _ سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ _ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: مرجع سبق ذكره، ص 233.

⁴ _ عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 228.

⁵ _ المرجع نفسه، ص 233.

2-2-3- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة): «القرض العام عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الأفراد أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض¹»، وتلجأ الدولة إلى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها خاصة في حالات تمويل عمليات التكوين الرأسمالي، أي الإنفاق الاستثماري أو عند مواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة أو أعباء ونفقات الدولة.

ومن خلال التعريف السابق يمكن أن نستنتج خصائص القرض العام والمتمثلة في:

✓ الصفة الاختيارية للدولة في طلب الحصول على القروض من عدمه، ونفس الشيء بالنسبة للطرف المانح؛
✓ الصفة النقدية للقرض العام، حيث عادة ما يكون القرض العام مبلغاً نقدياً، وقد يكون في شكل عيني يتناسب مع تمويل أنواع معينة من المشروعات؛

✓ صفة الالتزام، أي التزام الدولة برد أصل القرض وكل الفوائد المترتبة عليه وفقاً لاتفاق الطرفين؛

✓ صفة التشريع، وذلك أن الحصول على القرض العام يجب أن يستوفي مصادقة السلطة التشريعية.

ويمكن تقسيم القروض العامة إلى عدة أنواع حسب الزاوية التي ينظر منها إلى هذه القروض فهناك القروض

الداخلية والقروض الخارجية، القروض الاختيارية والقروض الإلزامية، القروض المؤبدة والقروض المؤقتة.

3- الموازنة العامة: بالإضافة إلى النفقات والإيرادات العامة، هناك الموازنة العامة التي تشتمل على النوعين معا لتمثل الأداة الثالثة للسياسة المالية.

3-1- تعريف الموازنة العامة وخصائصها: تعرف الموازنة على أنها برنامج شامل وقابل للتنفيذ، ويحتوي على تقدير لإيرادات ونفقات النشاط الاقتصادي لفترة زمنية معينة (عادة سنة) على ضوء سياسة اقتصادية واجتماعية محددة الأهداف، ويتم تفصيل النفقات إلى مشروعات وبرامج، وتقدم السلطة التنفيذية الموازنة للسلطة التشريعية للمصادقة عليها²، وقد أصبحت الموازنة في وقتنا الحالي أداة الحكومة في رسم السياسة العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والتصدير والاستيراد والإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ومن ثم أصبحت الموازنة أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي، وفي ظل منهاج التخطيط يصبح لفظ الموازنة أكثر دلالة من الميزانية لأن الموازنة تستجيب للمتغيرات التي تحدث على الهيكل الاقتصادي من ناحية وعلى الجهات التي تنفذ البرامج والمشروعات من ناحية ثانية.

3-2- القواعد المتحركة في إعداد الموازنة العامة: هناك مجموعة من القواعد تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة تتمثل في:

3-2-1- قاعدة وحدة الموازنة العامة: يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة ظهور كافة النفقات والإيرادات العامة في جدول واحد، ويستند هذا المبدأ إلى اعتبارين: الأول مالي ويسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل

¹ - زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص 220.

² - عبد الباسط أحمد رضوان: اتجاهات معاصرة في الموازنة العامة، مجلة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 01، 2000، ص 126.

معرفة توازن الموازنة من عدمه، والثاني سياسي هو يسهل مراقبة النفقات والإيرادات العامة من قبل السلطة التشريعية¹. إلا أن لهذه القاعدة مجموعة من الاستثناءات تتمثل في كل من الحسابات الخاصة بالخرينة وكذلك الموازنات غير العادية وأيضا الموازنات الملحقة وأخيرا الموازنات المستقلة الخاصة².

3-2-2-2- قاعدة سنوية الموازنة العامة: إن قاعدة السنوية هي أن تكون مدة سريان الموازنة العامة للدولة سنة واحدة، ولا يشترط أن تتفق مع السنة الميلادية وإنما تحدد تبعا للظروف التي تميز كل دولة على الأخرى، وذلك لصعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة أطول من سنة، وصعوبة الرقابة عليها، وكذلك القدرة على تحصيل مختلف الإيرادات والتي تكون موسمية، إلا أن هناك استثناء فيما يخص هذه القاعدة يتمثل فيما يسمى "الميزانية الشهرية المؤقتة أو موازنة الاثني عشر" والتي يتم العمل بها لما تطول مناقشات الميزانية ولا يتم التصويت عليها قبل 31 ديسمبر، حيث يلجأ إلى اعتماد حل يتمثل في 12/1 من نفقات السنة الماضية وأحيانا من مشروع نفقات السنة المقبلة وذلك حسب طلب الحكومة³.

3-2-3- قاعدة الشمولية: يقصد بهذه القاعدة إدراج كافة تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة⁴.

3-2-4- قاعدة عدم التخصيص: ويقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، وذلك لعدم الإسراف في حالة ارتفاع حصيلة هذا النوع من الإيراد، والعكس في حالة انخفاض حصيلة هذه الإيرادات⁵.

3-2-5- قاعدة توازن الموازنة العامة: ينصرف توازن الموازنة العامة أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها العامة، فإذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة هذا يعني أن الموازنة في حالة عجز، أما إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة تكون الموازنة في حالة فائض.

3-3- المراحل التي تمر بها للموازنة العامة: تمر الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل هي:

3-3-1- إعداد الموازنة العامة: تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك باعتبارها السلطة المسؤولة عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسند لها جميع الوسائل اللازمة لتحقيقها، وامتلاكها الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لإعداد الموازنة بشكل جيد⁶.

3-3-2- اعتماد الموازنة العامة: في هذه المرحلة يتم تقديم الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية لاعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها، وذلك استنادا للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد عن التنفيذ"، وتختلف عملية اعتماد

¹ - زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص 424.

² - علي زغدود: مرجع سبق ذكره، ص ص 89، 92.

³ - طارق الحاج: مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁴ - المرجع نفسه، ص 167.

⁵ - عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 340.

⁶ - المرجع نفسه، ص 356.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لاختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية. وعلى العموم تمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي¹:

➤ المناقشة العامة: وفيها تناقش الموازنة مناقشة عامة، أي على المستوى الكلي؛
➤ المناقشة التفصيلية المختصة: وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بشكل مفصل؛

➤ المناقشة النهائية: وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها ووفقا للدساتير والقوانين المعمول بها في كل دولة.

3-3-3- تنفيذ الموازنة العامة: تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة، حيث تقوم بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات، ويتطلب على السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة، وكذلك ضرورة تحقيق عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب، ويتحقق ذلك بمكافحة التهرب الضريبي ورفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة².

3-3-4- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: وهي المرحلة الأخيرة حيث تهدف إلى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عدة أنواع أولها الرقابة الإدارية والتي تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، والثانية الرقابة التشريعية فيما يخص احترام بنود الميزانية، وأخيرا الرقابة المستقلة التي تشرف عليها أجهزة مستقلة عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية³.

المطلب الرابع: واقع السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت فعاليتها ما بين الدول المتقدمة والنامية، وذلك لإختلاف البيئة والمقومات الاقتصادية لهذه الدول.

1- السياسة المالية في الدول النامية: من بين الخصائص السياسية المالية في الدول النامية أنها تعتمد بشكل كبير في تمويل نفقاتها على الضرائب، وفي نفس الوقت نجد أنها تعاني من مجموعة من المشاكل على رأسها انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي، إذ تنخفض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة بين (15-20%) من الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية، بينما ترتفع إلى ما يزيد عن 30% من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة، والسبب يرجع في ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الناتج عن انخفاض الدخل القومي، الأمر الذي يحول دون إمكانية زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية

¹ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² عادل العلي: مرجع سبق ذكره، ص 354، 355.

³ حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 85، 86.

للأفراد، كما أن نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة منخفضة، وسيطرة الضرائب غير المباشرة، إضافة إلى سيادة الضرائب غير المباشرة على الأنظمة الضريبية في البلدان النامية لذلك نجد أن نسبة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية من الإيرادات الضريبية هي بين (60-70%)، بينما تتراوح هذه النسبة بين (30-40%) من إجمالي الضرائب في الدول المتقدمة، وانخفاض الكفاءة الإدارية للأجهزة القائمة على ربط الضرائب وتحصيلها وانخفاض الوعي الضريبي بالإضافة إلى وجود العديد من الثغرات في صياغة القانون الضريبي وتطبيقه لكثير من هذه البلدان، حيث تعاني هذه البلدان من عدم توفر العناصر الإدارية والفنية الكفاءة القادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام وقوانين الضرائب، كما تعاني من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي من قبل الأفراد المكلفين بالضريبة نتيجة انخفاض مستوى الوعي الضريبي¹.

إن دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في الاقتصاديات النامية مازال ضعيفاً، وذلك لأن اقتصاديات هذه البلدان تلجأ إلى القروض من أجل تمويل العجز الحاصل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، وهذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية متمثلة بارتفاع الأسعار التي ستؤدي إلى موجات تضخمية، وذلك لأن زيادة الإنفاق العام في ظل الجهاز الإنتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام ستؤدي كما ذكرنا إلى موجات تضخمية متوالية، وكذلك من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية التي تهدف إلى زيادة المعروض السلعي وزيادة الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما أن البلدان النامية قد تلجأ إلى القروض الخارجية، وذلك لحاجتها لرأس المال وعدم كفاية مدخراتها الوطنية ولتوفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان مدفوعاتها ودعم عملتها وحمايتها من التدهور، ويترتب على هذا الدين الخارجي أن تقوم الدولة المقترضة باقتطاع جزء من ثروتها وتصديره للخارج للوفاء بالالتزامات المترتبة عن القرض الخارجي، لذلك يتوجب الإلتباه والحذر من قبل البلدان المقترضة في استخدامها لهذه القروض والمقارنة بين نتائج استخدامها في النواحي الاستثمارية وبين المبالغ التي تحول إلى الخارج لخدمة الدين والوفاء به.

لقد لجأت بعض البلدان النامية حديثاً إلى إتباع سياسة عجز الميزانية لتمويل الإنفاق العام وتنفيذ البرامج والمشروعات الاستثمارية، هذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة العامة هي مضمون النظرية التي تنادي أنه ينبغي على الدولة أن تنفق بقدر أكبر، مما تحصل عليه من إيرادات عامة بغرض التخفيف من حدة الكساد في الصناعة والتجارة أي النقص في الطلب العام على السلع والخدمات والقضاء على البطالة التي تشتد وطأتها في البلدان النامية، ولكن ضعف مشاريع الخدمات الإنتاجية وعدم وجود الظروف المناسبة للإنتاج والقاعدة الهيكلية المتخلفة في هذه البلدان النامية قد أدت إلى إحجام المستثمرين عن القطاع الإنتاجي والعمل في قطاع الخدمات والمضاربة وتجارة الأراضي والسيارات وغيرها، كما أدت إلى ارتفاع الأسعار، وكان لهذه السياسة المالية آثارها السلبية أكثر من الإيجابية.

¹ - أنظر:

- محمد صقر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 118.

- حسن خلف فليح: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 347.

3- السياسة المالية في الدول المتقدمة: تتميز هذه الدول ببلوغ درجة عالية من النمو الاقتصادي، وبالتالي فتركيز السياسة المالية يكون حول السعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة صار لزاماً على الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تجبیه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ إلى التمويل كي تملأ الثغرة بين الدخل عند مستوى العمالة ومستوى الإنفاق الكلي¹.

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

توجد علاقة وآثار متبادلة بين السياسة النقدية والمالية وفي حالة انفصال كل من السلطتين النقدية والمالية عن بعضهما عند وضع السياسات تبعاً لأهداف كل منهما، فإن ذلك يؤدي إلى تعارض عند تنفيذ هذه السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف النهائية، ولهذا يستوجب وضع نظام يتضمن التنسيق أو الموازنة بين السياسة النقدية والمالية تجنباً للآثار السلبية الناتجة عن التعارض بين السياستين، وعليه سوف نعالج كل هذه النقاط السابقة الذكر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير التفرقة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

يمكن التمييز ما بين السياسة النقدية والمالية استناداً إلى معايير وإجراءات معينة، كما أن امتلاك كل من السياسة النقدية والسياسة المالية لأدوات خاصة بها وتصنيفها لأجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لا يعني استقلال كل سياسة عن الأخرى، وعلى العموم هناك معيارين أساسيين هما²:

1- معيار السوق: حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، إن هذا المعيار للتمييز يبدو من الناحية النظرية واضحاً، إلا أنه يحتوي على عيب هو أن جزءاً من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك.

2- معيار يتعلق بجهاز وضع السياسة: فالجهاز الذي يوضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بينهما نظراً لاختلاف طبيعة كل منها³:

✓ تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها؛

✓ إن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تعديلها في وقت قصير جداً مثل التغييرات في أسعار

¹ - المرجع نفسه، ص 341.

² - صالح مفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ - المرجع نفسه، ص 97.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

الفائدة أو الخضم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً؛

✓ تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات أثر أقل في تشجيع التوسع.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.

هناك علاقة وثيقة بين السياستين النقدية والمالية، كما أن لهما علاقة وثيقة مع السياسة الاقتصادية باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من هذه الأخيرة.

1- علاقة السياسات النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، أي مدى تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تمارس فيه الوحدات الاقتصادية عملها، وتعد السياسة النقدية والمالية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية، فبالنسبة للسياسة النقدية فإن التأثير المهم للنقود على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي ودورها في التأثير على التقلبات الدورية، ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، يعبر عن العلاقة الوطيدة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية، وفيما يخص العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية فتبرز في كون هذه الأخيرة تمثل الجانب العملي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم وضع الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى ما بين ازدهار اقتصادي وانكماش يعرقل حركتي الإنتاج والاستهلاك ويعطل مسار الدورة الاقتصادية في البلاد. كما تساهم السياسة المالية إلى حد بعيد في رسم الأهداف الكبرى التي ترمي السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيقها، وذلك باستعمال سياستها (السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية)، لذلك فهي تمثل أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار... الخ).¹

2- طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية: هناك علاقة وثيقة تربط بين السياستين تتجسد في²:

1-2- تمويل العجز في الموازنة العامة: يتم تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق أجهزة السياسة النقدية عبر آليتين:

- الاقتراض من السلطة النقدية عن طريق الإصدار النقدي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على المعروض النقدي؛

¹ مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور: مرجع سبق ذكره، ص 02.

² كمال بن يخلف: السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم (حالة الإقتصاد الجزائري)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 23.

– الاقتراض من البنوك التجارية، حيث تعتمد هذه الآلية على وجود الاحتياطات الفائضة لدى هذه البنوك، وهذا بدوره يؤثر على المعروض النقدي.

2-2- التنسيق الأساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: وذلك عن طريق السعي إلى التنسيق، وعدم التعارض ما بين أهداف السياستين لأجل تسهيل إعادة الاستقرار الاقتصادي. ففي حالة التضخم مثلاً تقوم السلطة النقدية باستخدام أحد أدائها لامتصاص فائض الكتلة النقدية للتخفيف من حدة التضخم، وبالتالي يتوجب على السلطة المالية أن تسير في نفس الاتجاه وتتجنب التعارض مع الهدف المرسوم من قبل السياسة النقدية، كأن تقوم مثلاً بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة نسبة الضرائب أي بإتباع سياسة مالية انكماشية، لتسهيل مهمة السياسة النقدية وبلوغ الهدف المنشود، والعكس صحيح، والنتيجة لا بد من وجود تنسيق ما بين السياستين في مجال اتخاذ القرارات لأجل تسهيل معالجة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد.

المطلب الثالث: التأثيرات المتبادلة للسياسات النقدية والمالية

هناك عدة تأثيرات متبادلة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وفيما يلي عرض لأهمها:

1- تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية: تتجلى تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية في¹:

1-1 أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة: وذلك من خلال مجموع المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) التي تتأثر بالسياسة النقدية، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، خاصة عند إتباع سياسة نقدية انكماشية.

1-2 أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية: في ظل وجود بنك مركزي مستقل يتبنى سياسة لمكافحة التضخم تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية، ويحد ذلك من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز، لذلك فإن استقلالية البنك المركزي والتي برفض طلب الحكومة لمزيد من الائتمان يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.

2- تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية: تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية المتبعة من خلال²:

1-2 أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية: فالنظام الضريبي المتبع له أثر على السياسة النقدية من خلال تأثير الضرائب على الدخل عن طريق التأثير المباشر على الاستهلاك والتأثير غير المباشر على الاستثمار وذلك بشكل سلبي، ولذلك نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الاستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل.

2-2 مستوى الانضباط المالي للإنفاق الحكومي: يلزم البنك المركزي المستقل الحكومة بفرض انضباط مالي على نفقاتها وذلك عن طريق آلية التدخل في السوق، ففي الحالة التي تزيد فيها متطلبات إقراض القطاع العام يلجأ البنك المركزي إلى بيع سندات الحكومة التي ينتج عنها انخفاض المعروض النقدي، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة التي

¹ – مسعود دراوسي: مرجع سبق ذكره، ص ص 273، 274.

² – المرجع نفسه، ص 274-276.

تدفع تكلفة الإقراض نحو الأعلى، فتراجع بذلك السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتها، ويحدث كل هذا في ظل الاقتصاد المغلق.

أما في الاقتصاد المفتوح فإن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تدخل البنك المركزي في السوق ببيع الأوراق المالية ينتج عنها دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية التي تساهم في تمويل الزيادة في العجز الحكومي، أما إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق الحكومية فإن أسعار الفائدة ستتجه نحو الانخفاض مما يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية.

المطلب الرابع: ضرورة الموازنة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إن الموازنة بين السياسة النقدية والمالية تعد ضرورة حتمية لضمان تحقيق أهداف كل من السياستين، وهذا ما يتطلب بعض الشروط لضمان مصداقية السياسة الاقتصادية ككل، ناهيك عن الآثار السلبية التي تنتج عن حالة عدم وجود الموازنة بين السياستين.

1- أهمية الموازنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية: عندما تشرع الدول النامية في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنصح بها الهيئات والمنظمات الدولية وتجد نفسها لم تحقق الأهداف المرجوة منها وتأتي النتائج على غير المتوقع، حيث تبدأ هذه الدول في التساؤل عن جدوى تنفيذ برامج أخرى تطرح عليها، خاصة في حالة اهتزاز مصداقية السياسة النقدية والمالية، ولأن هذه البرامج تهتم غالباً بالإصلاح النقدي والتحرير المالي فإن التعارض بين أهداف السياسة النقدية والمالية قد يحدث لأسباب لا تتعلق بتعارض الترتيبات والأدوات فقط، لكن قد تتعلق أيضاً بغياب الموازنة بين السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وبين السلطة المالية وتمثلها وزارة المالية أو الخزانة العامة، ولأن الهدف الأسمى لأي دولة هو نجاح جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، فإن هناك حاجة ملحة على أهمية وضرورة الموازنة بين السياسة النقدية والمالية لتعزيز الأداء الاقتصادي عبر مختلف مراحل التنمية¹، حيث يأخذ هذا التنسيق أشكالاً مختلفة عبر مختلف مراحل التنمية، وتبعاً للمميزات الاقتصادية لكل دولة والتي ترتبط أساساً بدرجة عمق الأسواق المالية ونظام معدل الصرف والترتيبات المؤسسية الأخرى.

2- شروط الموازنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية: تتمثل شروط الموازنة بين السياسة النقدية والمالية في نطتين أساسيتين هما:

1-2- قوة السياسة النقدية والسياسة المالية: من الأهمية بما كان وضوح ودقة السياسة النقدية والمالية حتى تتمكن كل من السلطتين التنسيق بينهما، ويأتي هذا من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل الأعباء على كاهل الأخرى، كما أن ضمان كفاءة الموازنة بين السياستين يشترط قوتها ليشكلا معاً برنامجاً قوياً يضمن المصداقية لكليهما².

¹ _ Petter Dattels and other: **The Coordination of Domestic Public Debt and Monetary Management in Economies in Transition Issues and Lessons from Experience**, IMF, Working paper, no148, 1994.

² _ عصام السيد علي خطاب: التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية (دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر)، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان مصر، 2004، ص 24.

2-2- المشاركة النامية في صياغة وتنفيذ السياسات: يتطلب التنسيق مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صيغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تحقق النجاح خاصة في اقتصاديات الدول النامية الصغيرة المفتوحة، وخير دليل على ذلك الدراسة التي قام بها (Fry) سنة (1997)، وتوصلت هذه الدراسة إلى ظهور ملامح قوية تدل على وجود تنسيق بين السلطة النقدية والمالية في دراسة أجراها على عدد من الدول النامية¹.

وبالتالي يمكن الإستنتاج بأن تضارب السياسات النقدية والمالية هو سبب مباشر لنقص المصدقية لدى الوحدات الاقتصادية اتجاه تلك السياسات لذلك يستوجب على البنك المركزي عدم اتخاذ سياسات تتعارض مع السياسات الأخرى.

3- الآثار المترتبة عن عدم المواءمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية: إذا لم يكن هناك تنسيق بين السياسة النقدية والمالية فسوف نكون أمام ثلاث حالات:

3-1- هيمنة السلطة النقدية: حيث نجد هيمنة كاملة للبنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية أو الأجنبية².

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

3-2- هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية أو اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية، كما يولد عدم الاستقرار تضخماً عالياً قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية³.

3-3- استقلال كل سلطة بنفسها: حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية يعملان بطريقة مستقلة، وبالتالي فالسلطات النقدية أو المالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم العجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن

¹ _ Fry Maxzell: *Assesing Central Bank Independence in Devloping Coounries*, Bank of Englesh. Working paper, nO7, october 1997.

² _ عصام السيد علي خطاب: مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ _ المرجع نفسه، ص 32.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات النقدية والمالية

سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها¹.

مما سبق يتضح أن الموازنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدايل الثلاث سالفة الذكر).

¹ _ مسعود دراوسي: مرجع سبق ذكره، ص 263.

خلاصة الفصل:

إن التطورات التي مرت بها كل من السياسة النقدية والمالية عبر المدارس الاقتصادية ومن خلال أفكار اقتصاديي كل مدرسة جسدت معالم السياستين، وساهمت في ضبط مفهوم وأهداف كل منهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة الهادفة أساساً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تضمن رفاه الشعوب، كما أدت التطورات المتسارعة الحاصلة في شتى مجالات الحياة على غرار ما حصل في المجال الاقتصادي خاصة في السياسة النقدية والمالية إلى تطور وتعدد أدوات كل من السياستين للتأثير في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، لتحتل بذلك السياسة النقدية والمالية الصدارة فيما يخص السياسات الاقتصادية لكل بلد.

وقد ثار جدل كبير بين أنصار كل من السياسة النقدية والمالية حول فعالية كل سياسة في التأثير على النشاط الاقتصادي والتحكم في متغيراته وتكييفها حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد، وذلك حسب أفكار ومعتقدات كل فريق الأمر الذي ساعد على ظهور أزمات وتشوهات في اقتصاديات العالم المتقدم والنامي على حد سواء، الأمر الذي استدعى الحث على التنسيق والمواءمة بين السياستين ومحاولة تفادي كل أشكال التعارض بين أهداف السياستين، وذلك تجنباً للآثار السلبية التي قد تنتج عن هذا التعارض، وبالتالي توفير الجو الاقتصادي المناسب لممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية من قبل مختلف الأعوان الاقتصاديين.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أنه للسياسة النقدية والمالية آثار بالغة الأهمية في إحداث التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال أدوات كل منها والتي يمكن التحكم بها وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة، ويتم كل هذا في إطار ما يسمى بنموذج التوازن الاقتصادي العام الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الحديث، وهذا ما سوف نحاول تسليط الضوء عليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أثر السياسات النقدية والمالية على التوازن الإقتصادي

تمهيد:

من المعلوم أن النظام النقدي والمالي يؤثر بشكل كبير في مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد، حيث أن الهدف الأساسي لمتخذي القرار في الدولة هو الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي بشكل عام، هذا الأخير الذي يتشكل من مجموع التوازنات الجزئية لمختلف الأسواق النقدية والمالية والحقيقية والعمالية المشكلة للنشاط الاقتصادي، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير التوازن الاقتصادي وخاصة بالنسبة للكلاسيك والكيترين وذلك لاختلاف طرق التحليل ووجهات النظر للظواهر الاقتصادية، وتغير إطار التوازن الاقتصادي من مفهومه الضيق الذي يفترض التوازن الحسابي بين إيرادات ونفقات الدولة إلى مفهوم أوسع يشمل العديد من المتغيرات الجديدة بفعل التطورات الاقتصادية الحاصلة في مختلف اقتصاديات العالم، كما أن التقلبات الاقتصادية التي مرت بها العديد من الدول في مختلف جهات العالم لم تسبب أو لآخر زادت من اهتمام الاقتصاديين والسلطات العمومية لأجل إيجاد النموذج المناسب الذي يضمن الاستقرار لمختلف الأسواق، وتعد كل من السياسة النقدية والمالية من أهم الأدوات المتاحة للسلطات العمومية لأي بلد من أجل تنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية اللازمة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، وعلى ضوء كل ما سبق يمكن أن نخطط بجوانب هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تحليل التوازن الاقتصادي؛

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي العام؛

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

المبحث الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: تحليل التوازن الاقتصادي

إن العناصر الأساسية في وضع التوازن المستقر تعتمد على عناصر الإنتاج (العرض) وعناصر الاستهلاك (الطلب) وتوازن قوة العمل التي تتعلق بالتشغيل، ويدخل النقد وسيطاً في عملية التبادل بين العرض والطلب ويشكل عنصراً أساسياً لاستقرار هذه العناصر وفق معدلات وسطية تحفظ توازن السوق، وتؤدي التقلبات التي تطرأ على هذه العناصر الأساسية إلى تغيرات وظواهر تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المشكلة للنشاط الاقتصادي، وتفضي إلى تقلبات دورية وظواهر اقتصادية جزئية وكلية تتخذ شكل أزمة عامة وتظهر في صورة ركود أو كساد أو حالات تضخم وبطالة.

المطلب الأول: التقلبات الاقتصادية ومؤشرات تشخيصها

تعد التقلبات الاقتصادية أو ما يطلق عليها بالدورات التجارية إحدى أهم الخصائص التي تميز الاقتصاديات السوقية على المستويين المحلي والدولي إلى جانب التقلبات السنوية والتقلبات طويلة المدى.

1- مفهوم التقلبات الاقتصادية وتطورها التاريخي: يفهم من التقلبات الاقتصادية بأنها «تقلبات متكررة وتراكمية في اتجاهاتها الصاعدة والهابطة لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الحقيقي والإنفاق الاستثماري والتشغيل، وهي تختلف من حيث شدة تأثيرها وفترات استمرارها ومجالات انعكاسها المكانية والقطاعية والمؤسسية»¹.

ومن خلال التعريف السابق للتقلبات الدورية يمكن أن نستنتج أن²:

- الدورات التجارية رغم أنها متكررة الحدوث إلا أنها ليست منتظمة، بمعنى أنها لا تحدث على فترات متكررة ومتساوية، ولذلك يفضل بعض الاقتصاديين إطلاق اسم التقلبات الاقتصادية عليها بدلاً من الدورات التجارية لأن اصطلاح دورة (Cycle) يعني الانتظام في الحدوث؛
- لا تعبر هذه التقلبات عن تلك الذبذبات الموسمية مثل الارتفاع في أسعار التجزئة خاصة المواد الأساسية التي تحدث في مواسم معينة؛
- إن الدورات التجارية أو التقلبات الاقتصادية يمكن أن تحدث في الإنتاج، الدخل، الأسعار أو التشغيل.

وقد فسّر Keynes التقلبات الاقتصادية على أنها قوى تدفع مستوى التشغيل والإنتاج في اتجاه الصعود مثلاً إلى أن تفقد قوتها تدريجياً في نقطة معينة لتحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس (الاتجاه النازل) وهذه أيضاً تفقد قوتها تدريجياً لتدفع مستوى التشغيل والإنتاج الوطني في الاتجاه الصاعد، وبالتالي فإن لهذه التقلبات درجة من الانتظام من حيث الزمن والديمومة والاتجاه التعويضي، حيث أن تعويض الاتجاه النازل لاتجاه صاعد كثيراً ما يكون فجائياً وبشدة وليس هناك مثل هذا التحول الحاد حين يعوض الاتجاه الصاعد للاتجاه الهابط.

2- مراحل التقلبات الدورية: لقد لاحظ الاقتصاديون من خلال تطورات النظام الاقتصادي بأن هذا الأخير تنتابه تقلبات يمر خلالها بأربعة مراحل متعاقبة وهذه التقلبات الاقتصادية التي سماها "Clément Juglar" (1819-

¹ - هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 133.

² - صالح خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص 158.

1905) دورات الأعمال والتي تسمى كذلك بدورة "juglar" نسبة إلى مؤسسها، مدتها عشر سنوات والتي تشتمل على أربعة مراحل أساسية هي¹:

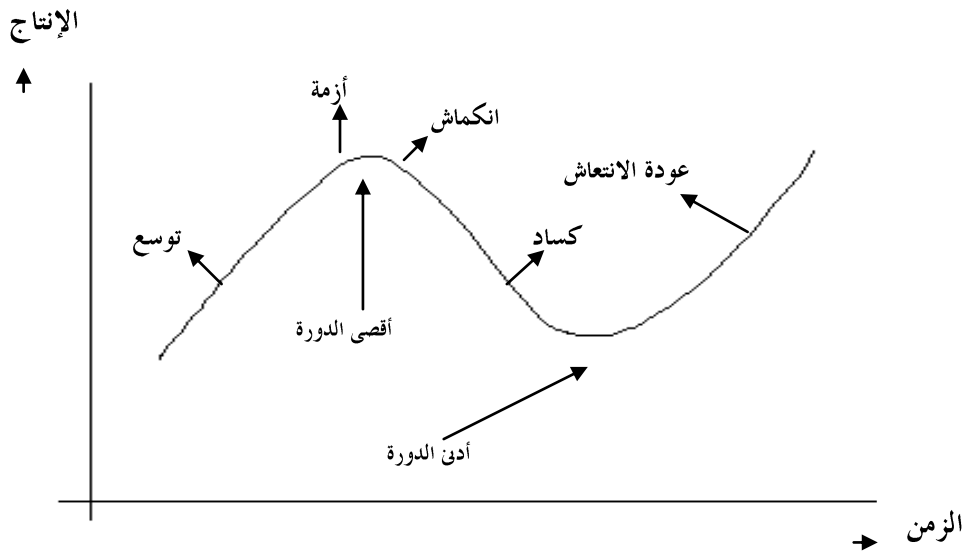
1-2- التوسع: وهي المرحلة المناسبة لتوسع الأعمال نتيجة ارتفاع حجم الإنتاج، ونمو حجم القروض وارتفاع نسبة الأرباح، لكن هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة والتوسع في المضاربة.

2-2- الانكماش: وهي نتيجة لاختلالات المرحلة السابقة وتمثل أقصى الدورة تدوم بضعة أسابيع، والتي تتجلى في أزمة بورصة وعدة إفلاسات وأهيار بعض البنوك.

2-3- الكساد: تتميز هذه المرحلة بتراجع الإنتاج بشكل كبير وبالتالي ركودا في مختلف القطاعات الأخرى.

2-4- عودة التوسع: وهي مرحلة العودة إلى الانطلاق والتي تبدأ فيها مردودية المؤسسات في التحقق شيئا فشيئا، وتصبح القروض أقل تكلفة ويزيد الطلب على العمل نتيجة التوسع في المشاريع، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي المرفق بارتفاع الدخل وتعبر عن أدنى الدورة. ويمكن توضيح التقلبات الدورية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): التقلبات الاقتصادية حسب "juglar"



Source : Combe Emmanuel, op cit, p264.

وعلى أي حال فإن جذور التقلبات الاقتصادية تعود إما إلى عناصر خارج النظام الاقتصادي مثل الحروب والإضطرابات والكوارث التي تنعكس على الأسعار الدورية للبتروول والذهب، أو تؤثر على موجات الهجرة عبر الحدود وكذلك المدخلات الجديدة للموارد والإبتكارات في الإنتاج مثل الركود التضخمي (stagflation) الذي حدث في السبعينات كان يعود إلى صدمة عرض البتروول الخام وارتفاع أسعاره، وأن رخاء التسعينات كان نتيجة تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات، وبالنسبة للآليات الداخلية فإنها تعتمد على دورات متولدة ضمن النظام الاقتصادي والتي تقوم على مدى فعالية معدلات المضاعف والمعدل، فالنمو السريع للإنفاق الحكومي ومن ثم الطلب الإجمالي يدفع الناتج الحقيقي إلى الأعلى مما يحفز الإستثمار الصافي الذي يؤدي إلى نمو أكبر للناتج الحقيقي، وتستمر العملية إلى أن تستوعب كامل الطاقة الإنتاجية الرأسمالية والقوى العاملة العاطلة، وهنا يصبح النمو الاقتصادي بطيئا ويقلل هذا البطؤ الإنفاق

¹ _Combe Emmanuel: **Précis d'Economie**, 9^{em} édition, presses universitaires de France, paris, 2007, p263.

الاستثماري وتراكم المخزونات الأمر الذي يؤدي بالإقتصاد إلى الركود فيهبط الإنتاج الحقيقي وينخفض المستوى العام للأسعار بعكس حالة الرخاء¹.

لقد ازدادت التقلبات الاقتصادية تأثيراً ابتداءً من نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات (1634-1637) شهدت الأسواق الهولندية أولى التقلبات، وذلك بسبب اشتداد المضاربة الأصول الخاضعة للتبادل، وبعد العام (1760) مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى في السنوات ما بين (1763-1893)، وقد شهدت العديد من الدول نحو 13 دورة بين عامي (1820-1930)، وتراوحت مدة الدورة بين 6-11 سنة. والوسطى 8 سنوات. ومنها دورات قصيرة جداً، وهي ما أطلق عليها كيتشن دورات جوغلار استغرقت الواحدة منها 40 شهراً². وتعد الأزمة العالمية أو أزمة الكساد العظيم كما تسمى التي حدثت في سنة (1929) في الولايات المتحدة، التي نجم عنها انهيار مؤشرات أسواق الأوراق المالية وتفشي البطالة وإشهار إفلاس عدد من الشركات، وتدمير العديد من المصارف. ليشهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نوعاً من الاستقرار وارتفاعاً في معدلات النمو دام حوالي ثلاثين سنة إلى غاية (1973) أين شهد العالم الصدمة النفطية الأولى، ثم عاد الاستقرار من جديد لتعود الصدمات خلال سنوات (1979-1987)، ثم في نهاية العقد التاسع من القرن العشرين (1997) أي شهدت دول جنوب شرق آسيا اضطرابات على مستوى الأسواق المالية أو ما يسمى أزمة النور لتتوالى بعدها أشكال التقلبات والأزمات الدورية وكان آخرها أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في سنة (2008)، وبالتحديد من بورصة وول ستريت الأمريكية والتي لازالت آثارها السلبية إلى يومنا هذا.

وعلى العموم هناك العديد من المؤشرات لتشخيص واقع التقلبات والتي من أهمها تحديد مستوى السعر، حصر البطالة، متابعة نمو الدخل الوطني، تشخيص الطلب الإجمالي، تحديد الاستثمارات الحقيقية الصافية واعتماد المؤشرات الرئيسية للأسواق المالية العالمية... الخ.

3- أهم النماذج المفسرة للتقلبات الاقتصادية: تعكس التقلبات الاقتصادية التغير في مستوى النشاط الاقتصادي صعوداً وهبوطاً حول مساره وغالباً ما يتم التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي عادة ما يقصد بالتقلب الاقتصادي تقلب الناتج المحلي الإجمالي حول مساره طويل الأجل، وقد حاولت العديد من النماذج الاقتصادية دراسة أسباب تقلب النشاط الاقتصادي واتجاه تقلبه مقارنة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العديد من الدول ومن بين هذه النماذج نجد³:

3-1- علاقة التقلبات الاقتصادية بمكونات الطلب الكلي: قدم العديد من الاقتصاديين نماذج توضح أسباب التقلبات الاقتصادية وعلاقتها بمكونات الناتج، فبالنسبة للإنفاق الاستهلاكي فقد أوضحت نماذج قصور الاستهلاك

¹ هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² سامي هايل: التقلبات الاقتصادية، على الموقع: <http://www.Arab-ency.Com/index.php?module=>

pnEncyclopedia&func=display_term&id=922 تاريخ الاطلاع، 01-02-2011، ص 08.

³ عزة حجازي: خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 15.

(Under Consumption) أن تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وسيادة حالة الكساد، وقد أرجعت النماذج قصور الإستهلاك إلى عدة عوامل منها عدم العدالة في توزيع الدخل وتوجيه أغلب هذه الدخل إلى الفئات مرتفعة الميل الحدي للإدخار بالإضافة إلى تباطؤ نمو الأجور، وفي هذه الحالة لن يكون الإنفاق الاستهلاكي كافياً لاستيعاب الناتج مما سوف ينعكس سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي، وعليه يتضح أن كلا من الإنفاق الاستهلاكي ومستوى النشاط الاقتصادي يتحركان في نفس الاتجاه (Procyclical) وأن التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى تغير مستوى النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص الإنفاق الاستثماري فقد أوضحت نماذج الإفراط (Over Investment) وجود علاقة موجبة بين الإفراط في الإنفاق الاستثماري وبين فترات الرواج الاقتصادي، وذلك لأن الإنفاق الاستثماري خاصة على السلع الرأسمالية يدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع والرواج، ويستمر هذا الوضع إلى أن يبدأ العائد إلى الاستثمار في الانخفاض نتيجة زيادة الاستثمارات عن حاجة الاقتصاد، وينعكس ذلك سلباً على كل من الأرباح وفرص العمل والأجور.

وفيما يخص صافي الصادرات (الفرق بين الصادرات والواردات)، فبالنسبة إلى الواردات فهي أحد بنود التسرب من تيار الدخل المحلي، لذلك فإن زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الواردات هي أحد المصادر الأساسية للسلع الوسيطة والأساسية اللازمة للإنتاج لذلك استوجب استغلالها بشكل كفاء. وبالنسبة للصادرات فهي أحد بنود الإنفاق الكلي من خارج البلاد وهي تتحدد وفقاً لمستوى الدخل العالمي، فارتفاع الدخل العالمي يعكس سيادة رواج اقتصادي عالمي سوف ينعكس إيجاباً على صادرات الدول وبالتالي على ناتجها، وفيما يخص العلاقة بين صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فقد أوضحت نماذج الدورات الحقيقية (Real Business Cycles) أن اتجاه العلاقة بينهما (Counter Cyclical) وتبرير ذلك إن حدوث صدمة إيجابية (shock Favorite) للاقتصاد سوف تنعكس في زيادة الاستثمار وتمويله من خلال الأسواق المالية العالمية، وبالتالي فإن صافي الصادرات سينخفض في حين سوف يزداد الناتج.

3-2- علاقة التقلبات الاقتصادية بالمتغيرات النقدية: حاولت العديد من النماذج تفسير تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التغيرات في العوامل النقدية والتي ينتقل الأثر منها إلى مستوى هذا النشاط، ومن أشهر النماذج التي ربطت بين العوامل النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي تلك التي جاءت على يد كل من Friedman, Schwartz (1963) والتي بنت أعمالهما على أفكار النظرية الكمية للنقود، هذه الأخيرة التي أوضحت كيفية انتقال الأثر من المتغيرات النقدية إلى الناتج في الأجل القصير واستنتجت هذه الدراسة التي طبقت على الاقتصاد الأمريكي للفترة بين (1870-1960) أن المعروض النقدي اتجه نحو الإنخفاض خلال فترة الكساد، وعليه هناك علاقة موجبة بين التغير في المعروض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي وهو نفس ما أكدته نموذج التوقعات الرشيدة الذي جاء به Lucas، وبالتالي أوضحت النماذج النقدية أن النقود غير حيادية وأنها تتحرك في نفس اتجاه مستوى النشاط الاقتصادي (Procyclical).

3-3- علاقة التقلبات الاقتصادية بعوامل الإنتاج: يعد مدخل العمل من العوامل التي حظيت بالاهتمام عند دراسة التقلبات الاقتصادية، حيث إن دراسة العلاقة بين عنصر العمل والتقلبات الاقتصادية يستلزم دراسة كل من مستوى التشغيل والإنتاجية ومستوى الأجر الحقيقي، فبالنسبة للأجر الحقيقي ومستوى التشغيل فقد أوضحت النماذج الاقتصادية وجود علاقة موجبة بينهما وبين النشاط الاقتصادي، وأرجعت نماذج الدورات الحقيقية سبب استمرار التقلبات الاقتصادية الناتجة عن صدمة العرض وانتشار آثارها على الاقتصاد ككل إلى الإحلال بين العمل ووقت الفراغ عبر الزمن وبالتالي يزيد مستوى التشغيل والناتج، أما Friedman فقد ربط بين أخطاء توقع المستوى العام للأسعار (الأجر الحقيقي) ومستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار عما هو متوقع من قبل العمال يؤدي إلى زيادة التشغيل وحدوث رواج في الاقتصاد. وفيما يتعلق بالإنتاجية فقد أوضحت نماذج الدورات الحقيقية أن الصدمة الإنتاجية الموجبة التي تحدث في فترة الرواج الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل مما ينعكس سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي، أما نموذج الأجر الكفاء (Efficiency- Wage Model) وهو أحد النماذج الكيترية أوضح أن ارتفاع الأجور سوف يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل.

وعلى العموم هناك العديد من مظاهر التقلبات الاقتصادية الدورية منها تقلبات السوق فيما يخص السلع والمنتجات والناتج عن الإختلال بين العرض والطلب لهذه المنتجات مما يؤدي إلى تقلبات في أسعارها، وبالتالي تقلب القوة الشرائية للنقود هبوطاً أو صعوداً. وهناك أيضاً تقلبات أسعار الصرف التي ترتبط بالميزان التجاري لأي بلد وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات الذي يعد مؤشراً لقياس أداء البلد اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة لتقلبات معدلا الفائدة التي تؤثر بدورها على حجم الائتمان وحركة الأسهم والسندات داخل البورصات، وسوف نتعرض إلى هذه الاختلالات وآليات تصحيحها بشكل مفصل في الفصل الثالث.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي وأنواعه

تعتبر مسألة التوازن الاقتصادي من بين المواضيع الأساسية المثارة في علم الاقتصاد والشغل الشاغل في معظم النظريات الاقتصادية.

- 1- مفهوم التوازن الاقتصادي:** هناك العديد من التعاريف المقدمة للتوازن الاقتصادي كما تتعدد أنواعه وأشكاله.
 - تعبر حالة التوازن عن وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويقال أن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو أي اتجاهات تعمل على تخفيضه¹.
 - إن التوازن هو حالة من السكون (الإستقرار) عندما تصل إليها المتغيرات الاقتصادية لا تنحرف عنها إلا إذا حدث تغيير في بعض هذه المتغيرات، وبالتالي فإن حالة الإستقرار هذه تكون مبنية على توازن المتغيرات الداخلية للنموذج فقط، بينما

¹ - حسام داود وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 171.

يفترض أن تكون المتغيرات الخارجية ثابتة وهذا يعني أن معلمات النموذج ومتغيراته الخارجية تعد كشوايت، وهكذا فإن جوهر التوازن هو حالة تتصف بفقدان نزعتها للتغيير¹.

– التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخلل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى².

2- الفرق بين التوازن والإختلال: يعبر التوازن عن تلك الحالة التي يحدث فيها تعادل بين القوى المتضادة في الاتجاه، بينما يظهر الإختلال في حالة عدم تساوي هذه القوى، فعلى سبيل المثال إذا كان رصيد رأس المال في المجتمع 100 مليون ون، وهناك تيار استهلاك سنوي منتظم يعادل 10 مليون ون بينما هناك تيار استثمار سنوي منتظم 20 مليون ون ويعني ذلك أن هناك توازن في تيار الاستهلاك والاستثمار، حيث لا يتغير أي منهما من سنة لأخرى بينما هناك اختلال في رصيد رأس المال حيث يزداد بمقدار 10 مليون ون (الفرق بين تيار الاستهلاك والاستثمار) ولكي يتحقق توازن رصيد رأس المال لا بد من تفاعل التيارين إما عن طريق تخفيض تيار الاستثمار ليساوى مع الاستهلاك، أو زيادة تيار الاستهلاك ليساوى مع الاستثمار³.

3- أنواع التوازن الاقتصادي: هناك العديد من أنواع التوازن الاقتصادي التي قد تحدث في اقتصاد ما ويمكن إنجازها في الأنواع الآتية:

3-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي: يهتم التوازن الجزئي بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية (فرد أو مؤسسة)، حيث أن توازن الفرد يتحقق عندما تتعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها. بينما يهتم التوازن الكلي بدراسة الوحدات الاقتصادية (المنتجة والمستهلكة) مجتمعة على المستوى الوطني كما لو كانت مجموعة اقتصادية واحدة، ويتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذه المجموعات الاقتصادية كالتساوي بين الطلب الكلي على كمية النقود مع عرضها أو التساوي بين الطلب على السلع والخدمات وعرضها وأيضا التساوي بين الاستثمار الكلي والادخار الكلي... الخ⁴.

3-2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل: يتحقق التوازن قصير الأجل من خلال حدوث التوازن في التيارات أو التدفقات السلعية (استهلاكية أو استثمارية)، أما التوازن طويل الأجل فلا يحدث إلا بتوازن التيارات والأرصدة معا⁵.

¹ – زكية أحمد مشعل، وليد اسماعيل السيفو: الرياضيات في العلوم الاقتصادية والتجارية، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 73.

² – محمد مبارك حجير: التوازن الاقتصادي وإمكاناته بالدول العربية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 51.

³ – إيمان عطية ناصف: النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 16.

⁴ – أحمد رمضان نعمت الله وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 12.

⁵ – إيمان عطية ناصف: مرجع سبق ذكره، ص 16.

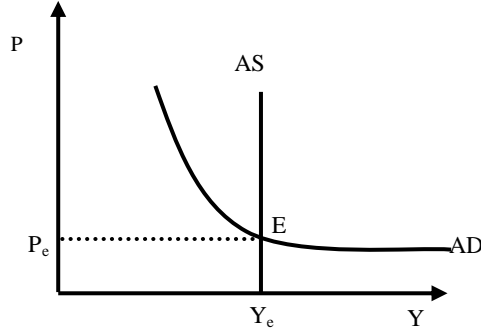
3-3- التوازن الساكن والتوازن الديناميكي: التوازن الساكن هو التوازن الذي لا يأخذ في الحسبان العنصر الزمني للإنتقال من وضعية توازن إلى أخرى، فهو لا يصف العملية التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر، كما أنه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد، ذلك لأن المتغيرات قد تنحرف عن الوضع التوازني الجديد، مما قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة. أما التوازن الحركي فهو التوازن الذي يعتمد في دراسته على الحيز الزمني للمتغيرات بصرف النظر عما إذا كان التوازن مستقر أو غير مستقر، أي أنه يأخذ مدى تأثير العامل الزمني¹.

المطلب الثالث: التوازن الإقتصادي عند الكلاسيك

يعد التوازن الإقتصادي من بين أهم الظواهر التي أعيرت اهتماما كبيرا من قبل اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية.

1- التوازن عن طريق الطلب الكلي والعرض الكلي: يتحدد التوازن الإقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي، أي القيمة الكلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع والخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه المشروعات من السلع والخدمات، والطلب الكلي إنما يتوقف على المستوى العام للأسعار، ومنحنى العرض الكلي يوضح المستوى العام للأسعار الذي يصحب كل مستوى من مستويات الإنتاج².

الشكل رقم (2-2): التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي



المصدر: محمد فرحي: مرجع سبق ذكره، ص 95.

ومن الشكل (2-2) لدينا (P_e) هو المستوى العام للأسعار عند التوازن كما أن (Y_e) هو مستوى الناتج التوازني أي من خلال نقطة التوازن (E) يتحدد الناتج القومي، أي التوازن في كمية النقود التي يرغب الأفراد في إنفاقها مع قيمة السلع والخدمات التي يعرضها البائعون.

2- توازن سوق العمل: يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه في السوق الخاصة به، سندرس كلا منهما على حدة، ثم نقابلها لنصل إلى وضع التوازن.

2-1- الطلب على العمل: إن الطلب عن العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي* ويمكن توضيح ذلك كالآتي³:

¹ محمد مبارك حجر: مرجع سبق ذكره، ص 36.

² محمد فرحي: التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 95.

* يعبر معدل الأجر الحقيقي عن القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي.

³ محمد شريف إبلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 07.

$$L^d = f^d(w) = f^d\left(\frac{W}{P}\right) \text{----- (1)}$$

وإذا قبلنا فرضية استمرارية الدالة وقابليتها للاشتقاق، التفاضل يكون لدينا:

$$L'^d = \frac{dL^d}{dw} < 0 \text{----- (2)}$$

أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل الأجر الحقيقي والطلب على العمل.

2-2- عرض العمل: إن عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد لمعدل الأجر الحقيقي فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الإسمي بالرمز (W) وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز (P) وإلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز (w) فإن هذا الأخير يتحدد عن طريق النسبة بين الأجر الإسمي والمستوى العام للأسعار أي $(w = \frac{W}{P})$ ، أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل¹:

$$L^s = f^s\left(\frac{W}{P}\right) \text{----- (3)}$$

حيث أن العلاقة بين عرض العمل L^s ، ومعدل الأجر الحقيقي (W) إيجابية:

$$L^s = \frac{dL^s}{dw} > 0 \text{----- (4)}$$

أي أن العلاقة طردية بين كمية العمل (عدد العمال أو عدد الساعات... الخ) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل ولساعة عمل).

2-3- توازن سوق العمل وعلاقته بدالة الإنتاج: من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي، وذلك من خلال تقاطع منحني الطلب على العمل مع منحني عرضه، كما أن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية بافتراض ثبات رأس المال وكذا مستوى المعارف العلمية والتكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة، بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي²:

$$Y = f(L) \text{----- (5)}$$

حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب، متناقصا أي:

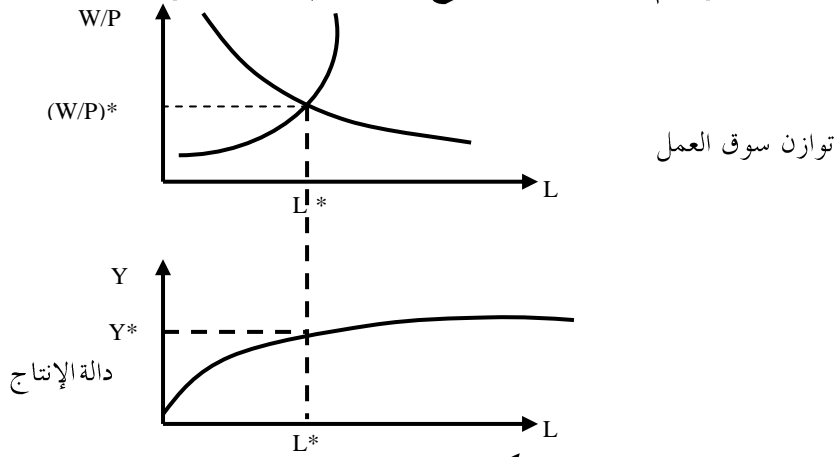
$$Y'(L) = \frac{\partial Y}{\partial L} > 0 / Y''(L) < 0 \text{----- (6)}$$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة ويمكن توضيح العلاقة بين دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل في الشكل أدناه.

¹ _ أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 293.

² _ المرجع نفسه، ص 79.

الشكل رقم (2-3): دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل عند الكلاسيك.



المصدر: السعيد بريش: الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 78.

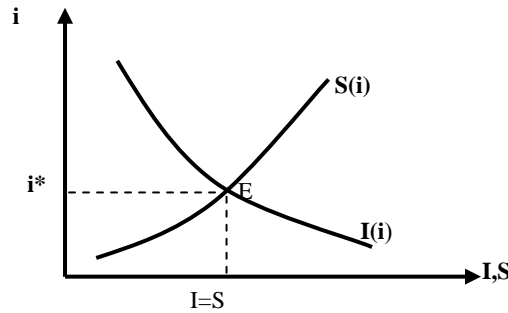
3- توازن سوق السلع والخدمات (النظرية الكلاسيكية للإدخار والاستثمار والفائدة): يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات حسب النظرية الكلاسيكية للإدخار والاستثمار والفائدة عند تساوي الإدخار والاستثمار الحقيقيين. فالإدخار عند الكلاسيكيين تابع لمعدل الفائدة (i)، فهو يمثل شكلا من أشكال الإنفاق على مشتريات السلع الرأسمالية، أي أن كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبذلك لا يمكن أن ينتج حالة نقص في الطلب الكلي. أما الاستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة فقد أشار الكلاسيك أن سعر الفائدة يؤثر في تحول الإدخار إلى استثمار ويضمن بذلك تعادل خطط الإدخار والاستثمار عند مستوى العمالة الكاملة. وهكذا فإن تابعي الاستثمار والإدخار في الفترة القصيرة يقاسان بوحدات حقيقية ويعبر عنهما¹:

$$I = I(i) / I'(i) < 0 \text{ ----- (7)}$$

$$S = S(i) / S'(i) > 0 \text{ ----- (8)}$$

أما شرط التوازن فهو: (9) $I(i) = S(i)$ ويظهر ذلك بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي



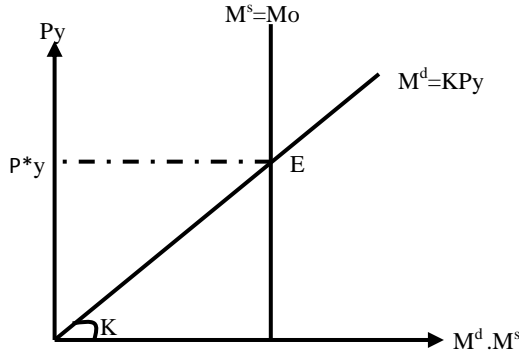
المصدر: المرجع نفسه، ص 82.

¹ _ محمد فرحي: مرجع سبق ذكره، ص 91.

يوضح الشكل (2-4) أن نقطة تقاطع منحني الطلب على الإستثمار ومنحني عرض الإدخار تحدد معدل الفائدة الوحيد للتوازن، الذي يضمن التساوي بين الإدخار والإستثمار.

4- توازن سوق النقود عند الكلاسيك: إن آخر عنصر في البناء الكلاسيكي هو نظرية النقود وتحديد المستوى العام للأسعار، فيما يخص هذه النظرية نجد أن الفكر الكلاسيكي كله محتوى في نظرية كمية النقود هذه الأخيرة تعتبر حجر الأساس في البناء النظري الكلاسيكي، حيث عرفت في البداية على أنها مجرد علاقة تكافؤ تصف العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد، وتجلي هذا من خلال معادلة التبادل لفيشر ($M.V = P.T$) حيث المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقد، هي متزايدة أي ($\frac{dp}{dM} > 0$) ثم بعد ذلك معادلة تعتمد على المعاملات (T) إلى معادلة يعتمد على الدخل (y) أي ($MV = PY$)، وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد $M^d = (KPy)$ والتي تسمى بمعادلة كمبردج حيث (K) ثابت يعادل قيمة $(\frac{1}{v})$ وإذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغيرا خارجيا تحدده السلطات النقدية، أي $M^s = M_o$ والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد (M^s) مع الطلب عليه (M^d)¹.

الشكل رقم (2-5): التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي

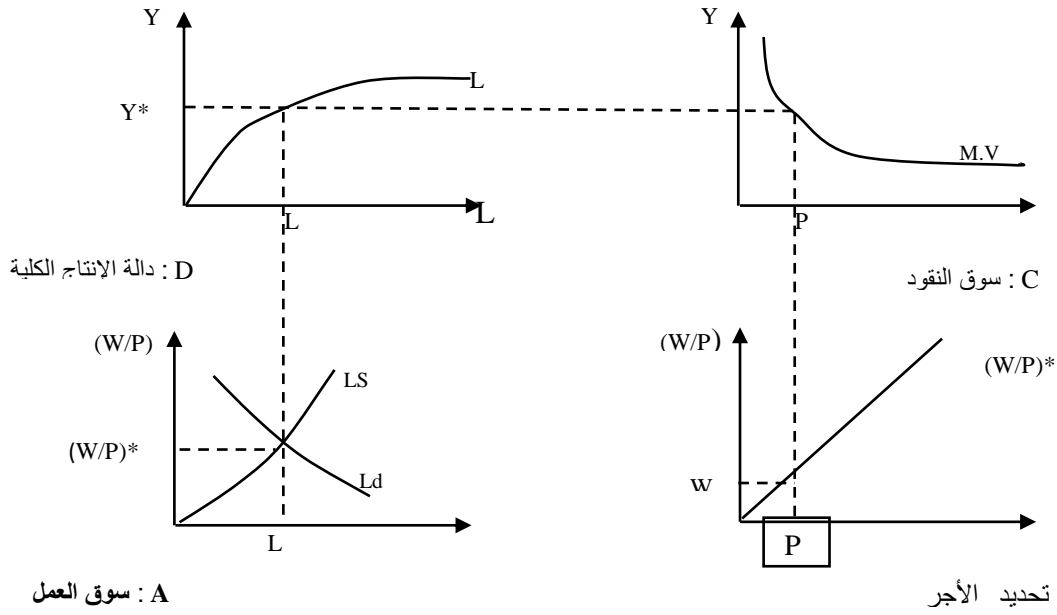


المصدر: محمد شريف ايلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث تحليل دوال التوازن واللاتوازن، مرجع سبق ذكره، ص 128.

من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق النقود، يمكن توضيح النموذج الكلاسيكي بيانيا كالآتي:

¹ _ أحمد الأشقر: مرجع سبق ذكره، ص 244-247.

الشكل رقم (2-6): نموذج التوازن الإقتصادي الكلي عند الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 97.
 من الشكل (2-6) نلاحظ بأن التوازن الإقتصادي عند الكلاسيك يتحقق تلقائيا بتوازن الأسواق الثلاثة (سوق النقود، سوق العمل وسوق السلع والخدمات).

المطلب الرابع: التوازن الاقتصادي عند كيتز

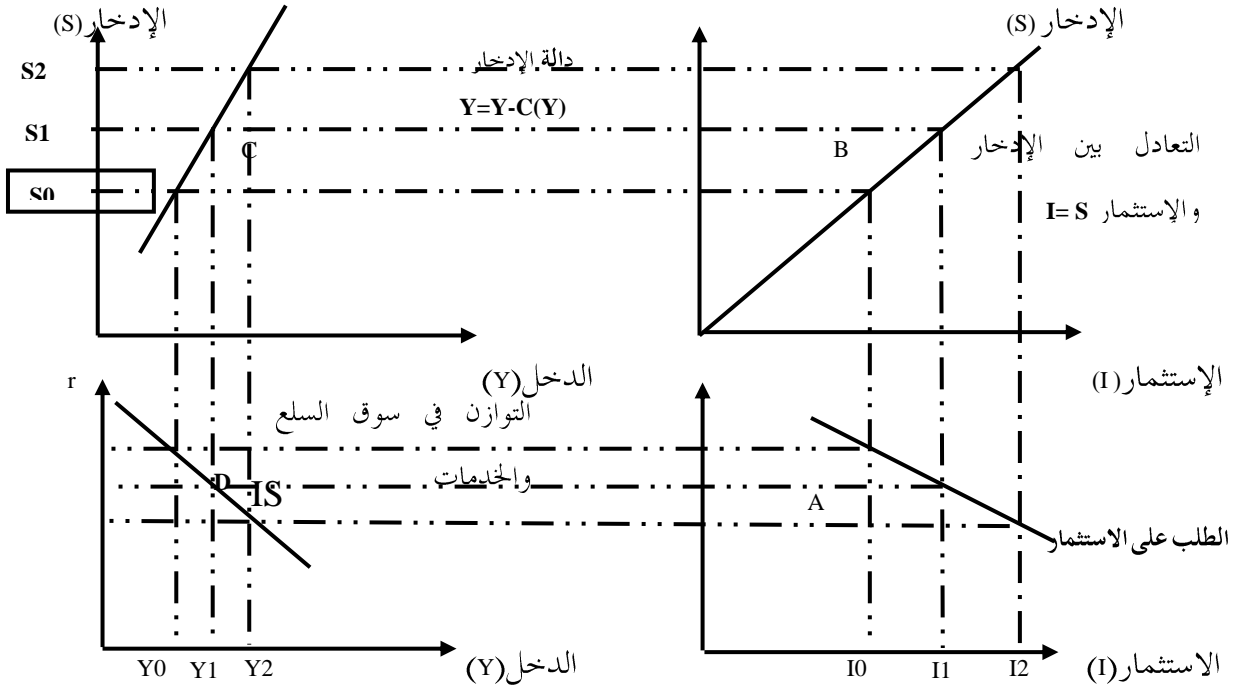
ظهرت النظرية الكيتزية على يد الاقتصادي الشهير جون مينارد كيتز وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" والتي أعادت الاعتبار إلى التحليل الكلي وهذه النظرية تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار مما يعتبر أساس الاقتصاد الموسع الحديث ونهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية ونفياً لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلاً بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي.

1- التوازن في سوق السلع والخدمات (اشتقاق منحنى IS): يمثل منحنى (IS) مجموعة من أسعار الفائدة المختلفة وما يقابلها من مستويات الدخل التي يكون عندها سوق السلع والخدمات في حالة توازن، وبالتالي يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، ولإيضاح كيفية استنتاج منحنى (IS) فيجب افتراض توازن الميزانية أي التساوي بين الضرائب والإنفاق الحكومي (T=G)، ولأن الإقتصاد لا يتعامل مع العالم الخارجي وبالتالي صافي الصادرات يساوي الصفر (X-M=0)، فإن التوازن يصبح مرتبطاً فقط بتساوي الإدخار والاستثمار حيث في الأجل القصير يعتبر الإدخار دالة متزايدة في الدخل والاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$I(i) = S(Y) / I'(i) < 0, S'(Y) > 0 \text{ ----- (10)}$$

وبيانها يمكن اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات كما يلي:

الشكل رقم (2-7): التوازن في سوق السلع والخدمات (اشتقاق منحنى IS)



المصدر: مسعود دراوسي: مرجع سبق ذكره، ص 117.

من الشكل السابق (الجزء A) يمكن أن نلاحظ أنه عند سعر فائدة معين (r_0) يتحقق استثمار محدد (I_0) عند مستوى دخل معين (y_0) وعند انخفاض سعر الفائدة (r_1) فإن الطلب على الاستثمار يرتفع إلى (I_1) ويكون مستوى الدخل التوازني (y_1) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الاستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الإدخار المخطط والاستثمار المخطط في الجزء (B) من نفس الشكل، أما الجزء (C) يوضح العلاقة بين الادخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيرا الجزء (D) يمثل منحنى (IS) والذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (y) وسعر الفائدة (r) والمحققة للتعادل بين الادخار والاستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات.

2- التوازن في السوق النقدي: يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود (MD) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS) ثابتا تحدده السلطات النقدية (البنك المركزي)¹. فشرط التوازن في هذا السوق ($MS=MD$) وبأن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات (L_1)، كما قد يكون بهدف المضاربة (الاكتناز) (L_2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي:

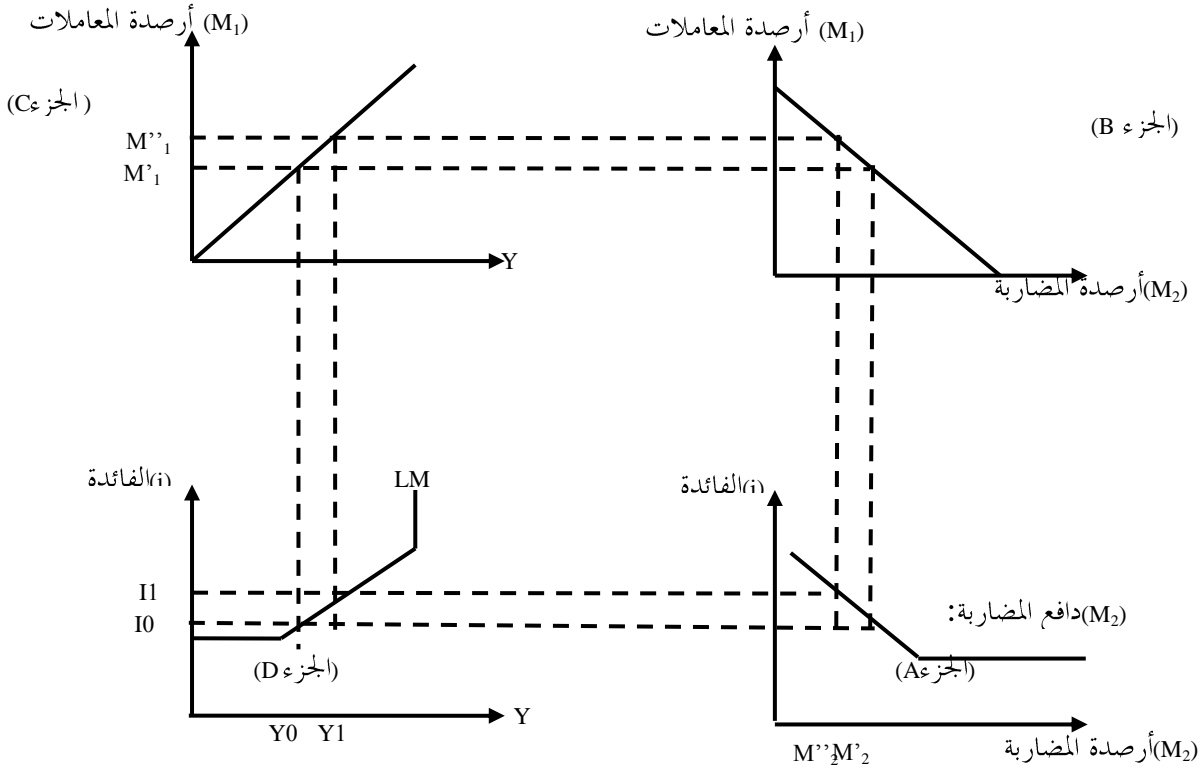
$$L_1(y) + L_2(i) = M^d \text{ فيكون شرط التوازن:} \quad (11)$$

$$M^S = M^d = L_1(y) + L_2(i) \quad (12)$$

¹ - حسن خلف فليح: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص 199.

وتشير العلاقة الأخيرة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (i) وتعتبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى (LM) والذي هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-8): التوازن في سوق النقود (اشتقاق منحنى LM)



المصدر: حسن خلف فليح: الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

يمثل الشكل السابق الجزء (A) العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وسعر الفائدة، أما الجزء (B) فيبين انقسام الكتلة النقدية المعروضة إلى الأرصدة النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، حيث يتساوى عند هذا المستوى عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات والمضاربة على حد سواء، وبالنسبة للجزء (C) فيوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل، وأخيراً الجزء (D) يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM) الذي يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (i) والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود¹.

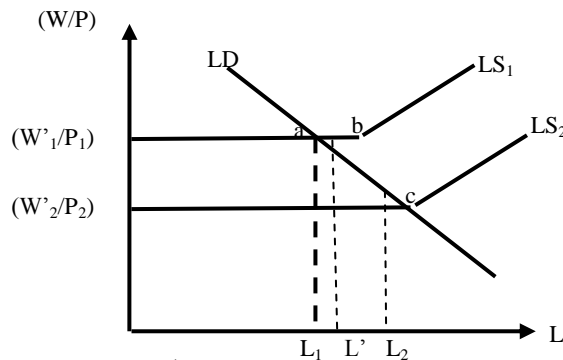
3- التوازن في سوق العمل: لم يختلف كثير عن الكلاسيكيين فيما يتعلق بالطلب على العمل، حيث تبني نفس الفكرة المستخدمة في النموذج الكلاسيكي وهي أن الطلب على العمل تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي (w/p)، وينتج ذلك عن طبيعة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة التي تفرض على المنتج من أجل تحقيق أقصى ربح أن يقوم بتحديد كمية الإنتاج التي يتساوى عندها الناتج الحدي الطبيعي للعمل $f'(L)$ مع الأجر الحقيقي (w/p)، أي أن الناتج الحدي للعمل $f'(L)$ يساوي التكلفة الحدية (w/p)، وبما أن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصاً أي: $(f''(L) < 0)$ وبالتالي فإن العامل

¹ - المرجع نفسه، ص 202.

الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تحقيق معدل الأجر الحقيقي¹. أما فيما يتعلق بعرض العمل فإن هناك اختلافا كبيرا بين التحليل الكيترى والتحليل الكلاسيكي، إذ يقوم عرض العمل في التحليل الكيترى على نقطتين أساسيتين هما:²

- يعتمد عرض العمل عند كيتر على معدل الأجر الاسمي (w) وليس على معدل الأجر الحقيقي (w/p)، ذلك أن العمال معرضون للخداع النقدي بسبب أن سلوكهم في عرض خدماتهم موجهة نحو معدل الأجر الاسمي الأفضل بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ويدعم كيتر حجته بأن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي يصعب معرفته؛
- يرى كيتر أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الإنخفاض، بسبب وجود حد أدنى من الأجور لا يمكن تجاوزها لأي سبب من الأسباب، وبالتالي يتحدد التوازن في سوق العمل حسب كيتر عند المساواة بين عرض العمل والطلب عليه، كما يوضحه الشكل أدناه حيث تمثل (w') الحد الأدنى للأجور.

الشكل رقم (2-09): التوازن في سوق العمل في النظرية الكيترية



المصدر: طارق فاروق الحصري: التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، المكتبة العصرية للنشر

والتوزيع، مصر، 2007، ص 70.

يوضح الشكل (2-9) أن عند مستوى الأجر الحقيقي ($w'1/p1$) يأخذ منحنى عرض العمل شكل خط أفقي معبرا عن المستوى الذي لا يمكن أن تنخفض دونه الأجور، وعند هذا الحد تكون ($L1$) عند مستوى التشغيل غير الكامل، لكن بعد استخدام جميع العمال الذين يقبلون العمل عند مستوى الأجر الأدنى ($w'1$) يتم رفع معدل الأجور الاسمية إلى مستوى أعلى من ($w'1$)، وعند وصول مستوى التشغيل إلى (L') فإن منحنى عرض العمل يبدأ في الارتفاع من النقطة (b) نتيجة زيادة الأجور الاسمية عن الحد الأدنى إلى ($w'1$) كما يوضح الشكل أيضا أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل أجر ($w'1/p1$) يساوي (L') لذلك فإن المسافة التي تفصل بين ($L1$) و (L') تقاس حجم البطالة الإجبارية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل، ويعبر هذا التوازن عند النقطة (a) عن توازن التشغيل الناقص. ولكي يتحقق التشغيل الكامل يتطلب على أصحاب المشروعات زيادة الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت الرفع نسبيا في الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من ($w'1/p1$) إلى ($w'2/p2$)، وانخفاض منحنى

¹ _ السعيد بريش: مرجع سبق ذكره، ص 197.

² _ محمد الشريف إلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول تحليل نظريات التوازن واللاتوازن، مرجع سبق ذكره، ص 270.

عرض العمل من (LS_1) إلى (LS_2) الذي تنشأ عنه نقطة تقاطع أخرى هي (C) التي تقابل مستوى استخدام (L_2) أكبر من (L_1) وبالتالي تخفيض مستوى البطالة الإجبارية و كل شخص يرغب في العمل عند مستوى (w_2/p_2) سوف يجد عمالاً ولا يتصور وجود بطالة إجبارية.

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي العام

لقد تبين من خلال دراستنا للنظرية الكلاسيكية أن السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية (كالدخل - التشغيل - سعر الفائدة)، والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام الاقتصادي، وقد ظل هذا الفكر سائداً ومقبولاً حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام (1929) وما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري جديد حاول تقديم صورة أكثر تطوراً لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، وقد عرف النموذج الكيتري تطوراً جديداً ظهر في شكل نموذج للتوازن الاقتصادي العام وهو نموذج $(IS-LM)$ ، والذي جاء به كل من هيكس وهانسن الذي يفترض التوازن الآني في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود، بالإضافة إلى نموذج مانديل فلمنج الذي يفترض التوازن الآني للأسواق الثلاثة (السوق الحقيقي، السوق النقدي والسوق الخارجي) أو نموذج $(IS-LM-Bp)$ وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نموذج هيكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام $(IS-LM)$

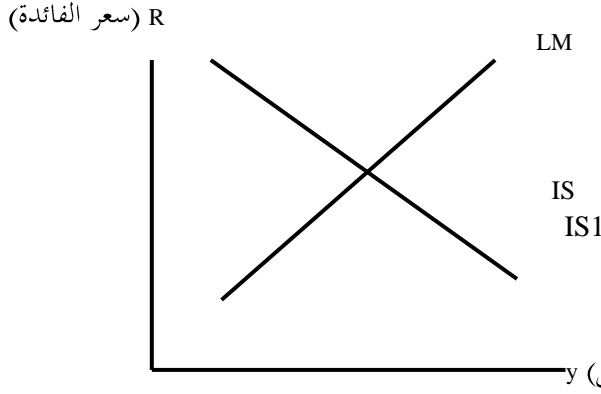
يعتبر نموذج هيكس وهانسن امتداداً للنظرية الكيترية في تحليل التوازن الاقتصادي الكلي أو ما يسمى بالنظرية الكيترية الجديدة، ويهدف هذا النموذج للوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة (i) والدخل (Y) في آن واحد، وربطهما بدوال كل من بالإستثمار (I) والإدخار (S) من جهة وعرض النقود والطلب عليها من جهة أخرى، ويقوم هذا النموذج بمزج السياستين النقدية والمالية للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي الكلي.

1- التوازن الآني في سوق السلع والخدمات - النقود $(IS-LM)$: لقد بينا سابقاً أن شرط التوازن في سوق

الإنتاج (سوق السلع والخدمات) هو التساوي بين الإدخار والإستثمار ومن خلاله يتم اشتقاق منحنى (IS) ، أما شرط التوازن في سوق النقود فيستوجب التساوي بين العرض والطلب على النقود وعلى أساسه يتم اشتقاق منحنى (LM) ، وبالتالي فإن شرط التوازن الاقتصادي العام حسب هيكس وهانسن هو التوازن في سوقي الإنتاج والنقود في آن واحد، حيث أن سعر الفائدة لا يمكن تقديره بشكل مؤكد، إلا إذا عرفنا مسبقاً مستوى الدخل الحقيقي أو افتراضناه ثابتاً، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن سعر الفائدة والدخل الحقيقي لا بد أن يتقرر معاً، وهذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي في الاقتصاد¹، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

¹ - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص 473.

الشكل رقم (2-10): التوازن من خلال نموذج (IS-LM)



المصدر: سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص 474.

إن ما يميز نموذج هيكس وهانسن أنه يمزج بين وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية بشأن معدل الفائدة الذي اعتبرته ظاهرة حقيقية يتحدد في السوق الحقيقية عن طريق التساوي بين الاستثمار والادخار، وبين وجهة نظر المدرسة الكيترية التي ترى معدل الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد في السوق النقدي عن طريق تلاقي منحيي الطلب على النقود وعرضها، وطالما أن التغير في كل من منحنى (IS) و (LM) يؤدي إلى تغير معدل الفائدة، فإن هذا المعدل في ظل هذا النموذج يعد ظاهرة حقيقية وظاهرة نقدية في آن واحد. ويتغير مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنيين عندما يتحرك منحنى (IS) أو (LM) أو كليهما معاً. وهذا يعني أن التوازن المطلوب هو ذلك الذي لو تعرض سوق النقود أو السلع أو كلاهما إلى صدمات معينة أبعد أحدهما أو كلاهما عن حالة التوازن، فإن هناك قوى ذاتية في السوقين تدفعها باتجاهه.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية والمالية على نموذج (IS-LM)

إن التوازن الاقتصادي العام وتحديد مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (IS-LM)، حيث أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، والمهم هنا أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (IS, LM) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو اليسار لأن القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين.

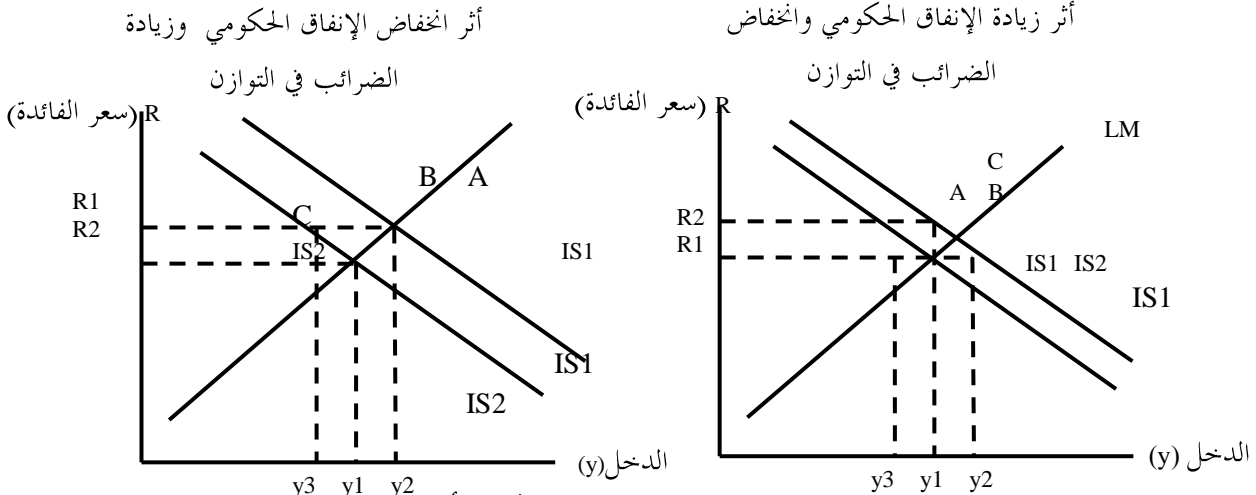
1- أثر عرض النقود على التوازن العام: يظهر أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي من خلال التغيرات في سوق النقود التي يكون مصدرها تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية اتجاه سندات سبق وأن أصدرتها، والتي ستتسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي انتقال منحنى (LM) إلى اليمين، أما تأثير السياسة

الفصل الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي

النقدية المقيدة على منحنى (LM) فإنه يكون عكسياً فالإنخفاض في عرض النقود سيؤدي إلى نقل المنحنى لليسار مسبباً بذلك ارتفاعاً في معدل الفائدة وانخفاضاً في الدخل.¹

2- أثر الإنفاق العام والضرائب على التوازن العام: إن تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي العام يظهر من خلال السياسة الانفاقية والضريبة في انتقال منحنى الإنتاج (IS) يجب أن تأخذ بالحسبان تأثير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان في الإستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي وبالتالي في انتقال منحنى الإنتاج، ولعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو في الاثنين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية²، وبيانياً يمكن إظهار تأثير كل من الإنفاق العام والضرائب على التوازن العام في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-11): أثر الإنفاق الحكومي والضرائب على التوازن الاقتصادي العام



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 336.

ويلاحظ من الشكل (2-11) أعلاه أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS1) إلى (IS2) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة (R1) إلى (R2) مع ارتفاع الدخل الحقيقي من (y1) إلى (y3) ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغيير في سعر الفائدة، لأن الدخل يرتفع من (y1) إلى (y2) إلا أنه عند النقطة (B) تصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لا بد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من (R1) إلى (R2) ويترتب على ذلك الإرتفاع انخفاض في مستوى الإنفاق الخاص على الإستهلاك ومن ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في

¹ جيمس جوارتيني، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي الاختيار (العام والخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، بدون طبعة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 716.

² المرجع نفسه، ص 717، 718.

النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن (مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة (BC) على منحنى (IS)، وفي نهاية المطاف يتناقص الدخل الحقيقي من (y_2) إلى (y_3) نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة إلى (y_3) يبقى أكبر من (y_2) ، وتعني إن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الإقتصاد، إلا إنه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جدا، وهي إن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب.

3- أثر السياستين النقدية والمالية معا: لقد رأينا سابقا تأثير السياسة النقدية من خلال عرض النقود على التوازن الاقتصادي، حيث يظهر ذلك من خلال انتقال منحنى (LM)، ثم بعد ذلك رأينا تأثير السياسة المالية على التوازن من خلال انتقال منحنى (IS)، وعليه فلا بد من الموازنة بين تأثير كل سياسة مع الأخرى بحيث يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق السياستين في نفس الوقت، وهذا من خلال بيان اختلاف مرونة منحنى (LM) بشكل خاص وإمكانية التوازن بينه وبين منحنى (IS) أي تحديد كل من سعر الفائدة والدخل التوازنيين، ويتم ذلك عبر ثلاثة مراحل هي¹:

– المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تكون فيها مرونة منحنى (LM) لا نهائية أي أن المنحنى يكون أفقيا تماما وتعرف هذه المرحلة بالمدى الكيتزي.

– المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يكون فيها مرونة منحنى (LM) معدومة، وبالتالي يكون عموديا تماما وتعرف هذه المرحلة بالمدى الكلاسيكي.

– المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تقع بين مرحلتين السابقتين ويكون فيها منحنى (LM) مرنا بعض الشيء وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الوسطى.

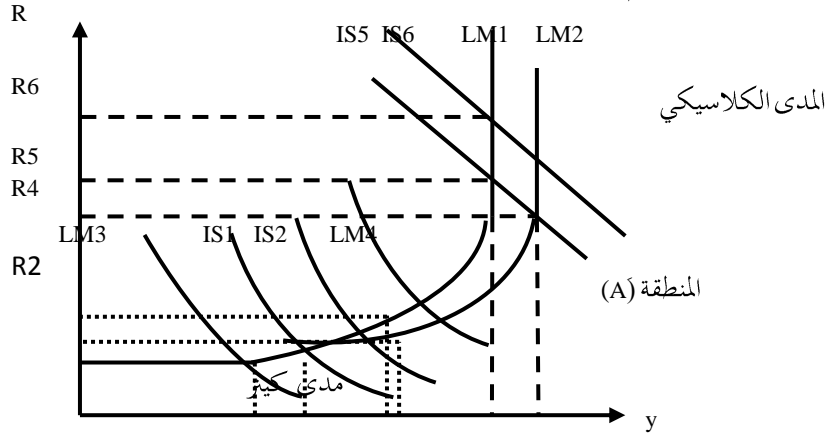
ويحدث التغيير في المرونة هذه نتيجة إجماع أصحاب الثروة بأن سعر الفائدة سوف لن ينخفض أكثر وأن أسعار السندات لن ترتفع أكثر من أسعارها السائدة وذلك عندما يكون الطالب على النقود تام المرونة، وعليه فإن أصحاب الثروات سوف يكونون على استعداد لمبادلة السندات بالنقود عند أسعار السندات السائدة في السوق، ويترتب على ذلك ما يسمى بمصيدة السيولة على دالة الطلب على النقود لأجل المضاربة، وبالتالي يصبح منحنى (LM) لانهائي المرونة ويظهر من خلال المنحنى المذكور (المدى الكيتزي)، وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة فإن الطلب على النقود لأجل المضاربة يصبح عديم المرونة نتيجة إجماع أصحاب الثروة على أن سعر الفائدة لن يرتفع أكثر وعند هذا السعر أو أي سعر آخر أقل منه فإن أصحاب الثروة يفضلون الاحتفاظ بالسندات وليس بالنقود العاطلة، وبما أن الطلب على

¹ – سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والمصارف والبنوك المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

الفصل الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي

النقود حسب التحليل الكلاسيكي يكون عدم مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، وحيث أن الدخل ثابت فإن الكمية المطلوبة من النقود تكون ثابتة مهما تغير سعر الفائدة، وبالتالي يكون منحنى (LM) عدم المرونة أي يكون عموديا تماما (المدى الكلاسيكي)¹، ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-12): أثر السياستين النقدية والمالية معا على منحنى التوازن العام



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص 275.

من الشكل (2-12) وعند تحليل المراحل الثلاثة سابقة الذكر نلاحظ أنه في المرحلة الكيترية زيادة الإنفاق الحكومي أو مشتريات الحكومة سوف ينقل منحنى (IS) إلى (IS1) ويترتب على ذلك زيادة الدخل من (Y) إلى (Y1) إلى بينما يتضح أن سعر الفائدة عند مستواه الأصلي (r1) وهذا يشير بشكل واضح إلى الفعالية المطلقة للسياسة المالية في التحليل الكيترية الذي لا يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية في توجيه الاقتصاد الوطني.

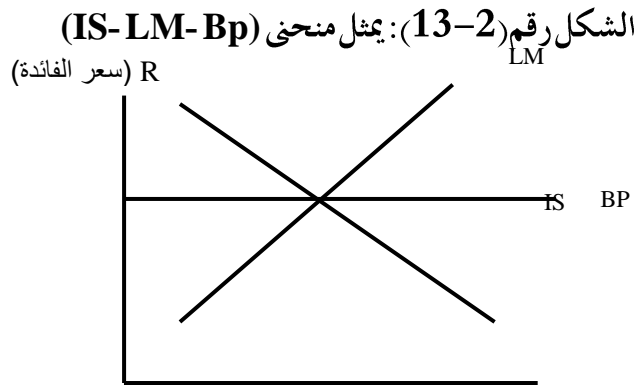
أما بالنسبة للمرحلة الكلاسيكية فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف ينقل منحنى (IS) من (IS4) إلى (IS5) ويترتب على ذلك زيادة الدخل من (Y4) إلى (Y5) إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة من (r5) إلى (r6) على افتراض انتقال منحنى (LM) من (LM) إلى (LM1) وقد يحدث ذلك نتيجة زيادة عرض النقود، ويلاحظ أن سعر الفائدة قد ارتفع وهذا أمر سلبي وفي نفس الوقت يرتفع الدخل من (Y4) إلى (Y5) وهو أقل من الزيادة في الحالة الكيترية، ومن جانب آخر فإن انتقال منحنى (LM) في التحليل الكيترية سوف لن يتغير بينما سعر الفائدة يزداد بشكل كبير وبمقدار أكبر منه في الحالة الكلاسيكية، وبالتالي ثبوت فعالية السياسة النقدية في التأثير على كل من الدخل وسعر الفائدة.

وفيما يتعلق بالمدى المتوسط فإن زيادة منحنى (IS) من (IS2) إلى (IS3) وكذلك زيادة منحنى (LM) من (LM) إلى (LM1) سوف تزيد من سعر الفائدة بمقدار أقل منه في الحالة الكلاسيكية، وكذلك يزيد الدخل بمقدار أقل منه في الحالة الكيترية، وبالتالي فهذه المرحلة تكون فيها فعالية نسبية لكل من السياستين النقدية والمالية، وهنا ينصح باستخدام كلا السياستين في آن واحد كما دعا إلى ذلك الكلاسيكيون والجدد الكيتريون الجدد.

المطلب الثالث: نموذج ماندل فلمنج للتوازن الاقتصادي العام (IS-LM-BP)

¹ - المرجع نفسه، ص 274.

يعود نموذج ماندل فلمنج إلى سنة (1963) بفضل الأعمال التي قام بها كل من مار كوس فلمنج (1962) وروبيرت ماندل (1963) والذي يركز على تحليل فعالية سياسات الإستقرار الاقتصادي في الإقتصاد الصغير المفتوح، وبالتالي يعتبر هذا النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة يترتب عليه في الإقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي يكون التوازن مؤقتاً أو ظاهرياً وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من التوازن الآني للأسواق الثلاثة بالإضافة إلى التوازن في السوقين الحقيقية والنقدية اللذين تم التطرق لهما فيما سبق يضيف نموذج (IS- LM-BP) التوازن في السوق الخارجي المعبر عنه بتوازن ميزان المدفوعات¹، حيث أن القطاع الخارجي فيشمل هذا القطاع جميع المعاملات الحقيقية (صادرات وواردات سلعية وخدمية)، والمعاملات النقدية مع البلدان الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية والتوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية أو النقدية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية وتمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (BP) وإن أية نقطة على هذا المنحنى تمثل الحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازناً بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاثة، من خلال توليفة من الدخل وسعر الفائدة لنحصل على التوازن الكلي العام².



المصدر: عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى: مرجع سبق ذكره، ص 335.

يوضح الشكل (2-13) التقاء المنحنيات الثلاث في نقطة واحدة أين يتحقق التوازن دون الحاجة إلى زيادة في الدخل، وينعدم العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات في هذه الحالة، وهو يعتبر توازناً قصيراً الأجل نظر لارتباط حدوده بتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وليس على كمية المعروض النقدي.

المطلب الرابع: السياسات النقدية والمالية في الإقتصاد المفتوح

¹ _ نشأت نبيل محمد الوكيل: التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف)، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص 121.

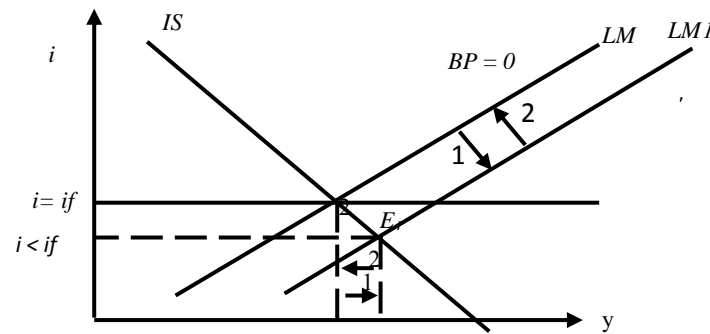
² _ المرجع نفسه، ص ص 122، 123.

إن نموذج (IS-LM) للتوازن الاقتصادي العام يفترض في تحليله عدم التعامل مع العالم الخارجي أي افترض أن الاقتصاد مغلق بينما نموذج ماندل فلمنج (IS-LM-Bp) فهو مصمم لتحليل التوازن في الاقتصاد المفتوح.

1- السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت: يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، وأن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول، ففي ظل معدل الصرف الثابت تكون السياسة المالية هي الفعالة في التحكم في الطلب الكلي، وذلك لأن العجز المالي لا يؤثر في معدل الفائدة أو في معدل الصرف الذي يكون ثابتاً (بقرار سياسي) وفي ظل هذا النظام تكون السياسة النقدية أقل تأثيراً في تحقيق التوازن في القطاع الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطيات الدولية، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصاً في الاحتياطيات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي، وبالتالي تكون السياسة المالية أكثر فاعلية في حالة إتباع سياسة ثبات أسعار الصرف¹.

1-1- السياسة النقدية: بافتراض أن السلطة النقدية تتبع سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقود، هذا يعني انتقال المنحنى (LM) نحو اليمين (LM')، أي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلى (i_1) ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز أي ($i < i_f$) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة بسبب خروج الأموال إلى الخارج²، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (2-14): السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت



يتدخل البنك المركزي لإعادة التوازن مع ذلك مع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية لتعود إلى حالتها الأولى، وهذا يعني أن السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت غير فعالة.

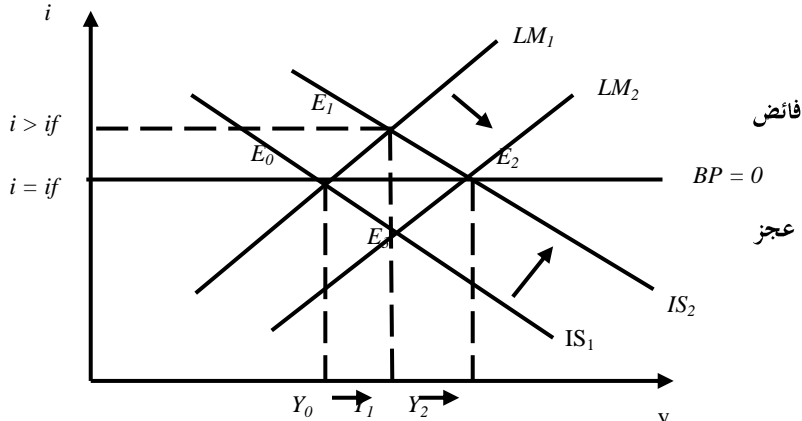
¹ حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)، الدار الجامعية، الاسكندرية،

مصر، 2007، ص 139.

² _ Joël Jalladeau : Introduction à la macroéconomie (De Boeck & Larciers), 2^{ème} édition, Paris, 1998, p326.

1-2- السياسة المالية: نفرض أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي هذا يؤدي إلى انتقال منحنى (IS_1) نحو (IS_2) لجهة اليمين مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة المحلية مقابل سعر الفائدة العالمية، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو الكتلة النقدية والذي يظهر في انتقال منحنى (LM_1) إلى (LM_2) ، وهذا عن طريق تدخل البنك المركزي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق شراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية، ومنه عرض العملة المحلية يرتفع مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM_1) إلى (LM_2) أي زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة بسبب التوسع النقدي ليعود الإقتصاد إلى حالة التوازن النهائي في النقطة (E_2) ، وهنا تكون السياسة المالية فعالة تماما في ظل نظام سعر صرف ثابت¹، كما يلي:

الشكل (2-15): السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت:



Source: Joël Jalladeau, opcit, P325^y.

1-3- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في ظل نظام الصرف الثابت: لقد احتلت قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت مكانة بارزة في السنوات الأخيرة، نتيجة لتناول العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية لتجربة التنسيق بين السياستين في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي واتباع ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة، وكذلك مع ظهور ترتيبات مجلس الإشراف على العملة كأحد الخيارات المطروحة بقوة أمام دول الأسواق الناشئة، وكأحد الترتيبات المؤسسية الهامة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، تكون السياسة النقدية مقيدة حيث توجه بالأساس نحو تحقيق الاستقرار بسعر الصرف. وفيما يتعلق بأداء السياسة المالية في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة، فقد أوضح كل من (2001) Fatás, Rose في دراسة تطبيقية حول تأثير تلك الأنظمة على أداء السياسة المالية أن الدول التي تتبنى نظام سعر الصرف الثابت لمحاولة إضفاء المصدقية على سياستها الإقتصادية، عادة ما تطبق سياسات مالية تقييدية لتساند سياستها النقدية المتشددة، ومن ناحية أخرى فالدول التي تضحى بسياستها النقدية المستقلة في ظل ترتيب سعر الصرف في حالة عدم وجود عملة رسمية مستقلة عادة ما تستخدم السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال الاقتصادية².

2- السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف العائم: في هذا النظام تكون حركة رؤوس الأموال في حرية تامة مع سعر الصرف (تابعة لحركة العرض والطلب للعملات الأجنبية)، أي يتحدد حسب قوى السوق وهنا لا يتدخل

¹ _ حمدي عبد العظيم: مرجع سبق ذكره، ص 141.

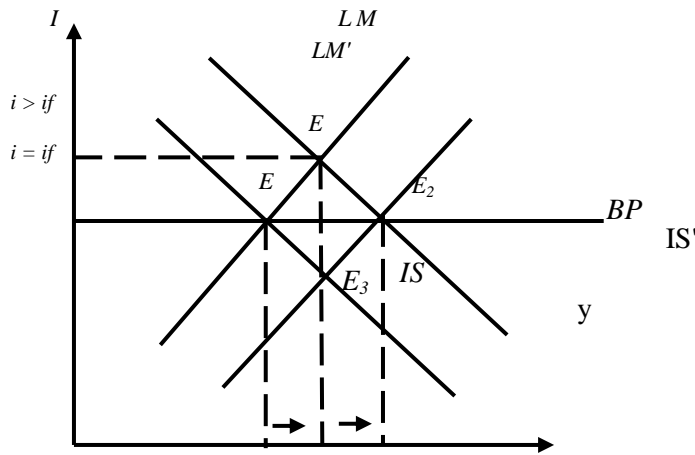
² _ Antonio Fatás, Andrew K. Rose : **Do Monetary Handcuffs Restrain Leviathan? Fiscal Policy in Extreme Exchange Rate Regimes**, IMF Annual Research Conference, Special Issue, *Staff Papers*, Vol.47, 2001, p 40-58

الفصل الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي

البنك المركزي في بيع وشراء العملة لتحديد قيمة سعر الصرف، أي لا توجد علاقة بين موازنة المدفوعات وعرض النقود.

1-2- السياسة النقدية: في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية أي انتقال (LM) إلى (LM') وهذا يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وهو ما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات. حيث تصبح قيمة السلع المحلية منخفضة بالنسبة للأسعار العالمية وبالتالي تزداد الصادرات، ومن ثم زيادة الناتج إلى المستوى (Y₂) أي انتقال المنحنى (IS) إلى (IS'). كما هو موضح بالشكل أدناه.

الشكل (2-16): السياسة النقدية في ظل سعر صرف عائم

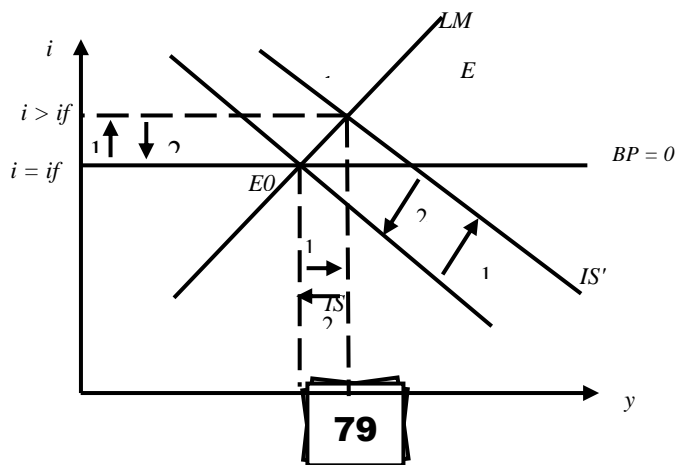


Source: Ibid, p 327.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف العائم أكثر فعالية، حيث تعتبر إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة لحماية عملتها من التدهور ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-2- السياسة المالية: بافتراض أن سعر الفائدة المحلي يبقى ثابت وقريب من معدل سعر الفائدة العالمي. إتباع سياسة مالية توسعية، من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية أي انتقال منحنى (IS) إلى (IS') ولكن في النقطة (E₁) السوقين النقدي والسلعي في حالة توازن، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض حسب الشكل الآتي:

الشكل (2-17): السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم



y1 y2

Source: Ibid, p333.

إن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، وبالتالي رجوع منحني (IS) إلى (IS'). وهذا يعني أن السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم غير فعالة.

2-3- أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في ظل نظام الصرف المرن: لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تزايداً في عدد الدول المطبقة لهذا النظام، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه لما توفره نظم أسعار الصرف المرنة من حماية لاقتصاديات الدول ضد الصدمات الخارجية وسهولة تنفيذ السياسة النقدية¹، وعلى الرغم من اتفاق عديد من الدراسات الاقتصادية حول ملائمة نظم سعر الصرف المرنة لدول الأسواق الناشئة، حيث أوضح كل من Calvo Reinhart (2000) تخوف عدد من الدول من تطبيق نظم التعويم، حيث تقاوم السلطات النقدية التحلي عن سعر الصرف الإسمي كركيزة للسياسة النقدية، والتخلي عن مصداقية سياستها. فعادة ما يقتضي التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن أن تتخذ الدولة ركيزة إسمية أي أداة تثبيت اسميه جديدة، وأن تُعيد صياغة سياستها النقدية بحيث تتلاءم مع هذا التحول².

وبصفة عامة، فقد اتخذت العديد من الدول إستراتيجية استهداف التضخم كأداة تثبيت اسميه بديلة على المدى الطويل، وعادة ما تنحصر محاور الإرتكاز الإسمية في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة في محورين هما المجمعات النقدية أو معدلات التضخم المستهدفة ويعد الإختيار الثاني هو الأكثر شيوعاً بين دول الأسواق الناشئة، كما يزداد انتشاراً ويعزى ذلك للإنتشار إلى أن استهداف المجمعات النقدية لا يعتبر سياسة مثلى نظراً لعدم استقرار الطلب على النقود في معظم الإقتصاديات، ويتضح مما سبق أهمية نظام سعر الصرف المرن وارتباطه بقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، حيث يصاحب تطبيق هذا النظام تبني استراتيجية استهداف التضخم والتي تسهم في إتباع سياسة نقدية مستقلة وغير مقيدة باعتبارات مالية، كما يسهم في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل العجز المالي نظراً لأن هدف استقرار الأسعار يكون بمثابة الهدف الرئيسي والمعلن من قبل السياسة النقدية، وتتسم السياسة النقدية بفعاليتها وقدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية في حالة تمتع الإقتصاد بحرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال، وحجم كبير للسلع القابلة للتبادل التجاري.

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تتوفر لدى السلطات النقدية عدة تقنيات تستعملها كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن أهم هذه التقنيات التغيير في كمية النقود بواسطة معدل الفائدة، والذي يعد القاسم المشترك للتأثير على النشاط الاقتصادي.

¹ _ Rupa Duttgupta and other : **From Fixed to Float (Operational Aspects of Moving Toward Exchange Rate Flexibility)**, IMF, Working Paper, No 126, July 2004, p 3.

² _ Ibid, p 17-19.

ولإبراز أهم آثار السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي سنوضح تأثيرها على كل من الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، والسوق النقدية والسوق المالية.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على تحفيز معدلات النمو

إن للسياسة النقدية قدر كبير من التأثير على معدلات النمو الإقتصادي وذلك من خلال انعكاس التغيير في المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي عبر آلية سعر الفائدة ففي الدراسة التي قام بها كل من Lawrence Christiano, Martin Eichenbaum الخاصة بتأثير صدمات السياسة النقدية في سنة (1996) والتي بينا فيها أثر التغيير النقدي على النشاط الاقتصادي انطلاقاً من المعطيات المستقاة من الاقتصاد الأمريكي للسنوات من (1960) إلى (1990)، حيث تركز الدراسة على أثر تغيير سعر الفائدة المركزي كأحد أهم أدوات الاحتياطي الفدرالي للتأثير على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في مبيعات الجملة، الإنتاج ومعدلات التشغيل والمستوى العام للأسعار وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتية¹:

- 1- الأثر على مبيعات الجملة: أدى ارتفاع معدلات الفائدة على مستوى الاحتياطي الفدرالي بنسبة 1% إلى خفض حجم مبيعات الجملة، حيث بلغ هذا الانخفاض حده الأقصى عند -9,0% وانتهى تأثيرها بعد الفصل الخامس.
- 2- الأثر على الإنتاج: لقد دفع انخفاض مبيعات الجملة إلى تأثر حجم الإنتاج سلباً ولكن ليس بنفس سرعة انخفاض حجم المبيعات، وذلك لوجود فائض في المخزون وبلغ الإنتاج أقصى انخفاض له بحوالي -7,0% وذلك بعد الفصل السابع.
- 3- الأثر على التشغيل: إن الانخفاض في الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى الانخفاض في معدلات التشغيل، حيث بلغت حدها الأقصى عند -5,0% بعد الفصل الرابع.
- 4- الأثر على المستوى العام للأسعار: لقد حافظ المستوى العام للأسعار على استقراره في الستة أشهر الأولى من السنة، ثم بدأت في التدهور في الستة فصول الموالية.

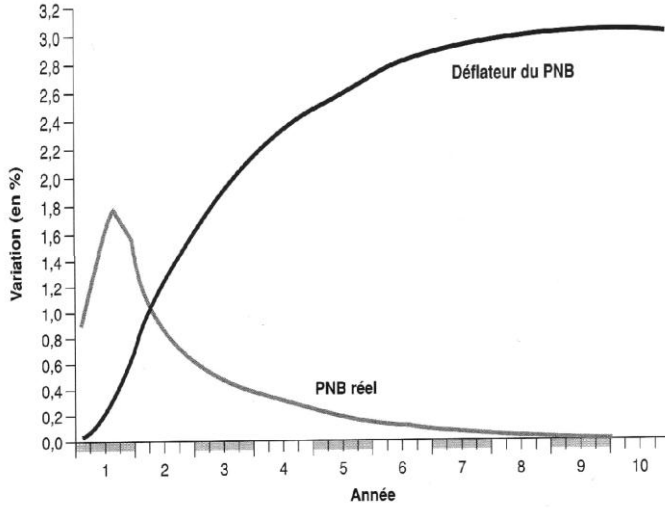
وحسب Olivier Blanchard فإن السياسة النقدية التوسعية في المدى القصير تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتبقى الأسعار ثابتة وهذا ما تبينه الدراسة السابقة لكل من Lawrence, Martin، ولكن مع مرور الزمن تبدأ الأسعار بالارتفاع ويزول أثر الصدمة النقدية على الإنتاج وسعر الفائدة، ويقول الكاتب أيضاً بأنه في المدى المتوسط تنعكس الزيادة في كمية النقود بشكل تام وبعلاقة تناسبية مع المستوى العام للأسعار وهذا ما يعبر عنه بالحياد النقدي، وليس المقصود بالحياد النقدي عدم فعالية النقود، بل تكون فعالة في حفر معدلات النمو الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير والخروج من حالة الركود واستعادة الانتعاش الإقتصادي². ولمعرفة مدة تأثير الزيادة في كمية النقود على

¹ _ Olivier Blanchard, Daniel Cohen: **Macroéconomie**, 3e édition, Pearson éducation France, 2004, p 150.

² _ **Ipid**, p 169.

مستوى الإنتاج نستعين بنموذج تايلور، والذي يسمح بقياس أثر الزيادة الدائمة في كمية النقود بنسبة 3% على الإنتاج وتكون هذه الزيادة موزعة على التوالي: 1,0%، 0,6%، 1,2%، 1,1%، والشكل الموالي يوضح هذه الزيادة ومدتها:

الشكل رقم (2-18): أثر التوسع النقدي في نموذج تايلور



Source: Olivier Blanchard, Daniel Cohen: *opcit*, p170.

وحسب هذا النموذج فإن الزيادة في المعروض النقدي تنتهي كحد أقصى في الفصل الثالث عند 1.8% وهو الحد الأقصى لحجم الإنتاج، ولكن مع مرور الوقت ترتفع الأسعار وبعود مستوى الإنتاج إلى حجمه الطبيعي، فبمرور أربع سنوات ترتفع الأسعار بنسبة 2.5% ولا يرتفع الإنتاج سوى بـ 0.3% وحسب نموذج تايلور تصبح النقود حيادية بعد أربع سنوات من زيادتها.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على الاستهلاك

يتجسد تأثير السياسة النقدية على الاستهلاك من خلال التأثير المباشر لتغيرات معدل الفائدة على الإدخار، فارتفاع معدل الفائدة يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم على حساب الاستهلاك مما يؤدي إلى تخفيض طلب هؤلاء على السلع والخدمات الاستهلاكية، لكن هذه المرونة الايجابية للإدخار ليست محققة في جميع الحالات بالنسبة للتغير في كمية النقد، ذلك لأن الارتفاع في معدلات الفائدة قد يدفع الأعوان الإقتصاديين خاصة الذين يعتمدون بشكل أساسي على مداخيل رؤوس أموالهم إلى تخفيض مدخراتهم، كما تؤثر معدلات الفائدة على الثروة المالية للوكلاء حيث أن ارتفاعها يحمل حائزي الأصول المالية خسارة في رأسمالهم مما قد يدفع بهم إلى تقليص إنفاقهم الاستهلاكي لإعادة تكوين رأسمالهم، غير أنه إذا كان التغير في قيمة الأصول المالية على قدر كبير من الأهمية فإنه من الصعب تقدير مرونة الاستهلاك بالنسبة لهذا التغير، هذا ما أكدته الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثبتت أن تأثير التغيرات في قيمة الأوراق المالية على الاستهلاك تتراوح ما بين 35% و 45% من أثر السياسة النقدية¹.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على الإدخار والإستثمار

¹ - وسام ملاك: مرجع سبق ذكره، ص ص 424، 425.

للسياسة النقدية تأثير كبير على كل من الإدخار والاستثمار، وذلك من خلال كل من سعر الفائدة ومعدل العائد المتوقع وحسب السياسة المتبعة سواء كانت توسعية أم انكماشية.

1- أثر السياسة النقدية على الإدخار: يرتبط تأثير السياسة النقدية على الإدخار من خلال معدل الفائدة، فارتفاع معدل الفائدة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى توفير المزيد من الإدخارات (علاقة طردية)، وهذا ما يؤثر سلباً على الجزء المخصص للاستهلاك هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وقيمة الأوراق المالية (السندات) المكونة للمحفظة المالية للمستثمرين، أي أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى خسارة في رأس مال حائزي هذه الأصول المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الإنفاق من أجل إعادة تكوين رأس المال الذي خسره الأعوان، بالإضافة لكل ما سبق فإن للسياسة النقدية تأثير سلبي على الإدخار من خلال القروض الاستهلاكية المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف مثل القروض الموجهة لاقتناء السيارات والأجهزة المنزلية، القروض العقارية... الخ، وعليه فإن الأفراد سوف يقتطعون جزءاً من الدخل المخصص للإدخار لأجل الاستهلاك وهذا نظر التدين مستوى الدخل لديهم¹.

2- أثر السياسة النقدية على الاستثمار: بالنسبة للإستثمار فإن كيت يرى أن هذا الأخير يتحدد من خلال معدل العائد المتوقع (معدل الكفاية الحدية) لرأس المال اللازم للعملية الإنتاجية بالمقارنة مع سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة الأموال المستثمرة، هذا الأخير الذي يؤدي دوراً كبيراً في تحديد حجم الإستثمار، حيث أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والأموال المستثمرة فكلما انخفض هذا السعر شجع ذلك على الاقتراض وبالتالي التوسع في الاستثمار والعكس صحيح، وبالتالي فالمستثمر عندما يريد استثمار جزءاً من أمواله فعليه الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كان هذا الأخير أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك يشجع على الإستثمار ولكن إلى حد معين فقط لأن الإستمرار في الإستثمار يؤدي إلى الكفاية الحدية وذلك طبقاً لقانون تناقص الغلة كذلك عندما تكون التوقعات المستقبلية للمستثمرين متشائمة فإن تخفيض معدل الفائدة لن يكون له تأثير لإعادة الإلتعاش من جديد وذلك لوصول هذا المعدل لحده الأدنى².

ويظهر تأثير السياسة النقدية على الإستثمار من خلال الإجراءات التي تتم على مستوى السوق النقدي الهادفة إلى زيادة الإنفاق (سياسة نقدية توسعية) من خلال وضع شروط أكثر مرونة للقروض الموجهة للاستهلاك، هذه الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي لتحديث ارتفاعاً في إيرادات المشروعات الإستثمارية المشجعة من قبل الدولة، ولكن هذا التأثير الإيجابي قد يكون محدود الفعالية بسبب التأثير السلبي لارتفاع الأسعار، أما في حالة فرض شروط تقييدية على القروض الموجهة لاستهلاك العائلات فإن هذا يؤدي إلى تقليل مشتريات هذه العائلات، وبالتالي تنقلص إيرادات المشروعات الإستثمارية هذا الإنخفاض في المبيعات يضعف من فرص الإستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالإستثمارات المباشرة أو المخاطر المالية المرتبطة بالإستثمارات المالية.

¹ _ المرجع نفسه، 425.

² _ كاظم حاسم العيسوي: الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 31-33.

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على السوق المالية

هناك علاقة وثيقة تربط بين السياسة النقدية وسوق تداول الأوراق المالية، وهذا الترابط ينبع أساساً من العلاقة القائمة بين أسواق النقد وأسواق رأس المال، ومن هنا فإننا يمكن أن نتصور إجراءات النظام المصرفي متمثلة بالبنك المركزي، والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة، والتي تمثل مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي، ويمكن أن تصبح إحدى الدعائم الرئيسية في قيام سوق متطورة لتداول الأوراق المالية، ويمكن أن تنتقل آثار الإجراءات النقدية إلى السوق المالية بطريقتين:

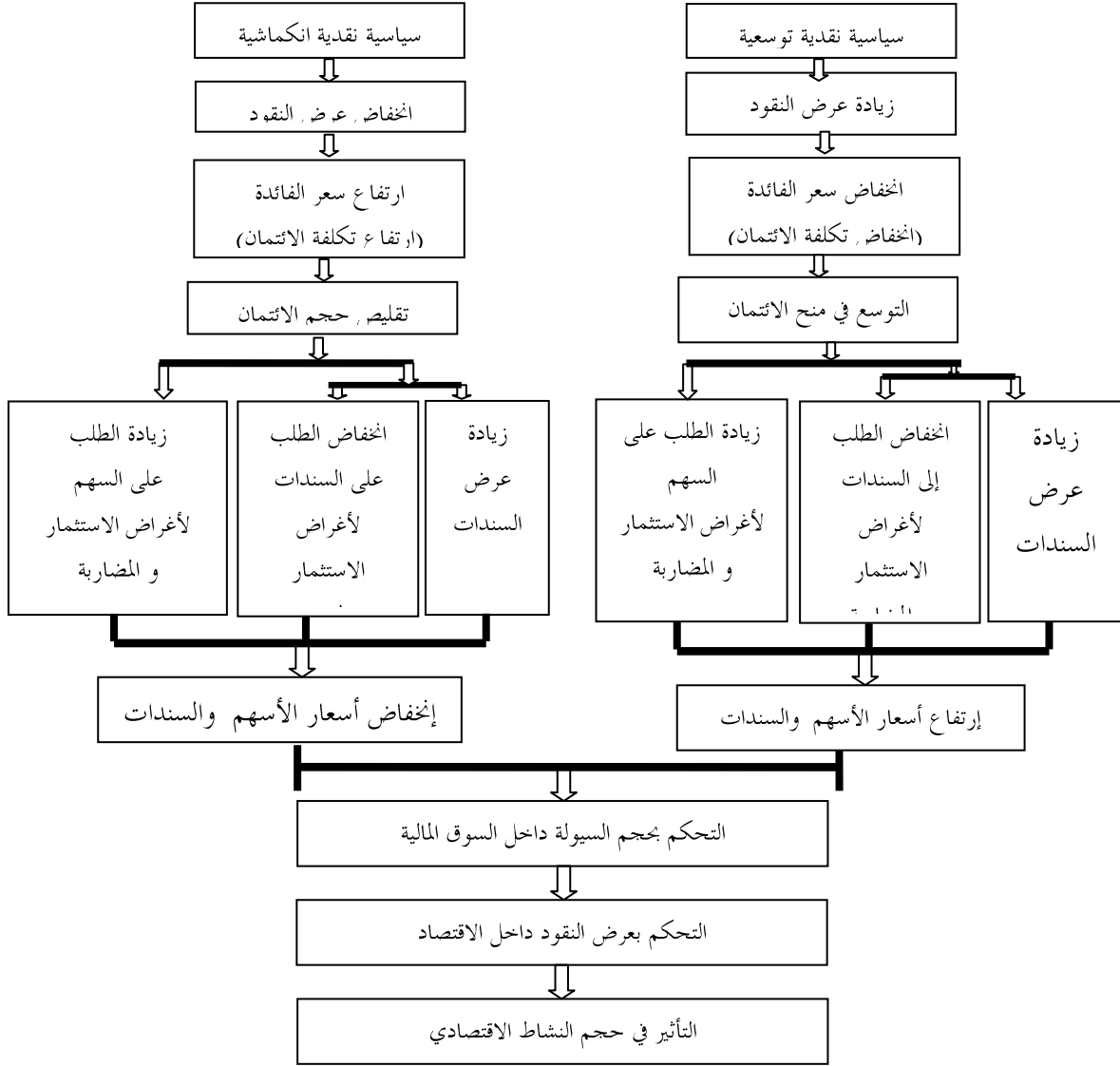
1- الزيادة في عرض النقود (منح تسهيلات ائتمانية): ففي دراسة لـ Friedman, Schwartz (1963) كشفت عن وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود وبين مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة عرض النقود يتبعه تحسن في مستوى أداء الاقتصاد، وهذا بسبب الفرض بأن زيادة عرض النقود مع ثبات المطلوب منها سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، وهذا ما يشجع من جهة أخرى الزيادة المحتملة لأرباح الشركات بسبب الزيادة في الإنتاج. إن هذا التأثير الإيجابي المحتمل على أرباح الشركات يقودنا إلى القول بأن ارتفاع مستوى أسعار الأسهم في السوق المالي، ما هو إلا نتيجة نهائية لزيادة عرض النقود، وهو ما أكدته مجموعة من الدراسات السابقة والتي أكدت على وجود علاقة بين السياسة النقدية ومستوى أسعار الأسهم في سوق رأس المال، هذه الدراسات كانت لـ schwert, fama (1990)¹.

2- تقليص عرض النقود (التشدد في منح الائتمان): في هذا الإطار ينتقد كيران (Kerman) التحليل السابق على أساس أنه حتى ولو كان لزيادة عرض النقود التأثير الإيجابي، فإن لها أيضاً تأثير سلبي يتمثل في احتمال حدوث تضخم، يؤدي في النهاية إلى زيادة في الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرين، ويضيف بيرس ورولي (Pearce, roley) سببا آخر غير مباشر يرتبط بالسياسة النقدية، فقد يسود اعتقاد لدى المتعاملين بأن زيادة معدلات التضخم قد يدفع البنك المركزي إلى الحد من عرض النقود، مما يترتب عليه انخفاض في التدفقات النقدية للشركات بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار الأسهم في السوق وحتى إذا لم تتخذ أي خطوة اتجاه المعروض من النقود في الوقت الذي صاحب فيه التضخم زيادة في طلب الشركات لمزيد من الموارد المالية، فإن هذا قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض القيمة السوقية للأسهم بالتبعية²، وينتقل تأثير السوق المالية في تطبيق السياسة النقدية على النحو الآتي:

¹ - سومية بن علي، شهيرة عثمان: مدى تأثير السياسة النقدية على قيمة الأوراق المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص ص 4,5.

² - المرجع نفسه، ص 05.

الشكل رقم (2-19): أثر السياسة النقدية على السوق المالية والتحكم في حجم السيولة الكلية



المصدر: عباس كاظم الدعيمي: السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار

صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 107.

تظهر الأدلة العملية والنظرية أن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال المصارف الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الإقتراض من السوق المالية إلى المصارف التجارية، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض السندات ومن ثم ارتفاع أسعارها، أما علاقة أسعار الفائدة بالأسهم فهي الأخرى علاقة عكسية وهذا ما يمكن ملاحظته عند إتباع سياسة نقدية توسعية مثلما في التحليل السابق، فبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، وأهم هذه القنوات هي سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا فإن التحليل السابق الإشارة يركز على أدوات السياسة النقدية الكمية غير مباشرة، ذلك لأن الأدوات النوعية المباشرة للسياسة

النقدية تكون معوقة لنشاط السوق المالية لعدة أسباب وتعتمد فاعلية السياسة النقدية ولاسيما الكمية منها على وجود أسواق مالية منتظمة، إذ تغير مجال عمل تلك الأدوات، وبالتالي فلا بد أن تكون هذه الأسواق على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية لتطبيق تلك الأدوات أي يجب أن تكون ذات طاقة كبيرة وتمكنها من استيعاب كميات ضخمة من السندات الحكومية التي يعرضها البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة، كذلك قدرته على تطبيق سياسة سعر البنك.

المبحث الرابع: أثر أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تسعى الدولة من خلال السياسة المالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية، حيث تعمل على تفعيل أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة لأجل التأثير على المتغيرات الأساسية المكونة للنشاط الاقتصادي لأجل ضمان استقرار هذا الأخير، فلكل من الإنفاق العام والدين العام والضرائب تأثير كبير على كل من معدلات النمو، الإستهلاك، الإدخار، الاستثمار وحتى على حركة التداول في الأسواق المالية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

إن تحليل دور الحكومة في الإقتصاد والمجتمع قديم في تاريخ الفكر الإقتصادي، غير أن دور الدولة اختلف من عصر إلى آخر ومن نظام لآخر وذلك حسب النظام الاقتصادي المطبق وكذلك حسب المرحلة التنموية التي وصل إليها هذا الإقتصاد، فمن المؤكد أن هناك دور للدولة في التأثير على العديد من جوانب الإقتصاد وتقديم العديد من الخدمات خاصة تلك التي يستعصي على القطاع الخاص القيام بها.

1- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العامة: تظهر الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العامة من خلال تأثير كل من المضاعف والمعجل، ويقصد بمضاعف الإنفاق العام بأنه الزيادة في الدخل الوطني والإستهلاك الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام، وبالتالي للإنفاق الحكومي تأثيرات على مضاعفة الدخل وذلك من خلال عمل المضاعف الذي يتحدد بالميل الحدي للإستهلاك ويمكن أن نعبر عن المضاعف رياضيا كما يلي¹:

$$KG = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-MPC} \text{ ----- (13)}$$

حيث يمثل (KG) مضاعف الإنفاق الحكومي، $(\Delta G, \Delta y)$ يمثلان التغير في الدخل الوطني والإنفاق العام على التوالي، أما (MPC) فيمثل الميل الحدي للإستهلاك وهو يساوي نسبة الزيادة في الإستهلاك إلى نسبة الزيادة في الدخل، وتنصرف فكرة المضاعف إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تتوزع على الأعوان الاقتصاديين في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وريوع... الخ. ويخصص هؤلاء جزءا من دخولهم لإنفاقها على استهلاكهم المختلفة والجزء المتبقي يوزع بين الإدخار والاستثمار، لكن الدخل التي تنفق على الإستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم بين الإستهلاك والإدخار والاستثمار وهكذا تستمر حلقة توزيع الدخل أو ما يسمى بدورة (الإنتاج -

¹ - عباس كاظم الدعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 70.

الدخل - الاستهلاك - الدخل)، غير أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تكون بنفس الزيادة في الإنفاق بل تكون بنسبة مضاعفة¹.

أما المعجل فهو يشير إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، ونحن نعلم أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية (أثر المضاعف) وبعد نفاذ المخزون يجد المنتجون أنفسهم مضطرين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطلب على السلع الإستثمارية اللازمة للعملية الإنتاجية، وبالتالي يرتفع الدخل الوطني وعليه فإن زيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الإستثمار بمرور الوقت بنسبة (أثر المعجل)².

2- الآثار المباشرة للإنفاق العام: يمكن أن نبين التأثير المباشر للإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال النقاط الآتية:

2-1- أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: لاشك أن هناك تأثير كبير لإنفاق القطاع العام على النمو الاقتصادي، وهذا حسب العديد من الدراسات التي خاضت في هذا الموضوع غير أن هذا التأثير قد يكون إيجابيا أم سلبيا.

2-1-1- الأثر السلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي: لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك أثر سلبي لحجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات تلك التي قام بها وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي وهو ما أكدته دراسة راءو (Rao 1989)، وجوسي Guseh (1997)، حيث أن هذا الأخير استخدام دالة كوب دو جلاس على (59) دولة من الدول ذات الدخل المتوسط للفترة (1960-1985) مع إدخال بعض المحددات السياسية مثل الديمقراطية كأحد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي وهو نفس العامل الذي استخدمه Baro (1991) إلا أن النموذج المستخدم من قبل جوسي أخذ بعين الاعتبار التأثير الديناميكي لهذا العامل بدلا من التأثير الثابت المفترض من قبل Baro، وعلى العموم فإن من أهم النتائج التي توصل إليها Guseh أن هناك أثر سلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ويزداد هذا الأثر السلبي كلما اتجهنا من الدول الأكثر تطبيقا للديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لهذه المبادئ³. ويمكن حصر الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال أثر المزاخة (إبعاد أو إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي من قبل القطاع العام)، وارتفاع تكلفة تمويل الإنفاق العام التي تستدعي الزيادة في الإقتطاعات الضريبية أو اللجوء إلى الإقتراض مما يدفع بأسعار الفائدة إلى الإرتفاع وما يترتب عن هذا من آثار سلبية على كل من الإدخار

¹ - سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص 80.

² - عباس محرزى: مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

³ - زين العابدين بري: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1980-1997)، مجلة الملك عبد

العزیز للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 02، 2001، ص 53.

والإستثمار، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإنفاق العام في العديد من المجالات الحيوية كالتعليم والصحة... الخ عكس القطاع الخاص، كل ما سبق يجعلنا نستنتج بأن للإنفاق العام آثار سلبية على النمو الإقتصادي.

2-1-2- الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي: من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الدراسة التي قام بها رام Ram (1986) والتي استخدم فيها نوعين من الإنفاق هما الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص من خلال بيانات (115) دولة للفترة الممتدة من (1960-1980)، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن للإنفاق العام آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة، بينما بينت دراسة أخرى لبيرام Bairam (1990) والتي اعتمد فيها على نظرية الطلب الكلاسيكية وذلك من أجل دراسة تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مستقاة من بيانات (20) دولة افريقية للفترة الممتدة ما بين (1960-1985) بينت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في (09) دول، بينما هناك علاقة سلبية بين هذين المتغيرين بالنسبة لباقي الدول محل الدراسة¹.

لقد أكد رام في الدراسة التي قام بها أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال التأثير الإيجابي على الناتج المحلي، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها ألكسيو (2009) بناء على بيانات 07 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة الممتدة من (1995-2005)، حيث أكد أن للإنفاق العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال معدلات تكوين رأس المال، غير إن العديد من الإقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام له حدود، حيث يشير شيهي (1993) أن الإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الإستهلاك العام أن الزيادة في الناتج المحلي لا تتجاوز 15% أما إذا تجاوزت هذه النسبة فيصبح الأثر سلبيا².

2-2- آثار الإنفاق العام على الإستهلاك الوطني: يمكن أن يؤثر الإنفاق العام على الإستهلاك الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالتأثير المباشر يظهر من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، سواء في شكل مشتريات الدولة من السلع والخدمات للإستهلاك العام (الدفاع، الأمن والتعليم... الخ)، أو في شكل توزيع دخول (رواتب وأجور)، حيث ينتج عن كلا الحالتين زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإستهلاك الوطني، فعلى سبيل المثال عندما تزيد الدولة في مرتبات ومعاشات الأفراد يميل هؤلاء إلى تخصيص الجزء الأكبر منها للإستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي والذي يقابله زيادة في نفقات الأفراد على السلع والخدمات، أما الآثار غير المباشرة، فتظهر من خلال مضاعف الإستهلاك³.

¹ - زين العابدين بري: مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - كريم بودخدخ: مرجع سبق ذكره، ص 175.

³ - أنظر:

- حسن خلف فليح: المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 140، 141.

- محمد طاقة، هدى الغزاوي: مرجع سبق ذكره، ص 66.

2-3- تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار: يختلف تأثير النفقات العامة على مستوى الأسعار حسب الغرض من وراء هذه النفقات، فإذا كانت موجهة إلى المشروعات الإنتاجية فإنها تزيد من كميات السلع المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع، أما إذا وجهت إلى تشجيع الاستهلاك كتقديم إعانات وزيادة أجور قطاعات معينة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة لزيادة الطلب عليها. يختلف تأثير النفقات العامة على الأسعار باختلاف فترات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الركود الاقتصادي يكون أثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليلاً، بينما يكون الأثر كبيراً في حالة الانتعاش الاقتصادي¹.

2-4- أثر الإنفاق العام على الإدخار والاستثمار: يتوقف تأثير الإنفاق العام على الإدخار الوطني على مدى قدرة تأثيره على مستوى الدخل. فقد يتولد عن الإنفاق العام المنتج زيادة الدخل الوطني الذي يعزز من القدرة الادخارية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الميل للإدخار، ومن جهة أخرى ينجم عن الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الاستهلاكية انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع. أما تأثير الإنفاق العام على الاستثمار فيطهر في توجيه المدخرات القابلة للاستثمار نحو المشاريع والمؤسسات التي تعمل في ميدان الاستثمار مثل إنشاء مشاريع إنتاجية، إنشاء مصانع توليد الطاقة... الخ، كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يحفز على زيادة الإنتاج والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد. وبالتالي فإن أي نفقة استثمارية ينتج عنها زيادة الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والذي هو الآخر يشجع على خلق فرص استثمارية أخرى².

2-5- أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل: تظهر صور تأثير الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل من خلال تدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، وكذلك عن طريق النفقات التحويلية بإدخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي، أي التوزيع بين المستهلكين أو التوزيع النهائي³.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

تعد القروض العامة أحد أنواع الإيرادات العامة التي تؤثر بها الدولة على النشاط الاقتصادي، وذلك بفضل تأثيرها الهام على بعض المتغيرات الاقتصادية كالإستهلاك، الإدخار والاستثمار... الخ.

1- أثر القروض العامة على الإنتاج الوطني: إن للقروض العامة، وبغض النظر عن مصدرها، آثاراً تجميعية على مستوى الإنتاج الوطني ويتوقف تأثيرها على كيفية وأسلوب إنفاق حصيلتها، فإذا كانت هذه الحصيلة موجهة لتمويل مشروعات ذات طبيعة استهلاكية أو خدمات لا تدر إيرادات ولا تزيد من إنتاجية العمل ورأس المال فإنها لا تفيد سوى طبقات معينة، أما إذا كانت هذه الحصيلة موجهة لتمويل مشروعات تعمل في مجالات استثمارية فإن ذلك يحفز على

¹ حسن خلف فليح: المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 145-147.

² محمد طاقة، هدى العزاوي: مرجع سبق ذكره، ص 67، 68.

³ حسن خلف فليح: المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 147-150.

زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وزيادة الموارد المالية للدولة، وكذلك التخفيف من عبء خدمة الدين مستقبلاً بالنظر إلى أن المشروعات المقدمة تدر دخلاً سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تدفع منه الفوائد وأصل الدين، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني¹.

2- أثر القروض العامة على الإستهلاك والإدخار: تؤثر القروض العامة على الإستهلاك والإدخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل الوطني، فالقروض الإدخارية تحفز على زيادة الإدخار والتقليل من الإستهلاك بسحب قوة شرائية من قطاع الأعمال غير المصرفي والقطاع العائلي، أما القروض التضخمية بالرغم من كونها نوعاً من الإدخار الإجباري إلا أنها قد تضعف من الميل للإدخار في المدى الطويل مما يؤدي إلى الزيادة في الإستهلاك العام والخاص، لكن فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للقروض الخارجية فإنها تشجع على زيادة الإستهلاك والإدخار خاصة إذا استخدمت لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما إذا وجهت لتمويل واردات السلع الإستهلاكية فإنها تنطوي على تدهور المدخرات المحلية وزيادة الإستهلاك².

3- أثر القروض العامة على الاستثمار الوطني: يترتب على تسديد المقترضين لأصل الدين والفوائد المحتسبة انخفاض قيمة الكفاية الحدية لرأس المال بتراجع قيمة الأرباح المتوقعة، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار، كما أن التوسع في القروض العامة يدفع بالدولة إلى رفع سعر الفائدة كوسيلة لامتصاص السيولة الزائدة مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاستثمار الخاص، لذلك فإن التمويل بالقروض العامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادية حتى لا ينعكس بالسلب على الاستثمار³.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

تعتبر عملية فرض الضرائب في النظم الاقتصادية الحديثة أمراً ضرورياً لتمويل النفقات العامة التي تهدف إلى تلبية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وذلك من خلال ارتباطها وتأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالنمو، الإستهلاك، الاستثمار والإدخار، الدخل، وذلك لغرض تمويل وتأمين المواد والخدمات العامة المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية، وهناك آثار غير مباشرة للضرائب وأخرى مباشرة.

1- الآثار غير المباشرة للضرائب: تنحصر الآثار غير المباشرة للضرائب في استقرارها وكيفية نقل عبئها والتخلص منه جزئياً أو كلياً.

1-1- استقرار الضريبة: يتمثل استقرار الضريبة في تحديد شخص من يتحمل العبء الحقيقي للضريبة، ففي الحالة التي يتحمل فيها المكلف القانوني نهائياً لقيمة الضريبة نكون أمام ما يسمى بالإستقرار المباشر للضريبة ولا تثير هذه الظاهرة صعوبة لأنها تقلص من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها، أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل الضريبة إلى شخص آخر فإن هذه الظاهرة تسمى بالإستقرار غير المباشر للضريبة⁴.

¹ - عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص 255.

² - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

³ - سوزي عدلي ناشد: مرجع سبق ذكره، ص 263.

⁴ - عباس محرز: مرجع سبق ذكره، ص 263.

1-2-2-1- انتشار الضريبة (نقل العبء الضريبي): يعبر نقل العبء الضريبي عن تلك العملية التي يتمكن بموجبها دافع الضريبة من نقل ما دفعه من ضرائب كلياً أو جزئياً إلى الغير مستعينا ببعض القوى الاقتصادية، ويمكن نقل العبء الضريبي عن طريق الأنواع الآتية¹:

1-2-2-1- النقل الكلي والجزئي: وفي هذه الحالة يمكن التمييز بين:

- ضرائب لا يمكن نقل عبئها نهائياً، حيث لا تكون هناك معاملات بين الأفراد تمكنهم من نقل العبء ويتعلق الأمر بالضرائب على الأشخاص والشركات، الضرائب على المداخيل الناتجة عن العمل؛
- ضرائب يمكن نقل عبئها جزئياً ويتعلق الأمر بالضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يتمكنون من خلال معاملاتهم من تحميل أثمان المنتجات جزءاً من الضريبة؛
- ضرائب يمكن نقل عبئها كلياً ويتعلق الأمر بالضرائب المحملة كلياً أسعار المنتجات، غير أن هناك من يعتقد بصعوبة نقل كامل العبء لأن هذا الأخير يتعلق بعوامل اقتصادية عديدة.

1-2-2-2- النقل الأمامي والنقل الخلفي: يكون النقل أمامياً عند فرض الضريبة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، ويكون المنتج قادراً على نقل عبئها إلى مرحلة لاحقة كأن يقوم المنتج أو البائع بنقل الضريبة التي دفعها المشتري عن طريق تحميلها في سعر البيع، أما النقل الخلفي فيكون عندما يتمكن دافع الضريبة من نقل عبئها إلى مرحلة سابقة كأن يقوم المنتج الذي دفع الضريبة بنقلها إلى عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها وذلك بالعمل على تخفيض أسعارها (تخفيض أجور العمال، أسعار المواد الأولية، فوائد القروض... الخ).

1-2-3- النقل المقصود وغير المقصود: يكون النقل مقصوداً عندما يكلف المشرع الضريبي أشخاصاً بدفع ضرائب معينة معتقداً قدرتهم على نقلها وينجحون فعلاً في ذلك، وفي حالة عدم نجاحهم في نقل عبئها يعتبر هذا النقل غير مقصود.

1-3-1- التخلص من العبء الضريبي: تمثل الضريبة عبئاً على المكلف بها تدفعه إلى محاولة التخلص منها بشق الطرق سواء كان هذا التخلص مسموحاً به قانونياً أو مخالفاً له.

1-3-1-1- التهرب الضريبي: يقصد بالتهرب الضريبي التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حقاً من حقوقه المضمونة دستورياً ومن ثم لا يسأل المكلف بالضريبة عن تصرفه السليبي نظراً لأنه لم ينتهك القانون أو يحتال عليه، حيث يمكن تجنب العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي.

1-3-2- الغش الضريبي: يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكيات والممارسات التي تهدف إلى التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج إطار القانون فتتجه فيه إرادة المكلف بالضريبة إلى التخفيف من الضريبة أو إسقاطها بطرق غير مشروعة، ويؤدي الغش الضريبي إلى آثار سلبية من الناحية المالية للدولة.

¹ - عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 143.

2- الآثار المباشرة للضرائب: تنشأ الآثار المباشرة للضرائب بعد استقرار عبئها على المكلف بها، حيث أن آثارها تمتد إلى كل من الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار والإدخار.. الخ، ويمكن توضيح ذلك كالاتي¹:

2-1- أثر الضرائب على النمو الاقتصادي: يعتبر معدل تكوين رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويأخذ هذا النمو شكلين رئيسيين أولهما الاستثمار الخاص والذي يعتمد على معدل العائد المتوقع ومدى وجود القدرة التنظيمية لدى رجال الأعمال ودرجة التأكد بالنسبة للعوائد المتوقعة ومدى توفر رأس المال النقدي، أما الشكل الثاني فهو الاستثمار العام والذي يتم تحديده من خلال عملية اتخاذ القرارات الحكومية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فنجاح الحكومة في اتخاذ القرارات المناسبة يتوقف أساسا على معدلات المدخرات المحلية، معدلات تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، فرص والاستثمار المتاحة داخل المجتمع.

ويظهر تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمارات الخاصة أو كليهما، وعادة ما تؤدي الضرائب إلى زيادة المدخرات نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق وهذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، ويحدث العكس عندما تعمل الضرائب على خفض معدل المدخرات بواسطة فرض ضرائب تصاعدية، وفي حالة الضرائب المباشرة يمكن استخدام الحوافز الضريبية والتي تدخل مباشرة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية، أما الضرائب غير المباشرة فتلعب دورا هاما في تكوين رأس المال من خلال:

- يخفض هذا النوع من الضرائب الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات خاصة تلك التي تتميز بمرونة سعرية منخفضة للطلب عليها وتصيب ذوي الدخل المحدود أكثر من ذوي الدخل المرتفعة؛
- بما أن المنشآت تستطيع نقل عبء الضرائب على السلع إلى المستهلك فإن الضرائب لا تؤدي إلى تخفيض حجم مدخرات قطاع الأعمال والذي يمثل جزءا أساسيا من مدخرات المجتمع الكلية؛
- يمكن أن تساهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة غالية الثمن في زيادة حجم المدخرات الوطنية ومن ثم إمكانية زيادة معدل تكوين رأس المال.

2-2- أثر الضريبة على الإدخار والاستثمار: يمكن رصد أهم الآثار التي تخلفها الضرائب على الإدخار والاستثمار فيما يلي:

- ✓ إن ارتفاع الضرائب على الدخل الرأسمالية أي دخول الاستثمارات (الريع والفوائد والأرباح)، وهذا يؤدي إلى انخفاض الميل للإدخار، كما أن انخفاضها يؤدي إلى عكس ذلك؛
- ✓ إن فرض ضريبة مباشرة بأسعار تصاعدية ينتج عنها اقتطاع جزء هام من دخول الأغنياء المرتفعة وهو ما يجد من مقدرتهم على الإدخار؛

¹ _ دلال عيسى موسى مسيمي: السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 33-35.

✓ إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم التقليل من استهلاكها، حيث يترتب على هذا الأسلوب زيادة حجم الإدخار النابع من الجزء الفائض الذي كان مخصصا لاستهلاك تلك السلع، أما إذا فرضت نفس الضرائب على السلع الضرورية فإن حجم الإستهلاك لن ينخفض لعدم مرونة الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص لشراؤها وبالتالي انخفاض حجم الادخار؛

✓ يترتب على فرض الضرائب على الأموال المودعة في الحسابات الجارية بالبنوك توجيه هذه الأموال نحو الإستثمار المباشر أو الإكتناز.

2-3- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل: تظهر الآثار التي تخلفها الضرائب على إعادة توزيع الدخل في:

- أن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، لاسيما إذا خصصت حصيلة هذه الضرائب لتمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة المحدودة الدخل بدرجة أكبر من الطبقات الغنية المرتفعة الدخل؛
- أن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب للعدالة، خاصة إذا تم تحويل حصيلتها لصالح الفقراء في شكل خدمات ومدفوعات تحويلية؛
- أما إذا فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية فإن ذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بزيادة الفوارق والتفاوت بين دخول الأفراد؛
- يترتب على فرض الضرائب المباشرة على تداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، ذلك لأن أصحابها هم عادة من الفئات الغنية ذات الدخل المرتفعة.

المطلب الرابع: أثر السياسة المالية على السوق المالية

تعد الأسواق المالية أفضل قناة لتطبيق السياسة المالية الكلية، إذ تستطيع الحكومة أن تحقق أثارا مرغوبة أو مطلوبة في حجم النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في السياسة الإنفاقية أو الضريبية أو في كليهما، فمدلولات السياسة المالية تظهر واضحة من خلال ممارسة الحكومة دورها في التأثير عن طريق الإقتراض الحكومي من جهة واستعمال الحكومة للنقود الحاصلة من فائض الضرائب من جهة أخرى، ففي حالة وجود العجز فإن الحكومة سوف تضطر إلى اقتراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور، إذ تقترض الحكومة إما من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو من الأفراد ومن خلال إصدار السندات الحكومية بمختلف أنواعها و طرحها في السوق المالية للتداول، ولقد ساعد في هذه السياسة أنها تتبع من قبل معظم الاقتصاديات المتقدمة لوجود وتطور سوق الأوراق المالية الحكومية، إذ تعد هذه السوق أحد المنافذ الرئيسة لتمويل النفقات الحكومية ولاسيما حينما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية تلك النفقات، الأمر الذي تستطيع معه الحكومة إصدار العديد من الأوراق المالية المختلفة الآجال، وترك سياسة العجز المالي آثارا بالغة الأهمية في الإقتصاد في النظامين المالي والنقدي وبخاصة عرض النقود، إذ باتت سياسة العجز من أبرز الوسائل التي تستخدمها السلطة المالية لاستعادة التوازن الإقتصادي ورفع معدلات النمو، وكذلك أصبحت تستخدم بفاعلية عالية في حل الأزمات والإضطرابات الإقتصادية في البلدان المتقدمة، وصار هذا العجز صفة ملازمة للإقتصاديات الرأسمالية،

وتمارس هذه السياسة تأثيرها في السوق المالية عن طريق زيادة عرض السندات الحكومية أو عن طريق التأثير في هيكل أسعار الفائدة، وإصدار السندات الحكومية كوسيلة لتمويل العجز للإكتتاب من خلال السوق المالية سيعكس في زيادة عرض السندات الحكومية، ومن ثم انخفاض أسعارها والذي بدوره يشكل حافزاً للمستثمرين والمضاربين لاقتنائها، وذلك لأن هذا النوع من الإستثمار يكون أقل مخاطرة في رأي المستثمر، إذ يطلق عليه في أحيان كثيرة سندات معدومة المخاطرة، أما فيما يتعلق بإتباع سياسة العجز في السوق من خلال هيكل أسعار الفائدة، فإن استمرار الحكومة بضخ كميات كبيرة من السندات الحكومية في السوق سينعكس على انخفاض أسعارها، وبما أن العلاقة ما بين سعر السند وسعر الفائدة علاقة عكسية فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الفائدة في السوق والذي بدوره يمارس تأثيره في مجمل عمليات السوق المالية من خلال تأثيره في أسعار الأوراق المالية وحجم التداول، ويمكن أن ينتقل أثر التغيير هذا إلى كلفة وحجم الإئتمان والإقتراض المصرفي، وكذلك إلى عملية تكييف المحفظة الاستثمارية وعملية إعادة توزيعها. وفي حالة وجود فائض في الميزانية الناجمة عن الفائض الضريبي، فإن أثر ذلك يعتمد في جزءاً منه على كيفية استعمال هذا الفائض، وبما أن الضرائب تفوق النفقات فإن تحويل الفائض ينطوي في العادة على إطفاء جزء من الدين الحكومي العام من خلال دخول الحكومة كمشتري لسنداتهما في السوق المالية، ومن المفيد بأن نشير أيضاً إلى إن العلاقة ما بين سياسة العجز أو الفائض في الميزانية لا يسير في اتجاه واحد وإنما في اتجاهين. بمعنى إن هناك علاقة قوية تبادلية بينهما، فالسوق المالية تعمل على تسيير عمل السلطة المالية في تطبيق سياستها المالية من خلال ما توفره هذه السوق من إمكانية وسهولة في عملية الإقتراض والإقتراض لتمويل الموازنة الحكومية¹.

¹ أنظر:

- عباس كاظم الدعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 108-110.

- نزار سعد الدين العيسى، عبد المنعم السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص 387، 388.

خلاصة الفصل:

إن التوازن الاقتصادي العام يستهدف تحقيق التوازنات الجزئية لمختلف الأسواق الإنتاجية والنقدية وسوق العمل المكونة للنشاط الاقتصادي، ولا يتحقق التوازن إلا من خلال توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي وتحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي، بحيث يتوازن الإنتاج مع الاستهلاك والإدخار مع الاستثمار ويساوى كل من التيارين النقدي والسلعي، وتؤدي كل من السياستين النقدية والمالية باعتبارهما من أهم أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية دورا رياديا في التأثير على المتغيرات الكلية بشكل يضمن حالة من الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأدوات كل منهما، غير أن مدى قدرة وفعالية هذه الأدوات في التأثير على إجمالي النشاط الاقتصادي يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي القائم وحسب مستويات التطور والتقدم الحاصل في كل بلد وكذلك مدى التنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية، حيث أن العديد من الدراسات الحديثة تشير إلى أن قوة تأثير السياستين تتوقف على مستوى التنسيق الحاصل بين أدوات السياسة النقدية والمالية وعدم التعارض بين أهداف كل منهما.

ويزداد الإهتمام أكثر بالسياسة النقدية والمالية أثناء حدوث الإختلالات والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي نظرا لديناميكية وفعالية تأثير السياسة النقدية والمالية في التخفيف من الآثار السلبية التي تلحقها هذه الإختلالات سواء كان مصدرها داخليا أم خارجيا على غرار حالات الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم والبطالة والعجز المفرط للموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات، ضف إلى ذلك التذبذبات والأزمات التي تصيب الأسواق المالية التي ترتبط بشكل كبير مع المؤسسات المكونة للجهاز المالي والمصرفي وتشابك هذه الأسواق مع بعضها البعض في مختلف بلدان العالم تزامنا مع ظهور أدوات وابتكارات مالية جديدة الأمر الذي خلق مشكلات جديدة لم تكن موجود من قبل، وهذه النقاط الأخيرة هي ما سوف نحاول معالجته في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

السياسات النقدية والمالية وآليات تصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية

تمهيد:

إن الأزمات والتقلبات والنمو والركود هي من ميزات النظام الإقتصادي، والتي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها وما تسعى الحكومات إليه دائماً هو التخفيف من وطئتها، وشهد العالم عدة صدمات اقتصادية كانت سببا في ظهور مشكلات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالبطالة والتضخم والركود والعجز الموازي واختلالات ميزان المدفوعات، غير أن التطورات المتسارعة الحاصلة على مستوى الإقتصاد العالمي والمرتبطة أساسا بالإبتكارات التكنولوجية الحديثة الموظفة في المجال المالي بشكل مفرط أدت إلى ظهور مشكلا اقتصادية من نوع آخر، وذات آثار وخيمة على الإقتصاد المحلي وانتشارها الواسع على المستوى الدولي نتيجة التشابك والترابط ما بين اقتصاديات الدول المختلفة عبر قنوات مؤسسات القطاع المالي والأسواق المالية، هذه الظواهر تعد حالة مرضية تشكو منها معظم الإقتصاديات في العالم المتقدم والنامي على حد سواء وتتضارب النظريات المفسرة لهذه الإختلالات التي تفرز بدورها تضاربا في السياسات التي تنشط للقضاء عليها واحتوائها أو الحد من تفاقمها، وتعد كل من السياسة النقدية والمالية إحدى أهم عناصر السياسات الإقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها للتخفيف من هذه الظواهر السلبية ومحاولة الخروج منها بأقل الأضرار الممكنة، وإعادة الإقتصاد إلى حالته الطبيعية، وهذا ما سوف نحاول دراسته من خلال هذا الفصل وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: السياسات النقدية والمالية واستهداف التضخم؛

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية وطرق تمويل العجز الموازي؛

المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات،

المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية والتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية.

المبحث الأول: السياسات النقدية والمالية واستهداف التضخم

من بين الإختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، يظهر التضخم كظاهرة اقتصادية ومالية وأيضاً كظاهرة اجتماعية لما يخلفه من نتائج سلبية على مختلف جوانب الحياة. إن إعطاء تعريف دقيق للتضخم صعب إذ ليس لكلمة تضخم معنى واحداً أو مفهوماً محددًا لدى جميع علماء الإقتصاد وهذا باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، وبالتالي فهناك تعاريف عديدة للتضخم كما أن هناك أنواع مختلفة لهذه الظاهرة، كما أن هناك أسباب تقف وراء ظهور التضخم بمختلف أنواعه.

المطلب الأول: ماهية التضخم

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية ملازمة للإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتتعدد التعاريف المقمة لهذه الظاهرة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة، كما أن للتضخم العديد من الأنواع وحسب معايير مختلفة وتقف وراء ظهور أسباب متعددة.

1- مفهوم التضخم: تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد، وقد كان من نتيجة هذا الاختلاف في المقصود بكلمة التضخم اختلاف تعاريفه.

- فحسب النظرية الكمية «تعتبر حالة التضخم عن كل زيادة في كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار¹» أما التعريف المبني على نظرية الإنفاق والدخل فهو يحدد معنى التضخم بأنه «الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار مع بقاء كمية السلع والخدمات في حالة ثبات²».

- «التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات، أو هو الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع سواء بسبب الزيادة في كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي³».

- وبالتالي يمكن أن نستنتج أن التضخم يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس الإرتفاع في مستوى الأسعار لبعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار أخرى يعتبر تضخماً، كما أن الإرتفاع المفاجئ للأسعار في وقت واحد لا يعد تضخماً، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسباب هذا الارتفاع.

إن كل التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم تشير إلى أحد النتائج البارزة التي يشعر بها أفراد المجتمع هي ارتفاع الأسعار، وبواسطة هذه الأخيرة يتم قياس معدل التضخم في البلد عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية التي تعبر متوسطات متقاربة زمنية ونسبية لمستوى الأسعار، وتحسب على أساس أسعار السلع معبر عنها بالوحدات النقدية وذلك لأجل قياس القدرة الشرائية للأفراد أو المشروعات المختلفة.

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 14.

² - المرجع نفسه، ص 17.

³ - عبد القادر السيد متولي: مرجع سبق ذكره، ص 207.

2- أنواع التضخم: هناك العديد من أنواع التضخم تقسم حسب معايير مختلفة، فمن حيث إشراف الدولة على الأسعار نجد التضخم المفتوح والتضخم المكبوت، ومن حيث حدته نجد التضخم الجامح أو المفرط وهو الذي ينطلق بشكل سريع والتضخم الزاحف الذي يكون عكس النوع الأول أي أنه يسير ببطء خلال فترة طويلة، أما تقسيم التضخم من حيث العلاقات الاقتصادية، فهناك التضخم المستورد والمربط بارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إلى داخل البلد المعني من خلال الواردات، والتضخم المصدر هو الناتج عن ارتفاع الأسعار بسبب احتياطات البنوك المركزية النقدية، أما من حيث حجم الضغط التضخمي فنجد أهم أنواع التضخم والمتمثلة في تضخم جذب الطلب وهي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة وجود فائض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، أما تضخم دفع النفقة هو الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور¹.

3- أسباب التضخم: يعبر التضخم عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويمكن إرجاع أسباب حدوث التضخم إلى العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع أو إلى العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الإنخفاض.

3-1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يعود السبب في ارتفاع الأسعار حسب آراء اقتصاديي هذا الاتجاه إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا تقابله زيادة في العرض الكلي، وهذا ما جاءت به معظم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، ويعتبر كيتز أول من قدم تفسيراً للتضخم من خلال الطلب الكلي الفعال هذا الأخير الذي يعتبر العامل الرئيسي لتحديد كل من مستويات الدخل والعمالة والإنتاج²، وبالتالي يمكن إرجاع العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع إلى التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال والتي من أهمها زيادة الإنفاق الكلي، الارتفاع في معدلات الأجور، التوسع في منح الائتمان من طرف المصارف، تمويل العجز في الميزانية، تمويل العمليات الحربية... الخ³.

3-2- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض: من بين الأسباب المؤدية أيضاً إلى حدوث التضخم نجد العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض، والتي من أوجهها عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم المرونة في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، مما يحدث نقصاً في الكميات المعروضة من هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، بالإضافة إلى النقص في الرأسمال العيني خاصة عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي، وهناك أيضاً

¹ - أنظر:

- نداء محمد الصوص: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 67.

- بسام الحجار: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار منهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص 282.

² - بلعوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 148.

³ - رشاد العصار، رياض الحلبي: النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 168.

الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع¹.

المطلب الثاني: معايير قياس الفجوات التضخمية:

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الإرتفاعات، فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار وتمثل معايير قياس الفجوة التضخمية في:

1- معيار معامل الاستقرار النقدي: يعبر هذا المعيار عن أفكار النظرية الكمية الحديثة لقياس الفجوة التضخمية، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة الآتية²:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{-----} \quad (1)$$

حيث أن: (ΔM) تمثل التغير في كمية النقود، (M) تمثل كمية النقود، (ΔY) تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي، (Y) تمثل الناتج القومي الحقيقي، ووفقاً لهذه المعادلة نكون أمام ثلاث حالات:

- إذا كان: $(0 < B)$ وهذا يعني أن وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح، بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح؛
- إذا كان $(0 > B)$ فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، وبالتالي وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات؛
- أما إذا كان $(0 = B)$ فهذا يدل على وجود حالة من التوازن النقدي، بالتالي استقرار الأسعار.

2- معيار فائض الطلب الكلي: تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي مقاساً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي مقاساً بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الإختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج الوطني الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للإقتصاد كيتز، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع

¹ - غازي حسين عناية: مرجع سبق ذكره، ص 115.

² - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 324.

والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة الآتية¹:

$$Dx = (Cp + Cg + I + E) - Y \text{ ----- (2)}$$

حيث أن: (Dx) تمثل إجمالي فائض الطلب، (Cp) تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، (Cg) تمثل الإستهلاك العام بالأسعار الجارية، (I) تمثل الإستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية، أما (E) فهي تمثل الإستثمار في المخزون بالأسعار الجارية، (Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وبناء على المعادلة السابقة يمكن اعتبار أنه في حالة زيادة مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة. إلا أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة الآتية:

$$Dxn = (Dx - F) \text{ ----- (3)}$$

حيث أن: (Dxn) تمثل صافي فائض الطلب، (Dx) تمثل إجمالي فائض الطلب، (F) تمثل عجز الميزان التجاري أي الفرق بين الصادرات والواردات، وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنه يمكن صياغة المعادلتين السابقتين في معادلة واحدة والتي تعبر عن صافي فائض الطلب وبالتالي:

$$Dxn = (A + X) - (Y + M) \text{ ----- (4)}$$

حيث أن: (X) تمثل الصادرات، (M) تمثل الواردات.

3- معيار فائض المعروض النقدي: تتحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية²:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP \text{ ----- (5)}$$

حيث أن: (G) تمثل الفجوة التضخمية، (ΔM) تمثل التغير في عرض النقود، (M) تمثل كمية النقود، (GNP) تمثل الناتج القومي الإجمالي، (ΔGNP) تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

وحسب هذا المعيار فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الإقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: علاقة التضخم بالبطالة

¹ _ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 48.

² _ محمد عزت عزلان: مرجع سبق ذكره، ص 315-318.

من بين المشكلات الاقتصادية المؤدية إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والإهتمام لدى الكثير من الإقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الإقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة ولاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد تحقيقاً لهدف التوظيف الكامل للموارد بما فيها عنصر العمل، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا يدل على وجود خلاقة وطيدة ومتشابكة بين البطالة والتضخم.

1- ماهية البطالة: تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتعمل معظم دول العالم على مواجهتها باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

1-1 مفهوم البطالة: هناك العديد من التعاريف فيما يخص ظاهرة البطالة ومنها:

- تعرف البطالة على أنها «التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج»¹.

- كما تعرف البطالة على أنها «فائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور»²، ويتم ربط البطالة بمستوى الأجور لأنه يوجد دائماً معدل أجر معين يكون عنده كل الأشخاص الممتنعين عن طلب العمل يقبلون العمل عنده ويسمى بأجر القبول.

- أما المكتب الدولي للعمل فيعرف العاطل عن العمل أو البطال على أنه «كل شخص لا يملك عملاً وقادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه لكن دون جدوى»³، وبالتالي هناك معايير يجب أن تتوفر في شخص معين حتى يعتبر عاطلاً عن العمل وهي: أن يكون الشخص بدون عمل، أن يكون قادراً ومستعداً للعمل وراغباً فيه عند مستوى معين من الأجر.

1-2 قياس البطالة: إن معدل البطالة من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الإقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة من دون قياسها، وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالجمع أو الفئة النشطة عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة الآتية⁴:

$$U = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100 \text{ ----- (6)}$$

حيث أن: (U) تمثل عدد العاطلين عن العمل، (E) تمثل عدد الفئة المشتغلة، (LF) تمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون أو عاطلين عن العمل (E+F).

وتختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة لأخرى، وذلك لاختلاف السن القانوني للعمل و سن التقاعد والفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، كيفية التعامل إحصائياً مع الخرجين الجدد، تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة... الخ. وبالرغم من مشاكل قياس وتفسير معدل البطالة إلا أنه يبقى أفضل مؤشر لمقارنة أداء سوق

¹ نداء محمد الصوص: مرجع سبق ذكره، ص 237.

² عيسى محمد الغزالي: تحليل البطالة، مجلة حصور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 58، ديسمبر 2006، ص 02.

³ Muller. J et autres : **Manuel et Applications Économie**, 4^{eme} édition, Dunod, Paris, 2004, p 71.

⁴ عيسى محمد الغزالي،: مرجع سبق ذكره، ص 04.

العمل، كما يكون قياس البطالة أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، كما أن معدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين مجموعات السكان كما يجب دراسة توزيع البطالة حسب السن والجنس والمناطق¹.

تتم تقديرات البطالة دورياً وعند تاريخ التقدير يتم اعتبار الفرد عاطلاً إذا ما انطبقت عليه شروط البطال المقدمة في التعريف السابق، لكن الأفراد يغيرون وضعيتهم اتجاه البطالة*، حيث أن هذه التدفقات هي التي تكشف عن خصائص هامة لديناميكية البطالة في أي بلد، وبناء على هذا يمكن قياس حالة استقرار عدد العاطلين على العمل رياضياً كالآتي²:

$$U = \frac{U}{LF} = \frac{(I/LF)}{(P/U)} \text{ ----- (7)}$$

حيث أن: (I) يمثل التدفق داخل البطالة، (P) يمثل التدفق خارج البطالة. وبالتالي فحالة استقرار أعداد العاطلين عن العمل تتحقق عند التساوي بين (I) و (P) وكل اختلال في هذه التدفقات يؤدي إلى تغير أرقام البطالة، كما تعتبر مدة البقاء في البطالة من أهم خصائص هذه التدفقات لأن لكل مدة خصائصها في تحديد سياسات محاربة البطالة (طويلة الأجل أو قصيرة الأجل)، وتعاني العديد من الدول النامية من مشكلة البطالة على غرار البلدان العربية مقارنة ببلدان العالم المتقدم، فعلى سبيل المثال تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية أن متوسط معدل البطالة في سنة (2008) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 9,5% مقابل 5,9% في العالم، وهو المعدل الأعلى ما بين مناطق العالم وإذا استثنينا مجلس التعاون الخليجي يرتفع هذا المعدل إلى 13%، أن تتباين إحصائيات معدلات البطالة بشدة ما بين الإحصائيات الرسمية وتلك المقدرة من مصادر غير رسمية³. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك علاقة وثيقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة، حيث أن زيادة وتيرة النمو تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل البطالة والعكس صحيح، ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال قانون أوكن، هذا الأخير الذي يعتبر أن معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن (gap) بحيث⁴:

معدل البطالة الفعلي - معدل البطالة الطبيعي = ثا × فجوة أوكن.

فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن (المحتمل) - الناتج المحلي الخام الفعلي.

حيث: ثا: هو ثابت ويساوي 20% بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تشير هذه المعادلة أن انخفاض البطالة الفعلية يؤدي إلى تقليص فجوة أوكن.

1-3- أنواع البطالة: هناك عدة أنواع للبطالة تختلف باختلاف طبيعتها وأسبابها، فهناك البطالة الإجبارية والتي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد، لكنه لا يجده حيث يبقى مجبراً على التعطل من غير إرادته أو اختياره، أما البطالة الدورية والمرتبطة أساساً بالدورات الاقتصادية، وهناك البطالة الاحتكاكية

¹ _ علي عبد الوهاب نجح: البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 12.

* _ حيث يتم دخول أفراد جدد للبطالة ومغادرة آخرين لها وبقاء آخرين في سجلات العاطلين لفترات طويلة، وهناك فئة أخرى تغادر سجلات البطالة لفترات ثم تعود إليها من جديد.

² _ عيسى محمد الغزالي: مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ _ بلقلم العباس: حول إشكالية صياغة البطالة في البلدان العربية، مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 98، الكويت، 2010، ص 02.

⁴ _ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 40.

الناجمة عن الفاصل الزمني بين التوقف عن العمل ومباشرة عمل جديد، أما البطالة الهيكلية فتحدث نتيجة تغيير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية التي تحدث في الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة وغيرها، وكذلك البطالة المقنعة أي وجود فائض من العمال ممن يعملون في المؤسسات الخاصة أو الحكومية أكبر من الحجم الطبيعي للقوة العاملة¹.

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، كما تختلف مسببات هذه الظاهرة بين الدول المتقدمة والنامية تبعا للهيكل الاقتصادي المكون لكل مجتمع، غير أن البطالة إذا تزامنت مع ظاهرة أخرى كالنضخم مثلا تصبح أمام مشكلة أكثر تعقيدا.

2- علاقة البطالة بالنضخم: إن الأحداث التي مر بها العالم في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أفرزت واقعا عجزت نماذج الفجوة التضخمية من تفسيره، فالتوظيف الكامل لم يكن من الممكن الوصول إليه إلا من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة وهذا بالموازاة مع عمليات إعادة البناء في العالم خلال تلك الفترة، وهناك نماذج حاولت تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة وعلى رأسها نموذج فيليبس، غير أنه تعرض للعديد من الانتقادات فيما بعد.

1-2- نموذج منحنى فيليبس البسيط: ويعتبر Irving Fischer أول من تطرق إلى العلاقة بين البطالة والتضخم (1926)، حيث بين أن هناك مشكلة تتمثل في مجموع العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار (زيادة الإنفاق العام، زيادة المعروض النقدي)، لكن ليس لهذه العوامل تأثير على الناتج الحقيقي ومستوى التشغيل، غير أن هذه الأفكار كانت تتناقض والفكر الكلاسيكي السائد في ذلك الوقت، ثم توالى بعد ذلك محاولات تفسير هذه العلاقة أمثال Timbergen سنة (1936)، Klein Brown (1955)، غير أن هذه العلاقة لم تتجسد بصورة فعلية إلا بعد مساهمة الاقتصادي النيوزيلندي A. Philips سنة (1958)²، حيث قام هذا الأخير بدراسة قياسية حول الإقتصاد الإنجليزي للفترة ما بين (1861-1957) للعلاقة بين معدل البطالة (□) ومعدل التغير في الأجر النقدي (Δ□/□) وبينت هذه الدراسة أن هناك علاقة تاريخية تربط بين الظاهرتين تمتد لأكثر من تسعين عاما تجسدت فيما يسمى بمنحنى فيليبس، وهي علاقة خطية ذات ميل غير ثابت لكنها علاقة ثابتة ومستقرة عبر الزمن، كما بين Philips أن العلاقة الدالية بين البطالة والتضخم هي علاقة متناقصة حيث³:

$$f(U) = \frac{\Delta w}{w} / f'(U) < 0 \text{----- (8)}$$

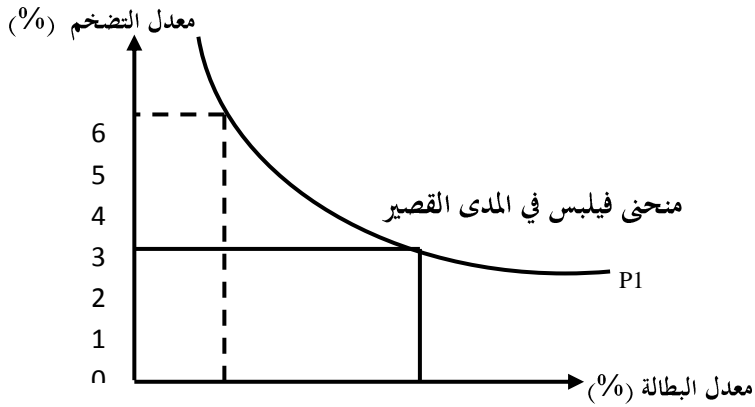
أما بيانياً يمكن إظهار العلاقة بين البطالة والتضخم من خلال منحنى فيليبس في شكله البسيط:

¹ _ علي عبد الوهاب نجما: مرجع سبق ذكره، ص 17.

² _ هوشيار معروف: تحليل الإقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

³ _ Gilbert. A. F: **Introduction à la Macro-Economie Contemporaine**, Economica, Paris, 2005, p 121.

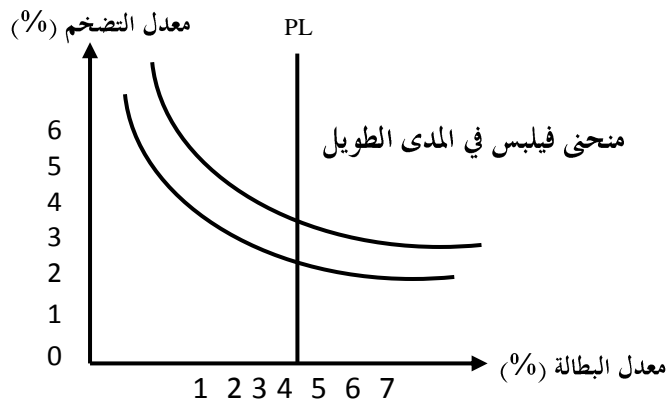
الشكل رقم (3-1): منحنى فليبس في شكله البسيط وفي المدى القصير



المصدر: عبد القادر السيد متولي: مرجع سبق ذكره، ص 214.

2-2- نموذج منحنى فليبس المطور (نموذج التوقعات الرشيدة): لقد ظن بعض الاقتصاديين في بداية الأمر أن الميل السالب لمنحنى فليبس يعبر عن تبادل عكسي بين الطلب والبطالة، غير أن M.Friedman (1968) و I.Phelps (1967) قدما تطورا نظريا لمنحنى فليبس وتوصلوا إلى أن محاولة دفع معدل البطالة إلى أدنى من المستوى الطبيعي لا بد أن يؤدي إلى انحراف منحنى فليبس إلى أعلى في المدى القصير، حيث ينتقل من المستوى p_1 إلى p_2 إلى p_3 ، مما يؤدي في المدى الطويل الحصول على منحنى فليبس رأسي عند المعدل الطبيعي للبطالة كما هو موضح في التمثيل البياني أدناه.

الشكل رقم (3-2): منحنى فليبس في المدى الطويل



المصدر: المرجع نفسه، ص 215.

ويقوم هذا التطوير على أساس أن منحنى فليبس الأصلي هو علاقة تنطبق في الأجل القصير بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أنه في الأجل القصير فقط يمكن إحداث مزيد من التوظيف والتشغيل في مقابل التضحية بمستويات مرتفعة من التضخم، كما أن الانتقال على منحنيات فليبس في الأجل القصير غير من توقعات الوحدات الاقتصادية، ومن ثم يحدث انتقال للمنحنى نفسه، أما في الأجل الطويل لا يوجد تقابل بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وأن منحنى فليبس يتحول من منحنى له ميل سالب في الأجل القصير إلى منحنى عمودي في الأجل الطويل، ومعدل البطالة في هذه الحالة يكون في وضعه الطبيعي الذي تستقر عنده الأجور النقدية، بالإضافة إلى أنه يمكن تخفيض معدلات البطالة عن المعدل

الطبيعي فقط عندما يمكن إحداث تغيير متواصل في توقعات الوحدات الاقتصادية للتضخم في المستقبل أو ما يعرف بتعجيل التضخم¹.

وطبقا لهذا النموذج فإن معدل التضخم الفعلي يتوقف على معدل التضخم المتوقع ومدى استمرار هذا المعدل في الوقت الحالي، وعرف هذا المدخل في تحديد الأسعار بمفهوم التوقعات المتوائمة، وفي بداية السبعينات قدم الاقتصادي روبرت لوكاس مفهوم ما آخر للتوقعات عرف بمفهوم التوقعات الرشيدة وتم إدماج هذا المفهوم على مستوى جميع النماذج الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى ذلك فقد تم تفسير التضخم على أن معدله الحالي يتوقف على توقعات الأفراد وهذه التوقعات تتصف بالرشادة لأنها تأخذ جميع المعلومات المتاحة عن المعلومات السابق للتضخم والسياسات الحكومية المالية والنقدية عند توقع معدل التضخم.

2-3- الركود التضخمي (Stagflation): تعد ظاهرة الركود التضخمي من المشاكل المعقدة التي تواجه معظم الاقتصاديات المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء. فهي تنتج آثارا سلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تمثل نقطة خلاف بين مختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت تحديد العوامل المفسرة لها. وبالتالي فالركود التضخمي يعبر عن الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة، وعند رصد ظاهرة الركود التضخمي في بلد ما يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلي البطالة والتضخم، وهذا المؤشر يسمى معدل الركود التضخمي أو مؤشر الإضطراب²:

$$\text{معدل الركود التضخمي} = \text{معدل التضخم} + \text{معدل البطالة}$$

واستنادا إلى المؤشر السابق تشير الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي بأنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي لنسبة معينة 10% مثلا مع تصاعد كل من معدل التضخم والبطالة ففي هذه الحالة يمكن أن نقرر بأن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، وبالرغم من أن هذا المؤشر جيدا لرصد الظاهرة إلا أن ربطه بنسبة معينة جعله يتعرض للإنتقاد، فمن الممكن أن يعاني الاقتصاد من ظاهرة الركود التضخمي دون تجاوز نسبة كل من معدل التضخم والبطالة للحد الأدنى لهما.

لقد أدى ظهور الركود التضخمي في الاقتصاد الغربي منذ السبعينات إلى إثارة الجدل والخلاف بين مختلف المدارس الاقتصادية التي استهدفت تفسير هذه الظاهرة، مثل النقديين والنيو كلاسيك والنيو كيتيين، وأصحاب مدرسة اقتصاديات جانب العرض والهيكلين، حيث أرجع النقديون والنيو كلاسيك سبب هذه الظاهرة إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها حكومات الدول الغربية لتحفيز الطلب الكلي وفقا للمبادئ الكيترية، وفي مقابل ذلك تمثلت وجهة نظر والنيو كيتيين في أن السياسات التي اتبعتها الدول في مكافحة التضخم الحاد في السبعينات قد اعتمدت منذ البداية على توصيف خاطئ للمشكلة وهو أن التضخم الحاد مصدره الطلب، كما اعتقد بذلك النقديون والنيو كلاسيك في حين أن هذا التضخم كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو الأمر الذي تبناه رواد مدرسة

¹ _ عبد القادر السيد متولي: مرجع سبق ذكره، ص 214، 215.

² _ ابراهيم لطفي عوض: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري (دراسة تحليلية)، على الموقع:

<http://mprapaper.uni-muenchen.de/5465/> MPRA Paper No, 5465, posted 07, November 2007, p27, le : 25-03-2011.

اقتصاديات العرض، كما كان أصحاب المدرسة الهيكلية يبحثون في عوامل أخرى يمكن أن تقود إلى حدوث الركود التضخمي، وتم الإعتماد عليها في تفسير الظاهرة مثل اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل وعدم اكتمال الأسواق بالإضافة إلى التطور التكنولوجي¹.

المطلب الرابع: السياسات النقدية والمالية وعلاج التضخم

يترتب على الإرتفاع المستمر في الأسعار آثار تفسر مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبصور مختلفة، فيؤثر التضخم على كل من الدخل الوطني، الإستهلاك والإدخار والإستثمار، ميزان المدفوعات... الخ، كما تختلف الأساليب المتبعة في علاج ظاهرة التضخم.

1- الآثار الاقتصادية للتضخم: تظهر آثار التضخم على أفراد المجتمع من خلال انعكاس ارتفاع الأسعار على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وذلك على النحو الآتي²:

1-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة: يتباين تأثير التضخم على مداخيل فئات المجتمع المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباح أصحاب الثروات والدخول المرتفعة، بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما الفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلباً على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

1-2- أثر التضخم على الأشخاص الإقتصاديين: يعتبر الأشخاص المقرضون (الدائنون)، أول من يتضرر من التضخم كونهم يحصلون على قروضهم متمثلة في قوة شرائية أقل من تلك التي أعطوها في البداية، أما المقرضون (المدينون) فهم يستفيدون من التضخم لأنهم يسددون القروض بالقيمة الاسمية، والتي تكون أقل من قيمتها الحقيقية وقت إقراضها.

1-3- أثر التضخم على النمو الإقتصادي: اختلفت الآراء حول تأثير التضخم على النمو الإقتصادي، حيث يرى البعض أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الإقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الإستثمار ويؤخرها، وبالتالي فهو يؤثر على حافز الإدخار وكذا على إنتاجية العمال وحماهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً لعملية النمو الإقتصادي، حيث أن التوقع حول ارتفاع الأسعار لفترة معينة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الإستثمارات ويزيد التشغيل وبالتالي تنخفض نسبة البطالة، وتظل صحة الرأيين مرتبطة بنوع وحدة التضخم الحاصل، حيث أن التضخم السريع والشديد سيضر بالنمو الإقتصادي بينما يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو إذا ما أتبع بسياسات رشيدة.

¹ _ المرجع نفسه، ص 30.

² _ أنظر:

- صالح خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص 169-171.

- عبد القادر السيد متولي: مرجع سبق ذكره، ص 224.

- محمود حسين الوادي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 188.

1-4- أثر التضخم على ميزان المدفوعات واحتياطي العملات الأجنبية: لا يتوقف استمرار التضخم على حدوث تغيرات هيكلية على سوق العمل ومستويات الأجور، وفي اتجاهات الأفراد نحو نوع معين من الوظائف أو المشاريع، بل يمتد أثر التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها بسبب إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الوطنية ويجعلها أقل جاذبية في الأسواق الخارجية، وكتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات، كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى إحجام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن الاستثمار والبحث عن فرص أفضل في الخارج

2- سياسات علاج وضبط التضخم: تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى سياسات مكافحة التضخم عبر النظريات الاقتصادية ثم نركز على أدوات السياسة النقدية والمالية لضبط التضخم.

1- السياسة النقدية وعلاج التضخم: تسعى السلطات النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي خلال استخدامه لهذه الأدوات إلى التقليل من عرض النقود لغرض المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي وتعتمد السلطة النقدية من خلال الأدوات الكمية والنوعية والأدوات المساعدة الأخرى التي قد تعرضنا إليها بشكل مفصل في الفصل الأول والمتمثلة أساسا في سياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى سياسة أسعار الفائدة والإغراء الأدي... الخ، وبواسطة هذه الأدوات يهدف البنك المركزي تنظيم عرض الائتمان بما يخدم السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة في فترات التضخم¹.

2- السياسة المالية: بالإضافة إلى السياسة النقدية تؤدي السياسة المالية دورا مهما في ضبط معدلات التضخم وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم وذلك برفع معدلات الضريبة على المداخيل مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة لتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استثمارات منتجة. كما تسعى السلطات الحكومية من خلال الرقابة على الإنفاق الحكومي إلى الحد من الزيادة في الطلب الكلي، حيث تقوم الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وذلك بما يتناسب والظروف التي يمر بها الاقتصاد (تضخم أو انكماش)، ففي حالة التضخم تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق العام باستخدام الفئات في الموازنة العامة للتأثير على أوجه الإنفاق الأخرى، حيث تكون الرقابة على الإنفاق العام أكثر تأثير في التأثير على حجم الاستهلاك الكلي منه على حجم الاستثمار، بالإضافة إلى سياسة الرقابة الضريبية والرقابة على الإنفاق العام تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة

¹ - رشاد العصار، رياض الحلبي: مرجع سبق ذكره، ص 169.

التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل العجز في الميزانية العامة¹.

3- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لاستهداف التضخم: إن الهدف النهائي لأية سياسة نقدية يتمثل في الحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي والإبقاء على الأسعار عند مستويات مستقرة ومنخفضة نسبيًا إلى جانب تفادي الصدمات النقدية والحد من تأثير الصدمات الخارجية، فقد أدت الأزمات المتكررة التي لحقت بالعديد من الدول المتبينة لنظام سعر الصرف الثابت إلى إضعاف الثقة في أطر السياسة النقدية المختارة من قبل هذه الدول، وفي هذه الأثناء بدأت الأنظار تتجه نحو إطار السياسة النقدية المعروف باسم استهداف معدل التضخم "inflation targeting" كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية².

3-1- مفهوم سياسة استهداف التضخم: تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيًا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية في تحقيق لمستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة³.

- يعرف ايزر توتار (Eser Tuta) (2002) استهداف التضخم بأنه «نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية⁴»

وقد أشار Kenneth kuttner (2004) إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم، حيث تعتمد الطريقة الأولى على الخصائص الملاحظة لإطار سياسة الإستهداف، والتي تسمى بالتعريف العملي لسياسة الإستهداف "definition of inflation targeting A pratical"، وتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية بالتعريف العملي لسياسة الإستهداف والذي يعتبر بأن أسهل طريقة لتمييز سياسة استهداف التضخم هو الإعلان الذاتي الذي يقوم به البنك المركزي، ويتطلب اعتماد سياسة استهداف التضخم التنسيق بين الشروط الأولية والشروط العامة مع الأخذ بعين الاعتبار كل مراحل تطبيق هذه السياسة كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل⁵، ويمكن إظهار مراحل تطبيق هذه السياسة والتنسيق من خلال التكامل بين الأطر المؤسسية والتنظيمية من خلال الجدول الآتي:

¹ - جيمس جوارتيني، ريجارد استروب: مرجع سبق ذكره، ص 306، 307.

² - صالح لخضاري، فؤاد علوان: فاعلية نظام استهداف التضخم كنظام للسياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص 01.

³ - عبد العزيز طيبة: مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁴ - Eser Tutar : **Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy**, <http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd-08012002-110233/unrestricted/Thesis.pdf.consulter> le:15/03/2011, p01.

⁵ - Kenneth N Kuttner : **A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence**.2004, p07. www.rba.gov.au/PublicationsAndResearch/Conferences/2004/Kuttner.pdf. 20/03/2011.

الجدول رقم (3-1): الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم

الإطار المؤسسي	
يتمتع باستقلالية كاملة وأهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات، وعادة ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة محصوراً في كافة الأسواق الناشئة.	الإطار القانوني للبنك المركزي
تصميم سياسة استهداف التضخم	
يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي إلا إذا كان استقرار الأسعار محددًا بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي.	إعلان استهداف التضخم
غير محدد في الدول ذات معدلات تضخم طويلة المدى، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم.	المدة الزمنية لاستهداف التضخم
يتم استخدام مؤشر الأسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة، ومؤشر التضخم الأساسي في الدول الصناعية.	مؤشر الأسعار
يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف الهامش أو مدى معين نجد أعلى وأدنى للتضخم، في حين تم في حالات محدودة استهداف معدل محدد له.	مقاربة استهداف التضخم
بيانات حول التغيرات في السياسات، تقارير دورية حول توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص ومنشورات حول نماذج استقراء معدلات التضخم.	الشفافية والمصادقية
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
اعتمدت عدة بنوك مركزية منظوراً أكثر اتساعاً وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي.	آلية صنع القرار
يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الإقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع.	لجان السياسة النقدية تنظيم البنك المركزي

المصدر: ناجي التوني: استهداف التضخم والسياسة النقدية، مجلة جسر التنمية، المجلد 01، العدد 06، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 06.

3-2- التنسيق في إطار الاتحادات النقدية واستهداف التضخم: لقد أصبح هناك اتفاقاً بين عديد من الإقتصاديين حول ضرورة تطبيق سياسة نقدية تستند إلى قواعد محددة بدلاً من حرية التصرف، حيث تتمثل الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصادقية في إلغاء إمكانية تغيير السياسة من جانب الحكومة بواسطة الإلتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من جانب صانعي السياسة، وإذا تم ذلك بالنسبة للسياسة النقدية فإن المشكلة تتحدد في كيفية وضع قواعد رشيقة، وفي هذا السياق يشير Benhabib and Eusepi (2005) إلى أن صياغة السياسة النقدية تتوقف بالأساس على أداء السياسة المالية، وأن قواعد السياسة النقدية لا بد وأن تستجيب إلى فجوة الناتج مما يسهم في تحقيق التوليفة المثلى للعلاقة بين السياستين، ويرتكز هذا الإتفاق حول قواعد السياسة النقدية إلى النجاح في تطبيق قاعدة تايلور والتي صيغت في المعادلة التالية¹:

¹ Jess Benhabib and Stefano Eusepi : **The Design of Monetary and Fiscal Policy A Global Perspective, Paper Presented at a conference held in Federal Reserve Bank of San Francisco, March , 2005 , p02.**

$$it = r + Pt + a(Pt - t^*) + B(Yt - t^*) \quad (10)$$

وقاعدة تيلور هي عبارة عن سعر الفائدة الإسمي قصير الأجل كدالة في انحرافات معدل التضخم عن المعدل المستهدف وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المتاح، وبذلك يعتمد سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل (it) على خمسة عوامل هي: (r) سعر الفائدة الحقيقي التوازني، (Pt) معدلات التضخم الحالية والمستهدفة، (t^*) معامل التعديل لفجوة التضخم (a) والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الإسمي عندما يتعد معدل التضخم الفعلي عن المعدل المستهدف، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجاري والممكن تحقيقه (Yt, Yt^*) بالإضافة إلى معامل التعديل في فجوة الناتج (B)، والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الإسمي عند ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي الجاري عن المستوى الممكن تحقيقه، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة الحقيقي مع ارتفاع معدل التضخم عن معدله المستهدف وينخفض مع انخفاضه، وفي ذات الوقت يرتفع سعر الفائدة الاسمي عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستواه المتاح وينخفض بانخفاضه.

وتفيد هذه المعادلة في تناول مفهومي الإستهداف التام للتضخم "Inflation Targeting Strict" والإستهداف المرن "Flexible Inflation Targeting"، ففي ظل الإستهداف التام للتضخم يكون الهدف الوحيد للبنك المركزي هو تحقيق المعدل المستهدف للتضخم، وهو ما يعني أن تكون $B=0$ و $a=\infty$ وفي الواقع العملي لا يوجد بنك مركزي يستهدف معدلات التضخم استهدافاً تاماً فتتجه معظم البنوك المركزية إلى الإستهداف المرن لمعدلات التضخم، حيث يكون تحقيق الإستقرار في الأسعار هو الهدف الرئيسي طويل الأجل للسياسة النقدية، وتحاول أيضاً تحقيق الإستقرار في بعض المتغيرات الحقيقية الأخرى عادة ما تتمثل في الناتج وسعر الصرف الحقيقي، وهذا ما تقدمه قاعدة تيلور فبالإضافة إلى دورها في إطار إستهداف التضخم فإنها تعطي أهمية للتقلبات في الناتج.

وقد تعددت الدراسات التي تناولت شكل العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في ظل إستهداف التضخم ومدى تحقق الانضباط المالي اللازم لنجاح ذلك الإستهداف، الأمر الذي أسهم في طرح قضية التنسيق بين السياستين بقوة على الحياة الإقتصادية، خاصة في ظل نجاح عدد من الدول المستهدفة للتضخم في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والمتتبع للتطورات الأخيرة في الدراسات الإقتصادية في هذا المجال سيلاحظ تزايداً في ظل الإتحاد النقدي الأوروبي، وهذا ما أدى إلى تزايد الإهتمام بضرورة توافر إطار تحليلي لتقويم العلاقة بين السياستين المالية والنقدية تحت مظلة ذلك الإتحاد وأي اتحاد نقدي قد يتم تكوينه مستقبلاً، حيث أبرز عديداً من التحديات التي يواجهها صانعو القرار الإقتصادي في الوقت الراهن، والتي يتمثل أهمها في تزايد الجدل حول جدوى ميثاق الإستقرار والنمو "Stability and Growth Pact" كأحد الترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنسيق بين السلطات المالية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي من جهة، والبنك المركزي الأوروبي من جهة أخرى¹.

المبحث الثاني: السياسات النقدية والمالية وطرق تمويل العجز الموازي.

¹ _Jordi Gali, Tommaso Monacelli : **Optimal Fiscal Policy in a Monetary Union**, Paper presented at a conference held in Federal Reserve Bank of San Francisco, March 2005, p 01.

للموازنة العامة في الدولة أدوار مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية في المجتمع، ونظرا لتعاظم الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة للدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء تنامي تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة إلى التزايد بشكل كبير في مختلف اقتصاديات العالم، ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه وبخاصة عند تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة.

المطلب الأول: ماهية العجز الموازني وحدوده المثلى

لم يعد عجز الموازنة العامة أمرا طارئا يحدث بين الحين والآخر تبعا لحالات الرواج أو الكساد الاقتصادي، إذ غدا ظاهرة هيكلية لصيقة باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وغالبا ما يكون عجز الموازنة وخاصة عندما ترتفع نسبته إلى الدخل الوطني، حيث تعد سببا جوهريا لأوجه الاختلالات الاقتصادية الكلية داخليا وخارجيا.

1- مفهوم العجز الموازني: تعتبر الموازنة العامة للدولة مرآة للإقتصاد الوطني، ومن ثم كان لا بد من الإهتمام بضرورة توازنها أو تخفيض العجز فيها إلى أدنى مستوى أو العمل على وجود فائض في الموارد العامة للدولة، ونظر الطبيعة الإنفاق الحكومي الإستمرارية فإن الإيرادات الحكومية في الدولة عرضة إلى التذبذب حسب التغيرات الاقتصادية ودوافع التنمية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في موازنات هذه الدول¹، ويعني العجز في الميزانية أن يفوق الإنفاق الحكومي إيرادات الدولة، وبالتالي يحدث العجز في الموازنة العامة عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الإيرادات الحكومية².

- ويعرف عجز الموازنة العامة بأنه تجاوز النفقات الحكومية عن حجم الإيرادات في فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة، أو هو تخلف الإيرادات الحكومية عن نفقاتها خلال السنة المالية³.

ووفقا لنظرية العجز المنظم فإنه من الملائم السماح في فترة الركود الاقتصادي ببعض عدم التوازن في الموازنة العامة الذي يزيد النفقات العامة، وبالتالي النفقة القومية الإجمالية التي تساعد على تحقيق أنشطة جديدة تضمن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبصفة خاصة الأيدي العاملة⁴.

2- الحدود المثلى للعجز الموازني: في واقع الأمر ظلت هذه القضية محل اهتمام علماء الإقتصاد والمالية، وتعددت حولها الإجتهدات ووجهات النظر، فبما أن عجز الموازنة العامة من بين أسبابه تزايد النفقات العامة فلقد هدفت عدة محاولات لوضع حد أقصى للنفقات العامة، وفي نطاق هذه المحاولات أوضح "دالتون" وهو بصدد تحديد حجم النفقات العامة أن الزيادة في الإنفاق العام يمكن أن تستمر إلى المستوى الذي تكون عنده المكاسب التي تعود على المجتمع من كل زيادة في الإنفاق العام مساوية للعبء المقابل لأي زيادة في الضرائب وأية إيرادات أخرى مهما كان مصدرها⁵، فمنهم من يرى أن

¹ - سيد البواب: عجز الموازنة العامة للدولة (النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج)، الطبعة الأولى، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000، ص 221.

² - عيد عبد الله الجهني: مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ - محمد علي القرني: مشكلة العجز المالي الحكومي في الإقتصاد الإسلامي، مجلة البصيرة، العدد 5، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 20.

⁴ - أحمد عبد الرحيم زردق: الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، 2009، ص 88.

⁵ - سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سبق ذكره، ص 409.

نسبة 25% من الدخل القومي في الدول الصناعية تمثل الحد الحرج للضرائب، ويؤدي تجاوز هذه النسبة إن عاجلاً أو آجلاً وفي حدود ثلاث سنوات إلى تخفيض قيمة العملة وتجاوز التضخم الحدود التي يمكن تحملها، وهناك من يرى أنه توجد نسبة مأمقولة من عجز الموازنة العامة للدولة يجب أن تكتشفها السياسة الإقتصادية ويمكن أن نطلق عليها " النسبة الذهبية"، وهي نسبة يجب تحقيقها في ضوء حالة كل اقتصاد وفي ضوء طبيعة المشكلات التي يمر بها وفي ضوء طبيعة مرحلة النمو، بمعنى أنه لا توجد نسبة مثلى عامة تصلح لجميع الدول فعجز نسبه 5% أو 6% في بلد ما قد يكون جيداً لهذا البلد ولكنه قد يكون أقل أو أكثر من اللازم في بلد آخر، إذا فالمسألة تتوقف على ظروف كل بلد بعينه وفي ظل معاهدة ماستريخت (Maastricht) الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي تم إقرارها في فيفري (1996) تم وضع ثلاث مبادئ تتعلق بالاتحاد النقدي، وأول هذه المبادئ تتعلق بالإقتصاد الكلي تلزم بها كل دولة ترغب في العضوية بتطبيقها وأهمها¹:

- أن تكون نسبة عجز الموازنة العامة أقل من 3% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن يكون الدين العمومي أقل من 20% من حجم الناتج المحلي الخام؛
- نسبة التضخم لا تتعدى 1.5% أعلى من متوسط نسبة التضخم السائدة في أقل ثلاث دول من حيث نسبة التضخم؛

➤ سعر الفائدة طويل الأجل لا يزيد عن 2% أعلى من سعر الفائدة في الدول الثلاثة ذات نسبة التضخم الأقل. وبالتالي يمكن القول بأن الحدود الآمنة للعجز الموازني هي أن لا يتعدى هذا الأخير نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يجنب الوقوع في العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية.

3- أنواع العجز الموازني: يفرق الاقتصاديون عند دراسة عجز الموازنة بين عدة مقاييس لعجز الموازنة العامة لتشمل كلا من العجز التقليدي الذي ينصرف مفهومه إلى الفرق بين مجموع النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء التغيرات في المديونية، والعجز الشامل وهو يتضمن بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى، وهناك أيضاً العجز الجاري وهو يعبر الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية الجارية، والميزة الوحيدة لهذا النوع هي أنه يظهر مدى مساهمة الحكومة في الادخار الكلي للاقتصاد، أما العجز التشغيل فيمثل العجز التقليدي منقوصاً منه الجزء من خدمة الدين الذي يعوض حاملي سندات الدين الحكومي عن تآكل القيمة الحقيقية لهذا الدين، والعجز الهيكلي وهو يشتمل على كل من العجز الشامل والظرفي... الخ².

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف وأثرها على عجز الموازنة العامة

تحدث تقلبات أسعار الصرف أثرها في كافة دول العالم، حيث تؤثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، وبالتالي موازنات هذه الدول ويتعدى أثرها إلى العجز فيما تمارسه من تأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية.

يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى التأثير سلباً على جانب النفقات العامة من خلال ما يترتب عليه تزايد القيمة الحقيقية لأعباء الديون الخارجية، ومن ثم ارتفاع قيمة بند التحويلات الرسمية في الموازنة إلى جانب ما ينتج عن تخفيض

¹ - سيد البواب: مرجع سبق ذكره، ص 222، 223.

² - سيد البواب: مرجع سبق ذكره، ص 40.

سعر الصرف من تضخم تكاليف الإنتاج في العديد من الوحدات الإنتاجية التي تستخدم مستلزمات إنتاج مستوردة، ويتوقف هذا الأثر على نسبة المكون الأجنبي إلى جملة النفقات الإستثمارية، ومن ناحية أخرى تمارس سياسة تخفيض سعر الصرف تأثيراً إيجابياً على جانب الإيرادات العامة للموازنة من خلال ما يترتب عليها من ارتفاع قيمة فائض المشروعات العامة التي تمارس نشاطها في مجال إنتاج السلع القابلة للتصدير، وكذلك زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على أرباح قطاع المصدرين (العام والخاص)، وبالتالي يتوقف الأثر الصافي لسياسة تخفيض سعر الصرف في تطور عجز الموازنة العامة في الدول النامية، على مدى تفوق الأثر الموجب لهذه السياسة في جانب الإيرادات العامة على أثرها السلبي في جانب النفقات العامة، الأمر الذي يعتمد بدوره على اختلاف الظروف الاقتصادية الهيكلية فيما بين الدول النامية¹.

المطلب الثالث: محددات وأسباب العجز الموازي للدولة

لقد بررت أدوات التحليل الكيترية ضرورة تدخل الدولة واستخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للإستثمار مسبباً في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان التوظيف الكامل وتجنب مشكلات البطالة وعدم الإستقرار النقدي والمالي، وقد استطاعت مختلف الدول في ذلك الوقت تحمل العجز الذي ظهر في الموازنة ولم يشكل خطراً كبيراً لأن معدلات نمو الناتج والدخل والتشغيل كانت تفوق معدلات نمو هذا العجز، كما أن هذا الأخير كان في حدود آمنة ومعقولة ولم تسبب طرق تمويله سواء من الإقتراض الداخلي أو الخارجي مشكلات أو اضطرابات مالية ونقدية صعبة، وفي مطلع سبعينات القرن الماضي ظهرت مجموعة من العوامل التي أعاققت عمل الآليات التي كان يسير عليها الإقتصاد الرأسمالي* مما ساهم في تفاقم العجز في الموازنة العامة للكثير من دول العالم المتقدمة والنامية.

1- محددات العجز الموازي: إن اتجاه العجز في الموازونات العامة للبلاد النامية نحو التفاقم هو أمر يعكس اختلالاً هيكلياً قد كان متزامناً مع ظهور أزمة التنمية في هذه البلاد من ناحية، ومقترناً بالصدمات الخارجية الكثيرة التي تلتقتها هذه البلاد نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته في الإقتصاد العالمي من ناحية أخرى، وهذا ما يفسر لنا علاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول الصناعية المتقدمة وهو ما جعلها في واجهة تلقي الصدمات الخارجية مثل صدمات تقلبات أسعار الصرف وانهيار نظام النقد الدولي، وهبوط الطلب العالمي على المواد الخام التي تصدرها هذه البلاد، وصدمة ارتفاع أسعار الواردات (التضخم المستورد) وارتفاع أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري²،

¹ - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 102.

* من بين هذه العوامل انهيار نظام النقد الدولي (نظام بريتن وودز)، تعويم أسعار الصرف، السياسة الحمائية للسلع والمنتجات، زيادة المنافسة بين الدول المتقدمة ارتفاع أسعار النفط أثر الصدمتين النفطيتين (1973-1979)، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والأولية الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز في موازين المدفوعات لمختلف الدول، وبالتالي ارتفاع العجز في الموازنة العامة لهذه الدول.

² - رمزي زكي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 90-92.

ومن العرض السابق يمكن القول أن الدول النامية تشترك فيما بينها في مجموعة عامة من محددات العجز المالي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين كما يلي¹:

1-1- مجموعة العوامل أو الصدمات الخارجية: وتشمل كلا من التقلبات في الأسعار العالمية للصادرات والواردات، ارتفاع معدلات الفائدة العالمية.

1-2- مجموعة العوامل أو المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية: وتشمل معدلات التضخم السائدة، أسعار الصرف، أسعار الفائدة المحلية ومعدلات نمو الناتج الحقيقي.

2- أسباب العجز الموازي: إن تخلف الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتنامية في النفقات العامة والذي تسبب في حدوث فجوة مالية أخذت تتنامى ويتسع حجمها مع مرور الوقت، وعلى نحو يشكل هذا الإختلال معضلة اقتصادية تواجه اقتصاديات مختلف دول العالم وتؤثر على الجهود الإنمائية للدول النامية بشكل خاص، ويمتد هذا الأثر إلى الإخلال بالتوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي، وهو ما يدعو لضرورة دراسة العوامل التي تسبب في حدوث عجز الموازنة العامة، فهي عوامل في جانب الإنفاق، أم هي عوامل في جانب تباطؤ الإيرادات، وبالتالي يمكن إرجاع أسباب تنامي ظاهرة العجز الموازي إلى عاملين رئيسيين هما:

1-2- عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة: يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الإقتصادي نحو أهمية دور الدولة في الحياة الإقتصادية، وبالرغم من معارضة البعض لزيادة حجم الإنفاق العام، إلا أن الإنفاق شهد زيادة مستمرة في معظم دول العالم حتى أصبحت هذه الزيادة ظاهرة تعرف باسم ظاهرة نمو الإنفاق العام والتي سبق وأن تحدثنا عنها في الفصل الأول².

2-2- العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة: أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة التي لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة خاصة في البلاد النامية التي تعاني من عدة مشكلات في نظامها المالي والضريبي، وتمثل العوامل التي كانت وراء تراجع الإيرادات العامة والمرتبطة بشكل كبير بالدول النامية على غرار ضعف الجهد الضريبي أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية وهو يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة في البلاد النامية ما بين 15-20%، في حين أن تلك النسبة تصل في البلدان الصناعية المتقدمة ما لا يقل عن 30%، بالإضافة إلى جمود النظام الضريبي وعدم تطويره والتهرب الضريبي الذي يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة... الخ³.

المطلب الرابع: طرق السياسات النقدية والمالية لتمويل العجز الموازي وآثار كل منها

¹ - أنظر:

- سميرة إبراهيم أيوب: مرجع سبق ذكره، ص 98، 99.

- صالح تومي: مرجع سبق ذكره، ص 225.

- رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 95.

² - رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 96.

³ - محمد أحمد علي الحاوري: مرجع سبق ذكره، ص 71.

تكون الدولة في مواجهة العجز الموازي أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، والتي يمكن تحديدها من خلال زيادة نسبة الضرائب، اللجوء إلى الإقتراض العمومي أو عن طريق الإصدار النقدي أو المدخرات السابقة، وقد تساءل ريكاردو في بداية القرن التاسع عشر عن أفضل الوسائل لتمويل النفقات العامة وقد حلل المزايا المقارنة للتمويل عن طريق القروض أو التمويل عن طريق الضريبة، وقد كان هذا التحليل مصدر العدة مناقشات تجسدت في التعارض بين المقاربة النيو كيتزية والمقاربة النيو كلاسيكية ليتطور النقاش بعدها ليصل إلى التطورات الحالية في هذا المجال.

1- الدين العمومي وتمويل العجز الموازي: يمكن للدولة أن تمول عجز موازنتها العامة من مصادر إقراض حقيقية لا تؤدي إلى التوسع في الائتمان وبالتالي لا يكون لها أثر على ارتفاع الأسعار، فتمويل عجز الموازنة من خلال بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية لن يؤثر سلباً على الطلب الكلي والأسعار فيما لو كانت البنوك التجارية تمتلك فوائض أو احتياطات زائدة، أما إذا لم تكن تملك هذه الفوائض فإن تمويل العجز في هذه الحالة يؤدي إلى سحب أو التأثير على الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، مما يعني أن التوسع في الائتمان الحكومي يكون على حساب الائتمان متاح للقطاع الخاص، وبالتالي يعوق بصورة غير مباشرة نمو الاستثمار الخاص لاسيما في ضوء ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، كما يأخذ تمويل عجز الموازنة شكل الإقتراض من القطاع غير المصرفي كالإقتراض من الصناديق والتأمينات الإجتماعية وشركات التأمين التجاري وعمليات السوق المفتوحة وفوائض شركات القطاع العام، فإذا كان الإقتراض من موارد معطلة فإنه لن يكون له تأثير انكماشى على طلب القطاع الخاص الإستهلاكي والإستثماري، غير أنه يؤدي إلى زيادة الطلب والإنفاق الكليين بدرجة تفوق العرض الكلي، وبالتالي تساهم في ارتفاع الأسعار¹.

غير أن تمويل العجز الموازي عن طريق الدين العمومي يطرح مجموعة من القضايا الجدلية، فهناك من يطرح فكرة الجليل الذي يتحمل العبء الحقيقي للقروض والآثار السلبية للمديونية باعتبارها عبئاً حقيقياً على الإقتصاد ككل، و عليه فالجيل المستقبلي يقوم بدفع أعباء سابقة لم يستفد منها، غير أن الكيترين يرفضون هذا الطرح فالعبء حسبهم يحدد على أن مقدار النقص في الإستهلاك الناتج عن الدين العمومي، وبالتالي فإن الجليل الذي يقترض هو الذي يتحمل كليا الإنخفاض في الإستهلاك، غير أن هذه الأطروحات قوبلت بالرفض منذ بداية الستينات (1662) لأن الطرح الأول مبني على مقارنة ذاتية ونفسية والطرح الثاني يعتمد على مقارنة موضوعية، و عليه يمكن القول بأن قرار الإكتتاب لا شك إنه يؤدي إلى تخفيض الإستهلاك لكنه يسمح في نفس الوقت بالحصول على أوراق مالية عمومية وفي هذه الحالة هناك ترحيل "Report" وليس تحمل عبء حقيقي لأنه يبيع هذه الأوراق يمكن استعادة المستوى الأصلي للإستهلاك، و يطرح بارو Barro في مقاله المنشور سنة (1974) الأمر للنقاش استناداً إلى مبدأ التكافؤ الريكاردى*، حيث يرى بارو أن الدين العمومي محايد وهو ليس ثروة صافية ولا يؤدي إلى آثار توزيعية عبر الزمن، ولهذا لا يمكن أن تكون له آثار تفاضلية على

¹ _ محمد أحمد على الخاوري: مرجع سبق ذكره، ص 80.

* _ طرح ريكاردو منذ (1817) مشكلة الآثار المقارنة لتمويل العجز الموازي عن طريق الدين العمومي أو عن طريق الضرائب حيث تساءل عن أفضل وسيلة لتمكين الدولة من الحصول على 20 مليون جنيه إضافي سنوياً لتمويل الحرب لمدة 20 سنة حيث اقترح ثلاثة حلول متكافئة، الأول يتعلق برفع معدل الضريبة بنسبة 20 مليون جنيه سنوياً إلى غاية انتهاء الحرب، والحل الثاني إصدار قرض دائم (غير قابل للتسديد) بمبلغ 20 مليون جنيه بمعدل فائدة 5% وهو ما يطرح مشكلة أعباء الفوائد، أما الحل الثالث هو إصدار قرض قابل للتسديد بقيمة 20 مليون جنيه بمعدل فائدة 5% مع إقامة صندوق للإهلاك من أجل إطفاء قيمة هذا الدين، وكان أفضل اختيار بالنسبة لريكاردو هو الخيار الأول لأن أعباء الدين سوف تختفي مع الحرب نفسها ولن يكون هناك أعباء تسير المديونية.

ثروة القطاع الخاص وبالتالي ليس هناك أثر الإزاحة المالية الممارس من قبل القطاع العام، غير أن بارو استند في طرحه هذا إلى العديد من الإقتراضات وهي أن الدين العمومي المعني هو الدين العمومي الداخلي، عدم القدرة على تنقيد الدين العمومي، وجود سوق مالي كامل يسمح برسملة الضرائب بمعدل فائدة مختلف عن سعر السوق... الخ¹.

2- الإصدار النقدي وتمويل العجز الموازي: لم تغفل النظرية الاقتصادية الشروط اللازمة لنجاح سياسة الإصدار النقدي الجديد في معالجة العجز الموازي، ولم يقف الأمر عند الإطار النظري بل هناك عدة دراسات تطبيقية أثبتت ايجابية وفعالية زيادة المعروض النقدي في تطوير وزيادة نمو الناتج الوطني الإجمالي، أي أن الإعتقاد الشائع بأن هذا الأسلوب ينطوي دائما على مخاطر ليس دقيقا ذلك أن هناك آلية معينة ينبغي استحضارها عند التعامل مع هذا الأسلوب، ويعتبر كيتز أول من تعامل مع هذه الآلية عندما قدم نظرية العجز المنظم، حيث أن شروط نجاح هذه السياسة ينطلق في نظريته من أن ضخ معروض نقدي داخل الإقتصاد سوف يترتب عليه تحفيز الطلب الفعال مع افتراض وجود ميل حدي للإستهلاك مرتفع ووجود موارد غير مستغلة وطاقات إنتاجية مرنة، وينطلق كيتز من هذه الفروض ليضع آلية لمعالجة العجز عن طريق خلق العجز المؤقت، فهو يرى أن زيادة المعروض النقدي سوف تحفز الطلب المحلي وبفعل مضاعف الإنفاق الحكومي سوف تزداد كمية الإنتاج والمعروض السلعي، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من التوازن بين المعروض النقدي والمعروض السلعي وبذلك يتم تجنب ظاهرة التضخم، وبخصوص العجز المؤقت الناتج عن التمويل بالإصدار النقدي سوف يتم تجاوزه في ظل مرحلة الإنتاج وخلق الدخل التي ترفع من الحصيلة الضريبية للدولة بشكل يحقق التوازن في الموازنة العامة للدولة².

غير أن هذا الأسلوب في التمويل يثير العديد من النقاشات مردها إلى آثار الإصدار النقدي على المتغيرات الحقيقية ومستوى الحيادية والحيادية العالية للنقود وأثرهما على التوازن والنمو، حيث يكون التمويل بالإصدار النقدي محايدا لما يؤديه الإرتفاع الظرفي للكتلة النقدية إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقية، وتكمن المشكلة في كون أن حيادية النقود لا تعني بالضرورة الحيادية العالية التي تتعلق بعدم تغير المخزون الرأسمالي أو النسبة بين الرأسمال والعمل أو الإستهلاك الحقيقي عندما يحدث تغير في نمو النقود الخارجية، ويمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن تكون له آثار على المتغيرات الحقيقية للإقتصاد، فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن ألا يكون محايدا (إذا لم يكن عرض النقود معروفا لدى الأعوان)، وتعتمد هذه الآثار عموما على أثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الإسمية، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى التدهور في الأسعار النسبية التي من شأنها تغيير التوازن ومعدل النمو الإقتصادي.

3- الضريبة وتمويل العجز الموازي: تعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل العجز الموازي ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضرائب وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز، ويمكن لهذه الزيادة أن يكون وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور والمرتبات، وإذا تم تمويل هذا العجز عن طريق الزيادة في أرباح شركات القطاع الخاص، فيمكن لهذه الأخيرة أن تتحمل الزيادة في أسعار السلع الإستهلاكية حتى

¹ عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 223-226.

² نوزاد عبد الرحمان الهبيتي، منجد عبد الطيف الحشالي: المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 135، 136.

تحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي تحمل العمال لأعباء الضريبة من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بقدر يكافئ الزيادة في الأسعار الأمر الذي يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة، والنتيجة أن زيادة الضرائب تعمل على الحد من القدرة التمويلية لاستثمارات مؤسسات القطاع الخاص، وهذا ما يدفعها إلى إصدار أوراق مالية وطرحها للاكتتاب مع ما تحمله هذه الصيغة من مخاطر¹.

وما يمكن استخلاصه أنه في الوقت الراهن بأن الجدل حول الحلول المقدمة لعلاج العجز الموازي خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية تخضع عن وجود رؤى مختلفة منها رؤيتين أساسيتين متعارضتين تتمثل الأولى بالمؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ويدعمهما الإقتصاديون المنتمون إلى المدرسة النقدية وتهدف إلى علاج العجز الموازي من خلال تخفيض الضرائب على الدخل المرتفعة ورؤوس الأموال والرقابة الصارمة على الإنفاق العام الجاري خاصة الموجه إلى الخدمات الاجتماعية عن طريق التنسيق بين السياسة النقدية المالية، وهي الرؤية الهادفة إلى إضعاف قوة الدولة ودورها في التنمية والنشاط الاقتصادي، وتقدم الرؤية الثانية بديلاً مخالف للرؤية الأولى، حيث ترى حلولها المطروحة لعلاج العجز الموازي بإعطاء الدولة دوراً هاماً من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وترشيده والتحكم في الدين العام الداخلي والخارجي لأجل تحقيق التنمية مع مراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء².

وتبقى الضرائب مورداً سيادياً بإمكان الدولة اللجوء إليه دون الكثير من القيود باستثناء ردود الأفعال الناتجة عن الضغط الضريبي المرتفع والتي يمكن أن تأخذ صور المقاومة الضريبية المتمثلة في الإضراب ضد الضريبة والغش الضريبي وظهور الاقتصاد الموازي... الخ.

المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والإرتباطات، وتضم هذه الأخيرة كلا من الصادرات والواردات السلعية وحرارة رؤوس الأموال والتحويلات الرأسمالية من جانب واحد كل هذه المعاملات تدون في جدول واحد يسمى ميزان المدفوعات الدولية، وتحظى العلاقات الإقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الإقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الإقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفاً رئيسياً من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصاً السياسة النقدية والمالية التي يمكن أن تسهم ومن خلال استخدام أدواتها في تعديل حالات عدم التوازن والتي قد يعاني منها ميزان المدفوعات، وفي الوقت نفسه يمكن لها أن تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الإقتصادية المحلية من خلال التأثير في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية

¹ - عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 229، 230.

² - نوزاد عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد الطيف الحشالي: مرجع سبق ذكره، ص 157، 158.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية فهو إحدى أدوات التحليل الاقتصادي التي تساعدنا على معرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير وأيضا الوضع التجاري لها، وبالتالي فهذه الأداة ستمكن من معرفة الموقف الخارجي للدولة اتجاه العالم الخارجي.

1- مفهوم ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على أنه «سجل محاسبي أو إحصائي موثق بشكل رسمي، يعتمد قيدها مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات التي تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مدينة للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة¹». ويتضمن التعريف السابق العناصر الآتية²:

- سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا: حيث يعد حسب أصول المحاسبة ويصدر عن مؤسسات رسمية في مقدمتها البنوك المركزية كما يوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي، مما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرار والباحثين المختصين والمتابعين التقديين والماليين؛

- قيد مزدوج: أي أنه يتضمن كافة التدفقات الداخلة إلى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجية منه كمدفوعات، فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديونا عليه، ولا يعني القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود أو الفقرات الأساسية أو التفصيلية بل تتعلق المسألة بالحسابات الختامية، وما يتبقى من فروقات بين طرفي المقبوضات والمدفوعات يتم تلافيه من خلال بند التصحيح أو التعديل؛

- المبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية: وهي تسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الواردات، أو خرجت كتحويلات للخارج والتي تتحقق كتدفقات متقابلة بشكل أدنى أو من قبل طرف واحد مثل الهبات والتعويضات وتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم؛

- المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما: وبذلك ترتبط حسابات ميزان المدفوعات بثلاث وقائع أو لها المقيمون حسب المفهوم المعتمد على المستويين المحلي والدولي، والثانية الأشخاص الطبيعيين كأفراد وأسر والأشخاص القانونيين كتنظيمات مرخصة اقتصادية وغير اقتصادية حكومية أو خاصة أو دولية، والثالثة الدولة كبناء سياسي متكامل (شعب وحكومة وسيادة) وبالتالي فميزان المدفوعات يرتبط بكل هذه المكونات مجتمعة؛

- فترة زمنية معينة: وعادة ما تكون سنة واحدة وبذلك يختلف ميزان المدفوعات الدولية عن حسابات الدائنية والمديونية لبلد ما، والتي تتم غالبا في مجال ضيق.

2- أهمية ميزان المدفوعات: فيما يخص أهمية ميزان المدفوعات الدولية فإن هذا الأخير يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصادها، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة. ويعد ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الإعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام

¹ عبد الرحمان يسري أحمد: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

² هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جريز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 235، 236.

سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر هذه المعاملات بغرض استيعاب أو امتصاص الفائض أو إزالة العجز، وذلك كوسيلة لمنع أو التخفيف من التضخم أو الإنكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية، غير أن هذا الأخير لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية دون أن يعرض التفاصيل الضرورية والتي يمكن الإستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية الحاصلة في الإقتصاد المعني، كما أنه لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الإقتصاد الدولي للبلد المعني بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (عادة سنة)¹.

3- المكونات الأساسية لميزان المدفوعات: من خلال التعريف السابق يمكن أن يتضح بأن اهتمام ميزان المدفوعات ينصب فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تلك التي تولد حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو العكس، ويقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى جانبين أحدهما مدين ويحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، وبالتالي فالواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين، والجانب الآخر دائن ويحتوي على كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة كالمستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن، وهذه التفرقة تؤدي إلى رسم خط فاصل ضمن ميزان المدفوعات يترك بعض العناصر مسجلة كدائنة أو مدينة "فوق الخط" والبعض الآخر "تحت الخط"، ويتم الحصول على فائض عندما تكون العمليات الدائنة المسجلة "فوق الخط" أكبر من العمليات المدينة المسجلة "تحت الخط"، أما الحصول على عجز عندما تكون العمليات الدائنة الموجودة "فوق الخط" أدنى من العمليات المدينة الموجودة "تحت الخط"².

أما تصنيف ميزان المدفوعات حسب النموذج الذي اعتمده صندوق النقد الدولي (FMI) فهو يشتمل على ثلاث حسابات رئيسية هي: حساب السلع والخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب رأس المال ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

3-1- حساب السلع والخدمات: وهو يسمى أيضاً بالحساب الجاري، ويشمل هذا الحساب المعاملات المنظورة وغير المنظورة وحساب التحويلات من جانب واحد والتي يمكن شرحها كالآتي³:

3-1-1- المعاملات المنظورة: وتشمل الصادرات والواردات المادية التي تعبر الحدود الجمركية، وأيضاً الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يتم تقييم الصادرات السلعية من منظور صندوق النقد الدولي حسب قيمة السلعة قبل أن يضاف إليها نفقات النقل، الشحن والتأمين من ميناء التصدير، وتسمى هذه القيمة بـ (FOB). أما قيمة الواردات فتقيم حسب قيمة السلعة مضافاً إليها مصاريف النقل، الشحن والتأمين وتسمى بـ (CIF).

3-1-2- المعاملات غير المنظورة: وتشمل المدفوعات والمستوردات من الخدمات وتتضمن:

¹ _ المرجع نفسه، ص 237.

² _ عبد الرحمن يسري أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 204.

³ _ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص 303، 304.

- ❖ مدفوعات خدمات النقل المتعلقة بمختلف أنواع النقل البري والبحري والتي التي تقدم إلى غير المقيمين، وتشمل أيضاً أجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر رسوم الموانئ... الخ؛
- ❖ المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين كالتأمين على الحياة والتأمين على الحوادث وأيضاً إعادة التأمين؛
- ❖ مدفوعات الرحلات إلى الخارج بما في ذلك مصاريف المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العمل... الخ؛
- ❖ دخول رأس المال المتضمنة العائد من الأصول المستثمرة في الخارج مباشرة كانت أم غير مباشرة؛
- ❖ العمليات الحكومية المتعلقة بالجانب العسكري أو غير العسكري؛
- ❖ الخدمات الأخرى المتمثلة في العملات التجارية أو مدفوعات البريد والمواصلات أو الإعلانات وغيرها.

3-1-3- حساب التحويلات من جانب واحد: ويشمل هذا الحساب المدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى العالم الخارجي سواء كانت خاصة أو حكومية، حيث تشمل التحويلات الخاصة الهبات والتبرعات والإعانات التي يقدمها أو يتسلمها الأفراد والهيئات الخاصة، أما التحويلات الحكومية فتشمل المنح والمعونات والتعويضات المستلمة من قبل الهيئات الحكومية ويكون التحويل الخاص أو الحكومي عينياً أو نقدياً، ففي الحالة الأولى يظهر حساب السلع والخدمات دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل ومديناً في الدولة المحول إليها، أما إذا كان التحويل في شكله النقدي فسيظهر حساب رأس المال دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل ومديناً في الدولة المحول إليها في حساب التحويلات الخاصة¹.

3-2- حساب رأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وعادة ما يتقسم إلى قسمين هما:

- 3-2-1- حساب رأس المال طويل الأجل:** يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة ونجد فيه²:
- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج، وتقييد الإستثمارات باعتبارها تصدير رأس المال في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل، وتقييد في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل؛
 - عمليات الإستثمار الأجنبي في الداخل، وتقييد هذه الإستثمارات في الجانب الدائن من حساب رأس المال طويل الأجل والجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل باعتبار هذه العمليات استيراد لرأس المال؛
 - عمليات الإقتراض طويل الأجل، وتقييد في الجانب الدائن باعتبارها استيراد لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل؛
 - حصة الدولة في المنظمات الدولية وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الاختراع، وتقييد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الإستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل لأنها تصدير رأس المال ويقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل، وتقييد قيمة ما يحققه غير المقيمين من أنصبة من الإستثمارات المذكورة في الجانب الدائن باعتبارها استيراد لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل.

¹ - كامل البكري: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 251.

² - هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

3-2-2- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، ويترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في الجانب الدائن من هذا الحساب. كما يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب، ويعامل استيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد وتصدير السلع، ويساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات عندما يرسل من دولة إلى أخرى، وفي هذه الحالة يعتبر انتقال الذهب حركة موازنة مثل حركات بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل وليس شرطا في استيراد وتصدير الذهب أن ينتقل من دولة لأخرى بل الأهم انتقال ملكيته بين الأفراد¹.

3-3- حساب التسويات الرسمية: ويسمى أيضا حساب رؤوس الأموال النقدية، ويضم الحساب صافي التغيرات الدولية الرسمية والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للدولة خلال السنة، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحريك الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصص البلد في المؤسسات الدولية)، وهذا المركز النقدي الخارجي يساوي رصيد العمليات "فوق الخط" المصححة من حساب "السهو والخطأ" لأن انتقال الأموال المقابل لتسويات هذه العمليات يتسبب في تغيير مركز البنك الذي ينجز أو يتسلم التسوية، اتجاه الخارج. إذ أن الدفع إلى الخارج يعني نقصا في الموجودات أو زيادة في الالتزامات، أما تلقي المدفوعات من الخارج فإنه يعني زيادة في الموجودات أو نقصا في الإلتزامات².

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

مما سبق يتضح بأن بنود ميزان المدفوعات الدولية المختلفة يحمل مكاسب والتزامات تبعلان أي دولة إزاء غيرها من الدول إما دائنة أو مدينة، وهنا فإن ما يتحقق من توازن حسابي يعد مساواة قيمية كأى ميزان آخر، وعليه فإن ما تحمله الخلاصة النهائية لميزان المدفوعات من تعادل طر في المقبوضات والمدفوعات لا يعكس بالضرورة توازنا حقيقيا للتعاملات الإقتصادية لدولة ما مع الخارج، وبالتالي فإن عدم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات يعد أمرا واقعا بالنسبة لكافة البلدان وفي أي سنة كانت.

1- توازن ميزان المدفوعات: بالنسبة لاقتصاديات السوق التي تخضع غالبا إلى لتقلبات متعددة دورية وغير دورية في كافة النشاطات الإنتاجية والتبادلية والائتمانية، وذلك في ظل انتفاء أو قلة التخطيط في العلاقات الدولية وسيطرة القطاع الخاص وقيامه بتنفيذ معظم بنود ميزان المدفوعات الدولية. إن أي توازن نتصوره للميزان المذكور يكون توازنا بحتا يسود مجتمعا ستاتيكيًا يخلو من الإدخار والإستثمار ويحصر نشاطه في التبادل التجاري على أساس المقايضة، وبالتالي يصبح هذا التوازن بمثابة توازن محاسبي فقط أي التوازن بين الطرف الدائن والمدين، أما التوازن الديناميكي فهو توازن يعمل في مجال

¹ - إبراهيم محمد الفار: سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص 86.

² - كامل البكري: مرجع سبق ذكره، ص 253.

متحرك بشكل مستمر، حيث هناك دائما حركة باتجاه التوازن ولذلك فإن حركة ميزان المدفوعات في الاقتصاديات الراهنة تتسم بالديناميكية حو ما يعرف بالتوازن المتغير أو التوازن المتنقل، وتتغير قيم المعاملات الاقتصادية التي تتضمنها من وقت لآخر فيصعب التنبؤ بمسارات تحولها¹.

2- أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات: التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري، والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الإختلال سواء كان سلبيا أو إيجابيا، وبالتالي توجد عدة أنواع للإختلال ميزان المدفوعات وتقف وراء هذه الإختلالات عدة أسباب والتي سنفصلها كالاتي²:

1-2 أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات: توجد العديد من الأسباب المؤدية إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات لعل من أهمها:

- ✓ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية سواء كان تقييم العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية أو العكس، مما يؤدي إلى ارتفاع السلع الداخلية في الأسواق العالمية أو العكس، وفي كلتا الحالتين يختل ميزان المدفوعات؛
- ✓ الأسباب الهيكلية المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الواردات إضافة إلى القدرة الإنتاجية... الخ؛
- ✓ الأسباب الدورية المتعلقة بالتقلبات التي تصيب النظام الإقتصادي والمتمثلة في فترات الركود والرواج الإقتصاديين؛

- ✓ الظروف الطارئة، بحيث تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها تؤدي إلى إختلال في ميزان مدفوعات البلد المعني كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا؛
- ✓ أسباب أخرى كإنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها مما يؤدي إلى التفاوت بين مستوى الإستثمار والإدخار اتجاه التضخم، ومنه إختلال ميزان المدفوعات.

2-2- أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها، فنجد الإختلال العرض الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة مثل الحروب والتي تؤدي إلى إختلال في ميزان المدفوعات (إختلال إيجابي أو سلبي)، وهناك الإختلال الموسمي الذي يظهر عند الدول التي يقوم فيها النشاط الإقتصادي على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج أما في آخر المدة فقد يتلاشى الفائض وربما يتحول إلى عجز، أما الإختلال الدوري فيحدث حين تحتاج النظام الرأسمالي نوبات من الرواج أو الكساد، أما الإختلال النقدي الذي يعبر عنه بارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي والذي من شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز في ميزان

¹ - هوشيار معروف: الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

² - أنظر:

- عبد الرحمن يسري أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 142.

- هوشيار معروف: الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

المدفوعات، وبالنسبة للإحتلال الهيكلي يكون مصدره تغيير أساسي في ظروف العرض أو الطلب، مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى عدة عوامل منها التغيير في الأصول المملوكة للدولة في الخارج، انخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة إمكانية التصدير... الخ.

وبالإضافة إلى هذه الإختلالات هناك عدة عوامل اقتصادية لها تأثير على ميزان المدفوعات يمكن أن تكون سببا في اختلاله وربما تأخذ أيضا أحد أشكال الإختلالات السابقة الذكر وفي مقدمتها، معدل نمو الناتج المحلي، اختلاف أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تغيرات أسعار الصرف، هذه الأخيرة التي لها تأثير مباشر على أهم مكونات ميزان المدفوعات، الأمر الذي يجعل أسعار الصرف تنعكس حقيقة أداء اقتصاد البلد المعني خاصة على المستوى الخارجي.

المطلب الثالث: أثر أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

يمكن الجزم بأن ميزان المدفوعات ترتبط حالته سواء كان في حالة عجز أو فائض بسعر الصرف الأجنبي، ويعد الأخير مؤشرا لمدى غلاء أو اعتدال أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمواطنين داخل الدولة، وبالنسبة لغلاء أو اعتدال السلع المحلية بالنسبة للأجانب.

1- العلاقة بين الدخل الوطني وحسابات ميزان المدفوعات: ذكرنا سابقا بأن ميزان المدفوعات يتكون من الحساب الجاري، حساب رأس المال وحساب التحويلات الرأسمالية الخاصة، حيث يسجل الحساب الجاري حركات الصادرات والواردات من وإلى البلد، وبالتالي فهو يهتم بالميزان التجاري المتمثل في الفرق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، وكما هو معلوم فإن الدخل الوطني تتكون استعملاته من الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التجارة الخارجية (X-M) كما هو مبين في المعادلة الآتية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \text{-----} (11)$$

أما بالنسبة لحساب رأس المال فهو يقيس مقدار التدفق في رأس المال من جراء شراء الأصول من قبل الأجانب، وبالتالي ليس هناك علاقة بين حساب رأس المال والناتج الوطني، لأن هذا الحساب يتضمن تحويلات الأصول وليس الإنتاج الحالي، أما حساب التحويلات الرأسمالية الخاصة فهو بمثابة تدفق في حسابات الناتج الوطني بالإضافة إلى الادخار والضرائب، وبالتالي يمكن أن نعبر عن ميزان المدفوعات (B) بأنه إجمالي الصادرات (X) منقوصا منها كل من إجمالي الواردات (M) وصافي التحويلات الرأسمالية الخاصة (F) وصافي تحويلات العاملين (R) رياضيا¹:

$$B = (X - M) - F - R \text{-----} (12)$$

وبالتالي عندما يكون الميزان التجاري في حالة فائض فإن الأثر الكلي للميزان التجاري على الدخل الوطني يكون موجبا، والعكس يحدث عندما يكون الميزان التجاري في حالة عجز، أما صافي التحويلات الرأسمالية فهي تؤثر سلبا على سعر الفائدة الداخلي.

2- أثر المستوى العام للأسعار وسعر الصرف على انتقال ميزان المدفوعات: إذا ما أردنا توضيح العلاقة بين الحساب الجاري والتوازن في سوق الإنتاج فلا بد من تبيان محددات كل مكونات الحساب. بالنسبة للصادرات فهي تعتمد على

¹ - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: مرجع سبق ذكره، ص 310.

سعر الصرف (E) وكذلك المستوى المحلي للأسعار (P) هذا الأخير الذي يكون له أثر سلبي على حجم الصادرات وبالتالي¹:

$$X = x(P, E) / \frac{\partial X}{\partial P} < 0 \text{ ----- (13)}$$

وكما هو معلوم فإن المستوى العالمي للأسعار يتحدد بحاصل ضرب سعر الصرف بمقدار أسعار الصرف المحلية أي:

$$P_f = P \cdot E \text{ ----- (14)}$$

وبالتالي فإن أثر الأسعار العالمية يكون له أثر إيجابي على حجم الصادرات بحيث تصبح هذه الأخيرة رخيصة بالنسبة لغير المقيمين والعكس في حالة ارتفاع المستوى المحلي للأسعار وأسعار الصرف، وفيما يتعلق بالواردات فإنها تعتمد بشكل رئيسي على الدخل الوطني والمستوى المحلي للأسعار وسعر الصرف، ويفترض أن تكون كل هذه المتغيرات ذات أثر إيجابي على حجم الواردات، غير أنه لا بد من معرفة أن قيمة كل من الصادرات والواردات تساوي المستوى المحلي للأسعار (P) أو $\left(\frac{P_f}{E}\right)$ مضروبا في كمية كل منهما وعليه تصبح معادلة ميزان المدفوعات كالآتي:

$$B = P \cdot x(P, E) - \left(\frac{P_f}{E}\right) \cdot M(Y, P, E) - F(R) \text{ -----(15)----}$$

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت فعلى البنك المركزي بيع أو شراء العملة الأجنبية في أوقات وجود العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وذلك للمحافظة على سعر الصرف من التذبذب، أما في ظل سعر الصرف المرن فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن عندما يكون التغير في قيمة ميزان المدفوعات تساوي الصفر ($\Delta B = 0$).

3- مدخل المرونات: عرفنا فيما سبق بأن مستوى الأسعار يؤثر سلبا في حجم الصادرات وإيجابا في أسعار الواردات، لذلك فإن التأثير النهائي لهما على ميزان المدفوعات يعتمد على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لمستوى الأسعار المحلي، وإذا علمنا بأن معادلة أثر مستوى السعر المحلي على الصادرات تعطى بالمعادلة الآتية²:

$$X = x(P, E) \text{ ----- (16)}$$

$$\frac{\partial X}{\partial P} = X + P \left(\frac{\partial X}{\partial P}\right) = X(1 + E_X^P) \text{ (17)}$$

حيث: (E_X^P) تمثل المرونة السعرية للصادرات، وبالتالي فإن الأثر على ميزان المدفوعات يعتمد على مرونة كل من الصادرات والواردات وبالرجوع إلى المعادلة رقم (14) نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = X + P \cdot \frac{\partial X}{\partial P} - \frac{P_f}{E} \cdot \frac{\partial M}{\partial P} \text{ ----- (18)}$$

$$= X(1 - E_X^P) - \frac{P_f}{E} \cdot \frac{\partial M}{\partial P} \text{ -----(19)---}$$

حيث أن: $(E_X^P < 0)$ وحتى يكون أثر (P) موجبا على ميزان المدفوعات (B) لا بد أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لمستوى السعر المحلي أكبر من الواحد الصحيح، وبالتالي فعندما تكون $(E_X^P > 0)$ فإن زيادة المستوى المحلي للأسعار سوف يقلل من صافي الصادرات $(X - M)$ وبالتالي فإن منحني ميزان المدفوعات

¹ _ المرجع نفسه، ص 311.

² _ المرجع نفسه، ص 315-317.

سوف ينتقل إلى أعلى والعكس عندما يكون ($E_X^P < 1$) أي أن مستوى السعر المحلي سوف يزيد من صافي الصادرات وينتقل منحني ميزان المدفوعات إلى أسفل.

أما فيما يخص سعر الصرف فيمكن بيان أثره على انتقال منحني ميزان المدفوعات من خلال:

$$\frac{\partial B}{\partial E} = P \cdot \frac{\partial X}{\partial E} - \left(\frac{P_f}{E} \frac{\partial M}{\partial E} + M \cdot \frac{P_f}{E} \right) \quad \text{---(20)}$$

وإذا علمنا بأن ($\frac{\partial X}{\partial E} < 0, \frac{\partial X}{\partial E} > 0$) وفي هذه الحالة نكون أمام أحد الاحتمالين: فإما أن تكون مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد الصحيح، وبالتالي فإن سعر الصرف سوف يزيد ويرتفع معه صافي الصادرات وينتقل منحني ميزان المدفوعات لأعلى، أو يحدث العكس في الحالة التي تكون فيها مرونة الواردات أقل من الواحد الصحيح.

المطلب الرابع: إجراءات السياسات النقدية والمالية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات

تؤدي كل من السياسة النقدية والمالية دوراً هاماً في تصحيح الاختلالات التي قد تحصل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال أدوات كل منهما، حيث تكمن فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال الدور الفعال للنقود في التحكم بأسعار الصرف باعتبار ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، بالإضافة إلى السياسة النقدية هناك السياسة المالية التي تعمل على تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات من خلال تأثير أدواتها خاصة الإنفاق العام والضرائب على أسعار الصرف بهدف تحقيق التوازن الخارجي الذي لا يقل أهمية عن التوازن الداخلي.

1- السياسة النقدية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات: للسياسة النقدية دور كبير في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الإحتياطيات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية) فضلاً عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح وفي ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير داخلي يتأثر بفئات أو عجز ميزان المدفوعات، لذا فإن عرض النقود ليس أداة مستقلة مثلما هو الحال في ظل اقتصاد مغلق، إذ يعد عرض النقود متغيراً مستقلاً يستطیع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، ومن خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة ما بين الائتمان المصرفي المحلي والتغير في الإحتياطيات الدولية رياضياً كالآتي¹:

$$\Delta M_s = \Delta NFA + \Delta DC \quad \text{----- (21)}$$

حيث أن: (ΔM_s) يمثل التغير في عرض النقود مقاساً بالسيولة المحلية، ويمثل (ΔNFA) التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، أما (ΔDC) فيمثل التغير في مجموع الائتمان المحلي بالإضافة إلى صافي البنود الأخرى الغير مصنفة. حيث يمثل التغير في السيولة المحلية مصدرين هما: التغير في صافي الأصول الأجنبية والتغير في صافي الأصول المحلية والائتمان المحلي، بالإضافة إلى أن الطرف الآخر لعرض النقود المتمثل في الطلب على النقود الذي يتسم بعلاقة تناسبية مع الدخل (Y) وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (R) والمستوى العام (P)، ونحن نعلم أن التوازن في

¹ - عباس كاظم الدعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 88.

السوق النقدي يتحقق عند المساواة بين عرض النقود والطلب عليها ($M^d = M_s$)، وبالتالي يمكن إثبات العلاقة بين سوق النقود وميزان المدفوعات من خلال العلاقة الرياضية¹:

$$\Delta NFA = \Delta M_s - \Delta DC = M^d - \Delta DC \text{ ----- (22)}$$

والجدير بالملاحظة أن الدخل الحقيقي وكذلك المستوى العام للأسعار متغيران مستقلان أي أحدهما يتحددان خارج النموذج، وكذلك يتضح من دالة الطلب على النقود أن الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، وبالتالي فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي، وهذا يعني أن الإجراءات النقدية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية للمستثمرين المحليين والأجانب، عندئذ يتأثر سعر الفائدة المحلي بالتغيرات الخارجية لوجود البدائل أمام القطاع المالي، فالتغيرات في سعر الفائدة جزء مهم من سياسة نقدية محلية تؤثر في الوضع التنافسي للإقتصاد المحلي، وكذلك في التدفقات النقدية والرأسمالية من وإلى الإقتصاد المحلي من جانب آخر، وبالتالي فإن الزيادة في الائتمان المحلي (ΔDC) بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (ΔM^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية وبالقدر نفسه، أي أن التغير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابياً التغير في الطلب على النقود مطروحاً منه التغير في الائتمان المحلي، وهذا يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية ناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، أي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات ويمثل دور السلطة النقدية هنا في الحد من التوسع في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الإقتصادية محاولة من هاتقليل واردات هذه الوحدات، وهذا ما يفسر إصرار واضعي السياسة وبرامج التصحيح القصيرة الآجل برامج التثبيت تقليل الائتمان بشكل عام، والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات².

2- السياسة المالية وتصحيح إختلالات ميزان المدفوعات: من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والإرتباطات، وتحظى تلك العلاقات الإقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الإقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد على وفق نظريات الإقتصاد الدولي المختلفة، مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفاً رئيسياً من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصاً السياسة المالية التي يمكن أن تسهم ومن خلال استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الإنفاقية والضريبية³، حيث إذ أن هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) أو توازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصاً في الإقتصاديات المتقدمة، فنشأة الإختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فإقتصاديات العجز تواجه ضغطاً لتروح الأموال الخاصة منها إلى الخارج، الأمر الذي يولد تفاقماً في الإتجاه التروالي لسعر صرف عملاتهما، في

¹ _ المرجع نفسه، ص 89.

² _ توفيق عبد الرحمان يوسف: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 29-31.

³ _ عباس كاظم الدعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 92.

حين أن اقتصاديات الفائض عادة تمثل انسياً بالرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضاً من مضاعفة الإختلال، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات في الأسعار والعمالة والنتائج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضاً في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخماً يجذب الطلب وعجزاً في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخماً يجذب الطلب وفائضاً في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محلياً تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دولياً، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الإنكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات التوسعية والإنكماشية، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لإنجاز العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

ولا يمكن إغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة، فزيادة الضرائب (مثلاً الضرائب على الدخل) تؤثر في قدرة الأفراد على الإنفاق من خلال تأثيرها في انخفاض دخولهم، أي الانخفاض بأشكاله المختلفة (الإستهلاكي والإستثماري)، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وكذلك الأجور وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض عرض النقود والأسعار، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار مرتفعة، مما يترتب عليه ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخل، إذ يمكننا أن ندرك في أحياناً كثيرة ما تؤديه الزيادة في الضرائب على ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها في الإنتاج، إذ تعمل على تخفيضه لارتفاع التكاليف المرتبطة به، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة مع البلدان التي تكون فيها الأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض في سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الإنتاج، وهذا يعني أن للضرائب تأثيرها في أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخل وعرض النقود والإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري، وهكذا فإن الحكومة يمكن أن تمارس من خلال سياساتها الإنفاقية والضريبية دوراً في التأثير في وضع ميزان المدفوعات².

¹ عماد محمد علي العاني: اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2002، ص 139-141.

² توفيق عبد الرحمن يوسف: مرجع سبق ذكره، ص 98-100.

المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية والتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

لقد شهد العالم في القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، وأزمة انهيار نظام برين وودز وأزمة المكسيك والأرجنتين، والأزمة الآسيوية أو أزمة النمور كما تسمى في عام (1997) التي مست العديد من الدول الآسيوية، حيث ظهرت تحديات جديدة أمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية نتيجة اندماج الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم، فمع اتساع الثورة المعلوماتية تزايدت سرعة تحويل الأموال وانتقالها عبر مختلف دول العالم، وتعتبر الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي انطلقت شراراتها في سنة (2007) من أكبر الأزمات التي شهدتها العالم الرأسمالي المعاصر نظرًا للاختلالات المالية الداخلية والخارجية التي أحدثتها، والتي امتدت انعكاساتها السلبية لتشمل معظم الأسواق المالية لدول العالم المتقدم والنامي، هذه الأزمة التي سوف نركز عليها دراستنا من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

نظرًا لتعدد وكثرة الأزمات المالية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أصبح موضوع الأزمات المالية يثير جدل العديد من المفكرين سواء من حيث ربطها بالدورة الاقتصادية أو من حيث تعريفها أو حتى من حيث أسباب نشوبها.

1- مفهوم الأزمات المالية: يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولًا في الأدبيات الاقتصادية نظرًا لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول، ولا يوجد اتفاق موحد حول مفهوم الأزمات المالية ولذا فهناك العديد من التعاريف فيما يخص الأزمات المالية.

– تعرف الأزمة المالية على «أنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة بلد ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلاً، والفقاعة المالية أو السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو العقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية»¹.

فالأزمة المالية هي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالإقتصاد الحقيقي، وبالتالي انخفاض الاستثمار مما يجبر إلى أزمة اقتصادية بل حتى إلى ركود اقتصادي.

– كما يعرف "Michel Aglietta" الأزمات المالية «بذلك الإضطراب الذي يمكن أن ينتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لمخطر النظام»²، ويعني هذا الأخير بالنسبة له إمكانية وقوع حدث نظامي عنيف يكفي لإحداث أزمة مالية، ويقصد بالحدث النظامي حدوث أزمة مالية بسبب العدوى الناتجة عن أثر الدومينو الذي يعني تلك الصدمة السلبية أو المعلومة السيئة التي تخص مؤسسة مالية أو أكثر، والتي يكون انتشارها متسلسل إلى باقي المؤسسات أو الأسواق المالية

¹ – فريد كورتل، كمال رزيق: الأزمة المالية العالمية انعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، مصر، يومي 28، 29 أبريل 2009، ص 02.

² – Aglietta Michel : **Macroéconomie Financière (Crises Financières et Régulation Monétaire)**, 3^e édition, la découverte, paris, 2001, p8.

الأخرى أو بسبب الصدمة الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تؤثر في نفس الوقت على الأوضاع المالية لعدد كبير من المؤسسات والأسواق المالية، وتؤدي إلى ردة فعل سلبية ومشاركة حسب Michel Aglietta يمكن أن تتفوق مع النقديين لاعتقادهم أن آلية انتشار الأزمة ترجع إلى انخفاض السيولة، غير أنه لا يمكننا أن نتفق معهم تماماً لتأكيدهم حول تعميم السيولة، إلا إذا كان هناك اضطراب على مستوى الجهاز المصرفي أو ما يسمى بالدعور المصرفي¹، فيمكن أن تحدث أزمة سيولة في أي سوق (مثل الأسواق المالية) أين تكون نتائجها جد خطيرة، وهذا ما أثبتته البورصة في أكتوبر (1987)، والذي يرجع سبب الأزمة إلى أزمة في السوق والتي كان لها إمكانية تأثير على باقي متغيرات النظام المالي.

2- الفرق بين التقلبات الدورية والأزمات المالية: يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي ونموه لم يتحقق على شكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، وهذه الحركة تعد السمة الأساسية لذلك النظام بأحدها الصفة الدورية، حيث تتعاقب خلال مدد شبه منتظمة تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة، وتعرف هذه الأخيرة بأنها التقلب الدوري في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا الأخير يتعاقب فيها بين الركود والانتعاش في حين أن الأزمة تدل على اضطراب مفاجئ في النشاط الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان ويصعب التنبؤ بها وتنشأ الأزمات في النظام الرأسمالي إما بسبب خلل بنيوي حسب رأي النيو كلاسيك أو بسبب ظهور الابتكارات، وإذا أسقط تعريف الأزمة على الجانب المالي فإن الأزمة المالية تصبح عبارة عن «اضطراب حاد ومفاجئ في المؤسسات المالية قد تقع في الجهاز المصرفي أو في أسعار الصرف أو في الأسواق المالية»².

3- أنواع الأزمات المالية وقنوات انتشارها: تعدد أنواع الأزمات الاقتصادية والمالية وتختلف، إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

3-1- الأزمات المصرفية: تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك، بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة. وتميل الأزمات المصرفية إلى الإستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها آثار أشد على النشاط الاقتصادي، وقد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينيات وتحدث بالترادف مع أزمات العملة، كما أن الأزمة المصرفية من الصعب التعرف عليها في الواقع، نظر الطبيعة المشككة من جهة ولنقص البيانات والمعلومات من جهة أخرى، وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من الأزمات: **أزمة مصرفية عادية** والتي قد تهنر فيها قدرة بعض المصارف عن الوفاء بالتزاماتها وتتأثر ملاءمتها نتيجة لزيادة الأصول غير المنتظمة (المتعثرة) مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، وبين **أزمة مصرفية نظامية** أين يصاب النظام المصرفي برمته بالشلل الكامل وتدفع حتى بالبنوك السليمة إلى إقفال أبوابها، إذ أن ضعف عدد كبير من البنوك يزعزع الثقة في النظام المالي عموماً ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة وذلك دائماً بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين ونظراً لخوفهم من بعض

¹ Ipid, p8.

² كامل علاوي كاظم: الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 28، 29 أفريل 2010، ص 03.

المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها البنوك يتجهون إلى سحب نقودهم مهما كانت حالة البنك، وهو ما يسبب دعر مالي، وهذا النوع من السلوك نعبر عنه بسلوك القطيع¹.

3-2- أزمات الأسواق المالية: تحدث أزمة الأسواق المالية أو الأزمة البورصية كما تسمى نتيجة لما يعرف بظاهرة الفقاعات هذه الأخيرة التي تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع أسعار هذه الأصول وليس لقدرة هذه الأصول على توليد الدخل، الأمر الذي يدفع الكثير من المضاربين والشركات إلى الإستثمار في هذا النوع من الأصول لأن عائده مرتفع، غير أن هذا الإندفاع الكبير في المضاربة داخل أسواق المال لا يمكن أن يدوم ولا بد أن تحصل صدمة أخرى تدفع بالأسعار نحو الإنخفاض وتخفض معها مؤشرات السوق المالية، ويتراجع معها النشاط الاقتصادي فتحدث الأزمة البورصة². بالإضافة إلى الأزمات المصرفية، وأزمات الأسواق المالية هناك أزمة الصرف الأجنبي المرتبطة أساسا بتدهور العملة المحلية وميزان المدفوعات، وهناك أيضا أزمة الديون المرتبطة بالديون السيادية للدولة أو الشركات الخاصة غير أننا سوف نركز هنا على النوعين الأول والثاني.

ومما سبق يمكن أن نستنتج بأن للأزمات المالية أربعة قنوات تنتشر عبرها لتصل إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهي: سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع (البنوك) وأسواق الصرف.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للأزمات المالية ومسبباتها

شهد العالم وبصورة أساسية الإقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما تعددت أسباب هذه الأزمات وفقا للتطورات الإقتصادية الحاصلة على المستوى العالمي واختلفت طبيعتها نظرا للإبتكارات الحاصلة على المستوى الوساطة المالية بفعل التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

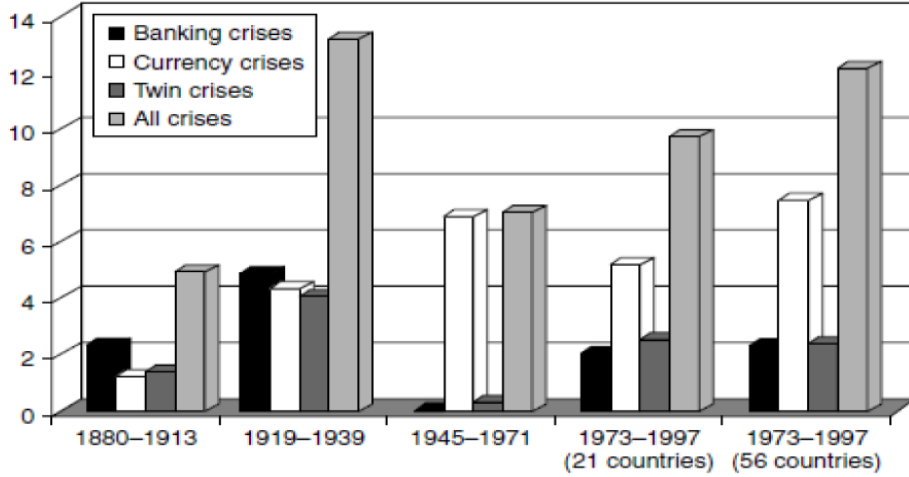
لقد تعرض الإقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر (1870) إلى العديد من الأزمات المالية والإقتصادية وتفاوتت خسارتها وحجمها وتأثيراتها الدولية، غير أن تنامي ظاهرة العولمة جعلت من هذه الأزمات تنتشر بسرعة أكبر وذات تأثير عالمي شامل، حيث أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، هذا الأخير الذي أكد بان الأزمة الأخيرة التي شهدتها الإقتصاد الأمريكي والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري لن تنجو منها أية دولة من دول العالم. إن الأزمات المالية التي مر بها الإقتصاد الأمريكي قبل العام (1929) تحت نظام نقدي مختلف عن ذلك الذي اتبع بعد عام (1913) فالنظام النقدي الذي كان سائدا منذ (1879) إلى غاية (1913) هو نظام قاعدة الذهب، والذي لم يكن تحويلا تلقائيا بل تضمن تدخلا من الحكومة، ولكن هذا النظام بدأ بالزوال خلال الحرب العالمية الأولى، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعد ذلك إلى نظام سعر الصرف الثابت والذي تجسد من خلال مؤتمر بريتون وودز (Breton Woods) عام (1944) حتى (1973)، ثم بعد ذلك تم تبني نظام سعر الصرف العائم أو الحر، وبالتالي فأن

¹ - الطاهر هارون، نادية العقون: الأزمة المالية العالمية الراهنة (أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها)، المنتدى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يومي 05.06.2009، ص 03.

² - فريد نصر أبو الفتوح: الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009، ص 18.

غالبية حالات عدم الاستقرار بين عامي (1920-1939) ثم عام (1947) وما بعدها حسب فريدمان هذه الأزمات يعود إلى عدم استقرار النظام المؤسسي النقدي (البنك الاحتياطي الفدرالي)¹، ويمكن إيجاز الأزمات المالية التي شهدتها العالم للفترة ما بين (1880-1997) من خلال الشكل أدناه.

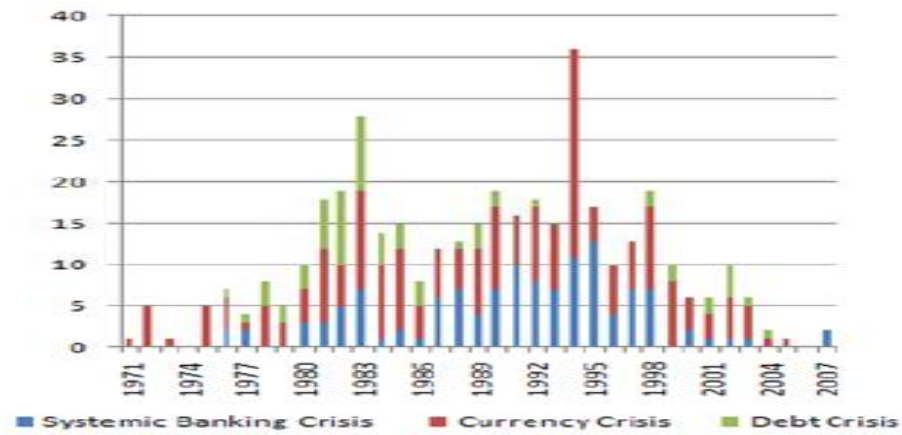
الشكل رقم (3-3): تواتر الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف والأزمة المشتركة



المصدر: إسماعيل جوامع، عادل بلجيل: تقييم مدى جدوى المساعدات المالية الدولية للدول النامية عند الأزمات المالية العالمية، المنتدى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 28، 29 أبريل 2010، ص 02.

وفي حالة البلدان النامية، وهي الحلقة الأضعف في النظام المالي العالمي الجديد، فإن عددا لا بأس به منها قد أصبح محل اهتمام لنشاط المضاربين في ضوء إجراءات العولمة المالية التي طبقتها في عقد التسعينيات، حيث تتعرض عملاقتها الوطنية والأوراق المالية المتداولة في بورصاتها لهجمات المضاربين الذين يحققون منها أرباحا خيالية. إذ تقول دراسة أعدها العاملون في إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي أن الإندماج السريع والمستمر لبلدان الأسواق الصاعدة في أسواق المال العالمية في التسعينيات كان مصحوبا بالعديد من أزمات العملة²، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-4): العدد السنوي للأزمات المالية (1970-2007).



المصدر: الطاهر هارون، نادية العقون: مرجع سبق ذكره، ص 05.

¹ - رزاق وشاح: الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، الكويت، 2010، ص ص 06، 07.

² - الطاهر هارون، نادية العقون: مرجع سبق ذكره، ص 04.

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينات، كأزمة المكسيك في (1994) وأزمة شرق آسيا وروسيا في عام (1998)، والبرازيل سنة (1999) صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، ولكنها جميعا اشتركت في ظاهرة واحدة ومهمة هي أنها "أزمات ثقة" مصدرها حساب رأس المال وعليه فهي اختلفت تماما عن تلك الأزمات التي ارتبطت بميزان المدفوعات التي كانت تصيب في الماضي البلدان النامية والتي عادة ما ترتبط بالحساب الجاري، ولقد زاد احتمال تعرض هذه البلدان الى الأزمات المالية في مرحلة التسعينات نتيجة تحرير القيود المتعلقة بحركة رؤوس الأموال العالمية وتحسين إمكانية الحصول على التدفقات الرأسمالية الدولية.

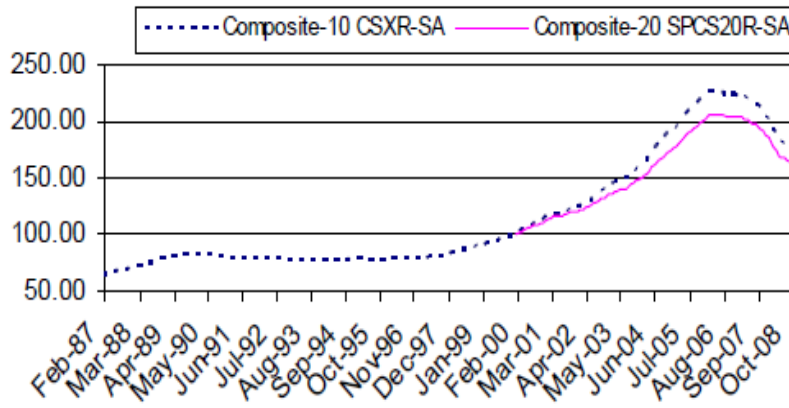
المطلب الثالث: أزمة الرهون العقارية (2008)

تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أوت (2007) أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير. وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محر كاً لنمو الاقتصاد العالمي، حيث نتجت الأزمة المالية الراهنة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة.

1- بداية الأزمة وأسبابها: يعزو العديد من الباحثين أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة لانخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي دفع إلى تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية، ويعتبر موضوع الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة المالية الأخيرة، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين (2001-2006) البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر وكون هذه البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرقتهم بفائدة بسيطة في بداية الأمر، ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للإكتتاب العام، وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبطة ببعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة، كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار¹، لكن ارتفاع معدل الفائدة العام الذي بدأ منذ منتصف عام (2004) أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المترابطة، والشكل الموالي يبين أسعار العقارات في الولايات المتحدة خلال الفترة (1987-2008).

الشكل رقم (3-5): أسعار العقار في الولايات المتحدة خلال الفترة (1987-2008)

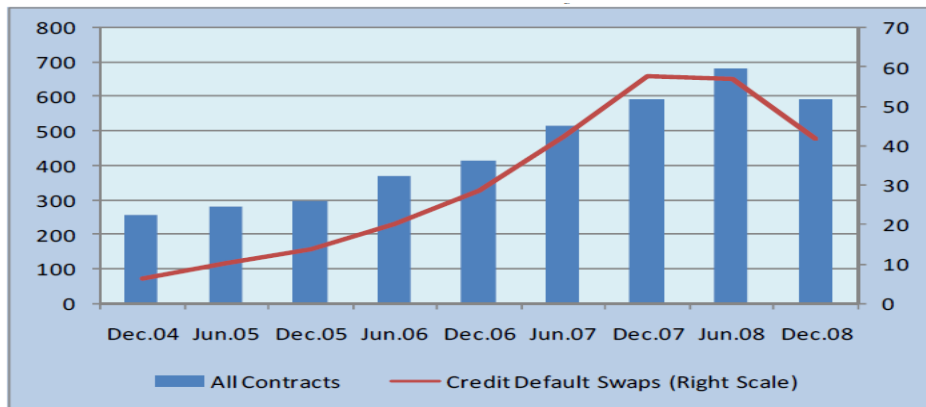
¹ - حسني علي خريوش: أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الأول لتحديات عولمة الأنظمة المالية، الجامعة الهاشمية، الأردن، يومي 21، 22 تشرين الأول 2009، ص ص 03، 04.



المصدر: رزاق وشاح: مرجع سبق ذكره، ص 08.

وبالتالي فإن من الأسباب الأساسية والمباشرة التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الأخيرة الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، وتمثلت هذه الممارسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر* (Subprime)، والعمل في اقتصاد مضاربي (وهيمي) هو اقتصاد النقود أو اقتصاد خلق النقود والأرباح الناتجة عن ذلك، كما يعزى الكثير من الإقتصاديين ظهور الأزمات المالية خلال العقود الأخيرة على غرار الأزمة الأخيرة إلى التعامل بالمشتقات المالية "Derivatives" والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية "Future Contracts" والآجلة "Forward Contracts" وأسواق الخيارات المالية "Option markets" وعقود المبادلات "Swaps" وتوريق الديون "Securitization" هذا من جهة، والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى، وبيعها في الأسواق المالية عبر سندات مصنفة في وفق درجات مخاطرة مختلفة¹، ويمكن بيان التزايد المفرط في الإلتجار بالمشتقات المالية من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-6): الإلتجار المباشر في المشتقات المالية في العالم مقدر بترليونات الدولارات



* ويقصد بمصطلح Subprime أو الرهون العقارية الأقل جودة أو من المستوى الثاني بالقروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة. ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقترض أو المشروع الممول، حيث يمكن للبنك الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، لهذا السبب قامت البنوك برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض ومن أجل تغطية جزء من المخاطر التي تندرج تحت هذا النوع من القروض. بما أن أسعار الفائدة على هذه القروض متغيرة، فهناك قابلية لأن تتعرض لخطر الانخفاض في أي لحظة، أو الارتفاع في أي وقت معين. وعند ارتفاع أسعار الفائدة، ستجد العائلات ذات الدخل الضعيف نفسها في ذلك الوقت غير قادرة على تسديد مستحقات هذه القروض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

¹ _ المرجع نفسه، ص 04.

المصدر: تقرير مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009، ص 07.

إن قيام وكالات التصنيف الائتماني التي تسمى "Rating Agencies Credit" بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً نتيجة صدورها عن بنوك كبيرة وقوية مثل "مورغان وليمن براذر"، وبالتالي تم إعطاؤها تصنيفاً خاطئاً ومن بين الأسباب الأخرى ذات التأثير على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي تلك المتعلقة بالعجز التوأم في الميزان التجاري والميزانية العامة بسبب تزايد الاستيرادات من الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى وازدياد حركة السياحة إلى خارج الولايات المتحدة والذي ناهز 758 مليار دولار عام (2006) مع عجز متصاعد في الموازنة العامة بلغت عام (2008) حوالي 410 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

2- الآثار الاقتصادية لأزمة الرهون العقارية: وتتلخص أهم تأثيرات الأزمة المالية الحالية على الحياة الاقتصادية في¹:

1-2- الركود الاقتصادي العالمي: رغم أن الأزمة المالية بدأت في القطاع المالي، إلا أنها امتدت إلى باقي القطاعات الاقتصادية العينية، وقد دخل الاقتصاد العالمي بالفعل في مرحلة من الكساد، إذ تشير العديد من المؤشرات بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنهما سجلا بداية مظاهر الركود، لتتوسع بعدها رقعة الأزمة وتشمل معظم الدول الصناعية المتقدمة وحتى النامية.

2-2- انخفاض الطلب على النفط وتدهور مستوى أسعاره: لقد أدت الأزمة إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 60% هذا إضافة إلى اضطراب دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط، ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات النفطية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للإقتصاد.

2-3- انخفاض أحجام التمويل وارتفاع تكاليفه: كان للأزمة المالية الحالية الأثر الكبير على الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه، حيث أصبح هناك حرص كبير في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل، أما عن تكاليف التمويل فارتفعت نسبياً الأمر الذي أدى إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

2-4- انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية: انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية إثر هذه الأزمة، ووفقاً لبعض التقديرات فإن هذا الانخفاض وصل إلى أكثر من 30%.

2-5- التأثير السلبي على التجارة: أثرت الأزمة المالية الحالية بشكل سلبي على حجم المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم نتيجة انخفاض الطلب.

2-6- انخفاض تحويلات الأيدي العاملة: نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي وتقلص فرص العمل انخفضت مستويات الرواتب والأجور، مما سينقص من التحويلات المالية للأيدي العاملة المهاجرة.

¹ محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنتدى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، يومي 08، 09 ديسمبر 2009، ص ص 04، 05.

2-7- أهيار الأسواق المالية: من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة المالية العالمية هي الأسواق المالية، فهذه الأخيرة تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أو ضعف المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام، وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل.

2-8- التغييرات المؤسسية العالمية: اضطرت معظم الحكومات نتيجة الأزمة المالية الحالية إلى التدخل بشكل كبير في الحياة المالية والإقتصادية بضخ أموال هائلة في القطاع المالي لحماية للإستقرار المالي، وضمنا لحقوق المودعين في معظم المؤسسات المالية، وهناك شكل من الإتفاق حول ضرورة إخضاع القطاع المالي لمزيد من الرقابة والإشراف من السلطات، مما ينبى بظهور مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد الواجبة الإتباع في معظم المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولي).

إن الذعر الذي انتاب المودعين وعدم القدرة على التسديد وانخفاض الإيداعات بسبب تدهور الثقة أدى إلى أزمة سيولة انعكست على انخفاض عرض النقد وحسب رأي التقديدين فإن ذلك سوف يؤثر على الناتج والأسعار في الأجل القصير وعلى الأسعار في الأجل الطويل، وامتدت أزمة السيولة إلى القطاعات الحقيقة لأن جميع القطاعات مرتبطة عن طريق القطاع المالي وهذا ولد حالة من الركود الإقتصادي فاهارت العديد من الشركات التي قامت بتسريح جزء من عمالها، وامتد هذا الإجراء إلى سائر الدول فارتفعت البطالة إذ وصلت في الولايات المتحدة إلى 6.1% خلال سنة (2008) بمعدل تغير 1.4% عن سنة (2007)، وفي اليابان كان 4.2% وبمعدل تغير 0.4% للمدة ذاتها. كما أن معدلات النمو الإقتصادي هي الأخرى انخفضت إذ بلغت في الولايات المتحدة 0.6% في سنة (2008) بعدما كان 2.5 في (2007)، وأصبحت سالبة في سنة (2009)، وفي منطقة اليورو كانت المعدلات 0.5، 1.6، 1.3% لنفس السنوات السابقة¹. غير أن آثار الأزمة امتدت بشكل واسع لتشمل مختلف مناطق العالم وبآثار متفاوتة على غرار الدول النامية ومنها العربية وعلى الخصوص دول التعاون الخليجي التي تعد أكثر انفتاحا وانكشافا على الإقتصاد العالمي. **المطلب الرابع:**

فعالية السياسات النقدية والمالية للتخفيف من الأزمات المالية والمصرفية

خضع دور السياسات النقدية والمالية أثناء فترات الركود الإقتصادي والأزمات المالية المسببة لتقلص حجم الائتمان وتراجع ثمن الأصول للعديد من الدراسات، وذلك لتحديد فعالية كل منها في التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمات.

1- فعالية السياسة النقدية في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية: تعود الأزمات المالية والمصرفية السابقة بما فيها الأزمة الحالية بصفة أساسية إلى عدم الإستقرار في النظام المالي والمصرفي، وهو المصدر الذي يجب إزالتة لأن البنوك في فترة الأزمات المالية تعاني من انحدار في القيمة السوقية للعديد من أصولها يجعلها تفتقر إلى رأس المال، وللسلطات النقدية دور فعال في ضمان استقرار النظام المصرفي والمالي وذلك من خلال الدور الرقابي للبنك المركزي.

1-1- الإستقرار المالي والدور الرقابي للبنك المركزي: يعتبر مفهوم الاستقرار المالي من المفاهيم الجديدة التي صاحبت بروز وتنامي ظاهرة العولمة في القطاع المالي والمصرفي، وتلعب البنوك المركزية في تحقيق هذا الإستقرار دوراً أساسياً من خلال التنظيم الإحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول

¹ - كامل علاوي كاظم: مرجع سبق ذكره، ص 09.

العالم وفق أشكال مختلفة، حيث نجد في بعض الدول على شكل تدخل مباشر للبنك المركزي في إتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى أين يتم استحداث هيئة مستقلة تتكفل بذلك، وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي على غرار ما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مهما تعددت هذه الأشكال فلا بد من تدخل البنك المركزي بشكل أو بآخر للحفاظ على الإستقرار المالي والمصرفي من خلال اعتماد سياسة لإدارة المخاطر فعالة، ويتبع البنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك والمؤسسات المالية شكلين أساسيين¹:

– **شكل خارجي**: عن طريق التنظيم الإحترازي وفرض تطبيق القواعد الإحترازية ذات العلاقة بالتسيير المصرفي للبنوك والمؤسسات المالية المتعارف عليها على الصعيد الدولي على غرار مقررات ومعايير لجنة بازل الأولى والثانية، معدل السيولة ومعدل تقسيم المخاطر ومعدل تغطية المخاطر ومعدل الأموال الذاتية والمصادر الدائمة ومعدلات الصرف.

– **شكل داخلي**: وذلك باتباع الرقابة الداخلية ونظم التسيير والإدارة السليمة وفق مفاهيم الحوكمة على البنوك والمؤسسات المالية، ويدعم البنك المركزي هذين الشكلين في إدارة المخاطر المصرفية لتحقيق الإستقرار المالي بنظام التأمين على الودائع ونظام الإنذار المبكر بالأزمات ودوره كمقرض أخير داخل السوق النقدي.

إن الرقابة على الائتمان من قبل السلطات النقدية له العديد من المتطلبات، حيث يستوجب على الجهات الرقابية ألا تتبنى نظرية جزئية ضيقة أثناء ممارستها عمليات الرقابة بل تكون الرقابة من منظور واسع وشامل حتى تحقق الرقابة هدفها، وهناك ستة متطلبات رئيسية للبنوك تساهم في تفعيل الدور الرقابي للسلطة النقدية تعرف اختصاراً بمسمى (Camels) وهي رأس المال والأصول، الإدارة، العوائد، السيولة والأنظمة، وتعني هذه المصطلحات²:

- ضرورة أن تحتفظ البنوك برؤوس أموال تكفي لأغراض إدارة عملياتها، ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها؛
- ضرورة تنوع أصول البنك، بمعنى أن تتعدد درجات سيولة أصوله، أي ضرورة توفر محفظة سيولة متنوعة؛
- أن يكون للبنك مجلس إدارة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والفنية في إدارة العمل المصرفي؛
- ضرورة تحقيق المؤسسات المصرفية لعوائد معتبرة، وضرورة احتفاظها بمقدار مناسب من السيولة بما يمكنها من سداد التزاماتها وطلبات المودعين عند الطلب؛
- ضرورة أن تعمل البنوك على توفير أنظمة مراقبة داخلية، وضوابط عمل بما يمكن البنوك من تجنب المخاطر قدر الممكن.

وتتطلب الرقابة ضرورة وضع البنوك المركزية لأهداف تصاغ السياسات في إطارها، ثم وضع الآليات التي تكفل التزام البنوك بالسياسات المقررة.

1-2- دور السياسة النقدية في محاربة الفقاعات: هناك جدل كبير حول فعالية السياسة النقدية في محاربة مخلفات الركود الاقتصادي بشكل أفضل من تهيئتها للحيلولة دون نشوء الرواج الإقتصادي، ويذهب العديد من أصحاب هذا الاتجاه أمثال Alan Greenspan إلى أن البنوك المركزية يجب ألا تهتم بأسعار الأصول وأسعار الصرف والتصدير إلا

¹ المرجع نفسه، ص 10.

² حلمي خالد سعد زغلول: الدور الرقابي للبنوك المركزية ومدى فاعليتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009، ص ص 13، 14.

بالقدر الذي تمثل فيه إنذار لمعدلات التضخم، حيث يقول Alan بأنه لا فائدة من تحديد وتفجير فقاعات المضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات وهي تمضي في طريق التقدم، وأن التخفيض في أسعار الفائدة بعد حدوث الإهميار كاف لحماية الإقتصاد كما أن انفجار الفقاعة لا يعد مدمرا، وهذا ما أثبتت عدم صحته الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أن الأسلوب المعتمد على تخفيض أسعار الفائدة لا يجدي نفعاً عندما يصاب الإقتصاد بضرر بالغ ناتج عن انفجار الفقاعة، وبما أن الهيئات التنظيمية على مستوى المصارف تقوم بالإحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال أثناء فترات الركود الإقتصادي ومع زيادة درجات الخطر عند نفاذ رأس المال بشكل فعلي فإن النهج القائم على التقديرات الداخلية وفقاً لاتفاقية بازل الثانية يسهم في هذه المشكلة، إذ يجبر المصارف على تقليص حجم إقراضها وهو بذلك يسهم في تفاقم هذا الهبوط، كما أن سياسة التقدم لأجل إنقاذ الأسواق بعد حدوث الإهميار خلقت مشكلة الخطر المعنوي والذي أدى إلى تفاقم الفقاعات، غير أن Jeffery Frankel يرى بأن تحديد الفقاعات ليس أصعب من تحديد الفجوات التضخمية قبل حدوثها بنحو 18 شهراً¹، كما تمتلك السياسة النقدية أدوات فعالة لتفجير فقاعات المضاربة، وأن سياسات التقدم لإنقاذ السوق بعد الإهميار الإقتصادي تخلق مشكل خطر معنوي يعمل على تفاقم الفقاعات، وبالتالي ينبغي على السلطات النقدية وفي إطار تحقيق الإستقرار المالي أن تقوم باستحداث أدوات لامتنصص الصدمات مثل تنظيم رأس المال من أجل مواجهة الإتجاهات الدورية، الحد من الإستدانة لأجل تحقيق الفعالية المالية، محاولة التحكم في تقلب الإقراض العقاري وتجنب المخاطر الناتجة عنه، بالإضافة إلى تشبيط الإقراض والإقتراض المفرطين².

1-3- إجراءات السياسة النقدية في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة: وفي إطار التخفيف من الأزمة المالية العالمية الأخيرة فقد اتخذت العديد من البنوك المركزية في العالم على غرار الإحتياطي الفدرالي الذي قام بعدة تخفيضات لأسعار الصرف ومعدلات الفائدة خاصة في سنة (2008)، حيث انخفضت مع بداية شهر أكتوبر (2008) من 2% إلى 1.5% أي بمقدار 50 نقطة وانخفض مع نهاية نفس الشهر بنفس المقدار لتبلغ 01%، وخلال منتصف شهر ديسمبر من نفس السنة انخفضت بمقدار 75 نقطة لتبلغ حدها الأدنى بمقدار 0.25%³.

كما أن للبنوك المركزية الأوروبية تحركات قوية لمعالجة خسائر السيولة عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل القصير الأجل باستخدام التسهيلات القائمة ولكن ذلك لم يحقق الإنجاحاً أولياً جزئياً، ونظر الآن علاوات السيولة ظلت عند مستويات عالية قام البنك المركزي الأوروبي في ديسمبر (2007) بتوسيع جديد في نطاق عملياته، وقام مجلس الإحتياطي الفدرالي الأميركي وبنك إنجلترا المركزي بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي، وأعلنت البنوك المركزية الرئيسية مبادرة منسقة ترمي إلى ضمان السيولة الملائمة بما في ذلك توفير خطوط المبادلات من قبل مجلس الإحتياطي الفدرالي للسماح للبنوك المركزية الأوروبية بتوسيع نطاق سيولة الدولار، وقد اتخذ مجلس الإحتياطي الفدرالي إجراءات جديدة في مارس (2008) بما في ذلك فتح نافذة خصم

¹ محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص 117.

² جيفري فرانكل: الداخل والخارج في ميدان الأموال العالمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009، ص 15.

³ بلقاسم زايري: مرجع سبق ذكره، ص 05.

فعلية أمام المضاربين ذوي الجدارة الائتمانية العالية، وقام عدد من البنوك المركزية أيضا بتخفيف مواقف السياسات النقدية تحت تأثير الزيادة المستمرة في مخاطر النتائج دون المتوقعة المحيطة بالآفاق المستقبلية للنمو في هذه الفترة، وكان أكثر تلك المبادرات حدة قيام مجلس الإحتياطي الفدرالي منذ أوت (2007) بتخفيض سعر الفائدة على الأموال الفدرالية، بينما قام بنك كندا المركزي وبنك إنجلترا المركزي أيضا بتخفيض أسعار الفائدة المستخدمة كأداة للسياسة النقدية، وتنازل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي عن إحداث زيادات جديدة في أسعار الفائدة¹. أما فيما يخص الدول العربية فقد اعتمد عدد من الدول العربية سياسة نقدية تكيفية "Accommodative Monetary Policy" خلال العام (2009) هدفت إلى تخفيف القيود النقدية وخفض تكلفة الأموال في ضوء معدلات التضخم المتدنية نسبيا، حيث قامت البنوك المركزية في عدد من البلدان العربية بخفض أسعار الخصم ومتطلبات الإحتياطي القانوني بشكل متكرر خلال نفس السنة لأجل توفير السيولة منخفضة التكلفة بالنسبة للبنوك التجارية، وتطبيق سياسات مرنة فيما يخص الإحتياطيات عن طريق تمديد الفترة الزمنية المطلوبة من البنوك لتسوية أرصدها النقدية لدى البنك المركزي، فضلا عن خفض الرسوم الجزائية المفروضة على الحسابات السالبة وحسابات السحب على المكشوف، وكل هذا لأجل خلق حوافز للبنوك التجارية للإقتراض بالسحب من إحتياطياتها القانونية لدى البنوك المركزية². وفي سياق تحقيق الإستقرار في النظام المالي والمصرفي في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة فقد اقترح مجموعة من الباحثين والخبراء في مجال التمويل بمقترحات تتماشى وفكرة رأس المال المشروط أو ما يسمى "بالأوراق المالية المختلطة التنظيمية" والتي تفرض على السلطة النقدية بالضغط على البنوك من أجل إصدار نوع جديد من الديون التي يمكن تحويلها تلقائيا إلى أسهم إذا أقرت الجهات التنظيمية بوجود أزمة مالية، وذلك بغرض تحويل نسبة من هذه الديون إلى حقوق للمساهمين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رؤوس الأموال لدى البنوك أثناء فترة الأزمات لأجل الإستمرار في الإقراض، كما يمكن إتباع هذه الإجراءات ببعض العقوبات أو الإعانات بهدف دفع وتشجيع البنوك على إصدار مثل هذه الأوراق خاصة فيما يخص البنوك الكبرى، وكتطبيق لهذا المبدأ فقد أصدر بنك "Loyds" البريطاني سنة (2009) سندا طارئا قابلا للتحويل يدفع عليه فائدة كالسندات العادية ما لم يخفض رأس المال الأساسي إلى أقل من 5% من الأصول المعدلة، وفي هذه الحالة يتم إلغاء الفائدة ويحول السند إلى أسهم الأمر الذي يدعم قدرة البنك على استيعاب الخسائر، كما أن نادي بازل للمشرفين على البنوك نشر مؤخرا مقترحات حول عوازل رأس المال والسيولة، قد تصبح سارية المفعول بحلول نهاية (2012)، كما اقترح هذا النادي أيضا نظام سيولة جديد من شأنه إلزام البنوك بان تكون قادرة على تحمل تجميد للسيولة لمدة 30 يوما في أسواق الائتمان وإجبارها على أن تصبح أقل اعتمادا على التمويل بالجملة قصير الأجل، بالإضافة إلى تحجيم أقسام الودائع في البنوك ومنحها ضمانات كاملة، وبالتالي يكون هذا إعادة فرض لقانون "Glass-Steagall" الذي تم سنه في فترة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، والذي يفرق بين عمل البنوك التجارية والبنوك الإستثمارية³.

¹ _ محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: مرجع سبق ذكره، ص 11.

² _ أحمد أبو بكر علي بدوي: الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 04.

³ _ محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

2- فعالية السياسة المالية في التخفيف من الأزمات المالية والمصرفية: يذهب البعض إلى أهمية الدور الذي تقوم به السياسة المالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال استخدام الأدوات الضريبية وسياسات الإنفاق العام بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي الناتج عن الإختلال في الأسواق، بينما يرى آخرون بأن تدابير السياسة المالية في هذه الظروف لن يزيد الحال إلا سوءا كون هذه السياسات عامة بطبيعتها وغير تمييزية، ومن ثم فهي تعمل على تحقيق التشوّهات الاقتصادية وتزيد من اختلال الأسواق فتتفاقم الخسارة في الاقتصاد، ويفضلون بدلا منها إتباع أدوات السياسة النقدية لما تتصف به من تخصيص حكيم وترشيد يتوجه إلى تحقيق الغرض المقصود بأقل تشوّه اقتصادي ممكن. بينما يرى البعض بأن للسياسة المالية ميزة كبرى قد تفوق أدوات السياسة النقدية وهي توفير الدفعة التنشيطية اللازمة لانطلاق الاقتصاد من خموده والقوة الرافعة له، فتدخل الدولة من خلال الإنفاق العام يعمل على تنشيط السوق بزيادة الطلب، كما يوفر فرصا عاجلة وفعالة لتوفير العمل وتقليل حجم البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الضرائب الإستثنائية على إعادة التوزيع العادل للدخل لكي يدفع المستفيدين من الأزمة حصة عادلة من أرباحهم الإضافية لتعويض الخاسرين الذين خرجوا اضطرارا من السوق بسبب الأزمة¹.

1-2- الأزمات المالية والمصرفية النظامية وسياسة التوسع المالي: لقد بينت الدراسة التي قام بها كل من Claessens، Kose Terrones (2008) أن السياسة المالية تبدو فعالة بشكل خاص في تقصير فترات الركود وبيّن هذا أن موقفا ماليا جريئا لمواجهة الإتجاهات الدورية الاقتصادية، موقفا يتحرك عكس الإتجاه الذي يسير فيه الاقتصاد بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق (سياسة مالية توسعية) ملائم أثناء فترات الركود، وأن الدفعة التنشيطية المالية يجب أن تكون كبيرة ومستمرة لمدة كافية، ومتنوعة واحتمالية وجماعية وقابلة للاستمرار، بيد أن الأدلة قليلة على فعالية السياسة المالية أثناء فترات الأزمات المصرفية النظامية، ويعود هذا إلى عوامل كثيرة يمكن أن تعرقل فعالية التوسع في المالية العامة أثناء فترات الركود الأكثر حدة والأطول أجلا التي تسبب فيها أزمات مالية عديدة منها²:

- ✓ يتطلب الإنخفاض البالغ في الطلب الكلي دفعة تنشيطية مالية لدعم الاقتصاد أكبر منه في حالة الركود العادي؛
- ✓ يصبح استخدام السياسة المالية أصعب، لأن قدرة المستهلكين على الإنفاق يعوقها الضيق المالي، ويتسبب هذا الأخير في تجميد رؤوس الأموال وتشدّد المقرضين في شروط تقديم القروض؛
- ✓ تجدد الحكومات أنه من الصعب تمويل التوسع المالي في مناخ عالمي ينفر من المخاطرة، في حين أن ذلك قد يكون مهما بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي لديها مستويات مبدئية عالية من الديون أو مخاطر الائتمان العالية، وبالتالي فإن زيادة شاملة في الإعتقاد بأن إقراض الحكومات أكثر خطورة يمكن أن تؤثر على إصدار أذون خزانة سيادية حتى في الإقتصاديات ذات التصنيف الائتماني الجيد.

وبهدف دراسة فعالية السياسة المالية في ظل أزمات مصرفية نظامية قام كل من إيمانويل بالداتشي وسانجيف غوبتا باستخدام بيانات جديدة حول وقائع الأزمات المالية والمستخلصة من دراسة (Laeven , Valencia (2008

¹ - صديق رمضان: دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة إلى مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01-02 أبريل 2009، ص 16.

² - إيمانويل بالداتشي، سانجيف غوبتا: سياسات التوسع المالي أيها يصلح؟، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2009، ص 35، 36.

وتتكون قاعدة البيانات هذه من 118 واقعة من وقائع الأزمات المالية التي حدثت في 99 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2008)، وكانت هذه الأزمات مختلفة عن الركود العادي، لأنها نشأت من اضطراب نظامي حاد في النظام المصرفي، وترتبط الأزمات المالية عادة بخسائر اقتصادية أكبر مما يحدث في الركود العادي فمثلا بلغت الخسارة في الناتج 3% من إجمالي الناتج المحلي في فترات الركود العادي مقابل أكثر من 6% من إجمالي الناتج المحلي في الأزمات المالية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ساعدت التوسعات المالية في تقصير مدة الأزمات المالية؟. تشير النتائج المستندة إلى تحليل الإنحدار للعوامل التي أثرت على مدة الأزمة إلى أنها نجحت في ذلك، فقد عزز الإنفاق الحكومي الأعلى والضرائب الأقل الطلب الكلي بالحلول محل الإستهلاك الخاص المتناقص، كما أسهم الاستثمار العام أيضا في تعويض الإهميار في الاستثمار الخاص، وأدى العجز الأعلى إلى تقصير مدة الأزمة، ذلك أن زيادة في العجز المالي بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي أنقصت فترة الأزمة بمقدار شهرين تقريبا، وبين هذا أن توسعا في المالية العامة بحجم ذلك الذي اعتمده في المتوسط بلدان مجموعة العشرين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة يمكن أن يخفف طول فترة الركود بمقدار سنة واحدة تقريبا. بيد أن عدم كفاية الحيز المالي، أي القدرة على زيادة الإنفاق بدون تعويض الملاءة المالية للخطر والمخاوف حول إمكانية الاستمرار في تحمل الدين العام، يمكن أن يحد من فعالية التوسع المالي أثناء الأزمات¹.

2-2- دور السياسة المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة: إن التدابير المالية مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق تعد محورية في تصدي الحكومة للأزمات المالية على غرار الأزمة المالية الأخيرة التي بغت ذروتها في منتصف عام (2008)، حيث تضمن خطة الإنقاذ الأمريكية للأزمة الأخيرة عددا من الضمانات لموالي الضريبة منها تطبيق هذه الخطة على مرحل، بحيث يتم إبطاء من قبل الخزينة لإمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار كمرحلة أولية مع إمكانية رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار، وتحديد صقف لهذا المبلغ والذي قدر بـ: 700 مليار دولار وموافقة أعضاء الكونغرس للمشتريات التي تفوق 350 مليار دولار، كما تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من دعم هذه الخطة، كذلك رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد، ومنح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها 100 مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى²، وقد تبنت كل بلدان مجموعة العشرين جملة من التدابير لمجابهة الإنكماش الإقتصادي الذي انطلق خلال سنة (2008) جراء أزمة مالية ومصرفية امتدت جذورها من سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكلفت تلك البرامج التي صدرت لأجل تعزيز الطلب الكلي نحو 2% من إجمالي الناتج المحلي لهذه المجموعة في عام (2009) والذي قدر حسب دراسة صندوق النقد الدولي بـ: 1.6% من إجمالي ناتج المجموعة خلال سنة (2010)، وقد انطوى الجانب الأكبر من الدفعة المالية التنشيطية هذه على زيادة الإنفاق العام، حيث تبلغ نحو ثلثي الدفعة التنشيطية في عام (2009) وجاء الباقي عبارة عن تخفيضات في الضرائب، ويمثل الاستثمار في البنية التحتية حوالي نصف الدفعة بالنسبة للإقتصاديات الصاعدة في المجموعة مقارنة بنحو الخمس في الإقتصاديات المتقدمة، كما مثلت تخفيضات الضرائب خاصة تلك المتعلقة بدخل الشركات والأفراد حصة

¹ _ المرجع نفسه، ص ص 36، 37.

² _ سامر مظهر قنطججي: ضوابط الإقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص 88.

كبيرة في هذه الدفعة بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة¹، وبالنسبة للدول العربية وعلى الصعيد المالي ومن أجل تخفيف الطلب المحلي نظراً لانخفاض الطلب الخارجي وما ترتب عليه من آثار سلبية على النشاط الإقتصادي والعمالة، فقد تبنت الدول العربية سياسة مالية توسعية خلال عام (2009) خلافاً للتوقعات بأن الدول العربية سوف تحجم عن التوسع في المشاريع العامة التي بدأتها وخططت لها خلال السنوات التي سبقت الأزمة، وقد ساهمت الأرصدة والإحتياطات التي تراكمت خلال سنوات الإزدهار في تسيير التوسع المالي في عدد من الدول المنتجة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر وليبيا) بينما اتجهت الدول التي واجهت ظروفًا مالية صارمة في السابق إلى الإعتماد على الدين العام المحلي في تمويل زيادة الإنفاق ودعمًا لهذه السياسة لم تدخر الدول العربية الجهد لأجل حفز اقتصادياتها من خلال التدابير الضريبية، وكان من أبرزها هدف تخفيض العبء الضريبي وتعزيز القوة الشرائية لأجل زيادة الطلب الإستهلاكي والإستثماري، وهذا ما لوحظ من خلال تراجع الإيرادات الضريبية في الدول العربية لسنة (2009) مقارنة بسنة (2008)².

وما يمكن قوله أنه وبعد مرور قرابة أربعة أعوام على بدء أكبر أزمة بعد الكساد الكبير، إلا أن الإستقرار المالي العالمي لا يزال غير مؤكد بعد، كما أن هناك تحديات كبيرة أمام السياسات النقدية والمالية لا يزال يتعين معالجتها، وتستوجب الحاجة إلى معالجة مواطن الضعف التي تشوب المالية العامة والقطاع المصرفي، وعلى المستوى العالمي لا يزال يتعين إجراء إصلاحات تنظيمية لوضع القطاع المالي على مسار أكثر ثبات، وفي الوقت ذاته تنتهج الإقتصاديات المتقدمة سياسات تسييرية بينما الأساسيات الإقتصادية في بعض بلدان الأسواق الصاعدة مواتية نسبيًا الأمر الذي يخفي التدفقات الرأسمالية الداخلة، ويعني ذلك أنه سيتعين على صانعي السياسات في الأسواق الصاعدة الإجتهد في مراقبة دلائل ظهور فقاعات أسعار الأصول والائتمان المفرط والتي تعد المسببات الرئيسية للأزمات المالية الراهنة.

¹ _ إيمانويل بالداتشي، سانجيف غوبتا: مرجع سبق ذكره، ص 35.

² _ أحمد أبو بكر علي بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 03.

خلاصة الفصل:

تعتبر كل من السياسة النقدية والمالية من أهم أشكال السياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل مكافحة الاختلالات المختلفة التي صاحبت التطورات التكنولوجية الموظفة في مختلف الجوانب ومنها الجانب الاقتصادي، ويكون هذا من خلال تحسين البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها مختلف الأعوان الإقتصاديين وتقليص الثغرات التي يمكن أن تحدث العديد من الأزمات المؤثرة سلباً على موارد المجتمعات المختلفة، حيث يستهدف الاستقرار الاقتصادي تحقيق معدلات إيجابية للنمو والقضاء على البطالة واستهداف التضخم بالعمل على استقرار المستوى العام للأسعار الأمر الذي يضمن الاستقرار الداخلي للبلاد، هذا الأخير الذي لا يمكن تحقيقه بمنأى عن التوازن الخارجي الذي يفترض السعي لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات وضبط أسعار الصرف بالشكل الذي يضمن تجنب كل المشاكل الاقتصادية الناتجة عن التعامل مع العالم الخارجي. وتطرح الأزمات المالية والمصرفية الحديثة النشأة تحديات كبيرة أمام صانعي السياسات ومتخذي القرار بشأن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، حيث يتعين على السلطات النقدية والمالية أن تعتمد مجموعة شاملة من التدابير الوقائية من هذه الأزمات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لعمل البنوك المؤثرة في النظام المالي والرقابة عليها، ووضع القيود على الأنشطة التي تكون مصدراً للمخاطر، وبالتالي يمكن اعتبار أن السياسة النقدية والمالية هي من أهم الأدوات المتاحة لدى الحكومات من أجل التصدي أو على الأقل احتواء مثل هذه الأزمات التي أصبحت تفتك بموارد الأجيال القادمة وتعيق مسار تنمية الشعوب الحالية، ولكن ما موقع الاقتصاد الجزائري من كل هذه المشكلات التي يعيشها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن؟، وهل نحن فعلاً بمنأى عن مثل هذه الاختلالات والأزمات؟. هذا ما سوف نحاول دراسته في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات

وإعادة التوازن للإقتصاد الجزائري (2000-2009)

تمهيد:

لقد تعرض الإقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى العديد من الإختلالات في التوازن الإقتصادي تبلورت أساسا في ارتفاع معدل التضخم، ترايد البطالة، ضعف الإستثمار والتباين في أسعار الصرف بين السوق الرسمي والموازي، كل هذه الصعوبات أدت إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، إضافة إلى صعوبات تسيير الديون الخارجية والتي كان معظمها قصير المدى، وفي ظل هذه القيود فإن كل من السياسة النقدية والمالية هي الوسيلة المزروجة المبدولة لتحقيق الإستقرار والإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق، باعتبار أن السياسة المالية والنقدية هما إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية، ويهدف هذا الفصل إلى تقييم مدى فعالية هاتين السياستين في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر بشقيه الداخلي والخارجي، وموقفه من تداعيات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي إلى ارتفاع المخاطر الإقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، ومع حدوث تراجع عالمي حاد اقترن بتباطؤ شديد في النشاط التجاري العالمي واستمرار الضغوط الناشئة عن تخفيض نسب الرفع المالي، كذلك تستشعر بلدان الأسواق الناشئة آثار هذه المشكلات، وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نعالج النقاط الأساسية لهذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الخصائص الأساسية للإقتصاد الجزائري ومراحل تطوره (1962-2009)؛

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)؛

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)؛

المبحث الرابع: تقييم أداء السياسات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

المبحث الأول: الخصائص الأساسية للإقتصاد الجزائري ومراحل تطوره خلال الفترة (1962-2009)

لقد مر المسار التنموي في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة بمراحل مختلفة، ففي البداية كانت الجزائر تعتمد على التخطيط المركزي كمنهج لتسيير شؤونها الإقتصادية، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية على مستوى النشاط الإقتصادي، وقد تفوق دور الدولة من خلال تأمين الثروات الوطنية وإنشاء وتطوير المؤسسات العمومية وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ثم انتقلت الجزائر من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر مع نهاية هذه الفترة بداية إصلاحات جوهرية باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

المطلب الأول: معالم الإقتصاد الجزائري خلال المرحلة الإنتقالية (1962-1966)

ورثت الجزائر بعد الإستقلال وضعاً اقتصادياً مزريراً يتميز بسيادة القطاع الزراعي والصناعة الإستراتيجية إضافة إلى تبعيته المطلقة للإقتصاد الفرنسي، الأمر الذي انعكس عنه وضع اقتصادي واجتماعي سيئ تجسدت معالمه من مظاهر الفقر والجهل وانتشار الأمراض، ولمواجهة كل هذه التداخيات السلبية الناتجة عن مخلفات الإستعمار سلكت السلطات الجزائرية النهج الاشتراكي كخيار أساسي لتحقيق التنمية والخروج من التبعية والتخلف، ويمكن تلخيص الخصائص العامة للإقتصاد الجزائري خلال المرحلة الإنتقالية في¹:

➤ تحويل كل المدخرات ورؤوس الأموال إلى الخارج، وسحب الأرصدة والعملات الصعبة من الخزينة العمومية والبنك المركزي، ففي شهر جوان (1962) تم تحويل 750 مليون فرنك فرنسي عن طريق القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تلك المحولة خارجه؛

➤ ورثت الجزائر وضعاً اقتصادياً يعمل وفقاً لحاجات الإقتصاد الفرنسي، ففي سنة (1962) قدرت نسبة الصادرات الموجهة إلى فرنسا بـ: 85%، بينما نسبة الواردات المتأتية منها قدرت بـ: 80%، بالإضافة إلى منظومة مصرفية ومالية تمثل امتداد الفروع بنوك أجنبية مختلفة وبالأخص فرنسية؛

➤ ترك حوالي 900.000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبية التي كانت ملكاً للمعمرين إضافة إلى الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شعور، حيث كان هذين القطاعين يمثلان في العموم حوالي 80% من النشاط الإقتصادي؛

➤ بنية تحتية ضعيفة وغير مشجعة مثل الطرقات والمطارات والمصانع، والتي أغلق العديد منها نتيجة رحيل المعمرين ونقص التمويل اللازم لاستمرارها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي ما بين سنتي (1960-1963) بنسبة 35% وهذا إذا استثنينا قطاع المحروقات، وكل هذا ولد حالات اجتماعية مزريرية تمثلت في انتشار البطالة والفقر وانعدام السكن... الخ.

وأمام هذا الوضعي المزري كان لا بد على السلطات الجزائرية أن تتدخل لإعادة بناء الإقتصاد الجزائري وبعث سبل التنمية، حيث صادق قادة ثورة التحرير المجتمعين في طرابلس بليبيا سنة (1962) على رسم مشروع للتنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري في إطار جمهورية ديمقراطية شعبية أو بالتالي ظهرت الدولة غداة الإستقلال كالمشئ

¹ _ أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 22.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

والمستثمر الوحيد بينما أختصر دور الخواص في القيام بأنشطة تشبه المضاربة وهكذا ظهرت أنظمة في إدارة الوحدات الاقتصادية تمثلت في:

1- التسيير الذاتي: للأمالك دون مالك ولاسيما منها المزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرون، من خلال جرد كل ماتركه المعمرون من أملاك ووضعته تحت تصرف الدولة باعتبارها المالكة الوحيدة له¹.

2- إنشاء دواوين وشركات وطنية: سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز، أو ديوان الحبوب بهدف مراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطويرها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، وإضافة إلى إعلان الأملاك التي تركها المعمرون أملاك دون مالك قامت الدولة بتأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها كتأميم الأراضي الزراعية سنة (1963)، ثم تأميم المناجم سنة (1966)، ثم تأميم البنوك سنة (1967)، وفي نفس الوقت وبعد تأميمها إنضمت نشاطات صناعة التبغ في "شركة وطنية للتبغ والكبريت"، ثم بدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي تمكنها القيام بتخطيط الاقتصاد وخلق الشروط الملائمة لذلك، وهكذا أسست شركات وطنية أخذت مكان لجان التسيير في الصناعة وتأميم المناجم سنة (1966)، وكان قد سبقه توقيع إتفاقيات بترولية جديدة في سبتمبر (1965) ثم قامت كذلك بتأميم المنظومة البنكية وتأميم تدريجي للتجارة الخارجية².

3- التخطيط الاقتصادي المركزي: الذي يمثل أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها التنموية، وهذا ما اعتمده السلطات الجزائرية من خلال اعتمادها على المخططات والتي كان أولها سنة (1967) بتطبيق المخطط الثلاثي الأول الذي يمتد إلى غاية (1969)، حيث أن هذا المنهج يهدف بالدرجة الأولى إلى التسيير المركزي لموارد البلاد وحاجياتها من خلال مراقبة سير المخطط واستعمال الفائض من الموارد الاقتصادية بشكل عقلاني يضمن التوزيع العادل للثروات على مختلف فئات المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأكيد الإستقلال السياسي وبالتالي السيادة الوطنية على كل الثروات والممتلكات، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الجزائر وخلال هذه المرحلة قامت ببعض الإستثمارات تمثل البداية الحقيقية لمرحلة التنمية الاقتصادية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-1): حجم الإستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60.80	147.90	98.20	654.80
الصناعة	151.00	131.60	156.80	810.30
مجموع القطاعات	1179.20	1829.70	1562.70	6442.80

المصدر: أحمد هني: مرجع سبق ذكره، ص 25.

من خلال الجدول (4-1) يتبين بأن قطاع الصناعة قد أخذ حصة الأسد فيما يخص الإستثمارات بالمقارنة مع قطاع الزراعة، وهذا يدل على الأهمية التي أوليتها السلطات لهذا القطاع نظرا لأهميته فيما يخص توفير أكبر قدر ممكن من

¹ _ المرجع نفسه، ص 24.

² _ محمد بلقاسم حسن بلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 34، 35.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

الحاجيات الداخلية للأفراد وقطاعات الإنتاج الأخرى، غير أن هذه الإستثمارات تبدو ضعيفة جدا، وهذا راجع إلى نقص التمويل بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية للجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979)

تعتبر سنة (1967) بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدائث استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية، لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979)، ويمكن إبراز الإعتمادات المالية المخصصة للمخططات التنموية خلال هذه المرحلة من خلال الجدول المبين أدناه.

جدول رقم (4-2): حجم الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة: مليار دج

المخطط الرباعي الثاني 1973-1977	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الثلاثي الأول 1967- 1969	القطاعات
64.72	17.34	7.02	- القطاع الإنتاجي
48.0	12.4	5.4	* الصناعة
16.72	4.94	1.62	* الزراعة.
10.5	1.87	0.46	- القطاع شبه الإنتاجي (قطاع الخدمات)
32.27	7.4	1.58	- القطاع غير المنتج (بنية تحتية إقتصادية واجتماعية)
110.22	27.75	9.06	مجموع الإعتمادات المالية

المصدر: محمد بلقاسم حسن بملول: مرجع سبق ذكره، ص 190-198. (بتصرف)

ويمكن التعليق على هذا الجدول من خلال النقاط الآتية:

1- المخطط الثلاثي (1967-1969): يعتبر هذا المخطط أول تجربة تنمية اقتصادية عرفتتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل وقد ركز موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع وذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الإستثمارات البرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج والفرق بين تكاليف وحجم الإستثمارات المرخص بها ماليا أي الإستثمارات الباقية انجازها فقد بلغت 10.52 مليار دج، وقد ركز المخطط الثلاثي على إعطاء الأولوية للهيكل القاعدية الصناعية وكذا قطاع المحروقات بدل القطاع الفلاحي لبناء اقتصاد قوي وعلى التنوع في جذب رؤوس الأموال لتمويل التنمية وإعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا. وقد بلغت الإستثمارات المحققة فعليا حوالي 9.16 مليار دج عند نهاية المخطط أي بنسبة انجاز بلغت حدود 46.8%، حيث بلغت الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي والزراعي 6.30 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 68.77% من مجموع

الإستثمارات، لتأتي في الرتبة الثانية فروع القطاع غير المنتج (التربية والصحة والسكن... الخ) بنسبة 21.94%، ثم القطاع شبه المنتج (السياحة والنقل والخدمات... الخ) بنسبة 3.93%¹.

وعلى العموم فإن النتائج المحققة من خلال هذا المخطط لم تكن كما كان متوقعا، وذلك راجع إلى الظروف التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، متمثلة في نقص الموارد المالية والبشرية ومركزية القرارات المتخذة أثناء إقامة المشاريع دون إشراك الأطراف المعنية على مستوى الإدارات المحلية، وبالرغم من كل هذا فقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الايجابية تمثلت في ارتفاع للناتج الوطني وتقليص عدد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تأميم النظام المصرفي والمناجم سنة (1966)... الخ

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): لقد حدد في هذا المخطط الاتجاه نحو إنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، حيث تقرر توظيف 30 مليار دينار منها 15 مليار لقطاع المحروقات وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين، واحد للإستغلال والآخر للإستثمار مع منع التداخل بينهما²، كما حدد معدل نمو سنوي في هذا المخطط بـ: 9%. لقد تميز هذا المخطط بظهور تغييرات هيكلية جديد منها: ظهور الثورة الزراعية وتأميم المحروقات سنة (1971) تأسيس المجلس الوطني للتخطيط كأداة لتدعيم الجهاز التخطيطي بصفة عامة، أما بخصوص الإستثمارات فقد ارتفع المبلغ المخصص لها إلى 27.75 مليار دج كاعتماد مالي، في حين بلغت التكلفة الحقيقية لهذه المشاريع 68.56 مليار دينار، وبقيت الصناعة ضمن أولويات الدولة عملا بمبدأ الصناعة أساس النمو الإقتصادي. وبالرغم من ارتفاع التكلفة الحقيقية للمشاريع الإستثمارية مقارنة بالاعتماد المالي المخصص فإن الإنجازات المحققة من خلال هذا المخطط كانت معتبرة ومنها ارتفاع حجم الإستثمارات الفعلية من 9.20 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 36.31 مليار دج في هذا المخطط، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التشغيل خاصة في قطاع الصناعة والبناء، حيث وصلت إلى 2.182 مليون عامل، وارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 108.40 مليار دج أي بزيادة قدرت بـ: 58.70 مليار دينار مقارنة بالمخطط الثلاثي، تحقيق قيمة مضافة بحوالي 93 مليار دج وفي إطار الثورة الزراعية تم خلق 6000 تعاونية فلاحية للإنتاج ومتعددة الخدمات بهدف مد الفلاحين بالمواد اللازمة للعملية الإنتاجية واستفادت 100 ألف أسرة من حوالي مليون هكتار من الأراضي³.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعتبر هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الإستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على ضوء الأفق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول وتحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الإستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الإستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني في تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء اقتصاد إشتراكي عن

¹ _ محمد بالقاسم حسن بجلول: مرجع سبق ذكره ص 190.

² _ أحمد هني: مرجع سابق، ص 26.

³ _ قويدر معيزي: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 183، 184.

طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية، رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ: 46% على الأقل أي بزيادة معدل سرعتها 10% سنويا، وتدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور¹.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الإستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الإستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الإستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. ومن أهم المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الإهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

4- المرحلة التكميلية (1978-1979): على الرغم من الإستثمارات المنجزة في المخططات السابقة فإن ما تبقى بدون إنجاز قدر بـ: 190.17 مليار دج من مجموع الإستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني، أي بنسبة 61% باقية بدون إنجاز مما استدعى تخصيص مرحلة تكميلية تمتد من (1978) إلى (1979) وتميزت هذه المرحلة بـ:²

- حجم البرامج الضخمة المتبقية من المخطط السابق بدون إنجاز؛
- الكثير من البرامج أعيد مراجعتها نتيجة التغيرات الحاصلة في الأسعار؛
- إدراج مجموعة من المشاريع لأول مرة تماشيا مع متطلبات المرحلة الجديدة من التنمية.

لقد شكلت الإستثمارات المسجلة أو التي أعيد مراجعتها ما قيمته 95.63 مليار دج، وكانت الإستثمارات الفعلية في نهاية (1978) هي 52.65 مليار دج وفي نهاية (1979) كانت 54.78 مليار دج.

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات (1980-1989)

إن السياسة المتبعة خلال فترة السبعينات كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناعة قوية مموله بإيرادات المحروقات غير أن نسق التنمية كان أكبر من حجم وقدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري الأمر الذي أدى إلى وقوعه في اختلالات اقتصادية كبيرة، تمثلت أساسا في التبعية وتفاقم المديونية الناتجة عن اللجوء المفرط إلى الاستدانة من المصادر الخارجية ولأجل استعادة التعافي للإقتصاد الوطني قررت السلطات تبني مخططين خماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، غير أنه خلال هذه المرحلة إصطدم بالإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول الذي كان يمثل النسبة الكبرى لإيرادات الدولة وأحداث 5 أكتوبر 1988 التي أرغمت الحكومة الجزائرية على تبني إصلاحات جديدة التي من شأنها دفع سبل التنمية الاقتصادية.

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): يعتبر هذا المخطط أول مخطط تضعه الدولة بعد استكمال بناء هيكل الحزب، وأول تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها وهي فترة خمس سنوات، ومن أهم توجهاته البارزة هو جعل التهيئة

¹ محمد بلقاسم حسن بلول: مرجع سابق، ص 275.

² قويدر معيزي: مرجع سبق ذكره، ص 186.

الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، وتبني إستراتيجية تطوير قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى المستويات المفضلة والأكثر فعالية لتحقيق أو توفير شروط تحقيق التهيئة الإقليمية، وكذلك تحديد أهداف اقتصادية طويلة المدى. وتريد استثمارات هذا المخطط عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل واضح، إذ قدرت تكاليف برامجه الاستثمارية بـ: 560.6 مليار دج، وحجم ترخيصه المالي بـ: 400.6 مليار دج أي بزيادة نسبية على الترتيب 80% وأكثر من 263% عن المخطط الرباعي الثاني¹، وفي هذا المخطط تبدو رغبة السلطات الجزائرية واضحة من خلال تدعيمه للتخطيط كأداة لتسيير الاقتصاد مع التوجه نحو اللامركزية، وعلى العموم فقد كان هذا المخطط يهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف الآتية²:

- معالجة التوازنات العامة في الاقتصاد والتوازنات الخارجية؛
- تخفيض نسبة الدين الخارجي وتدعيم الإدماج الاقتصادي؛
- مواصلة دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي باعتماد الهيكل القطاعي للإستثمارات من أجل ضمان أفضل تغطية للحاجات الاجتماعية الأساسية والقضاء على التراجع الكبير للقطاعات؛
- دعم سياسة التشغيل ورفع مستوى التأطير؛
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين الأداء الاقتصادي، وذلك بتدعيم التخطيط والإستعمال الأمثل لوسائل التنمية والإستخدام الفعال للإمكانات البشرية والمادية المتاحة؛
- تبني سياسة هيمنة المحيط بغرض معالجة الاختلالات وتنظيم تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): جاء هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخولها عهد التخطيط سنة (1967) فتميز بميزتين أساسيتين: الأولى أنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) من حيث الإهتمام القوي بالتسيير، والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري. وقد أبدى هذا المخطط حرصه الشديد على احترام توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بين 19-22 ديسمبر (1983)، لقد تبنت الحكومة الجزائرية هذا المخطط في ظل تطورات عالمية صعبة ميزتها الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة (1986)، والانخفاض الشديد لأسعار البترول، مما أدى إلى نتائج وانعكاسات اجتماعية وخيمة تجسدت من خلال ارتفاع حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

لقد تميزت فترة الثمانينيات بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 81-84، ثم القانون 19-87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية. وبهدف ضمان السير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها. بمرسوم 80-242 الصادر في 04 أكتوبر 1980، فقد تم تقسيم 50

¹ محمد بلقاسم حسن بللول: مرجع سبق ذكره، ص 09-11.

² أحمد هني: مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة. واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة (1983) كتتويج مع النظام المالي والمصرفي وإعطاء المكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية¹.

3- أزمة البترول وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري ومحاولة الإصلاح الأولى: إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار المحروقات في سنة (1986) وانخفض سعر صرف الدولار، حيث وقعت الجزائر في أزمة بالغة الخطورة عندما انخفضت أسعار البترول من في السوق الدولية من دولار 32 للبرميل سنة (1984) إلى 25.2 دولار للبرميل سنة (1985) ثم 14.9 دولار للبرميل سنة (1986)، والذي يعتبر أدنى سعر منذ بداية الثمانينات، والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-4): أسعار البترول خلال الفترة (1984-1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار البترول (دولار للبرميل)	32	25.2	14.9	18.5	18.5	18.5
الصادرات من المحروقات (م دولار)	-	12.96	7.68	8.531	7.351	9.09

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 22.

إن الإنخفاض الكبير لأسعار البترول دفع عائدات صادرات المحروقات للتراجع من 12.7 مليار دولار سنة (1985) إلى 7.68 مليار دولار سنة (1986)، ويقدر هذا الإنخفاض بنسبة 40%، وهذا ما جعل الجزائر تخسر الكثير من احتياطات العملة الصعبة وهذا موازاة مع الإنخفاض الكبير أيضا لقيمة الدولار، حيث وصل إلى نسبة 50% وهو يعتبر العملة المحورية التي تقيم بها العائدات الجزائرية، الأمر الذي دفع إلى حدوث العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية محدثة آثارا مدمرة على الاقتصاد الوطني ويمكن حصر هذه الاختلالات في²:

- ظهور الر كود الاقتصادي العام: والذي تجلّى من خلال التأثير على وتيرة النمو الاقتصادي بانخفاضه من 5.2% سنة (1985) إلى -0.2% في سنة (1986) ليستمر هذا الر كود ليبلغ -0.7 و -1.9% للسنتين (1987)، (1988)؛
- ظهور الر كود التضخمي: حيث أن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري عن طريق عائدات قطاع المحروقات انعكس سلبا على نسبة السيولة في الاقتصاد، الأمر الذي دفع السلطات النقدية اللجوء إلى التمويل عن طريق الإصدار النقدي، كل هذه الظروف أدت إلى تعايش التضخم والبطالة جنبا إلى جنب، حيث ارتفع معدل التضخم من 8.1% سنة (1984) إلى 20.6% سنة (1988)، وأسباب ترايد البطالة راجعت أساسا إلى زيادة عدد السكان وكثرة الوافدين الجدد لسوق العمل خاصة فئة الجامعيين؛

¹ - بغداد كربالي: الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية، المنتدى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الممارسة التسويقية)، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004، ص 04.

² - أنظر:

- كريم النشاشيبي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 06.

- قويدر معيزي: مرجع سبق ذكره، ص 193-195.

■ ارتفاع العجز الموازي: إن الأزمة البترولية التي حدثت في سنة (1986) والتي كان تأثيرها الكبير على البلدان النامية ومنها الجزائر، كون الجباية البترولية تمويل ميزانية الدولة في كل مراحلها بنسبة تفوق 50% من إجمالي إيرادات الميزانية، حيث بلغ العجز في الموازنة العامة في سنة (1986) قيمة 15.5 مليار دولار واستمر إلى غاية (1988) ليلبلغ 27.8 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي؛

■ ارتفاع حجم المديونية العامة وخدماتها: لم تكن المديونية الخارجية تشكل صعوبة بالنسبة للإقتصاد الجزائري لأنها كانت تسدد في أوقاتها المحددة إلى غاية بداية سنة (1986) بسبب الإنخفاض الكبير لأسعار البترول، حيث زادت المديونية الخارجية للجزائر من 18.8 مليار دولار سنة (1985) إلى 21.1 مليار دولار سنة (1986) ثم 24.6 مليار دولار سنة (1987)، وفي نفس الوقت ارتفعت خدمة المديونية من 5.128 مليار دولار سنة (1985) إلى 5.275 مليار دولار سنة (1986) لتصل إلى 6.545 مليار دولار سنة (1987)، وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى أكثر من النسبة المعقولة المقدرة بـ: 30%، حيث وصلت هذه النسبة إلى 51% سنة (1987) و54.45 سنة (1988) و80.30% سنة (1989)، لتستحوذ بذلك على معظم مداخيل المحروقات مما يوحى بخطورة الوضع الذي مر به الإقتصادي الوطني آنذاك، ولم تستطع الجزائر التغلب على هذا المشكل إلا عن طريق إعادة جدولة ديونها بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)؛

■ عجز ميزان المدفوعات: لقد انعكس الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات بشكل سلبي، وبدأ في عجز اتجاه تحصيل النقد الأجنبي، وتحول الرصيد الإيجابي المحقق في سنة (1985) والمقدر بـ 1.03 مليار دولار إلى عجز بقيمة 1.5 مليار دولار سنة (1986) ليلبلغ 0.3 مليار دولار سنة (1987)، وأدى هذا العجز إلى انخفاض الإستثمار والتشغيل وارتفاع المديونية وتآكل الإحتياجات من العملة الأجنبية، حيث كانت نسبة الإحتياجات إلى الواردات لا تكفي إلا لتغطية 2.6 شهرا من الواردات وهي أقل من النسبة المتعارف عليها دوليا والمقدرة ما بين 3 و4 أشهر من الغستيراد وبلغت هذه النسبة سنة (1987) 3.2 شهرا.

4- محاولات الإصلاح الأولى في الجزائر: يعبر الإصلاح الإقتصادي عن كل عمل من شأنه إعادة الهيكل الإقتصادي إلى أصله، ومحاوله إصلاح العديد من المسارات الخاطئة والبحث عن الحلول الإيجابية للمشكلات الناجمة عن الإختلال في توازن النشاط الإقتصادي وتفعيل الأنظمة الإدارية، وبالتالي فالإصلاح الإقتصادي يعبر عن برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الإتجاه نحو المزيد من الإنفتاح على السوق وتشجيع الطاقات الخاصة وتحرير السياسات الإدارية والتنظيمية والإقتصادية (تصحيح اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن للموازنة العامة).

إن الأزمة الإقتصادية التي ظهرت في سنة (1986) بسبب الإنخفاض الحاد لأسعار النفط كشفت حقيقة عن هشاشة الإقتصاد الجزائري وتجلت مظاهر الضعف هذه من خلال الركود والإختلالات الإقتصادية التي أصابت الإقتصاد الوطني الذي يعتمد في غالبيته على ريع قطاع المحروقات، وفي محاولة للخروج من هذا الوضع المتأزم شرعت السلطات الجزائرية في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية مستعدة عدة قطاعات وذلك ابتداء من سنة (1988).

4-1- إصلاح المؤسسات الإقتصادية العمومية: شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل مس العديد من القطاعات وفي مقدمتها المؤسسات العمومية، حيث أنه في سنة (1981) أعيد هيكلة المؤسسات العمومية بهدف

التحكم الجيد في تسييرها وتوجيهها وفق الطلب الإقتصادي والإجتماعي ومحاولة خلق مناصب شغل جديدة، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق ما كان مرجوا منها، الأمر الذي تطلب إدخال إصلاحات جديدة تكون بشكل أوسع، وهذا ما حدث في سنة (1988) عندما عجزت المؤسسات العمومية الصمود في وجه الأزمة النفطية لسنة (1986) فمنحها القانون* استقلالية القرار في تسيير شؤونها وتحديد أسعار منتجاتها على أساس سعر تكلفتها، كما تم التأكيد في هذا الإصلاح على حرية التعاقد وفق قواعد القانون التجاري من حيث تحديد أجور العمال، ووضع الهيكل التنظيمي وفقا للقدرة الإستثمارية والموارد المالية والبشرية، وحرية الدخول إلى السوق لممارسة الأنشطة التجارية¹.

4-2- إصلاح نظام الأسعار وتحرير التجارة الخارجية: لقد بدأت الدولة في إدخال تعديلات على نظام الأسعار ابتداء من سنة (1982)، غير أن هذه التعديلات اصطدمت بسياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة إلى التفريق بين نوعين من الأسعار، أسعار إدارية تحددها الدولة في إطار دعمها المباشر وغير المباشر للسلع الإستهلاكية الواسعة، وأسعار حرة تتحدد وفق قوى السوق، وكان هذا الإصلاح يهدف بالدرجة الأولى إلى استعادة التوازنات المالية للمؤسسات، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات الخارجية انطلاقا من سنة (1989)، فتم إلغاء القيود على الإستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية، ولقد ساهم قانون النقد والقرض 90-10 في إلغاء الإحتكارات من خلال فتح المجال للإستيراد أو للإستثمارات الأجنبية.

4-3- إصلاح النظام المصرفي وأسعار الصرف: لقد شرعت الدولة في إصلاحات معتبرة مست القطاع المصرفي الجزائري بدءا من سنة (1986) من خلال القانون المتعلق بالبنك والقرض تحت الرقم 86-12، ثم إصلاح آخر من خلال قانون 88-01 المتعلق باستقلالية المؤسسات، وبعدها الإصلاح الأساسي والمسمى قانون النقد والقرض تحت رقم 90-10 والذي يشمل إصلاحات أكثر شمولية من حيث طريقة التسيير أو الأهداف المسطرة وفق قواعد السوق، وفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص أسعار الصرف فقد تم تطبيق سعرين الأول ثابت تكون قيمته عالية مقارنة بقيمته في السوق من أجل دعم أسعار السلع والمنتجات واسعة الاستهلاك، والثاني متغير حسب العرض والطلب لتمويل الواردات من السلع والخدمات².

المطلب الرابع: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية

للخروج من الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي هزت استقرار البلاد وانعكست آثارها السلبية على ميادين ومستويات عديدة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات إقتصادية ذاتية كمحاولة أولى ولكن هذه الإصلاحات لم ترق إلى المستوى المطلوب نظرا لتفاقم أزمة المديونية وتآزم الوضع الأمني وعدم الإستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر آنذاك، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء الإضطراري إلى المؤسسات المالية الدولية بغية وضع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في

* القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، المادة 03 منه، والمادة 06 من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05-07-1989 والمتعلق بالأسعار.

¹ - قويدر معزي: مرجع سبق ذكره، ص 197.

² - قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في: 10-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المادتين 183، 187.

مسارها الصحيح مستندة على النمو القائم على اقتصاد السوق، وذلك بناء على شرطية وإلزامية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية واتباع سياسة اقتصادية تستجيب للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

1- مفهوم برامج التكيف الاقتصادي وأنواعه: إن برامج التكيف الاقتصادي هي سياسات تهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادي، بواسطة التأثير على الطلب الكلي لتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتثبيت أوضاع الاقتصاد على المدى القصير، وذلك بزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وإحداث تغييرات عميقة في هيكل الجهاز الإنتاجي لزيادة العرض الكلي في إطار اقتصاد السوق على المدى المتوسط والطويل، وتتكون برامج التكيف الاقتصادي من¹:

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي: وهو مجموعة من الإجراءات والشروط التي يملئها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تضطرها الظروف إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وهي شروط تهدف إلى تقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بهدف تمكين الدولة من توفير الموارد المالية واستمرار دفع أعباء ديونها الخارجية، وهو برنامج قصير المدى يصاغ على ضوء النظرية النيو كلاسيكية لميزان المدفوعات، حيث ترى هذه النظرية بأن الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) سببه وجود فائض في الطلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة الأمر الذي ينتج عنه استئانة البلد وزيادة أعباء ديونه الخارجية؛

1-2- برامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي: وهي عبارة عن مجموعة من التدابير الاقتصادية الهادفة إلى إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحرير الأسعار وتحرير الواردات والتحول نحو التصدير والخصوصية، وهذا البرنامج متوسط وطويل المدى يصاغ على ضوء الرؤية النيو كلاسيكية في تخصيص وتوزيع الموارد مفادها أن المشكلات الاقتصادية وبطء النمو وتفاقم المديونية سببها الأخطاء المرتكبة من الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي.

2- برامج التكيف الاقتصادي في الجزائر: في ظل الاختلالات العميقة والهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري اثر الأزمة النفطية سنة (1986) حاولت الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية جديدة، حيث أن هذه الأخيرة ارتبطت بدخول صندوق النقد الدولي كشريك في وضع وتفعيل مضمونها، وذلك بالنظر إلى الشروط التي يملئها مقابل تقديمه للقروض الموجهة لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية تجسدت في اتفاق التثبيت الأول في ماي (1989)، اتفاق التثبيت الثاني في جوان (1991)، ثم برنامج التعديل الهيكلي سنة (1994) الذي امتد إلى غاية (1998).

1-2-1- اتفاق التثبيت الأول ماي (1989): أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس (1989) تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ: 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي الذي يهدف إلى تخفيض

¹ - قويدر معيزي: مرجع سبق ذكره، ص 202-204.

حجم الإستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزية الإنتاج المحلي، وكانت مدة هذا الإتفاق سنة تلتزم الجزائر من خلاله بالشروط الآتية¹:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية فالجزائر مطالبة بالتحكم الصارم في عرض النقود، أي لحجم الكتلة النقدية التي تعتبر مصدر الفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار وسياسة الميزانية؛
- القضاء على عجز الميزانية من خلال تخفيض النفقات العامة ومحاولة الرفع من مستوى الإيرادات؛
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار من أجل فتح قوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات؛
- إدخال المرونة في نظام الأسعار التي كانت أسعار إدارية مخططة.

وكتيجة لهذا الإتفاق فقد بدأت الجزائر خلال نهاية سنة (1989) ببعض الخطوات الدالة على المضي في سياسة تعتمد على اقتصاد السوق مثل تحرير التجارة الخارجية وإلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي، تحديد أسعار الفائدة اعتمادا على آليات السوق تحرير أسعار السلع واستقلالية المؤسسات الإقتصادية والبنوك، ومن خلال العناصر السابقة نستنتج أن سياسة الصندوق النقد الدولي تعتمد في أغلبها على الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة الصندوق باعتباره مؤسسة مالية، ويبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في إجراء أي إصلاح اقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح، غير أن النتائج المحصل عليها لم تكن في مستوى الأهداف المرغوبة من قبل السلطات وذلك لطبيعة الإتفاق كقصر مدته أو عدم ملاءمة الشروط المنصوص عليها من قبل الصندوق مع وضعية الإقتصاد الجزائري... الخ.

2-2- اتفاق التثبيت الثاني جوان (1991): لقد لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي لأجل الحصول على قروض ومساعدات لتمويل إصلاحات اقتصادية أكثر عمقا حسب رسالة القصد التي وجهتها السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي، والحررة بتاريخ 27 أفريل 1991، التي تتضمن إرادة الحكومة آنذاك في إحداث إصلاحات عميقة للإقتصاد، وبعد المشاورات توصل الطرفان إلى اتفاق يمتد لفترة 10 أشهر لينتهي مع نهاية مارس (1992) وكان هذا الإتفاق يرمي أساسا إلى¹ التقليل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والعمل على ترقية النمو لدى المؤسسات العمومية والخاصة هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها، لأجل تقوية التوازنات المالية لخارجية، بالإضافة إلى ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار، بالإضافة إلى إصلاح النظام الجبائي والجمركي ووضع حدود قصوى للقروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية، وبموجب هذا الإتفاق فقد وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي تقريبا، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100 مليون دولار أمريكي، كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس

¹ _Hocine Ben Issad ; Algérie Restructuration et Reformes Economiques (1979-1993), OPU, Algérie, 1993, p141.

¹ _Ipid, p 142.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

الوقت اتفقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، ويخص التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية¹.

لقد عملت الحكومة الجزائرية على تجسيد الأهداف السابقة من خلال الإجراءات التي اتخذتها والتي شملت في نفس الوقت المؤسسات والسياسة الاقتصادية، والتي ظهرت من خلال إرتفاع الأسعار الناتجة عن انخفاض قيمة الدينار من جهة والتهديدات المستمرة لتقليص اليد العاملة من جهة أخرى، كما سعت إلى دعوة الإستثمار الأجنبي للتنقيب عن البترول واستغلاله، وفي هذا السياق قامت الجزائر بتحرير رسالة قصد ثانية بتاريخ 30 سبتمبر 1991 التي قدمت في نهاية أكتوبر إلى المجلس الإداري للصندوق، حيث ركزت على تطبيق أسعار جديدة من خلال تحريرها والتي تهدف إلى تقليص العجز، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال رفع الدعم عنها وهذا سيضمحل كل السلع والخدمات بما فيها السلع ذات الإستهلاك الواسع، غير أن ذلك لم يطبق بسبب إلغاء نتائج الإنتخابات والدخول في مرحلة انتقالية متأزمة اتخذت فيها إجراءات معاكسة لشرطية الصندوق منها رفع الأجور إلى 7000 دج كحد أدنى (SMIG) و سن الشبكة الإجتماعية للعائلات لتهدئة الوضع الاجتماعي، وقد شكلت هذه الإجراءات أعباء جديدة على خزينة الدولة وهذا ما أدى بالصندوق إلى رفض تقديم القسط الرابع للإتفاق الإستعدادي المقدّر بـ: 75 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يقارب 100 مليون دولار².

2-3- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998): إن الأهداف المرغوب تحقيقها والإجراءات المعتمدة خاصة في اتفاق التثبيت الثاني، لم تحل أزمة الإقتصاد الجزائري بسبب نقص التمويل وقصر مدة الاتفاق، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تسعى لعقد اتفاق جديد مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن ما يسمى "برنامج التعديل الهيكلي" يكون لمدة أطول وبإصلاحات أعمق تتطلب إرادة قوية لأجل الخروج من الوضع المتأزم الذي مرت به البلاد، ويمكن إبراز أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1994-1998) من خلال الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (4-4): أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة (1994-1998)

1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
5.1	-0.9	3	3.7	-0.4	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
11.4	-14.0	19.5	15.0	-9.0	معدل نمو القطاعات الاقتصادية (%)
4.6	-3.9	-7.9	-1.4	-4.4	- قطاع الزراعة
3.5	5.2	7.0	1.0	-2.5	- قطاع الصناعة
2.4	2.0	4.5	2.7	0.9	- قطاع الخروقات
					- قطاع البناء والأشغال العمومية
5.0	5.7	18.7	29.8	29	معدل التضخم (%)
47.5	-	29.2	42.5	48.6	خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات (%)

¹ _ Ahmed Ben Bitour: **Exposé de Programme Economique et Financières**, travaux sur le pas Alger 1995, P 84

² _ الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، صص 200، 201.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

0.839	5.790	3.439	0.179	-0.269	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
13.4	19.49	21.43	17.58	16.31	السعر المتوسط لبرميل النفط (دولار)
6.7	8.0	4.2	2.1	2.6	احتياطي الصرف (مليار دولار)
-100	66.1	70	-28	-65	الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية (مليار دج)
29	28.2	28	28.1	27.9	معدل البطالة (%)

المصدر: ناصر داددي عدون، عبد الرحمان العايب: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص ص 343،342 (بتصرف).

من خلال (4-4) يمكن أن نلاحظ بأن هناك تضاربا في الأرقام فيما يخص بعض المؤشرات مثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو بعض القطاعات الاقتصادية وبالخصوص قطاع الزراعة الذي سجل معدلا سلبا في معظم سنوات هذه الفترة، بينما نلاحظ الانخفاض الكبير لمعدلات التضخم في حين بقيت معدلات البطالة مرتفعة، إن تضارب النتائج فيما يخص العديد من قطاعات النشاط الإقتصادي راجع إلى عدم تلاؤم البرامج الموضوعية من قبل المؤسسات المالية الدولية مع الأوضاع الإقتصادية للدول المتعثرة مثل الجزائر، ضف إلى ذلك أن نتائج مثل هذه البرامج لا تظهر بشكل سريع بل تظهر فيما بعد، وعلى العموم يمكن تحليل برنامج التعديل الهيكلي المبرم بين الجزائر وكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال المحاور الثلاث الرئيسية الآتية:

- 2-3-1- اتفاق الثبیت الثالث (1994-1995): والذي تضمن تقليص العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، والحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية ومالية لتحقيق التوازن الكلي للإقتصاد الوطني، وهذا ما تجسد من خلال اتفاقية الثبیت الثالث أو ما يسمى "باتفاقية ستانداي" الموقعة مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ما بين (1994-1995)، ومن بين الأهداف التي يرمي هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:¹
 - استعادة وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 03% سنة (1994)، 06% سنة (1995)، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة؛
 - الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2) بتخفيض حجمها من 21% سنة (1993) إلى 14% سنة (1994)، بما يسمح بالتحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات مرتفعة؛
 - تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، بغية تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
 - تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الإدخار، ومن ثم تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها بالرفع من إنتاجية رأس المال، وجعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
 - العمل من أجل الإستقرار المالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 13.

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الاندماج في العولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى رفع احتياطات الصرف بغية دعم القيمة الخارجية للعملة؛
- أما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات نذكر من أهمهما¹:
- بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%؛
 - كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
 - تخفيض عجز الميزانية سنة (1994) إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛
 - ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية سنة (1994)، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار؛
 - تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.

2-3-2- اتفاق التعديل الهيكلي (1995-1998): بعد إجراء الخطوة الأولى مع صندوق النقد الدولي، شرعت الجزائر في الخطوة الثانية مع البنك الدولي بإجراء مجموعة من المفاوضات حول برنامج التعديل الهيكلي، أو اتفاق تسهيل التمويل الموسع لمواصلة الإصلاحات وتصحيح أوضاع الإقتصاد واستقراره، حيث نصت المفاوضات بين الطرفين حول تحديد مجموعة من الأهداف هي²:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 05% سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين (1995-1998) قابل للإستمرار بهدف يخلق مناصب عمل جديدة وتمويل الإستثمارات المختلفة؛
 - الإستمرار في الجهود فيما يخص الإستقرار والتثبيت المالي بتخفيض معدل التضخم إلى 03% وهو المعدل المقبول عند مختلف المتعاملين التجاريين مع الجزائر؛
 - ضمان حماية الفئات الإجتماعية المتضررة من عملية التعديل المطبقة.
- وقد أسفر هذا البرنامج على مجموعة من النتائج، نذكر منها³:
- ✓ تحقيق معدل نمو 3,9%، 04%، 4,5% خلال السنوات ما بين (1995-1997) على التوالي؛
 - ✓ تحقيق فائض في الموازنة بلغ 03% من إجمالي الإنتاج الخام سنة (1996)، و 1.3% في سنة (1997)، مقابل عجز قدر بـ 1.4% في سنة (1995)؛

¹ - Ahmed Ben Bitour: **opicit**, pp 95, 96

² _ قويدر معيزي: مرجع سبق ذكره، ص 212.

³ _ أنظر:

- مهدي ميلود: مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 05، 06 ديسمبر 2006، ص 23-21.

- بغداد كربالي: مرجع سبق ذكره، ص 08.

- ✓ انخفاض معدل التضخم من 21.7، 18.7، 07% خلال السنوات الثلاث السابقة على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى التعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة وانخفاض قيمة العملة الوطنية؛
- ✓ ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% وإلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1995، 1997، 1996) على الترتيب، أما بالنسبة للنفقات العامة فإنها حققت نسب 33.6%، 29%، 31% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات نفسها على التوالي؛
- ✓ تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة الجدولة لبعض الديون، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة (1993) إلى 24% في سنة (1997). وفي سنة (1995) كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار، 33.561 مليون دولار في سنة (1996)، 31.222 مليون دولار في سنة (1997) و 30.473 مليون دولار في سنة (1998).

3- السياسة الاقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة: كان للإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التسعينات ودخولها في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، الأثر الكبير على مختلف مكونات الاقتصاد الجزائري، وخاصة باتباع السلطات العمومية لسياسة اقتصادية متشددة كانت لها آثار متباينة على قطاعات النشاط الاقتصادي، ومع بداية الألفية الثالثة فقد اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية كلية ذات منحى آخر، وذلك بإتباع سياسة نقدية ومالية توسعية معتمدة على كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الممتد خلال السنوات (2005-2009)، حيث كان البرنامج الأول يتمحور حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية من خلال بلوغ معدل نمو يتراوح ما بين 5 و6%، بالإضافة إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره: 7.5 مليار دولار، بالإضافة إلى صندوق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ومباشرة بعد انتهاء هذا البرنامج أطلق برنامج ثاني وهو برنامج دعم النمو الاقتصادي المتبوع ببرنامجين تكميليين لولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث خصص له غلاف مالي قدره بأكثر من 100 مليار دولار أي 8000 مليار دج، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف رئيسية أهمها دعم قطاعات السكن والتعليم والبنى التحتية... الخ¹. **المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**

لم يشهد الاقتصاد الجزائري سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة (1990)، إذ أن البداية التي أخذت تتجسد فيها معالم هذه السياسة كانت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة (1990)، وانطلاقاً من هذا التاريخ بدأ تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي يظهر شيئاً فشيئاً خاصة بعد الإصلاحات المتتالية التي أدخلت عليها. وستتناول في هذا المبحث إصلاح السياسة النقدية أدوتها، أهدافها، تطور الكتلة النقدية ومقابلتها إلى غاية سنة (2009).

المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض

¹ - منير نوري، عبد الله قلش: أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، المنتدى الدولي الأول حول أبعاد الجليل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 04.

يعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية فيما يخص الجانب النقدي والمالي بعد الإستقلال هو فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة العامة الفرنسية في 29 أوت 1962، الأمر الذي خول للسلطات القيام ببعض المهام التقليدية للخزينة للعمومية، كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون 144-61 والذي حدد مهامه كبنك للبنوك وبنك الحكومة وبنك الإصدار، ووفقا لقانون المالية (1965) فإن البنك المركزي قد وضع كلية في خدمة الخزينة العمومية (منحها تسبيقات وقروض بدون قيد أو شرط، وغير منهيبة الصلاحية)، وبهذا كان البنك المركزي محاسبا للخزينة لا غير، وفي 07 ماي 1963 تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية بموجب قانون 165-63 الموكله إليه مهمة إدارة وتوجيه المخططات، أنجاز برامج الإستثمار المتعلقة بها من طرف إدارة التخطيط وتسيير ميزانية التجهيز، وهذا بعد رفض البنوك الأجنبية تمويل الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تهريب رؤوس أموالها إلى الخارج، وابتداء من سنة (1966) بدأ تأميم المصارف الأجنبية لتفادي هذه المشاكل، كما تم إنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل المشاريع الإستثمارية وتقبل الودائع وتقديم القروض اللازمة للمؤسسات العمومية والخزينة. كما أن قانون المالية لسنة (1965) والأمر 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970 سمح بحركة واسعة لموارد الخزينة العمومية في شكل سندات التجهيز لتعبئة الإدخار الإجباري من قبل المؤسسات العمومية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق التوفير، وتميزت الفترة الممتدة بين (1963-1967) بتغير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الإستعمار الفرنسي، كما واصلت الجزائر سلسلة إصلاحاتهما المالية والنقدية بإدخال إصلاحات جديدة أهمها: الإصلاح المالي لعام (1971)، الإصلاح النقدي لعام (1986) وبعده قانون (1988)، وشهدت الجزائر تأسيس مجموعة من البنوك التجارية العمومية، التي قام بعضها على أنقاض البنوك الفرنسية المؤرمة، فظهر البنك الوطني الجزائري (BNA) سنة (1966)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة (1967)، بنك الجزائر الخارجي (BEA) سنة (1967)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) سنة (1982)، بنك التنمية المحلية (BDL) سنة (1985)¹.

1- إصلاحات السبعينات (1971): جاء الإصلاح المالي لسنة (1971) بقواعد جديدة للتمويل أسندت مهمتها للخزينة العمومية التي أضحت تؤدي دور الوسيط المالي، فقد أبعده البنك المركزي الجزائري عن مهامه الأساسية، ليفقد تحكمه في السياسة النقدية وعمليات السوق النقدية وسياسة القرض، وعلى هذا الأساس فإن وزير المالية هو الذي أصبح يحدد سعر الفائدة ومختلف العملات المستحقة للبنوك الناجمة عن عملية القرض، وتزامنا مع المخطط الرباعي الأول جاء الإصلاح المالي بهدف إزالة الاختلالات وتخفيف الضغط عن الخزينة العمومية في تمويلها للإستثمارات، كما أجبرت المؤسسات العمومية على توطين حساباتها الجارية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع المعين، حيث حدد الإصلاح المالي لسنة (1971) أنماط التمويل الخاصة بالإستثمارات وهي²:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛

¹ _ سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 01، ديسمبر 2006، ص 70.

² _ محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 127.

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية.

وحتى هذه الفترة كان دور الخزينة كبيراً، حيث كانت مهيمنة تماماً على النظام المصرفي، كما أن البنك المركزي لا يملك سلطة حقيقية على سلوك البنوك، وكان النشاط المصرفي يقوم على مبدأ التخصص، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التفكير في إصلاحات جديدة على مستوى القطاع المصرفي والاقتصادي ككل.

2- إصلاحات الثمانينات (1986-1988): انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات بما فيها إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية، وهذا تزامناً مع المخطط الخماسي الأول ومع تغيير نمط اتخاذ القرار من مركزي إلى لامركزي، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي وانبثق عنهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، ومن بين الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي خلال مرحلة الثمانينات والتي تزامنت مع الأزمة البترولية لسنة (1986) هو صدور قانون القرض والبنك بموجب القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض بهدف إصلاح جذري في القطاع المصرفي وتحديد مهام البنك المركزي والبنوك الأولية، مع إعادة الاعتبار لدور السلطة النقدية في تنظيم الكتلة النقدية ومراقبتها تماشياً مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية¹، وبالتالي فإن القانون 86-12 بالإضافة إلى القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية كان يهدف إلى إحداث تغييرات جذرية على الوظيفة المصرفية من خلال جملة من الإجراءات أهمها²:

- ❖ تقليل دور الخزينة في تمويل الإستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وإنشاء هيئات رقابة وهيئات استشارية على النظام المصرفي؛
- ❖ بمقتضى هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي؛
- ❖ استعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، حيث أصبح في هذا الإطار المكلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية؛
- ❖ وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية؛
- ❖ استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع وتمنح القروض مهما كان شكلها ومدتها، وبالتالي أصبح لمؤسسات الجهاز المصرفي اللجوء إلى الجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها اللجوء إلى طلب المديونية الخارجية لأجل تمويل الإستثمارات في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: إصلاح السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض

¹ _ المرجع نفسه، ص 128.

² _ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 194، 195.

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات، كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة (1990)، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات بموجب الأمر 01-01 الصادر في سنة (2001) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، لتختتم هذه الإصلاحات بصدور الأمر الساري المفعول إلى يومنا هذا والملغي لقانون النقد والقرض 90-10 وهو الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في سنة (2003).

1- السياسة النقدية في ظل القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: جاء قانون النقد والقرض 90-10 بإصلاحات جذرية مست النظام المصرفي بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، فقد تضمن هذا القانون عدة إجراءات التي من شأنها استعادة السياسة النقدية لدورها ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية.

1-1- مضمون قانون 90-10: أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها إصلاحات (1990) التي عرفت إصدار قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الإشتراكي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي¹، وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد من خلال المبادئ التي جاء بها وهي:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية في ظل نظام التخطيط المركزي للاقتصاد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، ووفقاً لذلك لم تكن هناك أهدافاً نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. إن القرارات النقدية حسب هذا القانون لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية، وبالتالي تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها²:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة والعائلات؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: عرف نظام الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر منذ الإستقلال حالة تشابك وتداخل في الصلاحيات بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، فقد كانت الخزينة تقوم بدور أساسي في تدبير التمويل اللازم بلجوئها إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما وفر لها السهولة النسبية في الحصول على الموارد

¹ - سليمان ناصر: مرجع سبق ذكره، ص 70.

² - الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 197، 196.

لتمويل عجزها، لكن في إطار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق وبموجب قانون النقد والقرض، تم الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة بوضع حد للحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها الخزينة في ظل النظام السابق من أجل تمويل عجزها، وهذا باللجوء إلى البنك المركزي، وفي هذا الإطار فقد منحه قانون النقد والقرض الإستقلالية لتمويل عجز الخزينة وتقليص ديون الخزينة تجاهه والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، كما يهدف إلى هيمئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من أداء دورها بشكل فعال والحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية¹.

– الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: سمح قانون النقد والقرض للنظام البنكي من استعادة مهامه التقليدية خاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق، والتي كانت تؤدي الدور الأساسي في تمويل الإستثمارات العمومية، الأمر الذي جعل للنظام البنكي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات².

– إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتتة في عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية، كما كان البنك المركزي يمثل السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة أسندت إلى مجلس النقد والقرض الذي أصبح يتمتع بكامل الصلاحيات كسلطة نقدية³.

– وضع نظام بنكي على مستويين: عمل قانون النقد والقرض على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من خلال مواده المختلفة التي سعت إلى التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وعلى هذا الأساس أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي⁴.

1-2- تنظيم السلطة النقدية في ظل قانون 90-10: لقد جاء هذا القانون بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر، وجعل من أولى اهتماماته إعادة الإستقرار المالي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال⁵:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي، وتكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض؛
- تشجيع الإستثمارات الخارجية وتطهير الحالة المالية للقطاع الحكومي؛

¹ ناصر المهدي: الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة آفاق اقتصادية، الجمعية العلمية الثقافية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 58.

² _ المرجع نفسه، ص 58.

³ _ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198.

⁴ _ ناصر المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁵ _ محمود فوزي شعوي، محمد أمين كعاسي: الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أفريل 2003، ص ص 74، 75.

➤ تنوع مصادر تمويل الأعوان الإقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.

وفي ذات الصدد فإن هذا القانون حدد الهيئات التي تقوم بتنظيم السياسة النقدية متمثلة في مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 والأمر 03-11: جاء الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري (2001) بغية إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل (1990)، بعدما لوحظ عدم فعالية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف، وبعدها جاء الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت (2003) المتعلق بالنقد والقرض الذي يستجيب لمتطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري.

1- الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10: بعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وعلى إثر الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات، والتي كانت بموجب أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.¹ وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته، على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.²

يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

2- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا الأمر بعد أن تيقنت السلطات من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، لاسيما بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية مسؤولة. وحاولت الجزائر ضمن هذا الأمر تكييف نظام أمنها المالي مع المقاييس العالمية، وذلك من خلال الأهداف التي جاء بها ويتطلع هذا الأمر الجديد إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها³:

❖ السماح لبنك الجزائر باستخدام أفضل صلاحياته من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل البنك، وتقوية استقلالية اللجنة البنكية بإضافة أمانة عامة وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي تخول له صلاحيات أكثر في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛

❖ تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وذلك عن طريق إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الإقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية

¹ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.

² الأمر 01-01، المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في: 27-02-2001، المادة 19.

³ الأمر 03-11 المؤرخ في: 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المواد 36، 62، 128.

الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

❖ السماح بتوفير حماية أحسن للبنوك فيما يتعلق بتوظيف وادخار الجمهور، وذلك من خلال تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيرى البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين، ومنع تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيرى البنك، ومضاعفة الجزاءات بالنسبة للإخلافات المتعلقة بالنشاطات البنكية وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر، بالإضافة إلى تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر؛

❖ إنشاء هيئة مراقبة تسهر على ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة وإشراك الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في عملية المراقبة، وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية؛

❖ تحديد شروط جديدة لإنشاء بنوك خاصة ومنها عدم السماح للمالكي البنوك بتمويل مشاريع اقتصادية من البنوك التي يملكونها.

3- استقلالية السلطة النقدية على ضوء قانون النقد والقرض: إن الأهمية الكبيرة لمسألة استقلالية البنك المركزي جعلت من أولويات إصدار قانون النقد والقرض منح استقلالية حقيقية للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها، وذلك بعد صدور قانون 90-10 والمتمم والمعدل بالأمر 01-01 والأمر 03-11، ويعد هذا القانون الوحيد في المجال البنكي والمالي الذي تعرض لكل الجوانب المجالات فيما يخص النقود والبنوك والذي حدد¹:

➤ السلطة النقدية بيد مجلس النقد والقرض فيما يتعلق بتكوين وتسيير السياسة النقدية، وإعادة رسم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية بوجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة الخصم وإعادة التمويل (العلاقة بين البنك المركزي والخزينة الذي حددت مهامه في تسيير جزء من حافطة البنوك الأولية)؛

➤ عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري وتزويده التكنولوجيات المتطورة وتنمية نظام المعلومات الخاص بالبنك المركزي؛

➤ تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات، حركة الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مناسباً لتطوير الاقتصاد؛

➤ كما يمكن للبنك المركزي أن يطلع الحكومة بكل ما يخل بالإستقرار النقدي، وكذلك يحق له أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية، وكذا الإدارات المالية أن تلمده بكل الإحصاءات والمعلومات التي يراها مهمة لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية للنقد والقرض، ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية؛

¹ - أنظر:

- الأمر 03-11، المادتان 37، 36 منه، مرجع سبق ذكره.

- زين منصوري: استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص 431.

➤ يقوم بنك الجزائر بتحديد عمليات الإقراض من الخارج ويرخص لها، باستثناء القروض التي تقوم بها الدولة أو لأحد حساباتها، إضافة إلى جمع كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية، كذلك يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية، وعند الحاجة يمثلها أمام هذه المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية؛

وبالرغم من هذه الصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها بنك الجزائر، فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقروض من قرارات مرة واحدة، وهذا ما تؤكده المادة 63 من الأمر 03-11 التي تنص على أن يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له في أجل عشرة أيام طلب تعديلها، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها، ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للإجماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه، وعليه فالحكومة ممثلة في وزير المالية تساهم بشكل كبير في صناعة قرارات مجلس النقد والقروض، مما يوحي بالاستقلالية النسبية لبنك الجزائر.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي سياسة نقدية، فإن مسألة الإختيار المناسب لأدوات هذه السياسة يعد أمرا مهما، ولهذا كان على السلطات النقدية الجزائرية استحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد الوطني خاصة في ضوء السوق النقدية، غير أن معظم الأدوات المستعملة من قبل السياسة النقدية في الجزائر تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تسقيف القروض المقدمة للمؤسسات العمومية وتسقيف معدلات الفائدة، وتسقيف هوامش أرباح البنوك، بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقروض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الإقتصاد.

1- تأطير القروض البنكية: تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي، ومن أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض. وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة هي تأطير القروض المقدمة للدولة وتأطير القروض المقدمة للإقتصاد، بالإضافة إلى تأطير تلك القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، هذا الإجراء الأخير الذي يعد من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة¹. ففي سنة (1990) بلغت القروض الموجهة للدولة 167.04 مليار دينار وبلغت القروض المقدمة للإقتصاد 246.979 مليار دينار، بينما بلغت هذه القروض خلال سنة (1993) 527.83 مليار دينار و220.15 مليار دينار لكل من القروض الموجهة للدولة ولالإقتصاد على التوالي، وبالتالي يمكن أن نلاحظ بأن هناك ارتفاع كبير فيما يخص القروض المقدمة للدولة بينما انخفضت القروض المقدمة للإقتصاد وهذا ما يفسر الدور المتعاظم للدولة في الحياة الإقتصادية، غير أن هذه الحالة انعكست خلال السنوات اللاحقة وخاصة مع استئناف الجزائر لبرنامج

ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف: أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،¹ - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 08، 09 مارس 2005، ص 300، 301.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

التعديل الهيكلي، ففي سنة (1996) بلغت القروض المقدمة للدولة 280.5 مليار دينار و776.84 مليار دينار للقروض المقدمة للاقتصاد وهو ما يفسر إعطاء دور أكثر للقروض المقدمة للاقتصاد، خاصة تلك المقدمة للمؤسسات الخاصة وإعطاء الدور الحقيقي للقطاع الخاص، وبلغت هذه القروض في سنة (1999) لكل من القروض المقدمة للدولة والاقتصاد على التوالي 847.9 و1150.733 مليار دينار (أنظر الملحق رقم 01).

ويمكن إبراز كل من القروض المقدمة للدولة وكذا القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (2000-2009) من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-5): القروض المقدمة للدولة وللإقتصاد خلال السنوات (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد
2000	677.48	1078.49
2001	569.72	1266.80
2002	578.69	1380.16
2003	423.41	1535.02
2004	-20.6	1778.29
2005	-933.2	1905.40
2006	-1304.10	2205.20
2007	-2193.10	2615.50
2008	-3627.30	3086.50
2009	-3515.40	3186.54

من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Rapport de la Banque d'Algérie, 2006, p 31.

- Rapport de la Banque d'Algérie, 2010, p 221.

من خلال الجدول (4-5) يمكن أن نلاحظ تنامي القروض المقدمة للاقتصاد على حساب القروض المقدمة للدولة، حيث أن هذه الأخيرة أخذت في التناقص خلال السنوات (2000-2003) لتصبح سالبة ابتداء من سنة (2004)، وهذا يعني بداية تسديد الديون العامة التي على عاتق الدولة لصالح البنك المركزي والتي تراكمت عبر عدة سنوات نتيجة الأزمات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت تعاضمت القروض المقدمة للاقتصاد والموجهة أساسا لدعم برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، وهذا ما يفسر النهج الجديد للإقتصاد الوطني المعتمد على سياسات التوسع المالي.

2- الإحتياطي الإجباري ومعدل الخصم: خلال السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي وتحديدًا إلى غاية (1994)، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، غير أن هاتين الأداتين كانتا موجهتين أكثر نحو تلبية احتياجات البنوك وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية،

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد، وفي أكتوبر من نفس السنة ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه، فإن بنك الجزائر فرض احتياطيا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 03% من مجموع الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) وتعويضها بنسبة 11.5%، وهو مستوى عال إذا ما قورن بالدول المجاورة التي لا تخضع لأي تعويض على الإطلاق¹.

أما بالنسبة لمعدلات الخصم فقد ظل هذا المعدل ثابتا منذ (1961) إلى (1986) بمعدل 2.75% وابتداء من هذا التاريخ عرف عدة تغيرات متتالية، حيث كان أصغر من معدل الفائدة الدائن وبالتالي لم يكن محفزا البنوك التجارية على تعبئة الإدخار الخاص، وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات إدارة السياسة النقدية في الجزائر، ولقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للإقتصاد، وقام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 10.5% عام (1990)، ثم إلى 11.5% في (1991)، لينخفض بعدها إلى 8.5% سنة (1999)، ويمكن توضيح معدلات الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم ومعدلات الفائدة للسنوات (2000-2009) من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-6): معدلات الإحتياطي القانوني ومعدلات إعادة الخصم للسنوات (2000-2009)

السنوات	الاحتياطي القانوني %	معدل إعادة الخصم %	معدل الفائدة %
2000	3.00	6.00	11.71
2001	4.25	6.00	8.72
2002	6.25	5.50	6.55
2003	6.50	4.50	-0.18
2004	6.50	4.00	2.37
2005	6.50	4.00	-7.27
2006	6.50	4.00	-2.95
2007	6.50	4.00	-0.63
2008	8.00	4.00	-5.76
2009	8.00	4.00	-

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، تقرير سبتمبر 2009، ص 17.

- تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، تقرير سبتمبر 2010، ص 17.

ومن خلال الجدول (4-6) نلاحظ بأن معدل الإحتياطي القانوني قد ارتفع من 3% سنة (2000) إلى 4.25% سنة (2001)، ليرتفع مرة أخرى سنة (2004) في حدود 6.5% وبقي ثابتا إلى غاية سنة (2009)، وهذا الإرتفاع راجع

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 59.

أساسا إلى الزيادة المفرطة للسيولة المصرفية، غير أنه تم إلغاء هذه الأداة من خلال المادة 93 من القانون 11-03، حيث نص هذا الأخير على أدوات السياسة النقدية ماعدا الإحتياطي القانوني، غير أنه ونظر الأهمية هذه الأداة كوسيلة ضمان أساسي للمودع فقد تم إعادة إدراجها من قبل مجلس النقد والقرض في سنة (2004)، أما معدل إعادة الخصم الذي انخفض من 6% سنة (2000) إلى 5.5% سنة (2002) لينخفض مرة أخرى إلى 4% سنة (2004) وظل ثابتا إلى غاية (2009).

ومنذ (2001) أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا صعبا لوضعي السياسة النقدية لأن الأمر يتعلق بالإستقرار النقدي والمالي، ولتفادي عجز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فقد استحدث بنك الجزائر سنة (2002) أداة غير مباشرة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في أداة "استرجاع السيولة" وهي الأداة التي لم ينص عليها القانون صراحة الأمر الذي لا يطرح إشكالية قياسها أو فرضها بشكل إجباري، وتتميز هذه الأداة بالمرونة أكثر مقارنة بالإحتياطي الإجباري¹.

3- السوق النقدية: لقد أنشئت السوق النقدية في الجزائر في جوان (1989) كنتيجة للإصلاحات المصرفية لسنتي (1986) و(1988)، لكن سرعان ما عرفت عدة تطورات في تنظيمها بعد صدور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمتضمن تنظيم السوق النقدية، وقد كانت هذه السوق تقتصر فقط على البنوك التجارية لتتوسع تدريجيا إلى المؤسسات المالية ثم المستثمرين المؤسسين كصناديق التقاعد والضمان الإجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات²، وبالتالي سمحت هذه العملية لبنك الجزائر بمراقبة هذه السوق باستعمال أسعار الخصم ويتولى بنك الجزائر مسؤولية تنظيم وتسيير السوق النقدية، كما يتدخل في السوق النقدية من خلال عدة أدوات هي نظام الأمانات، نظام المزايدات وسياسة السوق المفتوحة. وابتداء من سنة (2002) عرفت السوق النقدية بمختلف أقسامها ومن زاوية مكائنها في إعادة تمويل مختلف المشاريع التنموية تطورا كبيرا، حيث أصبحت هذه السوق قناة لإعادة تمويل البنوك هذه الأخيرة التي تحسنت بصورة ملحوظة خلال هذه السنة، كما تميزت هذه الفترة بفائض في السيولة في السوق البنينية للبنوك.

3-1- نظام الضمانات: يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، ويقوم هذا النظام على مبدأ أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، أي أن نظام الضمانات هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل المؤقت على سندات مقابل دين، وتكون هذه الديون مضمونة لمدة القرض وتنقضي بانقضاء أجله مقابل أسعار فائدة³.

3-2- عمليات السوق المفتوحة: تتم عملية السوق المفتوحة عن طريق التلكس أو الفاكس، وذلك بإعلان مصالح البنك المركزي بصفة دائمة عن عروض الحصص، ليتم اتخاذ قرار إبرام الصفقة لأحسن العروض المختارة، ولا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20% من الإيرادات العامة

¹ _ محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 153.

² _ مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور: النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الممارسة

التسويقية)، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي 20، 21 أبريل 2004، ص 61

³ _ قويدر معيزي: مرجع سبق ذكره، ص 294.

للدولة المثبتة في موازنة السنة المالية السابقة. إن أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر كانت بتاريخ 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 04 مليار دج وبمعدل فائدة متوسطة يقدر بـ: 14,94%، إلا أن لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة، فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير على حجم الائتمان المصرفي، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذا أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها¹.

3-3- مزادات القروض: استخدم هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة في سنة (1995) بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية، وقد كانت هذه المزادات تسعى إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق، ويعلن البنك المركزي وفقا لنظام المزادات سعر فائدة أدنى قبل المزاد لتتقدم بعد ذلك البنوك أو المؤسسات المالية بطلباتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الإئتمان، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس ليلة العملية على الأكثر، وتنقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام هي: السندات المقبولة في المزايدة (سندات الخزينة، سندات التجهيز، والتي تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة، والتي تمنح للمؤسسات التي لها ديون جارية وبدون مشاكل)، السندات التي لا تحظى بالقبول إلا إذا تم تحديدها في عملية المزايدة وتمثل القروض الممنوحة للمؤسسات التي لها ديون ذات مشاكل محتملة وهي قابلة للمناقصة، السندات التي لا تحظى بالقبول في المزايدة بصفة قطعية، وتمنح للمؤسسات التي تملك ديون عالية المخاطر، وكل هذا وفقا للتعليمات رقم 74-94 المؤرخة في 02 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك².

3-4- مزادات أذونات الخزينة: بدأ استخدام هذه التقنية لأول مرة في أكتوبر (1995) استكمالا للنظام السابق، حيث تقوم الخزينة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، كما يمكنها التدخل في السوق النقدية من خلال البنك المركزي باعتباره وكيلها المالي، والذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سنداتهما القابلة للتداول في السوق النقدية، وبلغت أسعار الفائدة في أكتوبر 1995، 22.5% لتتخفف في نهاية نفس السنة إلى 17.5%، مما سهل بتطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996، ويتعلق الأمر هنا بأذونات قصيرة الأجل لـ 13،26،52 أسبوعا وأذونات خزينة لسنة وستين وخمس سنوات، وقد بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في فيفري من سنة (2001) 13 أسبوعا 5.82%، 26 أسبوعا 5.96%، 52 أسبوعا 7.95%، لستين 6%، وخمس سنوات 8%، ويتم إصدار هذه الأذونات وفقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها طبقا للعروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه³.

4- تطور الكتلة النقدية: إن تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1998) بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية (M2) هو 14.9% لتتخفف هذه النسبة إلى 13% خلال سنة (2000)، ويعزى هذا السبب إلى الإنخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى اتباع سياسة التقشف الصارمة المتبعة من قبل السلطان الجزائرية من خلال تخفيض عجز الموازنة وتجميد

² محمد لكصاسي: الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 14.

² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف: مرجع سبق ذكره، ص 304.

³ المرجع نفسه، ص 304.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

الأجور، كما ارتفعت الأرصدة النقدية الصافية الخارجية مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف¹، وعلى العموم فإن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا متسارعا، فبالنسبة للنقود الائتمانية بلغ حجمها سنة (1990) حوالي 138.9 مليار دج أي ما يعادل 40% من مجموع الكتلة النقدية لتصل إلى 249.8 مليار دج أي ما يعادل 31% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1995)، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 440.0 مليار دج سنة (1999) أي ما يعادل 24% من مجموع الكتلة النقدية. أما الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا عندما انتقلت من 131.2 مليار دج أي ما يعادل 38% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1990) إلى 465.2 مليار دج سنة (1999) أي ما يعادل 25% من مجموع الكتلة النقدية، ويعزى ذلك إلى صرامة السياسة النقدية المطبقة أثناء برنامج التعديل الهيكلي وعودة الثقة في العملة المحلية. وقد انعكس هذا على استقرار هيكل الكتلة النقدية، إذ انخفض التداول الائتماني من 40% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1990) إلى 31% سنة (1995) و24% سنة (1998)، أما الودائع لأجل (أشباه النقود) فقد ارتفعت نسبتها إلى مجموع الكتلة النقدية من 21% سنة (1990) إلى 35% سنة (1995) لتبلغ 49% سنة (1999) (أنظر الملحق رقم 02)، وهي تعد الأكبر إذا ما قرنت بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب. ومما سبق يمكن إظهار تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2000-2009) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-7): تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار، (%) بالنسبة لمعدل السيولة.

السنوات	الكتلة النقدية M2	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل السيولة M2/PIB	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الأصول الخارجية
2000	2022.5	4123.5	49.0	484.5	563.7	974.3	775.9
2001	2473.5	4257.0	58.1	577.2	661.3	1253.0	1310.7
2002	2901.5	4541.8	63.9	664.7	751.6	1485.2	1755.7
2003	3299.5	5266.8	62.9	781.4	862.1	1656.0	2342.6
2004	3644.3	6127.4	59.4	874.3	1291.3	1478.7	3119.1
2005	4070.4	7498.6	54.0	921.0	1516.5	1632.9	4179.4
2006	4827.6	8390.7	57.0	1081.4	2096.4	1649.8	5515.0
2007	5994.6	9389.6	63.8	1284.5	2949.1	1761.0	7415.5
2008	6956.0	11008.2	63.1	1540.0	3425.0	1991.0	10247
2009	6859.3	11717.6	70.8	1597.9	3225.6	2035.8	10886

من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport 2006, p 31-49.

- Banque d'Algérie, Rapport de la, 2010, p 213-221.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة عرفت تطورا متسارعا، حيث واصلت السيولة النقدية (M₂) مسارها نحو الارتفاع لتحقق سنة (2001) ما يقارب 2473.5 مليار دج مقابل

تاريخ الاطلاع: 22-05-2011، ص 03. <http://www.neevia.com> عبد القادر بابا: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، على الموقع: ¹

2022.5 مليار دج سنة (2000)، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبداية تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي في أبريل (2001)، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ: 7.5 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج. واستمرت السيولة النقدية (M2) في الارتفاع لتنتقل من 2901.5 مليار دج سنة (2002) إلى 4070.4 مليار دج سنة (2005) لتصل إلى 6859.3 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة (2009)، ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يمتد من (2005-2009) حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ: 100 مليار دولار أي ما يعادل 8000 مليار دج، وبالنسبة للنقود الائتمانية، التي بلغت 484.5 مليار دج في سنة (2000) لتنتقل إلى 921.0 مليار دج سنة (2005) أي ما يعادل 22% من مجموع الكتلة النقدية، لتصل في الثلاثي الأول من سنة (2009) إلى 1597.9 مليار دج أي ما يعادل 23% من مجموع الكتلة النقدية، ويفسر سبب تراجع نسب التداول الائتماني إلى مجموع الكتلة النقدية إلى الإصلاحات المالية والنقدية، أما الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا، وتضاعف حجم الودائع تحت الطلب بشكل أكبر مع مطلع الألفية الثالثة، والتي ارتفع فيها من 563.7 مليار دج سنة (2000) أي ما يعادل 27% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1516.5 و 3225.6 مليار دج أي ما يقارب 37% و 47% من مجموع الكتلة النقدية خلال سنتي (2005) و(2009) على الترتيب، ونفس الشيء ينطبق على حجم التداول الائتماني الذي شهد هو الآخر خلال هذه الفترة نمو مطردا نتيجة توفر السيولة لدى مؤسسات القطاع المصرفي، كما واصلت الأصول النقدية الخارجية المتأتمية أساسا من تحويلات المهاجرين ارتفاعها هي الأخرى، حيث بلغت 775.9 مليار دينار سنة (2000) لتبلغ 4179.4 و 10886 مليار دينار خلال السنوات (2005) و(2009) على التوالي.

ونتيجة الإرتفاع الكبير لأسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة وزيادة تراكم الإدخار المالي من طرف مؤسسات قطاع المحروقات، الأمر الذي دفع بحجم الودائع لأجل إلى الارتفاع من 974.3 مليار دج سنة (2000) أي ما يعادل 48% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1632.9 و 2035.8 مليار دج أي ما يعادل 40% و 29% خلال سنتي (2005) و(2009) على التوالي، إن ارتفاع أسعار البترول لم ينعكس على الوضع الداخلي للوطن فقط بل كان له الأثر على الوضع الخارجي ونخص بالذكر هنا الإحتياطيات النقدية من الصرف الأجنبي التي بلغت في سنة (2000) مبلغ 11.90 مليار دولار ليصل إلى 56.18 و 148.91 مليار دولار خلال سنتي (2005) و(2009) على التوالي، أما معدل السيولة فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، حيث تجاوزت هذه النسبة 50% في معظم السنوات ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)، وهذا ما يوحي بأن هناك سيولة واسعة في الإقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

تخطى السياسة المالية في معظم الدول باهتمام كبير من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبالنسبة للجزائر فقد خصصت السلطات العمومية أهمية كبيرة لهذه السياسة بالنظر لأهميتها في امتصاص الإختلالات الإقتصادية، ونظر لما شهدته الإقتصاد الوطني من تغيرات عديدة وتعرضه لصدمات عنيفة منذ الإستقلال، الأمر الذي تطلب في كل مرة إلى تغيير الإيديولوجيات والإستراتيجيات، وبالتالي تغيير اتخاذ القرارات وحتى الأنظمة. وعليه فإن تطور السياسة المالية في

الجزائر ارتبط بمحددات معينة أهمها المحدد الإقتصادي المتضمن حتمية التغيير المستمر للهيكلة الإقتصادي، المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج أساسا من إيرادات قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر في الإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى المحدد الإجتماعي المتجسد في تزايد الطلب على الخدمات العمومية، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول عرض مختلف مراحل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر مع التركيز على الفترة (2000-2009).

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازي (sustainability of fiscal policy and deficit) تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل السياسة المالية في الجزائر تعاني دائما من صدمات كلما تذبذبت أسعار منتجات قطاع المحروقات في هذه الأسواق.

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوروبيين من الجزائر غداة الإستقلال إلى انخفاض مهم في مستوى النشاط الإقتصادي وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجباية، مما دفع بالسلطات المالية آنذاك إلى البحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، وذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفات الجمركية والإعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور مع تغريم الرواتب المرتفعة، إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة (1963-1969)، أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات، ولتعزيز خزينة الدولة دائما قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 22.6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات، في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9% سنة (1963) إلى 27.9% سنة (1969)، أما نسبة الضغط الضريبي فانتقلت من 19% سنة (1963) إلى 26% سنة (1969)، وبالنسبة للسياسة الإنفاقية فقد عرفت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية للإقتصاد الفرنسي، ولكن لعدم توفر القدرة الإقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20 إلى 25%، بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبة محتشمة تراوحت ما بين 15 و 25% من هذا المجموع¹.

كما أن السياسة الضريبية بالجزائر خلال الفترة (1970-1990) اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة (1970) إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة (1985)، بالمقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الإنخفاض، إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة (1970) إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة (1985)، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة (1981) بنسبة 33.6%، وهذا ما أدى إلى الإحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة بالنسبة للضريبة الوحيدة على الإنتاج

¹ _ عبد الرحيم شبيبي، سمير بطاهر: فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقاربة تحليلية وقياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2010، ص 44.

وتعديل سلم حساب قيمة الأجور والرواتب، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة (1986) من 27.56 دولار للبرميل سنة (1985) إلى 14.4 دولار سنة (1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% في سنة (1986)، وهذا ما انعكس مباشرة على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1981-1985) إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة (1986-1990)، ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة (1981-1985) إلى عجز يبلغ حوالي -2.7% من هذا الإجمالي في الفترة (1986-1990). وبالنسبة للسياسة الإنفاقية، نحن نعلم بأن الجزائر قامت في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلاقويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عن ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة (1967) إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة (1986)¹.

المطلب الثاني: مسار سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

مرت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر بعدة تطورات، خاصة في فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي للإصلاحات المدعومة.

1- تصنيف النفقات العامة في الجزائر وتطورها: تنقسم النفقات العامة في التشريع الجزائري إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

1-1 نفقات التسيير: تمثل نفقات التسيير مجموع النفقات الموجهة لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة، أي أنها تكون موجهة لضمان الإستمرارية والبقاء للمرافق الإدارية العامة للدولة، وهذه النفقات في العموم هي نفقات غير منتجة وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، ومعظم الأبواب تتكون من سبع فقرات، وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد غير محددة، وعليه يمكن تقسيم نفقات التسيير كالاتي²:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: ويشمل هذا الباب مختلف الأعباء المخصصة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات. ويتكون هذا الباب من خمس فقرات هي: احتياط الدين، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) أو الدين العام، الديون الخارجية، الضمانات، النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتوجات مختلفة)؛

- تخصيصات السلطات العمومية: وهي تلك الإعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات والمؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري... الخ، وتوجه هذه الإعتمادات لصالح

¹ - المرجع نفسه، ص 45.

² - أنظر:

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.

- جمال لعامرة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 54.

المستخدمين، الأجهزة والمعدات... الخ، ويتكون هذا الباب من فقرات هي: رواتب العمل، المعاشات والمنح العائلية، المعاشات والأعباء الاجتماعية، المستخدمون والمعدات وتسيير المصالح، المستخدمون وأعمال الصيانة، المستخدمون وإعانات التسيير، المستخدمون النفقات المختلفة؛

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي تلك النفقات التي تضم كل الإعتمادات التي توفر لكافة مصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات. ويشمل هذا الباب الفقرات التالية: الموظفون ومرتبات العمل، الموظفون والمعاشات والمنح، الموظفون والتكاليف الاجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة؛

– التدخلات العمومية: وتتعلق بنفقات التحويل، ويضم هذا الباب فقرات هي: التدخلات العمومية والإدارية كإعانات المجموعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية، النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح، النشاط الإقتصادي والتدخلات مثل الإعانات الإقتصادية والمكافآت، الإسهامات الإقتصادية مثل الإعانات المقدمة للمصالح العمومية، الإسهامات الاجتماعية مثل مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة، (أنظر الملحق رقم 03).

1-2- نفقات التجهيز: تمثل نفقات التجهيز مجموع النفقات التي يترتب عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتوسع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية، وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات في المنشآت الأساسية الإقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر نفقات ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث ودراسات ما قبل الإستثمار¹.

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات والإدارات العمومية، فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي، وعلى هذا الأساس تقسم نفقات التجهيز في التشريع الجزائري حسب المخطط الإئتمائي السنوي المتضمن الإعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وتوزع هذه النفقات على ثلاثة أبواب هي: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الرأسمالية الأخرى²، (أنظر الملحق رقم 04).

2- تطور السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر (2000-2009): إن ما يميز السياسة الإنفاقية في الجزائر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة، وهذا بالرغم من السياسة المالية المشددة التي طبقتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث شهدت الجزائر تزايدا واضحا ومستمر في حجم النفقات الكلي خلال الفترة (1990-1999)، حيث أن إجمالي النفقات العامة في سنة (1990) بلغ 136.5 مليار دينار ومثلت نفقات التسيير مبلغ 88.8 مليار دينار ونفقات التجهيز 47.7 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 65.5% و34.95% على التوالي، وفي سنة (1994) بلغ إجمالي الإنفاق العام 608 مليار دينار مثلت فيه نفقات التسيير نسبة 59.34% أي ما يمثل مبلغ 360.8 مليار دينار، بينما مثلت نفقات التجهيز نسبة 40.66% أي ما يمثل مبلغ 247.2 مليار دينار، وما يلاحظ هنا أن حجم نفقات التسيير أكبر من حجم

¹ _ المرجع نفسه، ص 35.

² _ القانون رقم 84-17، المادة 35 منه، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

نفقات التجهيز، إذ بلغت نفقات التسيير. ويعود تزايد الإنفاق الكلي إلى القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات الدولية وقبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتميز بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى منح مساعدات وإعانات لبعض الأفراد، فضلا عن ذلك، توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية¹.

ومنذ سنة (1995) عرفت الجزائر تطبيق سياسة مالية جديدة، تميزت بإتباع سياسة دخول متشددة، حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيفة العمومي التي أصبحت تمثل 40% من موازنة التسيير سنة (1998) بعدما كانت تمثل 42% من الموازنة خلال سنة (1993)، رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، والحد من عجز الخزينة، بالإضافة إلى فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة (1996) وإن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة (1993) إلى 2,4% لسنة (1997) وقد نجم عن هذه الإصلاحات تذبذب واضح في حجم نفقات التجهيز خلال الفترة (1995-1999)، حيث أن نفقات التجهيز أخذت في الإنخفاض ابتداء من سنة (1996) أين بلغت 174.0 مليار دج أي بنسبة 24.02% من مجموع النفقات العامة مقابل 285.9 مليار دج سنة (1995) أي بنسبة 37.64% من إجمالي النفقات العامة، ويعود هذا الانخفاض إلى السياسة الانفاقية الحذرة التي طبقتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لكن سرعان ما عادت نفقات التجهيز إلى الإرتفاع سنة (1997) و(1998) بعد أن بلغت 201.6 و 211.8 مليار دج وبنسبة 23.86% و 24.20% على التوالي، بسبب تشجيع الإستثمار في القطاعات المنتجة، وفي سنة (1999) انخفضت مرة أخرى نفقات التجهيز حيث بلغت 186.9 مليار دج أي نسبة 19.45% من مجموع النفقات العامة. وفيما يخص نفقات التسيير فقد حققت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 473.7 مليار دج سنة (1995) أي نسبة 62.36% من مجموع النفقات العامة إلى 774.7 مليار دج سنة (1999) أي بنسبة 80.55% من إجمالي النفقات العامة (أنظر الملحق رقم 05).

أما فيما يخص تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2009) فيمكن توضيحها من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-8): تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي	نسبة الإنفاق إلى الناتج الداخلي الإجمالي %	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق الكلي %	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %	نسبة نفقات التجهيز إلى الإنفاق الكلي
2000	1178.1	28.74	22.50	856.2	10.52	72.67	321.9	72.23	27.33
2001	1335.0	31.18	13.31	963.6	12.54	72.18	371.4	15.37	27.82
2002	1550.6	34.80	16.14	975.6	1.24	62.91	452.9	54.81	37.09

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

31.6	22.23	553.7	68.40	9.23	1199.0	13.03	34.05	1752.7	2003
33.87	15.71	640.7	66.13	4.34	1251.1	7.89	31.33	1891.8	2004
39.33	20.46	806.9	60.67	0.47-	1245.1	8.46	26.00	2052.0	2005
41.39	25.80	1015.14	58.61	15.48	1437.87	19.54	26.09	2453.01	2006
45.92	39.89	1420.08	54.08	16.32	1672.6	26.07	32.08	3092.7	2007
47.09	38.95	1973.3	52.91	32.58	2217.7	35.51	36.9	4191.0	2008
45.58	0.02-	1920.9	54.42	3.41	2293.5	0.55	34.8	4214.4	2009

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 2004.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، سنوات 2000، 2002، 2005، 2009.
- صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية، أبوضبي، 2010.
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وبنك الجزائر.

- Ministère Des Finances, **Le Comportement des principaux**, 2010, p14

من خلال الجدول رقم (4-8) يمكن أن نلاحظ الارتفاع الهائل لحجم النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، لاسيما نفقات التجهيز التي بلغت مستوا قياسيا سنة (2008)، ويعود السبب في ذلك إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية الفلاحية، وفي مجال البنى التحتية، المياه، النقل، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والتنمية المحلية وتحسين الموارد البشرية. وقد نجم عن هذا البرنامج ارتفاع نفقات التسيير من 856.2 مليار دج سنة (2000) إلى 1251.1 مليار دج سنة (2004)، أما نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة فقد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة (2000)، حيث بلغت 72.6% مقابل 70,7% سنة (2002) و 66.1% سنة (2004)، وهذا ما يفسره الإرتفاع المتزايد في حجم نفقات التجهيز مقارنة بحجم نفقات التسيير خلال هذه الفترة، وعلى غرار هذا الإرتفاع في حجم نفقات التسيير فإن نفقات التجهيز حققت ففزة أكبر من سابقتها، حيث وصلت إلى 452.9 مليار دج سنة (2002) أي بنسبة 29.2% من إجمالي النفقات العامة مقابل 321.9 مليار دج سنة (2000) أي بنسبة 27.3% من مجموع النفقات العامة، لتبلغ سنة (2004) ما يعادل 640.7 مليار دج أي بنسبة 33.8% من إجمالي النفقات العامة.

لقد استمرت النفقات العامة في الإرتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي يغطي الفترة (2005-2009)، حيث ترتب عن هذا البرنامج زيادة مضاعفة في حجم نفقات التجهيز بعد انتقالها من 806.9 مليار دج سنة (2005) أي بنسبة 39.3% من إجمالي النفقات العامة إلى 1948.4 مليار دج سنة (2008) أي بنسبة 46.6% من إجمالي النفقات العامة، ووصلت إلى 1920.9 مليار دج في نهاية سنة (2009)، وتوسعى الحكومة من هذه الزيادة الباهظة في حجم نفقات التجهيز إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية بإعطاء الأولوية للقطاعات التي ترى فيها الطريق الصائب نحو دفع سبل التنمية كقطاع الفلاحة، الري... الخ، فضلا عن محاولة إنهاء المشاريع التي لا تزال عالقة إلى

يومنا هذا كالطريق السيار شرق غرب ومetro الجزائر، كذلك تخص الزيادة في نفقات التجهيز كل من نفقات الهياكل الأساسية الاقتصادية والإدارية، والنفقات المتعلقة بمخططات البلديات و نفقات قطاع الإسكان.

أما نفقات التسيير فهي الأخرى عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2005-2009)، حيث انتقلت من 1245.1 مليار دج سنة (2005) إلى 2227.3 مليار دج سنة (2008)، وصلت في نهاية سنة (2009) إلى 2593.5 مليار دج، ويفسر ذلك بارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، والتي ارتفعت نسبتها من 6.9% سنة (2005) إلى 16.6% سنة (2007)، كما ارتفعت منح المجاهدين من جانبها بـ: 13.7% و نفقات المصالح الإدارية (مستشفيات ومؤسسات عمومية ذات طابع إداري) بـ: 12,9%، أما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية التي تمثل 39.7% من النفقات الجارية فقد سجلت أكبر الإرتفاعات بواقع 28.4% في سنة (2007)، وبالنسبة لإجمالي نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة فقد شهدت انخفاضا من 60.6% سنة (2005) إلى 53.3% سنة (2008)، بسبب الإرتفاع الكبير في حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

إن زيادة حجم النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من (2000) إلى (2009)، يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطيتها، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم. وهذا ما يتطلب منا معرفة السياسة الإيرادية المنتهجة طيلة الفترة المدروسة.

المطلب الثالث: مسار السياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

صاحب التزايد المطرد في حجم النفقات العامة خلال الفترة (2000-2009)، قيام الدولة بتنويع مصادر إيراداتها العامة وزيادة حصيلتها لمواكبة تصاعد نفقاتها العامة وبما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تم إدخال عدة إصلاحات ضريبية بداية من الإصلاح الضريبي (1992)، بغية زيادة حصيلة إيرادات الجباية العادية بدلا من إيرادات الجباية البترولية التي لا تزال تتحدد بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

1- تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر: تعتبر الإيرادات العامة أداة هامة في يد الدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامة ومواجهة ما يجابهها من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية، إذ تنوعت وتعددت مصادر الإيرادات العامة في الجزائر لاسيما بعد صدور القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية والذي صنف إيرادات الموازنة العامة إلى¹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي، حاصل الغرامات ومداحيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة للموازنة العامة والفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف إيرادات الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداحيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

¹ القانون 84-17، المادة 11 منه، مرجع سبق ذكره.

وعليه من خلال هذا التقديم يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين هما¹:

1-1-1- الإيرادات الإجبارية: وتتكون من مجموع الإقتطاعات المحصلة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتضم كلا من:

1-1-1-1- الإيرادات الجبائية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يتكفل بتبويبها الجدول (أ) للموازنة العامة، حيث تشمل:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب المفروضة على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتببات والأجور وفوائد السلف والضمانات... الخ.

- حقوق التسجيل والطابع: وهي تلك الضرائب الموضوعية على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق التسجيل، انتقال رأس المال وطوابع جواز السفر ورخص السياقة... الخ.

- الضرائب المختلفة على الأعمال (الرسوم على المبيعات): هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛ تفرض على مجمل المواد الإستهلاكية.

- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال.

- الحقوق الجمركية: وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للإستيراد أو للتصدير.

- الجباية البترولية: وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما: ضريبة على إنتاج البترول والسائل والغازي من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والإستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.

1-1-2- صناديق المساهمة: وهي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة تخضع للقانون التجاري وتعمل عوناً لثمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي، إلى جانب الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الموازنة العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

1-1-3- الغرامات: وهي تلك العقوبات المالية الصادرة عن هيئات قضائية (محاكم، مجالس... الخ) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الجمارك... الخ).

1-2-1- الإيرادات الإختيارية: ويشتمل هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إختياريا من طرف الأشخاص نظير حصولهم على سلعة أو خدمة تمنحها لهم الدولة، ومنها:

1-2-1-1- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصنيفها لثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، ويشتمل هذا النوع من المداخيل على مداخيل تصفية ثروات الدولة وهي الموارد التي يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال السلع التي تمتلكها الدولة والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المتاجر... الخ، ومداخيل استغلال الأملاك التابعة للدولة وهي الموارد التي يتم تدبيرها من الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، الخواص أو العموميون، مثل: مداخيل استغلال المناجم والحاجر والغابات، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية... الخ.

¹ - جمال لعامرة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 49-51.

1-2-2- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى: وهي كل المكافآت المحصلة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع منها وهي:

- ✓ المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- ✓ المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛
- ✓ المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

1-2-3- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات: ما يميز هذا النوع من الموارد أنها تقدم للدولة بدون مقابل، فهي تكمن في المساهمات المالية غير الإجبارية التي يقدمها الأفراد لتمويل نفقة عمومية.

2- السياسة الضريبية: يتجلى دور السياسة المالية في تحقيق أهدافها وبشكل متعاضد من خلال حصيلة إيرادات الموازنة العامة والتي تعتبر الضرائب بمختلف أنواعها، لقد كان النظام الضريبي الجزائري حتى بداية التسعينيات يتميز بالتشوه والتعقد لقيامه على أسس وتدابير مستمدة من النظام الضريبي الفرنسي، وفي عام (1992) نفذت الجزائر برنامجا إصلاحيا لنظامها الضريبي بغرض تحسينه وتبسيطه، حيث نجم عن هذه الإصلاحات إزالة بعض المشكلات المرتبطة بتصميم النظام الضريبي الجديد وأدخلت ضرائب إضافية وفقا لاحتياجات اقتصاد السوق¹.

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة (1992) على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة، كما يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهتم بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية من 300.66 مليار دج سنة (1993) إلى 1082.41 مليار دج سنة (2000) أي تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات، وبالتالي هناك هيمنة للجباية البترولية في الهيكل الضريبي إذ أنها في سنة (2000) تمثل 76.52% من إجمالي الإيرادات الضريبية، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع، كما أن من أهم أهداف الإصلاحات الضريبية تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي لم يتحقق بعد².

ومع تطبيق هذه الإصلاحات الضريبية التي أدت إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، أخذت الإيرادات من الضرائب تتزايد في حصيلتها وتنوع في مصادرها، وتمثل الجباية البترولية حصة الأسد من مجمل الإيرادات الضريبية، وتأتي بعد الجباية البترولية الرسوم على المبيعات التي عرفت ارتفاعا واضحا مباشرة بعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، (أنظر الملحق رقم 06). وكانت السياسة الضريبية في هذه المرحلة لاسيما في ظل برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال العمل على ضبط معدلات التضخم من جهة، وتحريك العجلة

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - مراد ناصر: الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 28، 29.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

الإقتصادية للحد من البطالة بمنح تسهيلات للمستثمرين خاصة المنتجين منهم (قانون الإستثمار الجديد لسنة 1993) من جهة أخرى (سياسة مالية تقشفية).

ويعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للإقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الإقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتاج المحلي الخام، ولقد حدد الإقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ: 25%، ونظر الكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن نفط، وأن الجباية البترولية دائما أكبر من 54% من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، حيث يلاحظ ضعف مستوى الضغط الضريبي خلال الفترة (1993-1999)، وذلك مقارنة مع المستوى النموذجي 25% كما أنه يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول بحيث عموما نجده في تونس 20% وفي المغرب 24.9%، أما في الدول الصناعية الكبرى فإنه 27%، وعليه نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن تحسين المقدرة التكاليفية للدخل الوطني، ويعود هذا الإخفاق إلى عوامل عدة منها¹:

- ❖ ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية؛
 - ❖ تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية؛
 - ❖ ضعف الإقتطاعات الضريبية نتيجة إنخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي؛
 - ❖ إنتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛
 - ❖ إرتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.
- وبالنسبة لتطور مجموع الإيرادات خلال الفترة (2000-2009)، فيمكن إبرازها من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-9): تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار

إجمالي الخصيلة الضريبية	حصيلة الجباية النفطية	حصيلة الجباية العادية	ضرائب غير مباشرة	تسجيلات وطواع	الحقوق الجمركية	الضريبة على السلع والخدمات	ضرائب على المداهيل والأرباح	السنوات
1069.7	720.2	349.5	1.5	16.2	86.3	163.4	82.0	2000
1354.6	956.7	397.9	0.4	16.8	103.6	178.7	98.4	2001
1255.4	772.6	482.8	0.7	18.8	128.3	222.6	112.2	2002
1401.6	881.7	519.9	0.8	19.1	143.2	230.6	126.2	2003

¹ _ المرجع نفسه، ص 29.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

1603.4	947.2	581.4	1.0	19.6	138.8	274.0	148.0	2004
1624.5	983.9	640.6	1.1	19.6	143	308.8	168.1	2005
1528.6	916.0	712.4	1.0	23.5	113.4	334.3	240.2	2006
1741.2	973.0	768.2	0.9	28.1	132.6	347.2	259.4	2007
2766.5	1800.4	966.1	0.9	33.6	164.9	435.2	331.5	2008
2146.8	1001.0	1145.8	1.3	35.6	169.1	479.0	460.8	2009

من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لسنوات مختلفة.

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2004**, Op.cit.p71.

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juin2007,p81

- Ministère Des Finances, **Le Comportement des principaux**, op.cit, p15.

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2009**, Op.cit, p99.

من خلال بيانات الجدول رقم (9-4) نلاحظ استمرار الزيادة في حصيلة الإيرادات العامة لمواجهة الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة، خاصة خلال هذه المرحلة التي تزامنت مع انطلاق برامج تنموية كبرى، حيث مثلت الحصيلة الإجمالية للضرائب في سنة (2000) ما يقارب 1069.7 مليار دينار، ومثلت حصيلة الجباية البترولية مبلغ 720.2 مليار دينار بينما مثلت الجباية العادية 349.5 مليار دينار هذه الأخيرة التي تحدد بمجموع كل من الضرائب على المداخيل والأرباح، ضرائب على السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، تسجيلات وطوابع والضرائب غير المباشرة، لترتفع الحصيلة الإجمالية للضرائب إلى 1624.5 مليار دينار سنة (2005) أي بنسبة زيادة تصل إلى 51.86% مقارنة بسنة (2000) مثلت حصيلة الجباية البترولية ما قيمته 983.9 مليار دينار وبلغت الجباية العادية 640.6 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 60.56 و 39.43% لكل من النوعين على التوالي، وواصلت الحصيلة الضريبية في الارتفاع لتصل سنة (2009) لتصل إلى 2146.8 مليار دينار، حيث مثلت حصيلة الجباية البترولية والعادية 46.62 و 53.37% من إجمالي الحصيلة على التوالي وبالتالي فاقت الجباية العادية حصيلة الجباية البترولية خلال هذه السنة، غير أن الحصيلة الإجمالية أيضا تعتبر منخفضة مقارنة بسنة (2008) أين بلغت الحصيلة الإجمالية مبلغ 2766.5 مليار دينار مثلت فيها حصيلة الجباية البترولية نسبة 65.07% ومثلت حصيلة الجباية العادية نسبة 34.92%، وعليه فالحصيلة الضريبية الإجمالية انخفضت بنسبة 22.40% ما بين سنتي (2008) و(2009)، ويعود هذا الانخفاض إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية الأخيرة (أزمة الرهون العقارية 2008) وانعكاسه السلبي على الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض أسعار المحروقات التي تمثل غالبية الإيرادات الوطنية، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاديات المعتمدة على نوع واحد من الإيرادات، على غرار الاقتصاد الوطني وحساسيته الكبير اتجاه تقلبات أسعار هذه المنتجات.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو الانخفاض الكبير لحصيلة الضرائب غير المباشرة نسبة إلى إجمالي الضرائب العادية، حيث مثل هذا التراجع من الضرائب مبلغ 1.5 مليار دينار سنة (2000) و 1.1 مليار دينار سنة (2005) ونسبة 1.3 مليار

دينار سنة (2009) وهي تمثل نسب ضئيلة جدا مقارنة بباقي الأنواع من الضرائب، ومقارنة بما يمثله هذا النوع من الضرائب في البلدان المتقدمة وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة التهرب والغش الضريبيين في البلدان النامية ونخص بالذكر هنا الجزائر.

المطلب الرابع: الموازنة العامة في الجزائر (2000-2009)

تعبر الموازنة العامة في الجزائر عن الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة، فهي تمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري: لقد عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها «الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها¹».

وعلى العموم تخضع الموازنة العامة في التشريع الجزائري إلى القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المالية العامة التي تخضع لها معظم بلدان العالم.

2- هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري: تتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة، وفيما يلي سوف نتناول دراسة المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

2-1-1- تبويب النفقات العامة في الجزائر: تبوب النفقات العامة في الجزائر وفقا للأصناف الآتية²:

2-1-1-1- التبويب الإداري: تصنف النفقات العامة إداريا وفق معيارين هما:

- التبويب حسب الوزارات: وهو القاعدة التي تصنف على أساسها موازنة التسيير في الجزائر، وفيه يتم وضع اعتمادات نفقات التسيير تحت تصرف الدوائر الوزارية؛
 - التبويب بحسب طبيعة الإعتمادات: حيث توزع الإعتمادات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.
- 2-1-2- التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر:** وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربع مجموعات كبيرة منها واحدة تجمع النفقات غير القابلة للتخصيص وهي:

- الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة، الدفاع؛
- الخدمات الاجتماعية: وتشمل التعليم، الصحة... الخ؛
- الخدمات الاقتصادية: وتضم الفلاحة، الصناعة... الخ؛
- النفقات غير قابلة للتخصيص: كفاءة الدين العام، رد القروض... الخ.

2-1-3- التبويب الاقتصادي: وهو التبويب الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الإقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى الأنواع الآتية:

¹ القانون رقم 17-84، المادة 06 منه، مرجع سبق ذكره.

² جمال لعامرة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 35-40.

❖ نفقات التسيير (النفقات الجارية)، و نفقات التجهيز (نفقات برأس المال)؛

❖ نفقات المصالح (الإدارية)، و نفقات التحويل (إعادة التوزيع).

1-1-4- التبويب المالي: ووفقا لهذا التبويب يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات هي:

✓ النفقات النهائية: وهي تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل كذلك الحق المشترك في توزيع الأموال العامة؛

✓ النفقات المؤقتة وعمليات الخزينة: ترتبط بالعمليات المؤقتة المتعلقة بالخزينة أو القطاع المصرفي، فهي تمثل جزء حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة؛

✓ النفقات الافتراضية أو الضمانات: وهي التي تتعلق بعمليات إنفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف.

2-2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: إن الإيرادات العامة لا تبوب وفق الأهداف التي تحققها كما هو الشأن بالنسبة للنفقات العامة وإنما تبوب وفق طرق تحصيلها، وعموما تبوب الإيرادات العامة في الجزائر وفق ثلاثة معايير هي¹:

2-2-1- التبويب القانوني: يستند هذا المعيار إلى استخدام السلطات العمومية للقوة والسلطة العمومية من عدمها أثناء تحصيل الإيرادات العامة، إذ يمكن لهذه السلطات في سبيل تحصيل إيراداتها اللجوء إلى التدابير الآمرة والنهائية التي تحتكرها.

2-2-2- التبويب المالي: وفيه يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات:

➤ الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية، دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض؛

➤ الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل دفع فوائد القروض، سندات الدولة... الخ.

2-2-3- التبويب الإقتصادي: يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتراع منها، فقبل إصلاحات (1991) كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك، أما بعد إصلاح (1991) أصبح تبويب الضرائب يعتمد على الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل الإجمالي، الضرائب على أرباح الشركات)، التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الإستهلاك... الخ)، والضرائب غير المباشرة.

3- تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2009): تمثل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بندي الموازنة العامة للدولة، والتي تستعملهما للتدخل والتأثير على النشاط الإقتصادي، فقد مرت الموازنة العامة في الجزائر بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة، حيث سجل رصيد الميزانية الفائض خلال سنتي (1990) و(1991)، بمبلغ قدره 21.6 و60.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصل سعر البرميل سنة (1990) إلى 22.26 دولار، إلى جانب نتائج

¹ _ المرجع نفسه، ص 42-45.

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت إشراف المؤسسات الدولية، لكن سرعان ما عاد رصيد الموازنة العامة إلى الانخفاض ليسجل عجزا خلال السنوات (1992-1995)، حيث وصل سنة (1995) إلى ما يقارب -147.9 مليار دج، وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى مستوى 16.86 دولار للبرميل في نفس السنة، وعاد رصيد الموازنة ليحقق فائضا من جديد خلال سنتي (1996) و(1997) أين وصل إلى 99.4، 81.56 مليار دج على التوالي بفضل تحسن أسعار البترول، بالإضافة إلى نتائج برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات الدولية والذي كان يهدف إلى تقليص عجز الموازنة العامة، بتقييد حجم النفقات العامة وزيادة حجم الإيرادات التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار، وعقب انخفاض أسعار النفط سنة (1998) إلى مستوى 14 دولار للبرميل انتقل رصيد الموازنة العامة من فائض إلى عجز بلغ -101.19 مليار دج لينخفض هذا العجز بشكل كبير في سنة (1999)، حيث بلغ -11.21 مليار دينار بسبب زيادة أسعار البترول أيضا (أنظر الملحق رقم 07)، وفيما يخص تطور رصيد الموازنة ما بين (2000-2009)، فيمكن توضيحها من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم (4-10): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الميزانية	نوع رصيد الميزانية
2000	-52.5	عجز
2001	170	فائض
2002	26.1	فائض
2003	-234.4	عجز
2004	-273.4	عجز
2005	-340.4	عجز
2006	-611.0	عجز
2007	-1143	عجز
2008	-800.9	عجز
2009	-905.8	عجز

من إعداد الطالب بناء على:

بيانات وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

باعتبار أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة، فإن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالإرتفاع أو الإنخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد الجدول رقم (4-10) الذي يظهر فيه العجز في الموازنة العامة خلال السنة (2000). بمبلغ -52.5 مليار دج، وتسجيل فائض كبير خلال السنة (2001). بمبلغ 170 مليار دج بعد انتعاش أسعار النفط الدولية (24.90 دولار

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد الجزائري (2000-2009)

للميل)، وفي سنة (2003) عاد رصيد الموازنة العامة من جديد ليسجل عجزا وصل إلى -234.4 مليار دج، واستمر إلى غاية نهاية سنة (2009) التي سجلت -905.8 مليار دج، ويعزى هذا العجز الكبير إلى تزايد حجم النفقات العامة بعد إطلاق برنامجي الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

المبحث الرابع: تقييم أداء السياسات النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

إن تقييم أداء أي اقتصاد في العالم يتحدد من خلال المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المحققة على المستوى الكلي، كما أن فعالية أدوات السياسة الإقتصادية مرهونة بتوفير المناخ الإقتصادي الملائم لأجل تحقيق الإستقرار، هذا الأخير الذي لا يكون إلا عن طريق تصحيح كل الاختلالات سواء الداخلية منها أو الخارجية التي قد تصيب أي اقتصاد في العالم، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث تقييم أداء كل من السياسة النقدية والمالية لأجل تصحيح هذه الاختلالات التي لم يسلم منها الإقتصاد الجزائري خلال المرحلة ما بين (2000-2009).

المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية واستهداف التضخم والبطالة خلال الفترة (2000-2009)

لقد مر الإقتصاد الجزائري بالعديد من الإصلاحات بعد التفاقم الكبير للأوضاع الإقتصادية عقب الأزمة البترولية (1986)، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مع إعطاء الأهمية الكبرى للسياسة النقدية والمالية، وبعد انتهاء هذه الإصلاحات باشرت الجزائر إصلاحات أخرى معتمدة على قدراتها الذاتية لأجل تحقيق توازنها الداخلي.

لقد تبنت الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خاصة خلال فترة اعتماد برنامج التعديل الهيكلي (1994-2000) والذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14% خلال هذه الفترة، وبعدها اتبعت السلطات سياسة نقدية حذرة بهدف التحكم في السيولة النقدية، وسياسة مالية معاكسة للسياسة الأولى (سياسة مالية توسعية) تزامنت مع بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي ابتداء من سنة (2001)، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من معدلات التضخم والبطالة، مع العلم أن المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض قد حددت الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وبالتالي أهداف السياسة الإقتصادية لتشمل هذه الأهداف حسب نص المادة السابقة تحقيق معدل منتظم للنمو الإقتصادي في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا فقد جعل في المقام الثاني وتميز هذه الأهداف حسب نفس المادة بالتعدد في هذه الأهداف النهائية وتضارب هذه الأهداف كهدف النمو الإقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، بالإضافة إلى عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية¹.

الجدول رقم (4-11): معدلات التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	معدل التضخم %	معدل البطالة %	معدل النمو %
2000	0.33	29.77	2.4
2001	4.22	27.30	2.1
2002	1.41	25.89	4.1

¹ - بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة، العدد 41، شتاء 2008، ص 33.

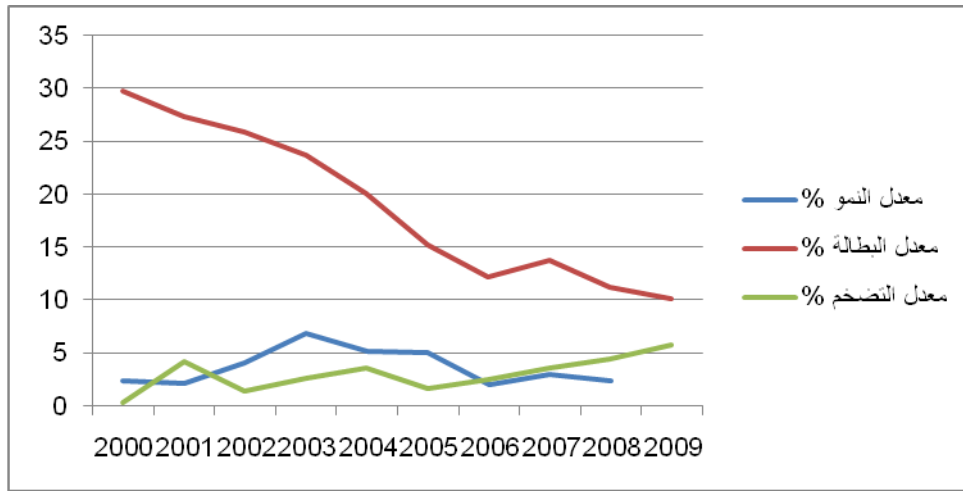
الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2009-2000)

6.9	23.70	2.58	2003
5.2	20.08	3.56	2004
5.1	15.27	1.63	2005
2.0	12.27	2.53	2006
3.0	13.80	3.52	2007
2.4	11.3	4.44	2008
-	-	5.74	2009

- من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع:

<http://www.woldbanque.org>, observed: 20-05-2011.

الشكل رقم (4-1): تطور معدلات التضخم والبطالة والنمو خلال الفترة (2009-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم (4-11)

من خلال الشكل رقم (4-1) يمكن أن نستنتج بأن انخفاض معدل التضخم في بداية الألفية الثالثة إلى مستوى قياسي وصل إلى 0.33% سنة (2000)، ليعود إلى الإرتفاع مباشرة سنة (2001) أين بلغ 4.22%، وما يفسر عودة ارتفاع معدل التضخم خلال هذه السنة إنما يرجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% خلال نفس السنة بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي في أبريل (2001)¹، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل هذا الأخير انخفاضاً سنة (2002) بلغ 1.41%، ليرتفع مرة أخرى إلى 2.58% سنة (2003) ثم 3.56% سنة (2004)، وفي هذه السنة بالذات حدد بنك الجزائر المعدل المستهدف للتضخم في المتوسط بمعدل 3% وما بين 3-4% خلال سنة (2007)²، ليسجل معدل التضخم خلال سنتي (2005) و(2006) معدل 1.63 و 2.53% أي أن المعدل المسجل أقل من المعدل المستهدف، ويعزى هذا التحسن إلى الإنعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي، والمعدل المنخفض لنمو الكتلة النقدية، غير أن معدل التضخم عاود الإرتفاع خلال السنوات

¹ _ عبد القادر بابا: مرجع سبق ذكره، ص 06.

² _ Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport 2007, juillet 2008, p168

الثلاث الموالية (2007) و(2008) و(2009) ليلعب على التوالي معدلات 3.52 و4.44 و5.74%، وبالتالي فاقت المعدلات في هذه السنوات المعدل المستهدف من قبل السلطة النقدية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات نمو الكتلة النقدية الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية (التضخم المستورد)، وبالرغم من انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة (2009) إلا أن معدل التضخم ظل مرتفعا خلال هذه السنة نتيجة استمرار أسعار المنتجات الغذائية والخدمات المرتبطة بها في الارتفاع حيث بلغت نسبة الارتفاع خلال هذه السنة 6.8%¹، وبالتالي يمكن أن نستنتج بأن سبب التضخم في الجزائر ليس فقط ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية ب هو أيضا التضخم المستورد نتيجة تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي بالنسبة للعديد من المنتجات.

وبالنسبة لمعدلات البطالة، فقد كانت هذه الأخيرة خلال مرحلة التسعينات مرتفعة جدا، ومع بداية الألفية الثالثة بدأت في الإنخفاض نسبيا، حيث انخفضت هذه المعدلات من 29.77% سنة (2000) إلى 25.89% سنة (2002) ثم 20.08% سنة (2004)، لتواصل هذه النسبة انخفاضها حيث بلغت نسبة 12.27 و11.3% خلال سنتي (2006) و(2008)، وهذا نتيجة السياسة النقدية والمالية التوسعية المتبعة من قبل الجزائر خلال هذه المرحلة تزامنا مع انطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي من خلال التوسع في المشاريع الإستثمارية في مختلف المجالات والشروع كذلك في المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية كل هذه الظروف انعكست إيجابا على امتصاص البطالة خلال هذه المرحلة، غير أن ما يمكن قوله بأن هذه النسب من البطالة لا تزال مرتفعة مقارنة بالإمكانات الضخمة للجزائر وقدرتها الإستيعابية لليد العاملة، ولأن هدف التشغيل الكامل يرتبط مباشرة بهدف تحقيق معدلات نمو حقيقية إيجابية، فبقاء معدلات البطالة مرتفعة يؤثر سلبا وبشكل مباشر على معدل النمو الإقتصادي هذا الأخير الذي لا يزال الهدف الأول والأساسي للسياسة النقدية²، وهذا ما تجلّى من خلال التذبذب الحاصل في معدلات النمو خلال فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المعدل 2.4% سنة (2000) ليرتفع إلى 4.1 و6.9% خلال سنتي (2002) و(2003)، ثم انخفض في إلى معدل 2 و3 و2.4% خلال السنوات ما بين (2006) و(2007) و(2008)، حيث كانت بداية الركود الإقتصادي العالمي تظهر نتيجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

إن معدلات النمو مرتبطة أساسا بمعدلات الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، الأمر الذي يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق كل من السياستين النقدية والمالية، غير أن ارتفاع معدلات التضخم يفرض اتباع سياسة نقدية انكماشية، وبالتالي تقليص الطلب الكلي بدلا من توسيعه، ضف إلى ذلك جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته يجعل العرض الكلي غير مرن بالنسبة ذاتها، بالإضافة إلى ارتباط معدلات النمو بشكل مباشر بمعدلات البطالة من خلال استقرار الأجور الحقيقية حيث أن تذبذب معدلات النمو أو انخفاضها سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر على المدى المتوسط والطويل إلى مستويات قد تفوق نسبة 20%³.

¹ محمد الأمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 159.

² بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة: مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: مرجع سبق ذكره، ص 312.

وعلى العموم يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة ونخص بالذكر هنا السياسة النقدية والمالية، ساهمت بقدر ملحوظ في التخفيض من معدلات التضخم من خلال التحكم في حجم السيولة النقدية وتحقيق معدلات نمو حقيقية موجبة، غير أن المشكل الذي يبقى مطروحا هو ارتفاع معدلات البطالة الذي يبقى دائما معدلات النمو متواضعة، وذلك مقارنة بحجم الإستثمارات التي تم رصدها خلال هذه المرحلة، حيث أن الجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الإستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج الداخلي الخام، لتحقق نموا أقل من 5% طيلة هذه الفترة، مما يوحي بوجود خلل خاصة بالنسبة لأدوات السياسة المالية، ونخص بالذكر هنا الإنفاق العام الذي قدر في المتوسط بـ: 155 مليار دولار.

المطلب الثاني: السياسات النقدية والمالية وطرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2009)

من بين الاختلالات الداخلية التي تصيب الإقتصاد على المستوى الكلي نجد، العجز المفرط للموازنة العامة، الناتج أساسا على تعاضم النفقات العامة على حساب الإيرادات العامة، خاصة إذا كانت النفقات موجهة إلى الجانب الإستهلاكي على حساب الجانب الإستثماري المنتج، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفات أخرى سلبية قد يحدث تراكمها أضرارا جسيمة في الجوانب المختلفة المكونة للنشاط الإقتصادي، وقد شهدت الموازنة العامة في الجزائر ترايدا العجز الموازي خاصة مع بداية الألفية الثالثة، غير إن الرخاء المالي الذي تمتعت به الجزائر مؤخرا نتيجة ارتفاع أسعار البترول سهل من تمويل هذا العجز بشكل كبير خلال الفترة ما بين (2000-2009).

إن تمويل العجز الموازي يشتمل على المصادر الداخلية التي تأخذ عدة أشكال هي التمويل البنكي والتمويل غير البنكي والتمويل الخارجي، حيث لجأت الجزائر إلى هذا النوع الأخير بشكل كبير نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا خلال مرحلة الثمانينات والتسعينات، وما تطلبته هذه الفترة من تمويل ضخم لأجل استعادة التوازن وتحقيق التنمية الإقتصادية، وبالنسبة للعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1993-1999) فقد اعتمد على تمويل هذا العجز على المديونية الخارجية خاصة تلك المتأتية من مصادر خاصة والتي تكون شروطها أكثر إجحافا، حيث بلغ التمويل الخارجي للعجز الموازي خلال سنة (1993) مبلغ 19.60 مليار دج مقابل مبلغ 72.80 مليار دج للتمويل البنكي و 13.10 بالنسبة للتمويل غير البنكي، لتبلغ نسبة التمويل الخارجي للعجز الموازي حدها الأدنى سنة (1999) بمبلغ 2.02 مليار دج (انظر الملحق رقم 05)، لتكون هذه السنة آخر سنة تستعين فيها الجزائر بالمديونية الخارجية لتمويل عجزها الموازي، لتشرع مباشرة منذ بداية سنة (2000) بالتخلص منه هذه الأعباء الخارجية، وقد تزامن هذا مع ظهور نوع آخر من المصادر الداخلية للتمويل والمتمثل في صندوق ضبط الموارد، وهو ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العامة أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة (2000)، حيث حددت مهمته الأساسية في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة واستعمالها إما لتسوية العجز الموازي والذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية¹. وسوف نبين طرق تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة ما بين (2000-2009) من خلال الجدول الآتي:

¹ - نبيل بوفليح: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسينة بن بوعلی، الشلف، الجزائر، 2004، ص 239.

الجدول رقم (4-12): تطور طرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2009-2000)

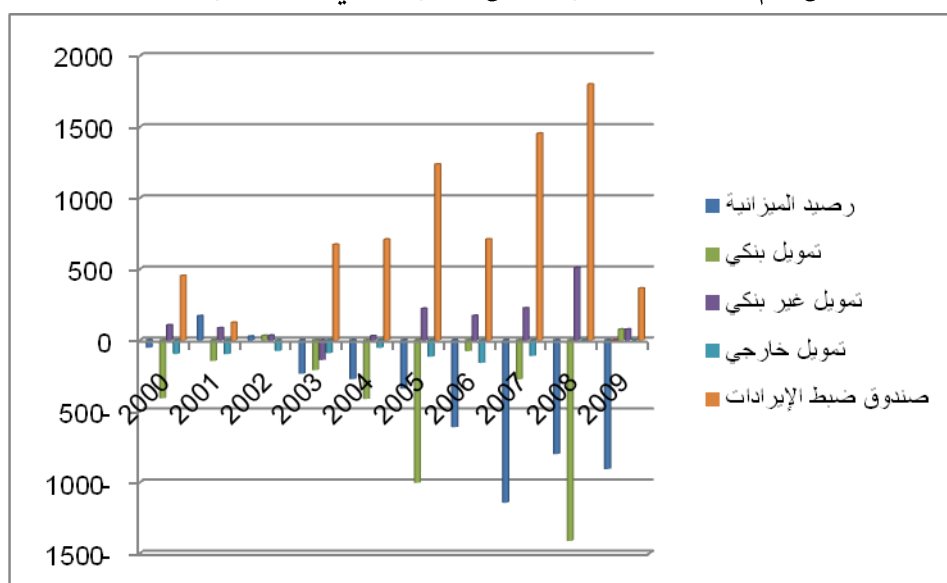
الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الميزانية	نسبة الرصيد إلى PIB	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي	صندوق ضبط الإيرادات
2000	-52.5	-1.28	-407.48	105.68	-97.05	453.2
2001	170	2.99	-145	85.3	-97.1	123.9
2002	26.1	0.58	31.6	32.8	-74.9	-
2003	-234.4	-4.54	-209	-138.4	-90.9	672.3
2004	-273.4	5.53	-412	29.6	-53.2	709
2005	-340.4	-6.40	-1002.2	221.5	-115.7	1236.8
2006	-611.0	-7.22	-76.20	172.57	-158.70	709.64
2007	-1143	-12.25	-274.84	225.28	-109.39	1454.36
2008	-800.9	-17.6	-1410.9	508.2	-4.2	1800.4
2009	-905.8	-6.6	75.7	75.7	0.8	364.3

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لسنوات مختلفة.

الشكل رقم (4-2): تطور طرق تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2009-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم بناء على بيانات الجدول رقم (4-12)

من خلال الشكل رقم (4-2): يمكن أن نلاحظ الدور الكبير الذي أداه صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي من جهة وتسديد المديونية الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي أصبحت مصادر تمويل العجز الموازي بداية من

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

(2000) مكونة من التمويل البنكي والتمويل غير البنكي والتمويل الخارجي، بالإضافة إلى صندوق ضبط الموارد، حيث بلغت حصص هذه الأنواع لتمويل العجز المقدر بـ: -52.5 مليار دج على التوالي -407.48، -105.68، -97.05، 453.2 مليار دج، حيث تدل الإشارة السالبة لكل من التمويل البنكي والتمويل الخارجي إلى بداية سداد هذين النوعين من الديون التي على عاتق الخزينة العامة للدولة، ومع ارتفاع العجز الموازي سنة (2003) ليبلغ -234.4 مليار دج، ارتفعت مساهمة صندوق ضبط المورد في تمويل هذا العجز لتصل 672.3 مليار دج، بالإضافة إلى التقليل من تسديد المديونية الخارجية والتمويل البنكي والشروع في تسديد المديونية اتجاه القطاع غير المصرفي وذلك بمبالغ قدرت بـ: -90.9، -209، -138.4 مليار دج للأنواع الثلاثة السابقة على التوالي، وفي سنة (2006) تزايد مرة أخرى العجز الموازي ليصل إلى -611.0 مليار دج، وازدادت معه مساهمة صندوق ضبط الموارد والتي قدرت بـ: 709.64 مليار دج وهو مبلغ منخفض بالمقارنة مع السنة السابقة (2005) أين قدرت هذه المساهمة بـ: 1236.8 مليار دج والسنة اللاحقة أي (2007) والمقدرة بـ: 1454.36 مليار دج، لتبلغ مساهمة هذا الصندوق ذروتها خلال سنة (2008) بمبلغ 1800.4 مليار دج، وما يفسر التزايد المطرد لموارد هذا الصندوق ونسبة مساهمته في تمويل العجز الموازي هو الإرتفاع المستمر لأسعار المحروقات خلال هذه السنوات باعتبارها المصدر الأساسي لأموال هذا الصندوق، وهذا ما يفسر الإنخفاض الكبير لمساهمة هذا الصندوق خلال سنة (2009). أين بلغ 364.3 مليار دينار نتيجة انخفاض مصدر تمويل هذا الصندوق المتمثل في عائدات قطاع المحروقات التي انخفضت أسعارها خلال هذه السنة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبالتالي الاعتماد مجدداً على مصادر القطاع المصرفي وغير المصرفي في تمويل العجز.

وبالرغم من الإرتفاع المتزايد للعجز الموازي طيلة الفترة (2000-2009) فقد حرصت السلطات الوطنية على تسديد المديونية الخارجية باعتبار هذه الأخير كانت تمثل عبئاً كبيراً على عاتق الخزينة العمومية لفترة طويلة، منتهزة بذلك اليسر في السيولة النقدية، والجدول الآتي يبين رصيد المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4-13): تطور كل من المديونية الخارجية وأسعار البترول خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دولار بالنسبة للمديونية ودولار لسعر البرميل

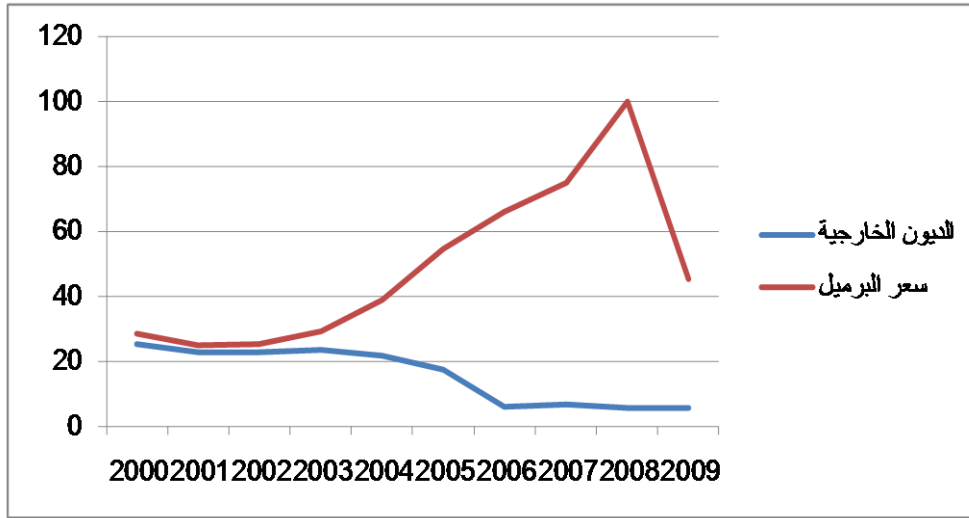
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الديون الخارجية	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	6.60	5.58	5.41
سعر البرميل	28.59	24.90	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.86	45.35

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Banque d'Alger: **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, rapport 2006, 2007, 2008, 2008, 2010.

ويمكن توضيح العلاقة بين حجم المديونية الخارجية وأسعار البترول من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (4-3): تطور كل من المديونية الخارجية وأسعار البترول خلال الفترة (2000-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم (4-13)

من خلال الشكل (4-3) نلاحظ انخفاض المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة، حيث أنها انخفضت بشكل ملحوظ ما بين سنتي (2000) و(2001) من 25.26 مليار دولار إلى 22.257 مليار دولار، أين كانت أسعار برميل البترول في حدود 28.59 و24.90 دولار للبرميل الواحد، وفي مرحلة أخرى بقيت مستقرة نسبيا خلال السنوات ما بين (2002-2004)، حيث قدرت بـ: 22.64، 23.35، 21.82 مليار دولار خلال السنوات الثلاث على التوالي، ومع الإرتفاع المتواصل لأسعار البترول خلال هذه السنوات 25.24، 29.03، 38.66 دولار للبرميل شهدت مرت أخرى انخفاضا كبيرا سنة (2005)، حيث قدرت بـ: 17.19 مليار دولار، ثم 5.61 مليار دولار في (2006)، حينما وصل سعر البرميل إلى 65.85، 54.64 دولار للبرميل، وبالتالي يمكن أن نلاحظ الإرتباط الكبير بين ارتفاع أسعار البترول وانخفاض المديونية الخارجية، حيث أن السبب وراء هذا الإنخفاض الكبير في المديونية الخارجية دائما الإرتفاع الكبير لأسعار المحروقات، بالإضافة إلى عزم السلطات العمومية التخلص من عبء هذه المديونية وفوائدها المستحقة بالتفاوض مع دائئنها لأجل هذا الغرض، والتي طالما اعتبرت عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في بلادنا، لتشهد المديونية الخارجية في السنوات الأخيرة استقرارا نسبيا في حدود 6.60، 5.58، 5.41 مليار دولار للسنوات (2007)، (2008)، و(2009) على التوالي، وهي نسبة لا تعتبر مشكلة في حد ذاتها، بالرغم من الإنخفاض الكبير لأسعار البترول سنة (2009) أين بلغ 45.35 دولار للبرميل بينما كان في حدود 99.86، 74.95 لسنتي (2007) و(2009) على التوالي.

المطلب الثالث: السياسات النقدية والمالية وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2009)

إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الإقتصادي على المستوى الخارجي، وهو مرتبط كذلك بشكل مباشر بأسعار الصرف، حيث أن استقرار وضعيتهم كل من ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة المحلية يعد مطلب كل البلدان بالنظر إلى المخاطر التي قد تلحق بالاقتصاد جراء اختلال هذا الهيكل الحساس من مكونات النشاط الإقتصادي، والذي يعتبر قناة تسرب الإختلالات الخارجية إلى الداخل الأمر الذي يستوجب السعي دائما إلى الحفاظ على استقراره وإعادةه إلى مساره الصحيح، وبالنسبة لميزان المدفوعات وأسعار الصرف في الجزائر، فقد عرفنا

الفصل الرابع: مساعي السياسات النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للاقتصاد
الجزائري (2000-2009)

تطورات عديدة نظرا لارتباط الأول بشكل مباشر بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وتعلق الثاني بالإتفاقيات مع المؤسسات المالية.

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري اختلالا وعجزا كبيرين خلال مرحلة التسعينات، عندما كانت أسعار المحروقات منخفضة، ونسبة الديون الخارجية مرتفعة، حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا بقيمة -0.9 مليار دولار وتحسن قليلا خلال سنتي (1991) و(1992)، ثم سجل عجزا مرة أخرى خلال السنوات المولية خاصة سنتي (1994) و(1995) بقيمة -4.38 و-6.33 مليار دولار على التوالي، وبقي في حالة عجز إلى غاية (1999) بقيمة -2.38 مليار دولار، وبالنسبة لأسعار الصرف فقد عرف هو الآخر عدة تعديلات كان أهمها انتقاله ما بين سنتي (1987) و(1992) من 4.9 دج مقابل واحد دولار إلى 17.7 دج مقابل واحد دولار، وبعدها خضع سعر صرف الدينار الجزائري إلى تخفيض صريح بنسبة 40.17% في سنة (1994) ليصبح بذلك سعر الصرف هو 36 دج مقابل دولار واحد¹. وفيما يتعلق بتطور أرصدة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف واحتياطي الصرف للفترة ما بين (2000-2009) فيمكن إظهارها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-14): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار الصرف واحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دولار بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، ودج مقابل واحد دولار لسعر الصرف

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	احتياطي الصرف	سعر الصرف
2000	5.57	11.9	75.30
2001	6.19	17.96	77.20
2002	3.66	23.11	79.70
2003	7.47	32.92	77.40
2004	9.25	43.11	72.10
2005	16.94	56.18	73.30
2006	17.73	77.78	72.60
2007	29.55	110.18	69.30
2008	36.99	143.10	64.60
2009	3.86	148.91	72.64

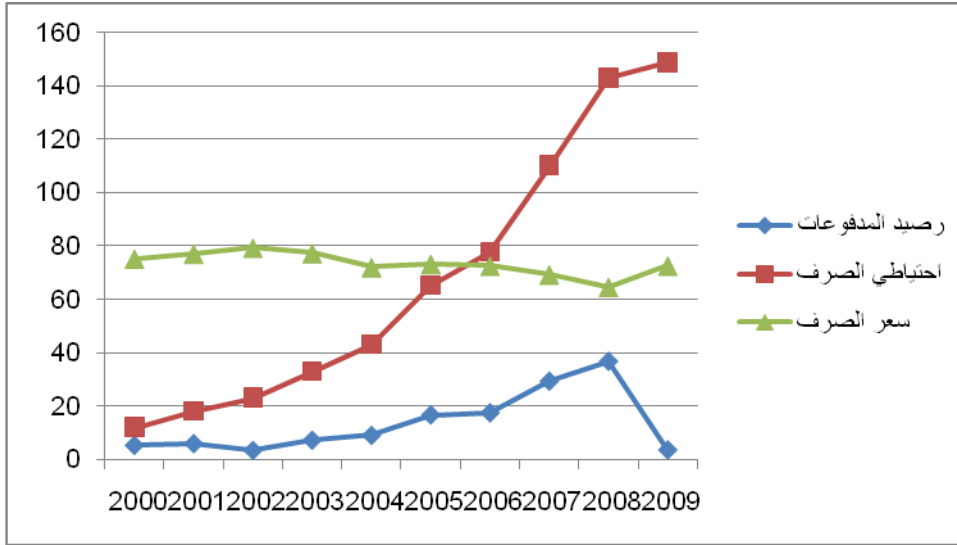
من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Rapport de la Banque d'Algérie, 2006, p 31-49.
- Rapport de la Banque d'Algérie, 2006, p 31-49.
- Rapport de la Banque d'Algérie, 2010, p 213-221

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تمثيل تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات، أسعار الصرف واحتياطيات الصرف من خلال الشكل الآتي:

¹ - محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 163.

الشكل رقم (4-4): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار الصرف واحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم (4-14)

من خلال الشكل (4-4) يتبين أن ميزان المدفوعات في الجزائر قد حقق خلال فترة الدراسة فائضا مستمرا و متزايدا بلغ 5.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي (2000) و (2001) على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيللة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة (2000) مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة، بينما بلغت قيمة احتياطي الصرف الأجنبي 22.9 مليار دولار وكان معد الصرف في حدود 75.5 دج للدولار الواحد.

واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي (2005) و (2006) على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية، فقد ارتفع متوسط أسعار برميل البترول الخام بأكثر من 20% في 2006، إذ بلغ في المتوسط 65.85 دولار للبرميل مقابل سعر متوسط قدر بـ 54.64 دولار للبرميل في (2005). ونتيجة لذلك وصلت حصيللة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة (2006) مقابل 20.68 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري أين حقق رصيدا موجبا قدر بـ: 34.06 مليار دولار خلال نفس السنة، بينما حساب رأس المال فقد كان في حالة من العجز توسعت طوال السنوات ما بين (2001-2005) وصلت إلى -4.78 مليار دولار خلال السنة الأخيرة، إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي¹، وبالموازاة مع هذا فقد كان احتياطي الصرف الأجنبي خلال هذه الفترة زيادة مستمرة أين بلغ 56.18 مليار دولار سنة (2005)، وعلى هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في (2007) برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في (2005) و (2006) أين سجل فائض بـ: 29.55 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى التزايد القوي في مستوى الإحتياطيات الرسمية للصرف التي انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007، إلى جانب استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة

¹ - محمد لكصاسي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

(2008) إلى 36.99 مليار دولار وهي أكبر قيمة له، لينخفض بشكل كبير حدا خلال السنة المالية أين سجل فقط فائضا بقيمة 3.86 مليار دولار، بالرغم من أن احتياطي الصرف قد بلغ ذروته خلال هذه السنة بمبلغ 148.91 مليار دولار، بينما الملاحظ خلال كل هذه الفترة أن أسعار صرف الدينار تبدو مستقرة نسبيا، حيث فاقت في معظمها عتبة 70 دج للدولار الواحد باستثناء التحسن الطفيف خلال سنتي (2007) و(2008) أين سجل سعر الصرف 69.30، 64.6 دج للدولار الواحد.

وعلى العموم يمكن القول بأن الجزائر حققت خلال فترة الدراسة استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه على العموم ثلاثة معايير أساسية هي: حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، التحكم في المديونية الخارجية.

المطلب الرابع: السياسات النقدية والمالية ومتطلبات تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي (2000-2009)

تسعى حل بلدن العالم على اختلاف مستويات تقدمها أو توجهها الإقتصادي إلى بناء نظام مصرفي ومالي فعال يضمن توفير الموارد المتاحة وتخصيصها بشكل مناسب يضمن أعلى معدل من النمو، وتوفير الاستقرار الاقتصادي ويستجيب للتطورات والتغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة في جميع المجالات على غرار المجال الإقتصادي، والذي اتسم بظهور ابتكارات مالية متنوعة صعبت على الجهاز الرقابي التحكم فيها والتقليل من مخاطرها، مما يستوجب على هذا الجهاز أن يكون فعال أكثر من ذي قبل لأجل ضمان الإستقرار النقدي والمالي في ظل هذه الظروف، وقد شهدنا مع نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة (2008) أزمة مالية عالمية ارتبطت بشكل مباشر بالجهاز المصرفي والمالي، ولم تسلم منها أكبر اقتصاديات العالم وامتدت لتشمل كل المستويات بما فيها البلدان النامية، والجزائر بطبيعة الحال ليست بمنأى عن هذه الأزمات باعتبارها جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يستدعي من السلطات العمومية الوطنية تكثيف الجهود لأجل تجنب الآثار المدمرة لمثل هذه الأزمات، والتي تنعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية للوطن.

يعتمد الجهاز المالي على مجمل النشاط الإقتصادي، ويتأثر بالتغيرات التي تصيب الإقتصاد ككل، وقد بينت الكثير من حالات الأزمات المصرفية والمالية أن عوامل الإقتصاد الجزئي والكلبي على حد السواء هي مصدر المخاطر الأساسية التي تنتهي إلى الأزمات المصرفية والمالية، وبالتالي يمكن تقييم هشاشة النظام المصرفي قبل وقوع الأزمة، وإن تحليل المخاطر التي تواجهها البنوك والطريقة التي يمكن أن تتأثر بها هي التغيرات في اقتصاد البلد والقدرة على رصد سلامة القطاع المالي، حيث تفترض وجود مؤشرات صالحة للكشف عن سلامة واستقرار الأنظمة المالية، وتسمى هذه المؤشرات "بمؤشرات الحيلة الكلية" لتقييم سلامة القطاع المالي واستقراره وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات الاقتصادية والمالية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر بحدوث هذه الأزمات، وتعرف بأنها مجموعة من المؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية

والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر (Early Warning System) ¹. وتشمل هذه المؤشرات على جانبيين أساسيين هما:

- مؤشرات الحيطنة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدى؛
- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلى المرتبطة بسلامة النظام المالي.

كما تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية، وتساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور، وهي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر الدول، كذلك تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا، بالإضافة إلى كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها، ومن أهم هذه المؤشرات ما يعرف بمعيار (CAMELS) والذي سبق وأن تطرقنا إليه إلى جانب موضوع الأزمات في الجانب النظري.

وفي سياق محاولات الجزائر لتحقيق الإستقرار المصرفي عرف النظام المصرفي والمالي إصدار العديد من القوانين والتشريعات، وخاصة مع بداية الألفية الثالثة ومع ظهور أزمة البنوك الخاصة (أزمة بنك الخليفة) تم تدعيم الرقابة المصرفية لبنك الجزائر من خلال الأمر 03-11 الذي كان من أهم أهدافه تمكين بنك الجزائر من تفعيل آليات الرقابة ونظام الإنذار المبكر بالأزمات، كما تم رفع جراءة هذه الأزمة الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية من خلال النظام 04-01، وحدد النظام رقم 04-04 العلاقة المسماة معامل الأموال الذاتية والمصادر الدائمة، حيث حدد هذا القانون الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على البنوك ومؤسسات القطاع المالي امتلاكه عند تأسيسها وهو 2.5 مليار دينار و0.5 مليار دج للنوعين على التوالي. وفي مجال إدارة المخاطر التشغيلية وبالنظر لعدم إدراجها ضمن القواعد الإحترازية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية على المستوى المحلي، فقد تم إدراج هذا النوع من الخطر بالإضافة إلى خطر السوق ضمن مهام المراقبة الداخلية للبنوك من خلال إصدار النظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ².

كما وضع نظام جديد للمراقبة على المستندات إعتبارا من نهاية سنة (2002)، وتعزيزه خلال عام (2003) بترسيخ نظام إنذار دائم، ويعمل هذا الأخير عبر الهيئات التقنية المختلفة لبنك الجزائر التي لها معاملات مع البنوك التجارية وهو ما يتماشى مع آلية كشف الصعوبات التي تعرفها البنوك على أساس التصريحات المقدمة، كما تم تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي (2004) من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس، ليشمل هذا النوع من الرقابة على المستندات جميع المؤسسات المعتمدة (أي 18 بنكا و6 مؤسسات مالية)، في هذا الإطار وخلال الفترة من (2002-2007) أرسلت إلى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة 2558 رسالة (مطالبة ومتابعة، وطلب وتوضيح واستعلام)، وتعلقت هذه المراسلات على وجه الخصوص بالتأخر في إرسال التقارير المالية، عدم احترام المعايير، الأخطاء والتناقضات

¹ _ عبد اللطيف مصيطفى: الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 117-120.

² _ محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية (حالة بنك الجزائر)، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق والتحديات)، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 25، 26 نوفمبر 2008، ص 13.

وطلبات استيضاح، كما كانت موضوع تجاوزات في معدلات تقسيم المخاطر ومعدلات الصرف وفي حالات قليلة عدم احترام معدل السيولة، وفيما يخص الرقابة الميدانية فقد تم تنفيذ 101 مهمة سنة (2007) من مجموع 409 مهمة نفذت خلال الفترة ذاتها، بما في ذلك المهمات التي تندرج في إطار فتح الوكالات، وشكلت كل البنوك والمؤسسات المالية موضوعا للرقابة الكلية الميدانية غطت كل مجالات النشاط (محفظة القروض، عمليات التجارة الخارجية، عمليات أخرى تخص الزبائن)، وقد بينت هذه الرقابة المنجزة في سنة (2007) وجود مخاطر عملياتية نجمت عن نقائص مسجلة، وقد أدى التكفل بجزء من الخلل بتسجيل بعض التحسن، وفيما يخص الرقابة البعيدة لعمليات التجارة الخارجية قام المفتشون المحفلون لبنك الجزائر خلال الفترة 2003-2007 بإعداد 238 محضر مخالفة تبعا لعمليات المراجعة التي قاموا بها، وقد تم إرسال المحاضر إلى المحاكم المعنية المختصة مع رفع دعاوي¹.

وفي سنة (2008) عدل النظام 01-04 بالنظام 04-08 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص النظام الجديد على أن يكون الحد الأدنى لرأس المال 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية، ومع ظهور الأزمة المالية العالمية وكإجراءات وقائية ضد هذه الأزمة التي تعد الأعنف منذ الكساد العظيم، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر وبالتنسيق مع السلطات العمومية خلال الثلاثي الأخير من سنة (2008) بتعزيز التدابير الوقائية من خلال الزيادة في متطلبات رأس المال للمصارف والمؤسسات المالية، تدعيم هذه المؤسسات بالتقارير المالية من قبل بنك الجزائر لأجل تحسين الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، زيادة على تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من قبل السلطة النقدية وتكثيف متابعة التطور في المخاطر المصرفية لا سيما مخاطر القرض لأجل ضمان تقديم قروض سليمة للإقتصاد².

إن ما يمكن التأكيد عليه أن النظام المالي الجزائري يعاني من مشاكل عويصة معروفة في معظمها وهي مشاكل قديمة لا علاقة لها بالأزمة المالية الأخيرة، بل يمكن القول بأن المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس ولتعرض النظام الائتماني في أدائه بسبب ضعف أو بالأحرى عدم اندماج هذه المنظومة في النظام المالي العالمي، كذلك فالمشاريع الاستثمارية المسطرة ضمن البرنامج الخماسي لدعم النمو (2005-2009) لم تتأثر كثير بانخفاض أسعار المحروقات، كما لن تتأثر المشاريع التي وضعتها الجزائر خلال المرحلة المقبلة أي المخطط الخماسي (2010-2014) بالنظر إلى الاحتياطات التي تمتلكها حاليا الجزائر³. وبالتالي فإن تداعيات الأزمة المالية الأخيرة على الإقتصاد الجزائري كانت مقتصرة بالدرجة الأولى على الإيرادات المحققة من الموارد المتأتية من العوائد النفطية نظرا للإعتماد بنسبة تقارب 98% على قطاع المحروقات في التجارة الخارجية، وبذلك فهناك جانب إيجابي يمكن أن ينعكس على الإقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من الظروف الصعبة للشركات العالمية والحصول على فرص استثمارية وبشروط ميسرة تخدم بذلك التنمية الوطنية، بالإضافة إلى ذلك هناك جانب إيجابي للأزمة يتمثل في انخفاض أسعار واردات السلع الغذائية والمواد الأولية كالحديد والإسمنت، باعتبار

¹ _ المرجع نفسه، ص 14-16.

² _ محمد أمين بن الدين: مرجع سبق ذكره، ص 166.

³ _ مسعود مجبطينة: الأزمة العالمية الراهنة وانعكاساتها على الإقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 02، 01 أبريل 2009، ص 11.

الإقتصاد الوطني يعتمد على الإستيراد بالدرجة الأولى، ومن بين التدابير المالية التي اتخذت مسبقا والتي جنبت الجزائر الوقوع في العديد من المشاكل هي إعداد الميزانية العامة على أساس سعر مرجعي للبترو ل يقل كثير على سعره في السوق وهو 37 دولار للبرميل، كل هذا جعل من شركة سونطراك الجزائرية التي تعد عصب الإقتصاد الجزائري واحدة من أكبر الشركات العالمية في مجال المحروقات تواصل إستراتيجيتها في تخطي الركود العالمي الذي سببته الأزمة المالية العالمية بتسطيرها لمخططات استثمارية تمتد إلى غاية (2013) والمقدرة بنحو 63 مليار دولار مع المحافظة على مواردها البشرية كاملة، غير أن الخبراء الإقتصاديين يؤكدون بأن استمرار حالة الركود الإقتصادي في العالم بشكل عام وفي الإقتصاد الأمريكي بشكل خاص سوف يعرض استثمار الجزائر في سندات الخزينة العمومية الأمريكية والمقدرة بحوالي 46 مليار دولار إلى خسائر جسيمة، وهذا ما تحقق فعليا جراء انخفاض أسعار الفائدة على السندات الأمريكية إلى حدها الأدنى وخسارة الجزائر قرابة 10 مليار دولار في استثماراتها لدى الخزينة الأمريكية، إضافة إلى أن استمرار ارتفاع معدل التضخم في الإقتصاد الأمريكي يعرض احتياطات الصرف إلى الإنخفاض الكبير بحكم أن الجزائر تعتمد على صادرات المحروقات بشكل كبير كما سبق الذكر، والتي يتم فوترتها بالدولار الأمريكي ويتم تقييم الواردات بالأورو، كما أن الإستثمارات الأجنبية سوف تتأثر سلبا هي الأخرى بفعل السياسات الحمائية، وبالتالي الأثر سلبا على مسار التنمية الإقتصادية الشاملة.

وبالرغم من كل ما سبق قد أشار آخر تقرير لصندوق النقد الدولي (2011) بجودة أداء الإقتصاد الجزائري، لكنه ذكر أيضا أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والإنفاق العام، حيث صرح جويل توهاس -برناتيه رئيس بعثة الصندوق إلى الجزائر بأن لتحقيق التنوع المطلوب والذي يمثل أحد أهداف السلطات الأساسية، ينبغي أن تتوفر مناخ أكثر تشجيعا لتطور القطاع الخاص، ويضيف المبعوث أيضا بأن قطاع المحروقات يمثل حوالي 40 إلى 45% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، ونحو ثلثي إيرادات الموازنة، ومن السمات البارزة أيضا للاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن هو هيمنة الدولة أو القطاع العام على الإقتصاد بنسبة تصل إلى 90% من مؤسسات القطاع المصرفي، وبالرغم من السياسة الإقتصادية الرشيده التي من أهم قراراتها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، والتي تمكنت من خلالها الجزائر تحسين معظم مؤشرات الإقتصادية على المستوى الكلي، إلا أنها لا زالت تعاني من مشكل كبير وهو تفشي ظاهرة البطالة وسط فئة الشباب بالخصوص والتي فاقت حسب التقرير نسبة 20%، وهي نسبة أكبر بكثير من تلك التي صرحت بها المصادر الداخلية، ويضيف الخبير أيضا بأن الإقتصاد الجزائري إذا ظل يعتمد على قطاع المحروقات سوف يبقى عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط، وبالتالي على الجزائر تنوع مصادر إيراداتها، والعمل على خلق فرض عمل لأجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي في المستقبل¹.

¹ - نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، فحص سلامة الإقتصاد (الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مريدا من فرص العمل)، 22 يناير

خلاصة الفصل

من خلال تسليطنا الضوء في هذا الفصل على دور كل من السياسة النقدية والمالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية المتمثلة أساسا في استهداف التضخم والتقليل من معدلات البطالة وتمويل العجز المفرط للموازنة العامة، أو الاختلالات الخارجية المتمثلة في اختلالات ميزان المدفوعات والتصدي لتداعيات الأزمات المالية والمصرفية العالمية المتأتية من الخارج بفعل آلية انتقال العدوى، والملاحظ بالنسبة للإقتصاد الجزائري الذي اتبع نظامين من الإصلاحات، الأول كان في ظل النظام الاشتراكي وفيه تم الإعتماد على المخططات الاقتصادية التي امتدت من (1963-1989)، والتي تعرض خلالها الإقتصاد الوطني للعديد من الاختلالات والصدمات، أما الثاني فقد كان في ظل نظام اقتصاد السوق أين لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات الهيئات المالية الدولية بتوقيعها لعدة برامج امتدت من (1989-1998)، حيث تحصلت بموجبها الجزائر على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل استعادة توازنها الاقتصادية على المستوى الكلي والتخلص بالدرجة الأولى من مديونيتها الخارجية، مع إعطاء الأهمية الكبرى للسياسة النقدية والمالية عن طريق الإصلاحات التي قامت بها والتي كان أهمها صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقروض والتعديلات التي تلتها فيما بعد، حيث أدخلت من خلاله السلطات الجزائرية تغييرات جذرية على السياسة النقدية من خلال منح الإستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تبنت خليط متنوع من الأدوات المباشرة وغير المباشرة كان أهمها تأطير القروض البنكية، الإحتياطي الإجباري، معدل الخصم ومعدل الفائدة، والسوق النقدية، بالإضافة استحداث أداة جديدة هي تقنية امتصاص فائض السيولة، وبالمقابل فإن السياسة المالية التي استفادت هي الأخرى من الإصلاحات أصبحت تجند كل أدواتها (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة) لضبط التوازنات الاقتصادية الكلية، مما تتركه الزيادة الكبيرة في حصيلة الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال (2000-2009).

وبما أن تحقيق الإستقرار الإقتصادي كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل من السياستين المالية والنقدية، هذه السياسات التي كان لها الفضل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي واستعادة التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، خاصة على المستوى الخارجي (ميزان المدفوعات، القضاء على المديونية الخارجية)، مع تحقيق استقرار نسبي في مستوى الأسعار (التضخم) من خلال التحكم في حجم السيولة، وما زاد من فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية هو انتهاج سياسة نقدية ومالية تقييدية في مرحلة التسعينيات لتقابلها سياسة مالية توسعية متبوعة بسياسة نقدية حذرة أثناء السنوات التسع من الألفية الثالثة، وبالرغم من تمكن الجزائر من تحسين معظم مؤشرات الإقتصادية على المستوى الكلي، إلا أنها لازالت تعاني من مشكل كبير وهو تفشي ظاهرة البطالة وسط فئة الشباب بالخصوص، إضافة إلى الإعتماد على قطاع المحروقات سوف يقيه عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط، مما يستدعي تنويع مصادر إيرادات، والعمل على خلق فرض عمل لأجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي للجزائر مستقبلا.

الخاصة

خلاصة عامة:

تعتبر السياسات النقدية والمالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لأجل تحقيق أهدافها المسطرة، والمتمثلة أساسا في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي، هذا الأخير الذي يعتبر مطلبا لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولأجل الوصول إلى هذه الحالة لا بد من تصحيح الإختلالات التي قد تصيب هذا الأخير سواء كان مصدرها داخليا أم خارجيا، ولعل ابرز مظاهرها الإرتفاع كل من معدلات التضخم والبطالة، العجز المفرط في الموازنة العامة، اختلال ميزان المدفوعات المرفق بعد استقرار أسعار العملة المحلية، بالإضافة إلى آثار العدوى التي تسببها الأزمات المالية والمصرفية الراهنة بفعل التشابك الحاصل بين مختلف دول العالم بسبب ظاهرة العولمة، كل هذه المظاهر السلبية تدفع بوضعي السياسات ومتخذي القرارات إلى السعي وبكل الطرق إلى التخفيف من حدة الآثار المدمرة لمثل هذه الأزمات والتي كانت ولا زالت سببا في تخلف العديد من اقتصاديات العالم وعرقلت بشكل كبير خططها التنموية. وقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تؤديه السياسة النقدية والمالية لأجل استعادة التوازنات الكلية للإقتصاد، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري لكل منهما وإبراز العلاقة التي تربط بينهما، ثم التطرق إلى التأثير الفعال لأدوات هذه السياسات على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، أين تختلف هذه الفعالية حسب البيئة الإقتصادية وحسب التوجهات الفكرية الإقتصادية للبلد المعني، كما سعينا إلى إبراز الدور الفعال لأدوات السياستين غير أن هناك إجماع حول المكانة لهما في تصحيح الإختلالات الإقتصادية التي أصبحت صفة الإقتصاديات الحديثة، خاصة إذا كان هناك تنسيق بين السياستين لتشكيل حصانة الإقتصاد ضد هذه المظاهر السلبية التي تفتك بموارد الأجيال القادمة وتعيق مسار التنمية لدى الشعوب الحالية خاصة الأقل نموا منها، وبالتالي فبالبلدان السائرة في طريق النمو مطالبة أكثر من غيرها بتكثيف الجهود لأجل بلوغ درجات متقدمة من النمو الإقتصادي، هذا الأخير الذي لا يتحقق إلا في جو من الإستقرار والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وبالنسبة للإقتصاد الوطني الجزائري، فإن الأوضاع الصعبة التي خرج بها من مرحلة الإستعمار وانتهاجه للنظام الإشتراكي القائم على التخطيط المركزي، وعدم استغلاله الأمل للموارد المتاحة، واقتصاره على موارد أحادية ونقص قطاع المحروقات، جعلته دائما عرضة للتقلبات الإقتصادية، خاصة في مرحلة الثمانينات أين ظهرت الأزمة النفطية (1986) لتكشف عن هشاشة الإقتصاد الوطني، غير أن تخلي السلطات العمومية عن النهج الإشتراكي وتبنيها لنظام اقتصاد السوق مطلع التسعينات من القرن الماضي وشروعها في إصلاحات اقتصادية شاملة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، جعل مؤشرات اقتصادنا الوطني تتحسن تدريجيا مع نهاية هذه الإتفاقيات سنة (1998) والتي أولت فيها السلطات العمومية الأهمية الكبرى للسياسة النقدية والمالية لأنها فعلا مصدر الإستقرار الإقتصادي لأي بلد، ومع بداية الألفية الثالثة بدأت مرحلة جديدة بالإعتماد على الموارد الذاتية بتسطير برامج للإنعاش الإقتصادي ودعم النمو خلال الفترة ما بين (2000-2009)، وهي فترة دراستنا والتي خصصناها لتقييم أداء السياسة النقدية والمالية والإنجازات المحققة من خلالها، وكذلك نقاط الضعف فيها.

1- نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى نتائج تتعلق بالجانب النظري، وأخرى بالجانب التطبيقي.

1-2- نتائج الجانب النظري: من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها أهمها كالاتي:

- تجسدت تطورات كل من السياسة النقدية والمالية عبر المدارس الإقتصادية، والتي من أبرزها المدرسة الكلاسيكية والكيترية، والتتان انبثقت عنها العديد من المدارس فيما بعد، ومن خلال أفكار اقتصاديي كل مدرسة جسدت معالم السياستين، وساهمت في ضبط مفهوم وأهداف كل منهما في إطار السياسة الإقتصادية؛
- إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياسة النقدية والمالية يتطلب وضع حد للتضارب القائم بينها، كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين، فبالنسبة للسياسة النقدية هناك أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة أهمها معدل إعادة الخصم، معدل الإحتياطي القانوني، وسياسة السوق المفتوحة، وتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة، ويختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة؛
- لقد أكد جل الإقتصاديين المعاصرين بعد الجدل الثائر حول فعالية كل من السياستين بوجوب التنسيق والمواءمة بين أدوات السياستين وعدم التعارض في الأهداف المسطرة لأجل تحقيق سياسة اقتصادية ذات نجاعة كبيرة، وجنب الآثار السلبية لعدم التنسيق بينهما؛
- تعتبر التقلبات الدورية من أهم مظاهر النشاط الإقتصادي، مما يتطلب البحث دائما عن حالة التوازن، الذي لا يتحقق إلا بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي لعوامل الإنتاج، الأمر الذي يساعد على الإستقرار النقدي والمالي بشكل خاص؛
- إن مختلف نماذج التوازن الإقتصادي أظهرت الدور الفعال للسياسة النقدية والمالية لاستعادة حالة التوازن الكلي، كما أن للسياستين دور كبير ومباشر على مختلف المتغيرات الإقتصادية المكونة للدخل، كالإستهلاك والإستثمار والإدخار والأسعار، بالإضافة إلى تأثيرهما على مكونات السوق المالية، ولا يقتصر هذا التأثير على الجانب الإيجابي بل يكون أحيانا سلبيا؛
- إن التطورات المتلاحقة والسريعة الحاصلة على مستوى الحياة الإقتصادية، والتشابك الكبير بين مختلف اقتصاديات العالم، أدى تفاقم الإختلالات الاقتصادية بشكل مفرط على غرار التضخم والبطالة والركود الاقتصادي الذي يتضمن تزامن كل من التضخم والبطالة، بالإضافة إلى الإرتفاع المفرط للعجز الموازي، والإختلال في موازين المدفوعات؛
- لقد عجلت التطورات التكنولوجية المدخلة على الجانب الإقتصادي من ظهور أدوات أسرع وأكثر خطورة على أوجه النشاط الإقتصادي، وساهمت في ظهور إختلالات وأزمات لم تكن معروفة من قبل، والتي أصبحت السمة البارزة للإقتصاديات المعاصرة على غرار الأزمات المصرفية والمالية؛

تعتبر كل من السياسة النقدية والمالية الأكثر فعالية لمواجهة الإختلالات والأزمات الاقتصادية سالفة الذكر، بالنظر لما تمتلكه من أدوات فعالة ومرنة بما فيه الكفاية للتصدي أو على الأقل التخفيف من حدة هذه الأزمات على غرار الأزمة المالية العالمية التي حصلت مؤخرا.

1-2- نتائج الجانب التطبيقي: من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها حول الإقتصاد الوطني تبينت لنا النتائج الآتية:

من الميزات الأساسية للإقتصاد الوطني تغير الأنظمة الاقتصادية المنتهجة، بداية بالنظام الإشتراكي مباشرة بعد الإستقلال (1962)، ثم النظام الرأسمالي مند بداية تسعينات القرن الماضي، كما مر الإقتصاد الوطني عبر مراحل تطور بالعديد من الإبتكاسات لعل أهمها التأثيرات السلبية البالغة التي تركتها الأزمة النفطية (1986)، أين بلغت أسعار البترول مستويات منخفضة جدا (7.6 مليار دولار)، وانخفضت معه قيمة الدولار بنسبة فاقت 50% وفي سنة (1988) بلغت معدلات النمو مستويات سالبة -1.9% ارتفاع التضخم إلى 20.6% وبلغ العجز الموازي نسبة 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة (1989) وبلغت خدمة الديون إلى الصادرات نسبة قياسية وصلت إلى 80.30%، وفي نفس السنة كان احتياطي الصرف لا يكفي إلا لـ: 15 يوما من الإستيراد فقط، كل هذه المؤشرات الخطيرة كشفت عن هشاشة الإقتصاد الوطني وتبعيته التامة للخارج نتيجة اعتماده الشبه الكلي على عائدات قطاع المحروقات؛

إن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة ما بين (1989-1998) كانت تهدف أساسا إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الإستقرار الاقتصادي على حساب الإستقرار الإجتماعي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي للسكان، حيث انخفض معدل التضخم بشكل كبير أين بلغ 5% وبلغ معدل نمو الناتج الداخلي 5.1%، بينما وصلت البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت في نفس السنة معدل 29% مع بقاء العجز في الموازنة العامة وارتفاع المديونية الخارجية... الخ؛

يعد إصلاح السياسة النقدية والسياسة المالية أحد المحاور الرئيسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة البداية لهذه الإصلاحات، لتعرف بعدها الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم بصدور هذا القانون استعملت من خلالها خليط متجانس من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الإقتصاد، وذلك نتيجة للسيطرة التي كانت تفرضها الخزينة العمومية على بنك الجزائر؛

سلكت السياسات النقدية والمالية اتجاهها انكماشيا طيلة فترات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وقد انعكس ذلك على استقرار بعض التوازنات على حساب الأخرى، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الإنخفاض مع استمرار الإرتفاع في معدلات البطالة؛

مع بداية الألفية الثالثة أصبح اتجاه السياسة المالية اتجاهها توسعيا يهدف إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية فقد كانت سياسة

نقدية حذرة مفادها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وتعزز ذلك أكثر عندما أدخل بنك الجزائر سنة (2002) أداة جديدة لامتناس فائض السيولة وهي أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصات؛

■ إن الإستقرار الإقتصادي الذي حققته السياسة المالية خاصة في السنوات الأخيرة، لم يكن وليد الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما كان نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات المحروقات عقب الارتفاع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 25.89 دولار سنة (2000) إلى أزيد من 100 دولار سنة (2008)، بينما كانت مساهمة الأنواع الأخرى متواضعة وتميزت السياسة الضريبية خلال فترة الدراسة بارتفاع التهرب والغش الضريبيين؛

■ لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام، أين بلغت نسبة 28.74% من الناتج الداخلي الخام سنة (2008) لتبلغ سنة (2009) نسبة 34.8%، الأمر الذي يؤكد ضخامة المشاريع الموجهة لبعث التنمية الاقتصادية، أما السياسة الإيرادية فقد تميزت بزيادة حصيلة الإيرادات العامة مع سيطرة الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات عليها، حيث تراوحت نسبتها ما بين 40-45% من الناتج الداخلي الخام طيلة الفترة (2000-2009)، مما جعل الإيرادات العامة للدولة مرهونة بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية؛

■ إن الزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة جعل الإيرادات العامة عاجزة على ملاحقتها، مما أدى إلى تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة، وبلغ قيمة -905.8 مليار دج كحد أقصى، غير أن اليسر المالي الذي عاشته الجزائر في السنوات القليلة الماضية مكنتها من التخلص بشكل شبه نهائي من عبء المديونية الخارجية، لتبلغ أدنى مستوى لها سنة (2009) برصيد قدره 5.41 مليار دولار، خاصة بعد استحداث آلية جديدة لتمويل العجز الموازي ابتداء من سنة (2000) وهو صندوق ضبط الإيرادات؛

■ بالرغم من المساهمة المعتبرة للسياستين النقدية والمالية في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية، خاصة على المستوى الخارجي، غير أنها تبقى غير فعالة نسبياً على المستوى الداخلي، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بأكثر من 15% في المتوسط خلال الفترة (2000-2009)، وبأقل من 5% كمعدل نمو في نفس الفترة، كما أن ارتفاع الكتلة النقدية يجعل الإقتصاد الوطني دائماً عرضة للنفجوات التضخمية؛

■ إن الطابع الريعي للإقتصاد الوطني يجعل التوازن والإستقرار الإقتصاديين رهينة تقلبات أسعار قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعله دائماً عرضة للصدمات الخارجية ومحل انتقاد دائم من قبل للمؤسسات المالية الدولية.

2- اختبار الفرضيات: من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى اختبار الفرضيات على الشكل الآتي:

➤ **الفرضية الأولى:** يمكن تأكيد هذه الفرضية، حيث تعدد السياسات النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المستعملة لتحقيق أهدافها، ويعود ذلك لتعدد أدوات كل منها وارتباطها بمختلف العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي، ناهيك عن كون أهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسة الاقتصادية ككل،

وبالنسبة للتنسيق بين السياستين نؤكد كذلك على هذه النقطة لأن التعارض بين أهداف السياستين ينتج عنه العديد من الآثار السلبية أهمها تحمل أعباء أكبر، عند هيمنة السلطة النقدية لوحدها، أو هيمنة السياسة المالية لوحدها، أو حتى استقلالية كلا منهما عن الأخرى.

الفرضية الثانية: تتأكد هذه الفرضية لما للسياسات النقدية والمالية من تأثير على التوازن الإقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل العرض والطلب، حيث أن كل نماذج التوازن الإقتصادي كنموذج (IS-LM) و (Bp- IS-LM) لم تستثني الدور الفعال للسياسات النقدية والمالية في الفرضيات التي قامت عليها مثل هذه النماذج، كما أن للسياسة النقدية والمالية عن طريق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأدوات كل منهما، على مختلف مكونات ومحددات النشاط الإقتصادي، على غرار الاستهلاك والإدخار والإستثمار والمستوى العام للأسعار، وحتى على الأدوات المتداولة داخل السوق المالية.

➤ **الفرضية الثالثة:** بالنسبة لهذه الفرضية فهي الأخرى تتأكد، لأنه فعلا أصبحت الاختلالات الإقتصادية (الأزمات المالية والمصرفية) ميزة الإقتصاديات المعاصرة، وذلك بالنظر إلى التطور التاريخي لمثل هذه المظاهر بفعل النمو المتسارع للإبتكار المالية، والتشابك الإقتصادي ما بين البلدان عن طريق التجارة الخارجية والمعبر عنها بميزان المدفوعات، أو عن طريق قناة الأسواق المالية التي تتعامل أساسا بهذه الإبتكارات، والتي تسمح بالإنتقال السريع لآثار هذه الأزمات بحكم ارتباط هذه الأسواق فيما بينها، وتبقى السياسات النقدية والمالية من أهم الأدوات وأكثرها استجابة لخطط مواجهة الأزمات، عن طريق السياسات المضادة لحالات الركود أو التوسع الإقتصادي.

➤ **الفرضية الرابعة:** تتعلق هذه الفرضية بالدراسة التطبيقية حول الإقتصادي الوطني الجزائري، حيث يمكن التأكيد على صحة هذه الفرضية، فبالرغم من جدوى الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر إثر تعرض الإقتصاد الوطني للعديد من الاختلالات خاصة في حقبة الثمانينات، واستعادة الإقتصاد الوطني لتوازنه في بعض جوانبه خاصة على الصعيد الخارجي، أين تمكنت الجزائر التخلص من الجزء الأكبر من مديونيتها الخارجية، واستعادة توازن ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى تحقيقها لاحتياطات ضخمة من العملات الصعبة، وبدرجة أقل التحكم في حجم السيولة النقدية، إلا أن هذه المؤشرات الإيجابية ارتبطت بشكل مباشر باليسر المالي الذي عاشته الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الإرتفاع الكبير لأسعار منتجات قطاع المحروقات، والسياسات النقدية والمالية لازالت بعيدة عن الدور الحقيقي المنوط بها وهو تحقيق النمو الإقتصادي بمعدلات مرتفعة، ناهيك عن المعدلات المرتفعة للبطالة،— كل هذا بالنظر إلى الإهتمام المتزايد الذي خصت به السلطات العمومية كلا من السياستين، عبر العديد من التشريعات والقوانين التي تصب كلها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بالدرجة الأولى، وبالنظر لما تؤدي مثل هذه السياسات في بلدان العالم الأخرى.

3- الاقتراحات: من خلال كل ما سبق يمكن أن نخرج بالإقتراحات الآتية:

- بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيقي لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارة أدائها بشكل حقيقي من خلال تفعيل السوق المالي، وعدم جعلها مجرد أداة للإصدار النقدي المشجع على التضخم، ومكافحة الأسباب الهيكلية لهذا الأخير؛
- ضرورة تشجيع السياسة الائتمانية عن طريق تشجيع الإقراض من مؤسسات القطاع المصرفي، ومنح كل التسهيلات والتمويل اللازم لمشاريع التنمية الإقتصادية، وتحويل المدخرات المتراكمة استثمارات حقيقية تساهم في امتصاص البطالة ورفع معدلات النمو؛
- بالنسبة للسياسة المالية، يجب إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية، وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة، وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي؛
- تنوع مصادر الإيرادات الضريبية، ورد الإعتبار إلى الجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة، بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض معدلاتها خاصة فيما يتعلق بالمدودية المالية، لأجل تحفيز الإستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبيين؛
- خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنوع الصادرات، وتوجيه الضريبة إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة حتى تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛
- لا بد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية العالمية، وتفعيل لجان التنسيق بين السياستين، بما يجعل بنك الجزائر ووزارة المالية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات النقدية والمالية ضمانا للإستقرار الإقتصادي.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقول بأن مجهود الفرد مهما عظم قليل، وعلمه مهما

خاض ضئيل، لذا أرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لبحوث جديدة في هذا

المجال، والحمد أولاً وأخيراً لله رب العالمين.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- ❖ الأشقر أحمد: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ❖ أحمد حشيش عادل: أساسيات المالية العامة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2006.
- ❖ أحمد مشعل زكية، اسماعيل السيفو وليد: الرياضيات في العلوم الاقتصادية والتجارية، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- ❖ إلمان محمد شريف: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، تحليل نظريات التوازن واللاتوازن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- ❖ إلمان محمد الشريف: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ❖ عطية ناصف إيمان: النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ❖ أيوب سميرة إبراهيم: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
- ❖ بن علي بلعوز: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- ❖ البواب سيد: عجز الموازنة العامة للدولة (النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج)، الطبعة الأولى، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000.
- ❖ تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ❖ جاسم العيساوي كاظم: الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- ❖ جوارتيني جيمس، استروب ريجارد: الاقتصاد الكلي الاختيار (العام والخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، بدون طبعة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.
- ❖ الحاج طارق: المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ❖ الحجار بسام: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار منهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- ❖ حسن بملول محمد بلقاسم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ❖ حسين الوادي محمد، أحمد عزام زكريا: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- ❖ رحيم حسين: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- ❖ حسين عوض الله زينب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
- ❖ حسين كامل فهمي: أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.

- ❖ حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- ❖ خالد الهادي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- ❖ خصاونة صالح: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، مطبوعات الرأي، عمان، الأردن، 2000.
- ❖ خلف فليح حسن: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.
- ❖ خلف فليح حسن: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- ❖ خليل سامي: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، الكويت، 1994.
- ❖ دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان: البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- ❖ داوود حسام وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- ❖ رمضان نعمت الله أحمد وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- ❖ زردق أحمد عبد الرحيم: الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر، 2009.
- ❖ زكي رمزي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000.
- ❖ سامي الحلاق سعيد، محمود العجلوني محمد: النقود والمصارف والبنوك المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ السيد سهير: المدخل إلى النظرية الاقتصادية (المفهوم والتطبيق)، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
- ❖ السيد علي عبد المنعم، سعد العيسى نزار: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- ❖ السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ شحادة الخطيب خالد، زهير شامية أحمد: أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- ❖ صالح صالح: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- ❖ الصعيدي عبد الله: النقود والبنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- ❖ ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ❖ طاقة محمد، العزاوي هدى: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- ❖ عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ❖ عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- ❖ عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- ❖ عبد الرحيم عاطف زاهر: إدارة العمليات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- ❖ عبد العزيز عثمان سعيد: المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ❖ عدلي ناشد سوزي: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

قائمة المراجع

- ❖ عزت عزلان محمد: اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- ❖ العصار رشاد، الحلبي رياض: النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ علي العاني عماد محمد: اندماج الأسواق المالية الدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2002.
- ❖ العلي عادل: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ❖ عناية غازي حسين: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ❖ الفار ابراهيم محمد: سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
- ❖ فاروق الحصري طارق: التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، بدون طبعة، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2007.
- ❖ فريد مصطفى أحمد، محمد السيد حسن سهير: النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- ❖ قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ❖ قنطجحي سامر مظهر: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008.
- ❖ كاظم الدعيمي عباس: السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ الكفراوي عوف محمد: السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
- ❖ لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ❖ لعمارة جمال: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
- ❖ مبارك حجير محمد: التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، بلا سنة نشر.
- ❖ مجيد الموسوي ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- ❖ محمد الصوص نداء: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- ❖ محمد الوكيل نشأت نبيل: التوازن النقدي ومعدل الصرف (دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف)، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.
- ❖ محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.
- ❖ محمد سمحان حسين وآخرون: النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ❖ محمد علي أحمد شعبان: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ❖ محمد هاشم إسماعيل: النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

- ❖ مصطفى الجمل هشام: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
 - ❖ مصطفى الفار: الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 - ❖ مصطفى حسين حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
 - ❖ معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
 - ❖ معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
 - ❖ ملاك وسام: النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000.
 - ❖ نجما علي عبد الوهاب: البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
 - ❖ نجاة الله صديقي محمد: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.
 - ❖ نجيب إبراهيم نعمة الله: أسس علم الاقتصاد، بدون طبعة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
 - ❖ هني أحمد: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
 - ❖ الهيحي نوزاد عبد الرحمان، الحشالي منجد عبد الطيف: المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
 - ❖ وشاح رزاق: الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، الكويت، 2010.
 - ❖ يسري أحمد عبد الرحمان: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
 - ❖ يوسف توفيق عبد الرحمان: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- ب - الرسائل العلمية**
- ❖ بن الدين محمد أمين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009.
 - ❖ بن يخلف كمال: السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم (حالة الاقتصاد الجزائري)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
 - ❖ دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
 - ❖ علي خطاب عصام السيد: التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدان النامية (دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر)، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان مصر، 2004.
 - ❖ عيسى موسى مسمي دلال: السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
 - ❖ معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

ج- الملتقيات والندوات العلمية

- ❖ بن سمينة عزيزة، بن سمينة دلالة: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010.
- ❖ دريس رشيد، مصطفى بوبكر: تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010.
- ❖ طوقان أمية: دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، يومي 02، 03 مارس 2005.
- ❖ بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية: ماهية السياسة الاقتصادية وضرورة استقلالية السلطة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة بلقاسم بلقايد تلمسان، الجزائر، ديسمبر 2005.
- ❖ عبد القادر أبو عزوم أبو بكر: دور السياسة المالية والسياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في ليبيا، المؤتمر الوطني الثاني حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، يوم 07 أوت 2006.
- ❖ بن علي سومية، عثمان شهيبة: مدى تأثير السياسة النقدية على قيمة الأوراق المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، يومي 09، 10 نوفمبر 2010.
- ❖ لخضاري صالح، علوان فؤاد: فاعلية نظام استهداف التضخم كنظام للسياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 09، 10 نوفمبر 2010.
- ❖ صالح صالحي: أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18، 19، 20 أبريل 2010.
- ❖ بوحنان نور الدين، مقيم صبري: أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، الجزائر، يومي 09، 10 نوفمبر 2010.
- ❖ كورتل فريد، رزيق كمال: الأزمة المالية العالمية انعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، مصر، يومي 28، 29 أبريل 2009.
- ❖ كاظم كامل علاوي: الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 28، 29 أبريل 2010.
- ❖ هارون الطاهر، العقون نادية: الأزمة المالية العالمية الراهنة (أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها)، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، يومي 05، 06 ماي 2009.
- ❖ أبو الفتوح فريد نصر: الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009.
- ❖ جوامع إسماعيل، بلجل عدل: تقييم مدى جدوى المساعدات المالية الدولية للدول النامية عند الأزمات المالية العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 28، 29 أبريل 2010.

قائمة المراجع

- ❖ خريوش حسني علي: أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الأول لتحديات عولمة الأنظمة المالية، الجامعة الهاشمية، الأردن، يومي 22، 21 تشرين الأول 2009.
- ❖ زيدان محمد، حبار عبد الرزاق: دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، يومي 08، 09 ديسمبر 2009.
- ❖ سعد زغلول حلمي خالد: الدور الرقابي للبنوك المركزية ومدى فاعليتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009.
- ❖ رمضان صديق: دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة إلى مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009.
- ❖ كربالي بغداد: الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الممارسة التسويقية)، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004.
- ❖ ميلود مهدي: مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 05، 06 ديسمبر 2006.
- ❖ نوري منير، فليش عبد الله: أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- ❖ شعوي محمود فوزي، محمد أمين كمامسي: الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال (1989-1999)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22، 23 أبريل 2003.
- ❖ منصور زين: استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.
- ❖ مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة: أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 08، 09 مارس 2005.
- ❖ عبد اللطيف مصطفى، بلعور سليمان: النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الممارسة التسويقية)، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي 20، 21 أبريل 2004.
- ❖ زيدان محمد، حبار عبد الرزاق: تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية (حالة بنك الجزائر)، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق والتحديات)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 25، 26 نوفمبر 2008.
- ❖ مجيطة مسعود: الأزمة العالمية الراهنة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وكيفية مواجهتها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 01، 02 أبريل 2009.

د - المجلات والبحوث

- ❖ صقر محمد وآخرون: واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مع الإشارة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 03، 2005.
- ❖ الجهني عيد عبد الله: أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.
- ❖ عبد الباسط أحمد رضوان: اتجاهات معاصرة في الموازنة العامة، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
- ❖ حجازي عزة: خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
- ❖ بري زين العابدین: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1980-1997)، مجلة الملك عبد العزيز للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 02، 2001.
- ❖ محمد العزالي عيسى: تحليل البطالة، مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 58، الكويت، ديسمبر، 2006.
- ❖ القرني محمد علي: مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة البصيرة، العدد 05، دار الخلدونية، الجزائر، 2000.
- ❖ العباس بلقلمس: حول إشكالية صياغة البطالة في البلدان العربية، مجلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 98، الكويت، 2010.
- ❖ فرانكل جعفري: الداخل والخارج في ميدان الأموال العالمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009.
- ❖ علي بدوي أحمد أبو بكر: الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- ❖ بالداتشي إيمانويل، غوبتا سانجيف: سياسات التوسع المالي أيها يصلح؟، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2009.
- ❖ ناصر سليمان: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 01، ديسمبر 2006.
- ❖ المهدي ناصر: الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة آفاق اقتصادية، الجمعية العلمية الثقافية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
- ❖ شبي عبد الرحيم، بطاهر سمير: فعالية السياسة المالية بالجزائر (مقاربة تحليلية وقياسية)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2010.
- ❖ ناصر مراد: الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
- ❖ بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة، العدد 41، شتاء 2008.

قائمة المراجع

- ❖ بوفليح نبيل: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2003.
- ❖ مصيطفى عبد اللطيف: الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.
- ❖ التوني ناجي: استهداف التضخم والسياسة النقدية، مجلة جسر التنمية، المجلد 01، العدد 06، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- ❖ النشاشيبي كريم وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 22.

ه - التقارير والنشرات

- ❖ لكصاسي محمد: الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- ❖ نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، فحص سلامة الاقتصاد (الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل)، 22 يناير 2011.
- ❖ تقرير مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، منظمة المؤتمر الإسلامي، يونيو 2009.
- ❖ تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، تقرير سبتمبر 2009، 2010.
- ❖ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 2004.
- ❖ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، سنوات 2000، 2002، 2005، 2009.
- ❖ صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية، أبو ظبي، 2010.
- ❖ وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، تقارير لسنوات مختلفة.

و - القوانين والأوامر

- ❖ قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في: 10-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المادتين 183، 187 منه.
- ❖ الأمر 01-01، المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في: 27-02-2001.
- ❖ الأمر 03-11 المؤرخ في: 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض.
- ❖ القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية.
- ❖ القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، والقانون رقم 89-12 المؤرخ في 05-07-1989 والمتعلق بالأسعار.
- ❖ القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30-12-2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.

ز - مواقع الإنترنت

- ❖ سامي هاويل: التقلبات الاقتصادية، على الموقع:
http://www.Arab-ency.Com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=922,observer:01-02-2011.
- ❖ عوض ابراهيم لطفي: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري (دراسة تحليلية)، على الموقع:

<http://mpira.ub.uni-muenchen.de/5465/> MPRA Paper No, 5465, posted 07, November 2007, p27, le :25-03-2011

❖ بابا عبد القادر: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، على الموقع: <http://www.neevia.com> تاريخ

الاطلاع: 2011-05-22.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A -Les livres :

- ❖ A. Gilbert: **Introduction à la Macro-Economie Contemporaine**, Economica, Paris, 2005.
- ❖ Ahmed Ben Bitour: **Exposé de Programme Economique et Financières**, travaux sur le pas Alger, 1995.
- ❖ Benhalima Ammour: **Le Système Bancaire Algérien Texte et Réalité**, 2eme édition, éditions Dahleb, Alger, 2001.
- ❖ Blanchard Olivier, Cohen Daniel: **Macroéconomie**, 3em édition, Pearson éducation France, 2004.
- ❖ Denise Flouzat: **Economie Contemporaine (Les Phénomène Monétaire)**, 2 eme édition, PUF, Paris, 1991. - Jaffré David: **La Monnaie et la Politique Monétaire**, Economica, Paris, 1990. - Combe Emmanuel: **Précis d'Economie**, 9^{em} édition, presses universitaires de France, paris, 2007.
- ❖ Hocine Ben Issad ; **Algérie Restructuration et Reformes Economiques (1979-1993)**, OPU, Algérie, 1993.
- ❖ Jalladeau Joël: **Introduction à la macroéconomie (De Boeck et Larciens)**, 2^{ème} édition, Paris, 1998.
- ❖ Michel Aglietta: **Macroéconomie Financière (Crises Financières et Régulation Monétaire)**, 3^e édition, la découverte, paris, 2001.
- ❖ Muller. J et autres : **Manuel et Applications Économie**, 4 eme édition, Dunod, Paris, 2004.
- ❖ Pascal Gaudron, Lecarpentier Sylvie: **Economie Monétaire et Financière**, 5 eme édition, Economica, Paris, 2008.

B -Les Revues

- ❖ Benhabib Jess, Eusepi Stefano : **The Design of Monetary and Fiscal Policy A Global Perspective**, Paper Presented at a conference held in Federal Reserve Bank of San Francisco, March , 2005.
- ❖ Dattels Petter and other: **The Coordination of Domestic Public Debt and Monetary Management in Economies in Transition Issues and Lessons from Experience** , IMF, Working paper, no148, 1994.
- ❖ Duttugupta Rupa and other : **From Fixed to Float (Operational Aspects of Moving Toward Exchange Rate Flexibility)**, IMF, Working Paper, No 126, July 2004.
- ❖ Fatás Antonio, Rose. Andrew K: **Do Monetary Handcuffs Restrain Leviathan? Fiscal Policy in Extreme Exchange Rate Regimes**, IMF Annual Research Conference, Special Issue, Staff Papers, Vol47, 2001.
- ❖ Galí Jordi , Tommaso Monacelli : **Optimal Fiscal Policy in a Monetary Union**, Paper presented, at a conference held in Federal Reserve Bank of San Francisco, March, 2005.
- ❖ king Mervyns: **Theory and Evidence with Respect to Credibility and Monetary Policy**, bis review, n0 26, February, 1995.

- ❖ Maxzell Fry: **Assesing Central Bank Independence in Developing Coounries, Bank of Englesh.** Working paper. no 7,october 1997.
- ❖ Zanganh Hamid, Salam Ahmad :**Central Banking in an Interest-Free Banking System** , JKAU, Islamic Econ., Vol 05, 1993.

C -Les Rapports:

- ❖ Banque d'Alger : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, rapport 1996,2001,2006 , 2007, 2008, 2008, 2010.
- ❖ Ministère Des Finances, **Le Comportement des principaux**,2010.

D - Les Sites d'Intèrnets:

- ❖ Tutar Eser: **Inflation Targeting in Developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy:**

<http://scholar.lib.vt.edu/theses/available/etd-08012002-110233/unrestricted/Thesis.pdf>.observer le:15-03-2011

- ❖ N. Kuttner Kenneth: **A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence.**2004.

- ❖ [www.rba.gov.au/Publications and Research/Conferences/2004/Kuttner.pdf](http://www.rba.gov.au/Publications%20and%20Research/Conferences/2004/Kuttner.pdf)m,observer: 20-03-2011.
- ❖ [http www.woldbanque.org](http://www.woldbanque.org) , observed : 20-05-2011.

السلامة حق

الملاحق

الملحق رقم (01): القروض المقدمة للدولة وللإقتصاد خلال السنوات (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار

قروض مقدمة للإقتصاد	قروض مقدمة للدولة	
246.97	167.04	1990
325.89	158.97	1991
412.31	226.93	1992
220.15	527.83	1993
305.84	468.54	1994
565.64	401.59	1995
776.84	280.55	1996
741.28	423.95	1997
906.18	723.18	1998
1150.73	847.90	1999

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : **Rapport 1996, 2000.**

الملحق رقم (02): تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار، % بالنسبة لمعدل السيولة.

الأصول الخارجية	الودائع لأجل	الودائع تحت الطلب	التداول الائتماني	معدل السيولة M2/PIB	الناتج الداخلي الخالص PIB	الكتلة النقدية M2	السنوات
167.04	72.92	239.96	134.94	61,86	554.5	343.00	1990
158.97	90.27	249.24	157.20	48.16	862.1	415.27	1991
226.93	146.18	373.11	184.85	49.24	1047.7	515.90	1992
527.83	180.52	708.35	211.31	52,76	1189.1	627.42	1993
468.54	247.68	716.22	222.98	48,64	1487.4	723.51	1994
401.59	280.45	682.04	249.76	39.88	2004.9	799.56	1995
280.55	325.95	606.56	290.88	56.81	2570	915.05	1996
423.65	409.94	833.59	337.62	55.65	2771,3	1081.51	1997
723.18	766.09	1489.27	390.42	49.04	2803.1	1592.46	1998
847.90	2035.8	1732.06	439.99	58.10	3215.1	1789.35	1999

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Evolution Économique en Algérie**, Rapport 2001, 2002, p 226.

- Banque d'Algérie: **Rapport 2006**, p 31-49.

الملحق رقم (03): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الملاحق

المبالغ	الدوائر الوزارية
6077456000	رئاسة الجمهورية.....
1539769000	مصالح الوزير الأول.....
383621101000	الدفاع الوطني.....
368743476000	الداخلية والجماعات المحلية.....
29845570000	الشؤون الخارجية.....
37127071000	العدل.....
46196589000	المالية.....
18516354000	الطاقة والمناجم.....
7748356000	الموارد المائية.....
1504662000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....
8492274000	التجارة.....
14171900000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
151075449000	المجاهدين.....
5284994000	التهيئة العمرانية والبيئية والسياحة.....
8215955000	النقل.....
374276936000	التربية الوطنية.....
210881313000	الفلاحة والتنمية الريفية.....
5155451000	الأشغال العمومية.....
178322829000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
14327280000	الثقافة.....
7795150000	الإتصال.....
1585673000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
154632798000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1903900000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
188069000	العلاقات مع البرلمان.....
25937588000	التكوين والتعليم المهنيين.....
9943093000	السكن والعمران.....
63848666000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
85449347000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.....
1327486000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
18121872000	الشباب والرياضة.....
2241858427000	المجموع الفرعي
351883058000	التكاليف المشتركة
2593741485000	المجموع العام

المصدر: القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30-12-2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.

الملاحق رقم (04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات بآلاف دج.

اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
1201000	614000	الصناعة.....
393748000	348368000	الفلاحة والري.....
38185000	14160000	دعم الخدمات المنتجة.....
725094000	801776000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
241933000	300925000	التربية والتكوين.....
183824000	211060000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
230027000	617975000	دعم الحصول على سكن.....
227380000	258556000	مواضيع مختلفة.....
95000000	95000000	المخططات البلدية للتنمية.....
2136392000	2648434000	المجموع الفرعي للاستثمار
		دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب

الملاحق

361325000	-	الفوائد.....
50000000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية.....
20000000	80000000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
30000000	60000000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
461325000	140000000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال.....
2597717000	2788434000	مجموع ميزانية التجهيز.....

المصدر: القانون رقم 08-21، مرجع سابق ذكره.

الملحق رقم (05): تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي	★ نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التسيير %	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق الكلي	نفقات التجهيز	معدل نمو نفقات التجهيز %	نسبة نفقات التجهيز إلى الإنفاق الكلي
1990	136.5	24.62	-	88.8	-	65.5	47.7	-	34.95
1991	212.1	24.60	55.38	153.8	73.19	72.51	58.3	22.22	27.49
1992	420.1	39.08	98.06	276.1	79.51	65.72	144.0	146	34.28
1993	476.6	40.06	13.44	291.4	5.54	61.14	185.2	28.61	38.86
1994	608.0	38.07	27.57	360.8	23.81	59.34	247.2	33.47	40.66
1995	759.6	37.88	34.13	473.7	31.29	62.36	285.9	21.19	37.64
1996	724.6	28.19	4.60	550.6	16.23	75.98	174.0	39.13	24.02
1997	845.1	30.39	16.62	643.5	16.87	76.14	201.6	15.83	23.86
1998	875.7	30.93	3.62	663.8	3.15	75.80	211.8	5.05	24.20
1999	961.7	29.69	9.82	774.7	16.70	80.55	186.9	11.75	19.45

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، بنك الجزائر.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، 2003، 2004.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2002.
- Ministère Des Finances, **Le Comportement des principaux...**, op.cit, p14.

الوحدة: مليار دينار

الملاحق

السنوات	ضرائب على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع	ضرائب غير مباشرة	حصيلة الجباية العادية	حصيلة الجباية النفطية	إجمالي الحصيلة الضريبية
1990	21.6	24.5	11.3	3.5	10.2	71.1	76.2	149.3
1991	22.5	30.8	18.5	3.5	7.4	82.7	161.5	244.2
1992	27.8	39.9	27.2	4.6	9.1	108.6	193.8	302.4
1993	35.2	45.3	27.3	6.6	6.9	121.3	179.2	300.5
1994	44.3	61.8	47.8	6.9	15.1	175.9	222.1	398
1995	57.5	80.5	78.6	6.4	18.6	241.8	336.1	577.9
1996	67.5	125.0	84.3	9.1	4.4	290.3	495.9	786.2
1997	81.8	146.6	73.5	10.6	1.4	313.9	564.7	878.6
1998	88.1	153.5	75.4	11.3	1.3	326.9	378.5	708.1
1999	72.1	148.2	80.2	12.6	1.4	314.5	560.1	874.6

من إعداد الطالب الإستناد إلى:

■ بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

- La Banque d'Algérie: **Rapport 2004**, Op.cit.p 71.

الملحق رقم (07): تطور طرق تمويل العجز الموازي بالمقارنة مع التضخم خلال الفترة (1993-1999)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الميزانية	نسبة الرصيد للناتج الداخلي الخام	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	تمويل خارجي	صندوق ضبط الإيرادات
1993	162.7-	13.27-	72.80	13.10	19.60	-
1994	137.5-	9.24-	32.93-	29.06	141.37	-
1995	147.9-	7.37-	29.19-	22.97-	172.15	-
1996	99.4	3.86	127.40-	7.36-	104.54	-
1997	81.56	3.17	60.03-	23.14	69.45-	-
1998	101.19-	3.63-	4.4	15.60	83.52	-
1999	11.21-	0.34-	10.19-	24.66	2.02	-

الملاحق

من إعداد الطالب بناء على:

■ وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، بنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على السياسات النقدية والمالية باعتبارهما من أهم أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى المفهوم، التطورات، الأهداف، والأدوات المستعملة من قبل هذه السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك العلاقة التي تربط بين السياسات النقدية والمالية، وبعدها عرجنا على أثر هذه السياسات على التوازن الاقتصادي، وتأثيرهما على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما سعينا إلى إبراز الدور الفعال لأدوات السياسات في تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي أصبحت ميزة الاقتصاديات الحديثة، وذلك من خلال علاج ظاهري التضخم والبطالة، وطرق تمويل العجز الموازي، وإجراءات تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مساعي هذه السياسات في التخفيف من الأزمات المالية الراهنة التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي بفعل تفاقم ظاهرة العولمة.

وفي الأخير حاولنا إظهار خصائص الاقتصاد الوطني الجزائري ومراحل تطور خلال الفترة (1662-2009)، والاختلالات التي تعرض لها خلال هذه الفترة، ثم سرد أهم التطورات التي مرت بها كل من السياسات النقدية والمالية في الجزائر وأدواتها المستعملة للتأثير على النشاط الاقتصادي مع التركيز على فترة الدراسة ما بين (2000-2009)، والإستعانة بالجدول الإحصائية وتحليلها والمستقاة من مصادر مختلفة، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة المالية، وبعدها قمنا بتقييم أداء كل من السياستين خلال فترة الدراسة (2000-2009)، من خلال مساهمتهما في تحقيق الإستقرار الاقتصادي عن طريق استهداف التضخم والتقليل من البطالة، تمويل العجز الموازي، واستعادة توازن ميزان المدفوعات، والتصدي للأزمات المالية الراهنة، من خلال تفعيل الدور الحقيقي للسياستين واستغلال الموارد الوطنية الضخمة إستغلالا راشدا، والذي يعكس إيجابا على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، السياسات النقدية والمالية، التوازن الاقتصادي، الاختلالات الاقتصادية، الأزمات المالية والمصرفية.

Résumé :

Nous avons essayé à travers cette étude de mettre la lumière sur la politique monétaire et fiscale qui sont Parmi les méthodes les plus importantes et les outils de l'impact de la politique économique sur l'activité économique, au cours de l'étude du concept et les évolutions, ainsi que des objectifs pour chacun, et les outils utilisés par ces politiques pour atteindre les objectifs souhaités Ainsi que la relation entre la politique monétaire et budgétaire ensuite nous avons étudié l'impact de ces deux politiques sur l'équilibre économique grâce à des modèles d'équilibre économique Et l'impact des deux politiques sur diverses variables économiques Comme nous avons cherché à souligner le rôle actif des outils dans les deux politiques pour corriger les déséquilibres économiques qui caractérisent les économies modernes Grâce à la déclaration de l'efficacité de la politique monétaire et budgétaire dans le traitement des phénomènes d'inflation et le chômage et les moyens de financer le déficit parallèle Et des procédures pour corriger les déséquilibres de la balance des paiements, en plus les efforts des deux politiques pour atténuer les crises financières actuelles qui caractérisent l' économie capitaliste à cause de la mondialisation.

Et enfin, nous avons essayé de montrer les caractéristiques de l'économie nationale algérienne et les stades de développement durant la période (1962-2009) et les déséquilibres subis durant cette période, ensuite nous avons énuméré les plus importants développements de la politique monétaire en Algérie et ses outils utilisés pour influencer l'activité économique avec un accent sur la période d'étude entre (2000-2009) et en utilisant des tableaux statistiques et des analyses provenant de différentes sources, et la même chose pour la politique budgétaire , puis nous avons évalué la performance de chacune des politiques monétaire et budgétaire au cours de la période d'étude (2000-2009), grâce à leur rôle dans le ciblage de l'inflation et le chômage, le financement du déficit parallèle et le rétablissement de la balance des paiements, ainsi que les exigences de la stabilité économique, qui est la demande de tous les pays du monde, à travers l'activation du rôle réel des deux politiques et l'exploitation raisonnable des ressources nationales, , et tout cela grâce à notre analyse de divers indicateurs macro-économiques.

Mots clés: politique économique, la politique monétaire et financière, l'équilibre Économique, les déséquilibres économiques, les crises financières et bancaires.

Abstract:

Through this survey, we have tried to shed light on the monetary and financial politics. These two politics have a great impact on the economic policy, we take into consideration the concept and the evolution as well as the objectives of each one, the tools and the means used in order to reach the target objectives and the relationship between them. Then we have lightened the impact of these two politics on the economic scale through some given equilibrium patterns.

In other words, we have tried to emphasis the paramount role of these tools and means in the new economic strategies, These two politics aimed to improve the economic imbalances. They became the main characteristics of the modern economy, The declaration of the effectiveness of the monetary and financial politics in the treatment of the inflation and the unemployment is a procedure to correct the imbalance of the payment scales. Furthermore to tone down the current financial crisis which is the result of the capitalism and globalization.

Finally we have also tried to show the characteristics of the Algerian national economy and its development during the period (1962-2009) and the imbalance subsisted during this period. We shed light on the monetary politics in Algeria, and the tools used to effect the economic movement during the period (2000-2009) using the tables of the statistics and analysis from deferent sources, and the same thing for the financial politics. Then we have assessed the role and the performance of the politics during the period (2000-2009) thanks their role in focusing on the inflation and the unemployment and to recover the payment scale as well as to restore the economic stability that all the countries around the world are looking for it by activating the real role of these politics and the massive exploitation and real operation of the national resources. All these through our analysis of the different economic schedules.

Key words: The economic policy, Monetary and financial politics, The economic equilibrium, The economic imbalances, The financial and banking crisis.

عَمَّ جَمِيلًا لِلَّهِ
عَمَّ جَمِيلًا لِلَّهِ